المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

التقرير ربع السنوي إلى

كونجرس الولايات المتحدة

[٣٠ نيسان/أبريل، ٢٠١٢]

(القانون العام ١٠٨–١٠٦ و ٩٥–٤٥٢، بصيغته المعدّله)

AUTHENTICATED
U.S. GOVERNMENT
INFORMATION
GPO

رسالة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

يسعدني أن أقدّم هذا التقرير ربع السنوي الثالث والثلاثين إلى الكونغرس الأمريكي وإلى وزيري الخارجية والدفاع.

ظهرت علامات التقدم في العراق خلال هذا الربع السنوي، مع وقوع أحداث خاصة في آذار/مارس جديرة بالملاحظة. فبعد البداية الدموية لهذا العام، شهد شهر آذار/مارس عدد قليل نسبيًا من الهجمات ذات الخسائر الكبيرة. كما شهد شهر آذار/مارس أيضًا تسجيل رقمًا قياسيًا جديدًا في صادرات النفط يسجّل لأول مرّة في شهر واحد بعد العام ٢٠٠٣: ٢,٣٢ مليون برميل يوميًا. وفي نهاية الشهر، استضافت الحكومة العراقية (GOI) قمة ناجحة لجامعة الدول العربية، قامت خلالها قوات الأمن العراقية (ISF) بتوفير الحماية الفعّالة لآلاف من الضيوف الأجانب والحفاظ على الحد الأدنى من أعمال العنف.

وفي ظلال هذه الأخبار السارة، بقت التحديات المعروفة كما هي. توقّدت التوترات بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان، وخصوصًا حول الحقوق النفطية. انقسامات في الخطاب السياسي بين رئيس الوزراء نوري المالكي والائتلاف الحكومي، مع وجود خلافات تعد هي الأسوأ بين إئتلاف دولة القانون الشيعي الذي ينتمي له رئيس الوزراء وبين تحالف العراقية ذا الأغلبية السنّية. لا يزال نائب الرئيس طارق الهاشمي، وهو عضو في تحالف العراقية، خاضعًا لمذكرة توقيف من الحكومة العراقية، وظل تحت حماية السلطات الكردية طوال أغلب هذا الربع السنوي. قبل طباعة هذا التقرير ربع السنوي بقليل، وقعت سلسلة من التفجيرات في شمال العراق (في ١٩ نيسان/أبريل) وتسببت في مقتل أكثر من ٣٠.

أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقريرين جديدين هامّين في هذا الربع السنوي: حول دراسة الدروس المستفادة السبعة، وعنوانها إعادة إعمار العراق: الدروس المستفادة من التحقيقات، ٢٠٠٤-٢٠١٢، وأول تقرير استثنائي، بعنوان تصورات قادة إعادة الإعمار حول برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق. ويشتمل التقرير الخاص بالدروس المستفادة على سلسلة من أفضل الممارسات المستمدة من ثماني سنوات من التحقيق في الجرائم التي حدثت في البرنامج العراقي. ويستند التقرير الاستثنائي على دراسة استقصائية واسعة النطاق أجراها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حول كبار القادة العسكريين والمدنيين العاملين في إعادة الإعمار، والذي ضم وجهات نظرهم حول برنامج إعادة الإعمار، مع التركيز على برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. هذه التقارير متوفرة على الموقع www.sigir.mil.

وبالإضافة إلى هذه التقارير، أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أربعة تقارير تدقيق جديدة:

- **مدفوعات صندوق تنمية العراق (DFI) التحويل الإلكتروني للأموال (EFT)**. وهذا هو الاستعراض الخامس الشامل لصندوق التنمية للعراق؛ وقد توصّل إلى أن الوثائق المطلوبة لدعم التحويل الإلكتروني للأموال التي أذنت بها سلطة الائتلاف المؤقتة فُقِد أغلبها عن التحويلات التي تمت في العام ٢٠٠٤.
- **تقدم وزارة الخارجية في تنفيذ توصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في معالجة الضوابط الإدارية لصندوق الاستجابة السريعة (QRF)**. وهذه المتابعة لعملية التدقيق التي جرت في نيسان/أبريل ٢٠١١ وجدت أنه على الرغم من إدعاء وزارة الخارجية باتخاذها إجراءات بشأن توصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لتحسين الضوابط الداخلية، إلا أنها لا تستطيع أن تثبت ذلك بالوثائق الداعمة لتنفيذها لتلك التوصيات.
- **خطط إنفاق صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) للسنوات المالية ٢٠١١ و ٢٠١٢**. ودقّق هذا التقرير في أوضاع مبلغ ١,٥ مليار دولار التي خصصت لصندوق قوات الأمن العراقية، وكشف عن أن التحديات التي تواجهها وزارة الدفاع (DoD) في الالتزام بالأموال سيجعل من المحتمل بقاء بعض الأموال غير ملتزم بها عندما تنتهي فترة صلاحية هذه الأموال في ٣٠ أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٢.
- **إنهاء عقد فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي**. قرر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلى عدم وجود التزامات غير مصفاة باقية في العقود الـ ٥٥ المنتهية التي جرى استعراضها في تقرير التدقيق.

وفي الأمور الخاصة بالتحقيق، توصّل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وشركائه في عمليات التحقيق إلى نتائج هامة في العديد من القضايا في هذا الربع السنوي، والتي منها:

- الحكم على زوجة ملازم سابق بالجيش الأمريكي بالسجن لمدة ست سنوات لدورها في مخططات رشوة شارك فيها أيضًا زوجها
- توجيه الاتهام الى ثلاثة ضباط سابقين تابعين لهئية تعاقد وزارة الدفاع الأمريكية، وزوجة أحد الضباط، وأربعة من الأجانب لدورهم في مخطط بالاحتيال وغسيل الأموال
- اتهام أحد الرعايا البريطانيين وشركته بدفع ما يقرب من ١ مليون دولار في صورة رشاوي في مقابل تلقي أكثر من ٢٣ مليون دولار من عقود وزارة الدفاع

وقد توصلت أعمال المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، إلى الآن، إلى توجيه ٨٦ لائحة اتهام و٦٦ من الإدانات واسترداد أكثر من ١٧٥ مليون دولار من العقوبات النقدية التي أصدرت المحكمة أحكامًا بردّها. وحتى تاريخ منتصف نيسان/أبريل، كان المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وشركائه في وزارة العدل ووكالات إنفاذ القانون الأمريكية والأجنبية الأخرى يعمل على ١١٠ من القضايا الجارية.

وسأغادر حاليًا إلى رحلتي ٣٢ إلى العراق، حيث سأناقش أعمال إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الجارية مع كبار مسؤولي السفارة. كما سأجري المشاورات أيضًا مع قيادة الحكومة العراقية حول أعمال المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحالية والمستقبلية على صندوق تنمية العراق. وإنني أتطلع بشكل خاص إلى زيارة العاملين معي في بغداد، نظرًا لأنهم ينهون حاليًا العمل في الأشهر الأخيرة من مهمتهم المهنية والمثمرة.

مع خالص التقدير والاحترام،

ستيوارت دبليو بوين جونيور،

ملخص أداء المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
حتى تاريخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢

عمليات التدقيق	التراكمي	الأشهر ال ١٢ الأخيرة
التقارير الصادرة	٢١٠	٢٢
التوصيات الصادرة	٤٧٨	٢٤
الوفورات المحتملة إذا ما نفذت الوكالات توصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق:		
تحسين استخدام الأموال (بملايين الدولارات)	٩٧٣,٦٢ دولار	٣٨٧,٠٠ دولار
عدم السماح بالتكاليف التي شكك المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق فيها (بملايين الدولارات)	٦٣٥,٨٣ دولار	٠,٠٠ دولار

عمليات التفتيش[1]		
تقييمات المشاريع الصادرة	١٧٠	
التقييمات المحدودة الصادرة من الموقع	٩٦	
تقييمات صور الأقمار الصناعية	٩١٦	٢٥

التحقيقات، حتى تاريخ ٣١ آذار/مارس، ٢٠١٢		
التحقيقات التي تمّت مباشرتها	٥٩٨	٥٨
التحقيقات التي أغلقت أو أحيلت	٤٨٨	٦٢
التحقيقات المفتوحة	١١٠	١١٠
الاعتقالات	٣٨	٧
الاتهامات	٨٦	٣٠
الإدانات القضائية	٦٦	١٢
النتائج ذات الصّلة بالأموال النقدية (بملايين الدولارات)	١٧٥,٣ دولار	٣١,١ دولار

اتصالات الخط الساخن، حتى تاريخ ٣١ آذار/مارس، ٢٠١٢		
البريد الإلكتروني	٤١٣	٩
الفاكس	١٨	٠
البريد	٣٠	١
الإحالات	٢٦	٠
الموقع الإلكتروني للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق	١٩٢	١٧
الهاتف	٨٣	٢
الحضور بصفة شخصية	١١٢	٠
مجموع اتصالات الخط الساخن	٨٧٤	٢٩

منتجات أخرى		
الشهادات أمام الكونغرس	٣٥	٢
تقارير الدروس المستفادة	٧	٢
تقارير خاصة	١	١
تقارير التقييم	١	٠
التقارير ربع السنوية	٣٣	٤

[1] أنهت مديرية التفتيش إجراء تقييمات المشروع في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

الباب ١

ملاحظات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١

بعد الفجر الجديد ٢

وجود عمليات إعادة الإعمار الأمريكية والتمويل والبرامج ٣

النظام الإداري ٤

الأمن وسيادة القانون ٥

الاقتصاد ٩

رقابة المفتش العام ١١

الباب ٢

تمويل إعادة إعمار العراق ١٥

نظرة عامة على التمويل ١٦

تمويل الولايات المتحدة ١٧

التمويل العراقي ٢٤

الدعم الدولي ٢٧

الباب ٣

البرامج التي تمولها الولايات المتحدة في العراق ٣١

اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق ٣٢

السفارة الأمريكية في بغداد ٣٣

برامج وزارة الخارجية الأخرى ٣٦

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ٤٥

الوكالات المدنية الأخرى ٥٢

برامج الدفاع ٥٦

التعاقد ٦٣

الباب ٤

التطورات في العراق ٦٥

النظام الإداري ٦٦

الأمن وسيادة القانون ٧٧

الاقتصاد ٨٣

الباب ٥

رقابة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٩٥

دروس المفتش العام المستفادة ٩٦

تدقيقات المفتش العام ٩٩

تقارير المفتش العام الخاصة ١٠٦

تحقيقات المفتش العام ١٠٨

الخط الساخن للمفتش العام ١٢٥

الموقع الإلكتروني للمفتش العام ١٢٦

الباب ٦

رقابة الوكالة الأخرى ١٢٧

مقدمة ١٢٨

تقارير رقابة الوكالة الأخرى ١٢٩

تحقيقات الوكالة الأخرى ١٣١

الهوامش ١٣٤

المختصرات والتعريفات ١٤٤

* النسخة الكاملة من هذا التقرير ربع السنوي الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق متاح على الموقع الإلكتروني للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق: www.SIGIR.mil. وهذه هي النسخة الرسمية للتقرير، والتي تحتوي على كافة الملحقات والتصحيح.

الملحقات

ملحقات التقرير ربع السنوي هذا غير مضمونة ضمن النسخة المطبوعة من المنشور.
وهي متاحة على موقع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الإلكتروني www.sigir.mil.

الملحق أ يحتوي على الإسنادات الترافقية لصفحات هذا التقرير مع المتطلبات القانونية لقيام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بإعداد التقارير بموجب المادة 3001 من القانون العام 106-108، بصيغته المعدلة.

الملحق ب يحتوي على الإسنادات الترافقية لمصطلحات الميزانية المرتبطة مع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، وصندوق دعم الاقتصاد (ESF)، وصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)، وصندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وفرض إنفاذ القانون (INCLE)، والدعم الدولي لإعادة إعمار العراق.

الملحق ج يحتوي على معلومات مفصلة حول صناديق إعادة الإعمار الأمريكية الرئيسية.

الملحق د يضم تقارير عن المساهمات الدولية في جهود إعادة إعمار العراق.

الملحق هـ يحتوي على قائمة بعمليات التفتيش التي أتمّها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حول أنشطة إعادة إعمار العراق.

الملحق و يحتوي على قائمة شاملة بعقود إعادة إعمار العراق المعطّلة والممنوعة أو عقود دعم الجيش في العراق والكويت.

الملحق ر يقدّم ملخصات حول عمليات التدقيق والمراجعات المكتملة والجارية حول برامج وأنشطة إعادة إعمار العراق الصادرة عن وكالات الحكومة الأمريكية الأخرى.

الملحق س يحتوي على قائمة بعمليات التدقيق المنجزة، والتقارير والشهادات حول أنشطة إعادة إعمار العراق الصادرة عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ووكالات تدقيق الحكومة الأمريكية الأخرى.

ملاحظات
المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

بعد الفجر الجديد ٢

وجود عمليات إعادة الإعمار الأمريكية، والتمويل، والبرامج ٣

النظام الإداري ٤

الأمن وسيادة القانون ٥

الاقتصاد ٩

مراقبة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١١

الباب

١

بعد الفجر الجديد

يشهد هذا الربع من العام لأول مرة منذ أكثر من تسع سنوات أن الولايات المتحدة لم يعد لها وجود عسكري عملي في العراق. إن العمل أساسا خارج السفارة الأميركية في بغداد والقنصليات في أربيل والبصرة وكركوك، ووزارة الخارجية يقتصر على الإشراف على المعونات الكبيرة والمتبقية التي تمولها الولايات المتحدة وجهود إعادة الإعمار .

وقد ذكرت تقارير وزارة الخارجية في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢ أن حوالي ١٢,٧٥٥ فردا قاموا بدعم البعثة الأميركية في العراق، بانخفاض يقدر بنحو ٨٪ عن الربع السابق من العام. و يعمل حاليا ١٣٦٩ موظف حكومي مدني و ١١٣٨٦ متعاقد مع البعثة. قال نائب وزيرة الخارجية توماس نايدز في شباط/فبراير الماضي أن وزارة الخارجية ستستمر في الحد من عدد المتعاقدين خلال الأشهر المقبلة في محاولة لوضع عمليات السفارة في الحجم المناسب.[١]

ويركز برنامج إعادة الإعمار الأمريكي كما تم تشكيله في الوقت الراهن على تخصيص موارده المالية لتوفير المعدات والخدمات، وإبداء النصح والمشورة لقوات الأمن العراقية (ISF). يقوم مكتب التعاون الأمني العراقي (OSC-I) بإدارة مساعدات الولايات المتحدة الأمنية إلى الحكومة العراقية (GOI). يبلغ عدد موظفي مكتب التعاون الأمني العراقي ١٤٥ عسكريا من الولايات المتحدة ، و٩ مدنيين بوزارة الدفاع ويبلغ عدد المتعاقدين ٤٩١٢ شخصا. يدير مكتب وزارة الخارجية لشؤون مكافحة المخدرات الدولي وتطبيق القانون (INL) برنامج تنمية الشرطة ، الذي يتولى إرشاد ٨٦ من مستشاري الشرطة المسئولين ذوي المستويات الرفيعة في وزارة الداخلية (MOI).[٢]

بالرغم من أن قوات الأمن العراقية في الوقت الحالي قادرة على الاضطلاع بمعظم مهام مكافحة الإرهاب فإنها لا تزال تفتقر إلى القدرة على ردع الغارات الأجنبية المعادية المحتملة بفعالية كما أنها ليست قادرة على مراقبة جميع حدود العراق الطويلة. خلال الربع الحالي من العام قامت قوات الأمن العراقية باجتياز التحدي الأكثر أهمية منذ انسحاب القوات الأمريكية حيث قام أكثر من ١٠٠٠٠ من عناصر الشرطة العراقية والجيش في بغداد بتأمين القمة ال ٣٣ لجامعة الدول العربية. لكن الفجوة في القدرات المحلية لقوى الأمن العراقية لا تزال مستمرة حيث بدا ذلك واضحا من خلال سلسلة الهجمات حدثت خلال هذا الربع من العام في بغداد وكربلاء والانبار مخلفة ورائها عدد كبير من الضحايا.

الحضور في قمة جامعة الدول العربية. آذار/مارس ٢٠١٢. (صورة الحكومة العراقية)

برنامج الولايات المتحدة لإعادة الإعمار يخصص أغلب دعمه المالي لتوفير المعدات والخدمات والمشورة لصندوق قوات الأمن العراقية.

المراوغة في المصالحة الوطنية

بالإضافة إلى التهديد الخطير الذي يشكله الإرهاب, هناك عدد كبير من القضايا الاقتصادية والإدارية المتداخلة تمثل خطرا يهدد سلامة دولة العراق. أهم هذه التهديدات هو عدم وجود مصالحة بين الكتل السياسية الكبرى، والتي تنبع من خلافات حول مجلس النواب المنتخب في /مارس ٢٠١٠ وتداعياتها التي لا تنتهي. إن ما يسمى ب "اتفاق أربيل"، الذي تم التوصل إليه في/ ديسمبر ٢٠١٠، وضع خريطة طاهرية طريق لتسوية هذه الخلافات، لم يتم إتباعها. وبالتالي فان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي يجلس على قمة تشكيل حكومة الائتلاف المنقسم الذي يدمره التناحر الداخلي.

استمرت أحداث /ديسمبر الماضي بما في ذلك محاولة رئيس الوزراء لطرد نائب رئيس الوزراء صالح المطلك وكذلك إصدار (مجلس القضاء الأعلى) أمر بالقبض على نائب الرئيس طارق الهاشمي، مما تسبب في استمرار الاضطرابات في الربع الحالي من العام. لم يحضر المطلك اجتماعات مجلس الوزراء (ودعي رئيس الوزراء بأنه "دكتاتور")، في حين أن الهاشمي بقي خارج الولاية القضائية الفعالة لمجلس القضاء الأعلى، وبشكل رئيسي في إقليم كردستان. كل من المطلك وآلهاشمي عضوان في الكتلة السنية العراقية

السياسية، وهو اتحاد غير متجانس من الأحزاب السياسية التي تهيمن عليها مصالح السنة.[٣] وفي مطلع نيسان/أبريل، تعثرت الجهود التي يبذلها الرئيس العراقي جلال طالباني ورئيس مجلس النواب أسامة النجيفي لعقد مؤتمرا للمصالحة الوطنية لمعالجة القضايا التي انقسمت بشأنها الحكومة، وألغي الاجتماع بصورة مفاجئة في الخامس من نيسان/أبريل. و لم تتفق الفصائل المتنازعة بعد على موعد جديد.

أدى قرار نائب الرئيس (الهاشمي) بالبحث عن ملجأ في إقليم كردستان إلى تفاقم العلاقة المضطربة على نحو متزايد بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان. وقد تفاقم هذا الخلاف كذلك بسبب قرار شركة إكسون موبيل بمتابعة عقودها مع حكومة إقليم كردستان، على الرغم من تهديدات الحكومة العراقية باستبعاد الشركة من عمليات أخرى في إطار العقد الذي أبرمته للعمل في المحافظات الجنوبية. ويبدو أن الحكومة العراقية تجنبت الخوض في القضية لبعض الوقت وأعلنت أن شركة إكسون موبيل قد "جمدت" تعاملها مع حكومة إقليم كردستان. لكن العلاقة بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان لا تزال متوترة، وقد أدى قرار حكومة إقليم كردستان بإيقاف كل صادرات النفط و منعها من مغادرة أراضيها في الآونة الأخيرة لإشعال التوتر في ١ نيسان/أبريل ردا على الحكومة العراقية التي زعمت امتناع حكومة إقليم كردستان عن دفع حوالي ١,٥ مليار دولار.

تواصلت عمليات النزاع السياسي العراقية في منتصف أبريل بالقبض على رئيس اللجنة العليا للانتخابات.

استمر الصراع السياسي في العراق في منتصف نيسان/ابريل مع إلقاء القبض على فرج الحيدري رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بتهمة الفساد. و يواجه الحيدري، الذي اشتبك من قبل مع رئيس الوزراء بعد انتخابات مجلس النواب عام ٢٠١٠ اتهامات بإهدار موارد الدولة. وقد قام أعضاء التحالف العراقي الكردستاني، والتيار الصدري بتقديم استجوابات فور القبض عليه. إن المفوضية العليا للانتخابات هي المسئولة عن إدارة الانتخابات العراقية، بما في ذلك انتخابات مجالس المحافظات المقبلة في عام ٢٠١٣ وانتخابات مجلس النواب في ٢٠١٤.[٤]

الجدول ١,١

أوضاع صندوق قوات الأمن العراقية وصندوق دعم الاقتصاد والصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون في السنة المالية ٢٠١١، حتى تاريخ ٣١/٣/٢٠١٢

بملايين الدولارات

	المخصصة	الملتزم بها	المنفقة	غير الملتزم بها	غير المنفقة الالتزامات
صندوق قوات الأمن العراقية	١,٥٠٠	٢١٧	١٧٠	١,٢٨٣	٤٧
ESF	٣٢٦	١٥٧	٦	١٦٩	١٥١
INCLE	١١٥	٦١	٥٢	٥٤	٩
الإجمالي	١,٩٤٠	٤٣٥	٢٢٨	١,٥٠٥	٢٠٧

ملحوظة: لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام متأثرة بالتقريب.

المصادر: P.L. ١١٢-١٠؛ OUSD(C)، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١٢/٢/٤؛ NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١١/٢٨/٩ و٢٠١٢/٢٧/٣؛ USACE، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١٢/٣/٤؛ USAID، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١٢/١/٤؛ INL، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١٢/٩/٤.

جهود الولايات المتحدة في إعادة الإعمار والتمويل والبرامج

تمويل الأفراد وإعادة الإعمار

خصصت الولايات المتحدة ٦١,١١ مليار دولار لإغاثة العراق وإعادة الإعمار من السنة المالية ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١٢ من خلال خمسة صناديق رئيسية وهي : صندوق قوات الأمن في العراق ، و حساب الهيئة الدولية لمكافحة المخدرات وتطبيق القانون (INCLE) ، وصندوق الدعم الاقتصاد (ESF)، وصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP).[٥]

قدم الكونجرس الأمريكي مبلغا يقدر ب ٢،٥٥مليار دولار في السنة المالية ٢٠١٢، لدعم جهود إعادة الإعمار والإغاثة في العراق. صدرت المخصصات الجديدة بالرغم من أن ما يقرب من ٧٨٪ من أموال السنة المالية ٢٠١١ التي خصصت لصندوق قوات الأمن في العراق والهيئة الدولية لمكافحة المخدرات وتطبيق القانون وصندوق الدعم الاقتصادي لا تزال غير ملتزم بها.[٦] يلخص الجدول ١,١ حالة مخصصات العام ٢٠١١ لهذه الصناديق الثلاثة، حتى تاريخ ٣١ آذار/مارس، ٢٠١٢. لم يعد صندوق إغاثة وإعادة اعمار العراق وكذلك برنامج الاستجابة الطارئة متاحان لتغطية الالتزامات الجديدة.

أكدت وزارة الخارجية في أوائل نيسان/ابريل أن ٦ فقط من موظفي الحكومة الأمريكية بالإضافة إلى ٤٨ من المتعاقدين يقومون بالعمل على ما تعتبره برامج إعادة إعمار.[٧] هذا العدد لا يشمل أي من عدة مئات من العاملين تحت رعاية برنامج تطوير

الشرطة، الذي لا يزال واحدا أغلى المبادرات المستمرة التي تمولها وزارة الخارجية لما فيه مصلحة العراق. كما أنها لا تتضمن أي من مئات الموظفين والمتعاقدين لدعم بعثات من مكتب التعاون الأمني العراقي، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) بالرغم من كل وكالات الإشراف على المشاريع الممولة بأموال إعادة الإعمار في الولايات المتحدة.

برنامج تطوير الشرطة

كما أفادت دوائر وزارة الخارجية أنه في الربع الحالي تم تخصيص ما يقرب من ٥٠٠ مليون دولار من الأموال خلال العام المالي ٢٠١٢ لتمويل برنامج تطوير الشرطة. استنادا على المحاور الثلاثة الأساسية في بغداد والبصرة، وأربيل يحاول برنامج تطوير الشرطة تطوير القدرات الإدارية والتشغيلية لقوات الشرطة في وزارة الداخلية. وقد تمت التعاقدات مع أكثر حوالي ٧٧ في المائة من مسئولي وزارة الداخلية والبالغ عددهم ٥٠٠ من مواطني بغداد كما أفاد مكتب مكافحة المخدرات الدولي وتطبيق القانون في الربع الحالي.

وقد أفاد مكتب مكافحة المخدرات الدولي وتطبيق القانون في نيسان /أبريل أنه سوف يقوم بتسهيل العمليات بموقعه الرئيسي في بغداد وهو ملحق أكاديمية الشرطة في بغداد بحلول نهاية السنة المالية، وتعزيز عملياتها في بغداد على مجمع السفارات في المنطقة الدولية. ويأتي هذا القرار بعد أن قام مكتب مكافحة المخدرات الدولي وتطبيق القانون بإنفاق مبالغ طائلة لتجديد وتأمين ملحق أكاديمية الشرطة في بغداد. تداعيات تخفيض هذه النفقات ليست مؤكدة. على سبيل المثال، قد تمنع الاعتبارات اللوجستية والأمنية أعداد كبيرة من العاملين في وزارة الداخلية من السفر إلى المنطقة الدولية على نحو منتظم. يقوم مكتب المفتش العام الخاص لاعادة إعمار العراق في الوقت الراهن بمراجعة حسابات برنامج تطوير الشرطة وسيتم اصدار النتائج في وقت لاحق من هذا العام. المادة ٣ من هذا التقرير تقدم المزيد من المعلومات عن برنامج تطوير الشرطة.

مكتب التعاون الأمني العراقي

يقوم مكتب التعاون الأمني لعراقي بمهمة إدارة المساعدات الأمنية الأمريكية والمساعدة في شراء المعدات والخدمات لقوات الأمن العراقية من خلال المشتريات العسكرية الأجنبية (FMS) و صندوق قوات الأمن العراقية. ومع ذلك، فان رحيل الجيش الأمريكي وعدم وجود وزير دائم للدفاع في الحكومة العراقية قد ساهم في تعقيد تنفيذ هذه البرامج.

إن تقديم المعلومات عن قضايا المبيعات العسكرية الأجنبية ومعدلات التنفيذ وبرنامج صندوق قوات الأمن العراقي في الربع الحالي دليل على بعض النتائج المترتبة على هذه التعقيدات:

- مبيعات المشتريات العسكرية الأجنبية. مجموع الأموال التي تمولها الحكومة العراقية والتي تمولها الولايات المتحدة "شبه حالات" زادت فقط بنسبة ٢٤٠ مليون دولار من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ حتى آذار/مارس عام ٢٠١٢ بانخفاض ملحوظ عن هذه الزيادة ١,٦ مليار دولار التي حدثت خلال الأشهر الستة السابقة.[٨]

ذكر مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية أنه سيوقف العمليات في موقعه الرئيسي في بغداد، والواقع في مجمع أكاديمية الشرطة في بغداد.

- صندوق قوات الأمن العراقية. وبحلول ٢ نيسان/ابريل كان حوالي ٨٦٪ (١,٢٨ مليار دولار) من الأموال المتاحة خلال العام المالي ٢٠١١ حتى الآن في برنامج صندوق قوات الأمن في العراق لم يتم صرفها بعد. وتنتهي الفرصة المتاحة لهذه الأموال في ٣٠ أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٢.[٩]

مكتب التعاون الأمني العراقي مسئول أيضا عن إنفاق ٨٥٠ مليون دولار في السنة المالية ٢٠١٢ من صناديق التمويل العسكري الأجنبي من الولايات المتحدة وتوفير المنح المخصصة لتدريب وتجهيز، وتقديم المشورة لقوات الأمن العراقية. ولم ترد إلى مكتب المفتش العام الخاص لاعادة إعمار العراق أي رد بخصوص طلب الحصول على معلومات عن خطط التمويل العسكري الخارجي. لا من مكتب التعاون الأمني العراقي ولا وزارة الخارجية.[١٠]

النظام الإداري

تقرير جديد حول الخدمات العامة والمؤسسات الحكومية

تظهر نتائج استطلاعات الرأي الصادرة عن منظمة جالوب في شهر آذار/مارس حالة من عدم الرضا بين العراقيين عن الخدمات العامة بالدولة ومن فعالية مؤسسات الحكومة العراقية. وثقت مؤسسة غالوب الاستياء المتصاعد في أوساط الجمهور العراقي على أساس المقابلات وجها لوجه مع ١٠٠٠ من البالغين العراقيين في أيلول/سبتمبر ٢٠١١:[١١]

الشكل ١,١

الثقة في مؤسسات الحكومة العراقية، حسب الانتماء الديني

الثقة في الحكومة الوطنية

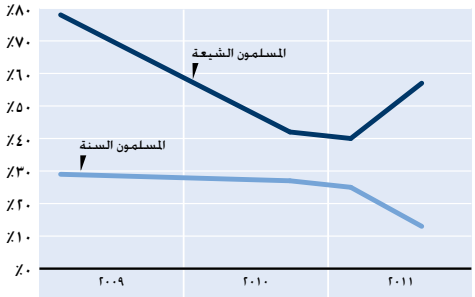

الثقة في القضاء

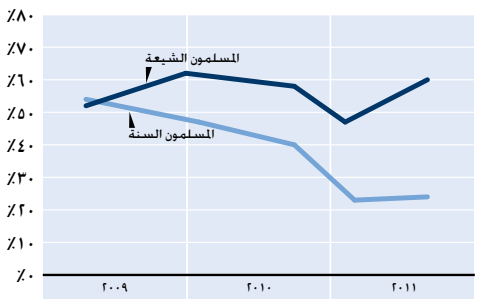

ملحوظة: الاستبيان يستثني السكان في المنطقة الكردستانية.

المصدر: ستيف كاربتري غالوب، "ملخص آراء: الاستياء والانقسام في العراق"، ٢٠١٢/١/٣، www.gallup.com/poll/١٥٣١٢٨/opinion-briefing-discontent-division-iraq.aspx، الرجوع إليه في ٢٠١٢/١٢/٣.

- ١٨٪ فقط كانوا راضين عن حالة الطرق والطرق السريعة، حيث هبطت النسبة من ٤٦٪ في مطلع عام ٢٠٠٩.
- ٢٥٪ كانوا راضين عن توافر الرعاية الصحية الجيدة، مسجلة هبوطا عن ٣٤٪ في مطلع عام ٢٠٠٩.
- ٣٤٪ كانوا راضين عن نظام التعليم، نزولا من ٦٦٪ في مطلع عام ٢٠٠٩.

أجاب ٣٢٪ فقط من السكان خارج إقليم كردستان بالإيجاب عندما سئلوا عما إذا كانوا راضون عن مستوى معيشتهم عمومًا (أقل من ٤٦٪ في شباط/فبراير ٢٠١٠) في حين أن ٦٤٪ أعربوا عن استيائهم (حيث ارتفعت النسبة من ٤٩٪ في شباط/فبراير ٢٠١٠). وأعرب ١٠٪ فقط من المشاركين عن رضاهم عن توافر فرص عمل جيدة في مجتمعاتهم.[١٢]

إجمالي عرض الكهرباء في الشبكة الوطنية وصل لارتفاع فاق ما كان عليه الوضع قبل ٢٠٠٣.

أوضحت البيانات فروق جوهرية بين المشاركين من السنة والشيعة فيما يتعلق بوجهات نظرهم فيما يخص الحكومة. الشكل ١,١ يبين التناقضات الصارخة بين الشيعة، وغالبيتهم قد أعربوا عن ثقتهم في مؤسسات الدولة، والسنة، والذين لا يثقون بأغلبية ساحقة في كل من الحكومة الوطنية والجهاز القضائي. وتثير هذه الفوارق الانتباه نظرا إلى أنها تستند إلى نتائج المقابلات التي أجريت قبل إلقاء الحكومة العراقية القبض الشامل على العبثيين المزعومين في تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١١ ومواجهات رئيس الوزراء نوري المالكي العلنية مع مسئولين كبار من السنة في منتصف كانون الأول/ديسمبر.[١٣]

الكهرباء

في الربع الحالي، ارتفع مجموع الإمدادات من الطاقة الكهربائية الخاضعة لسيطرة الحكومة الجديدة بعد عام ٢٠٠٣، ويبلغ في المتوسط نحو ٧٩١٨ ميجاوات، بزيادة قدرها٢٤ ٪ عن الربع الأول من عام ٢٠١١. ومن الإنجازات التي تم تحقيقها على مدى العام الماضي أن ٦٠٪ منها نتجت عن زيادة الإنتاج في مصانع توليد الطاقة بكردستان والتي تقوم بإمدادات الطاقة إلى المقاطعات الثلاث بإقليم كردستان ومدينة كركوك و٢٢٪ منها تعزى إلى زيادة وارداتها من إيران. حققت محطات توليد الطاقة في وزارة الكهرباء بالحكومة العراقية زيادة تقدر بنحو ١٨٪ سنويا للطاقة المنتجة.[١٤]

وإذ يدرك وزير الكهرباء ضرورة زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية في المحافظات غير حكومة إقليم كردستان، فقد انتقد علنا شركة هيونداي في أواخر يناير لكونهم تأخروا عن تنفيذ الجدول الزمني في المشاريع الكهربائية في الأنبار وبغداد. كما دعا في الربع الحالي للعمل أن يتم الانتهاء بسرعة في أكبر ثلاثة مشاريع "المسار السريع" الذي من شأنه أن يضيف ٦٦٠ ميغاواط من الطاقة المحتملة للحكومة العراقية.[١٥]

الأمن وسيادة القانون

انخفاض قياسي لأرقام الضحايا في شهر آذار/مارس

أفادت تقارير الحكومة العراقية أن ١١٢ عراقيا لقوا حتفهم نتيجة للهجمات العنيفة في مارس ٢٠١٢، منهم ٧٨ من المدنيين ٣٤ من أفراد قوات الأمن العراقية وهذا أقل معدل للضحايا ذكر من قبل

الشكل ١,٢

القتلى من أعمال العنف في العراق، ٢٠١١/٣-٢٠١٢/٣

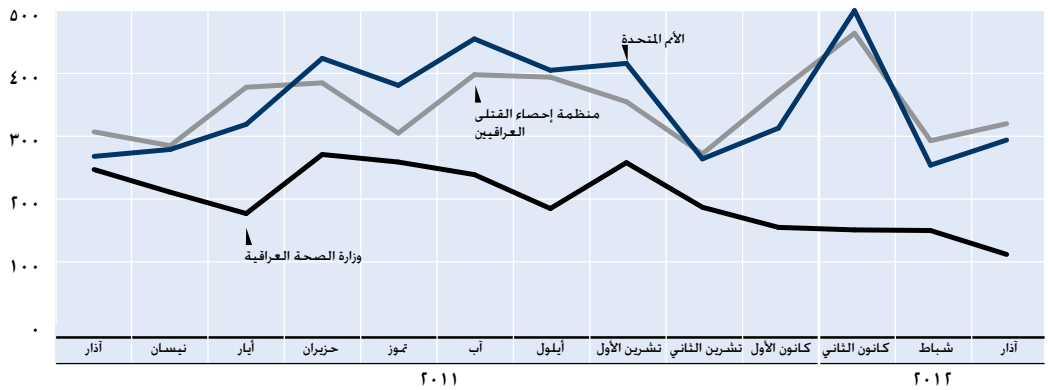

ملاحظة: جُمع وزارة الصحة البيانات من وزارة الداخلية ووزارة الدفاع عن الإصابات في قوات الأمن العراقية. وتضيفها إلى رصيدها الخاص بعدد الوفيات من بين المدنيين العراقيين. وجمعت الأرقام في وحدة المعلومات الداخلية والتحليلات في الأمم المتحدة من مصادر مختلفة في جميع أنحاء البلاد. ولا تضمن الأمم المتحدة دقة المعلومات. ذكرت منظمة إحصاء القتلى العراقيين أن بياناتها مستقاه من تقارير وسائل الاعلام الرسمية وتقارير الحكومة العراقية. وبيانات المنظمات غير الحكومية. وما يرد من أرقام من المستشفيات العراقية والمشارح. وحتى تاريخ ١٧ نيسان/أبريل. كانت منظمة إحصاء القتلى العراقيين لا تزال تُحصي عدد القتلى لشهر آذار/مارس وعددهم ٣٢٠.

المصادر: GOI, MOH، في المعلومات المقدمة للمفتش العام، ٢٠١٢/٤؛ UN, IAU، "الأمن في العراق،" http://incidents.iauiraq.org/، الرجوع إليه في ٢٠١٢/١٠/٤؛ منظمة إحصاء القتلى العراقيين، www.iraqbodycount.org/، الرجوع إليه في ٢٠١٢/١٠/٤.

الحكومة العراقية منذ الغزو بقيادة الولايات المتحدة منذ تسع سنوات. وبالنسبة للربع الحالي فقد أفادت الحكومة العراقية أن ٤١٣ عراقيا لقوا حتفهم في حوادث عنف، منهم ١٥١ شخصا في كانون الثّاني/يناير و ١٥٠ في شباط/فبراير. ولكن وفقا للبيانات التي تم جمعها من قبل الأمم المتحدة فقد قتل ١٠٤٨ عراقيا خلال هذا الربع من العام أي أكثر من ضعفي الرقم المقدم من الحكومة العراقية. الشكل ١,٢ يقارن الإحصاءات الحديثة للوفيات شهريا التي أعلنتها الحكومة العراقية والأمم المتحدة، والبيانات والمعلومات التي يتم جمعها من قبل فريق هيئة إحصاء عراقية خاصة.[١٦]

حوادث أمنية رئيسية

كان يوم ٢٣ فبراير واحدا من أسوأ أيام العنف في الربع الحالي حيث قتل أكثر من ٤٢ عـراقيا وجرح نحو ٣٠٠ آخرين على الأقل في ٢٠ هجمة منفصلة في ١٢ مدينة. وفي وقت لاحق أدت الهجمات المنسقة في كربلاء وكركوك وفي بغداد وأماكن أخرى إلى قتل ٤٠ شخصا على الأقل وإصابة أكثر من ٢٠٠ شخصا في أقل من شهر واحد.[١٧] الشكل ١,٣ يبين الحوادث الأمنية الهامة في الربع الحالي.

الشكل ١,٣

الأحداث الأمنية الكبرى المختارة، ٢٠١٢/١/١٦-٢٠١٢/٤/١٩

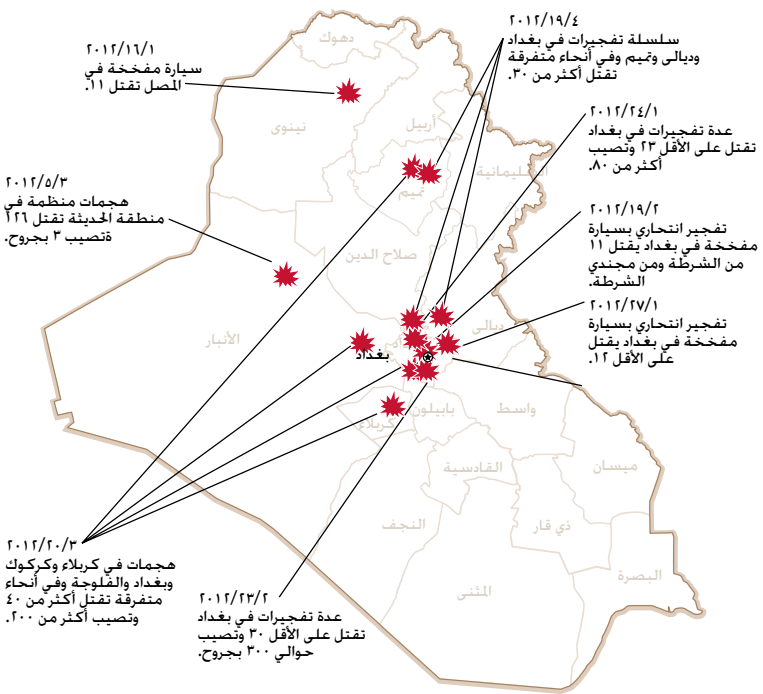

ملحوظة: جميع أعداد الضحايا مستندة على أفضل المعلومات المتاحة.

المصدر: تحليل لامفتش العام لمستندات الحكومة العراقية والأمريكية والمعلومات مفتوحة المصدر بالعربية والإنجليزية، ٢٠١٢/١/١٦-٢٠١٢/٤/١٩.

الاغتيالات

على مدى فترة خمسة أيام بدأت في ١٤ شباط/فبراير، تم

قوات الأمن العراقية في إحدى مواكبها. كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. (صورة الحكومة العراقية)

استهداف ثلاثة جنرالات من وزارة الدفاع في محاولة لاغتيالهم وقد قتل واحد منهم. كما استهدف القتلة القضاة العراقيين خلال هذا الربع، مما أسفر عن مقتل قاض في المحكمة الجنائية في محافظة الانبار، لكنه فشل في قتل اثنين من القضاة في محافظة بابل. وبشكل عام، ووفقا للبيانات التي جمعها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ، تم اغتيال ما لا يقل عن ٧٣ مدنيا من مسئولي الحكومة العراقية البارزين بين ١١كانون الثّاني/ يناير و ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢. ومن بين هؤلاء، يمكن اعتبار نحو ١٧ منهم من كبار الموظفين أو قادة المجتمعات المحلية، بانخفاض طفيف عن ٢٣ شخصا قتلوا في مثل هذه الحوادث بين منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ ومنتصف كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ (الضحايا الآخرون كانوا بشكل أساسي من ذوي الرتب المتوسطة إلى المنخفضة من أفراد قوات الأمن العراقية). ولمزيد من المعلومات حول عمليات الاغتيال خلال هذا الربع من العام، وكذلك المعلومات حول استمرار أعمال العنف ضد أبناء العراق، راجع الفقرة الفرعية عن الأمن من هذا التقرير.[١٨]

في ظل غياب نظام متكامل للدفاع الجوي، تبقى الحكومة العراقية محدودة الموارد إذا ما قررت قوات جوية أجنبية التحليق فوق العراق في طريقهم لتنفيذ مهمات في بلد ثالث.

التحديات التي تواجه قوات الأمن العراقية

أعلنت الحكومة العراقية أنه سيتم في الربع الحالي الانتهاء المرحلة الانتقالية - التي تأخرت كثيرا -لمسؤوليات الأمن المحلي من وزارة الدفاع إلى وزارة الداخلية بحلول شهر /يوليو عام ٢٠١٢. اضطرت وزارة الدفاع في الآونة الأخيرة لإنفاق قدرا هائلا من الوقت لحماية المدن والبلدات العراقية بسبب أعمال التمرد المستمرة، وقد بدأت مؤخرا في إعادة توجيه نفسها نحو الدفاع الخارجي. وهي إذ تفعل ذلك، سوف تكون إحدى أولوياتها الرئيسية هي تأمين الأجواء العراقية. في حين أن طائرات اف١٦ التي اشترتها الحكومة العراقية من خلال برنامج المشتريات العسكرية الأجنبية ستقدم في نهاية المطاف للعراق قدرات اعتراض حديثة، وتسليم جميع الطائرات ال ٣٦، وتدريب عدد كاف من الطيارين الأكفاء لن يحدث قبل مضى عدة سنوات. في غضون ذلك سيكون العراق غير قادر على الدفاع عن مجاله الجوي.

ومما يوضح الثغرة التي تظهر في قدرات الدفاع الجوي، المحادثات التي عقدها السفير الأميركي جيمس جيفري مع المسئولين في الحكومة العراقية خلال هذا الربع بشأن البلاغات الواردة باستخدام إيران للمجال الجوي العراقي لنقل الأسلحة إلى الحكومة السورية المحاصرة. وفقا لما ذكرته وزارة الدفاع العراقية فان الحكومة العراقية أكدت للسفير بأنه لن يتم استخدام المجال الجوي العراقي لمثل هذه الأغراض.[١٩] وفي ظل غياب نظام متكامل للدفاع الجوي، ورغم ذلك، تبقى للحكومة العراقية موارد قليلة إذا قررت القوات الجوية الأجنبية التحليق فوق العراق في طريقهم لتنفيذ مهمات في بلد ثالث.

وجهات النظر حول القيام بالأعمال التجارية في العراق

أجرى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في شباط/فبراير عام ٢٠١٢ سلسلة من المقابلات مع كبار رجال الأعمال والشركات الدولية العاملة بالعراق. على الرغم من أن جميع المديرين التنفيذيين أقروا بوجود إمكانيات هائلة بالسوق العراقية، إلا أن معظمهم أقر بأنه مازالت هناك تحديات عميقة. اجتمع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مع نائب رئيس الحكومة العراقية لهيئة الاستثمار الوطنية (nic) والذي أصبح اقل تفاؤلا بخصوص التنمية طويلة الأجل لاقتصاد العراق من خلال التقييم الواقعي للتحديات التي تواجهها الحكومة العراقية والمستثمرين الدوليين على حد سواء على المدى القريب. و قد تمت مناقشة ٢٢ موضوعا في هذه الاجتماعات تم إدراج المواضيع التى تمت مناقشتها فى تلك الاجتماعات:[٢٢]

إصلاحات الحكومة العراقية الأخيرة. وقد أوضح نائب رئيس شركة الاستثمارات الوطنية أن الحكومة العراقية وضعت العديد من الإصلاحات في السنوات الأخيرة بهدف تحويل العراق إلى بيئة أكثر ملائمة للمستثمرين الدوليين. قامت الحكومة العراقية في منتصف عام ٢٠١١ بتخفيض القيمة الإيجازية المفروضة على الشركات التي لديها مشاريع مقامة على الأراضي المملوكة للحكومة العراقية من ١٠٪ من قيمة الإيجار إلى ١٠٪ من قيمة الإيجار للمستأجر السابق. بالإضافة إلى ذلك، تفرض الحكومة العراقية رسوم رمزية فقط لتأجير لمشاريع الإسكان. وبالإضافة إلى ذلك تركز الحكومة العراقية على تحسين قدرات اللجان المحلية للاستثمار (PICs). ووفقا لنائب رئيس مجلس إدارة شركة الاستثمارات الوطنية، فان الحكومة العراقية خصصت موارد ضخمة في السنوات الأخيرة لتدريب اللجان المحلية للاستثمار على مهام التنمية الأساسية للعمل، مثل الإعلان والتعاقد. وذكر أنه "أصبح متفائلا جدا بشأن ٢٠١٢ حيث أننا نشعر بالفخر تجاه اللجان المحلية التي تتطور يوما بعد يوم."

الأمن. الا إن الأمن مازال من المتطلبات الرئيسة للشركات الأجنبية العاملة في العراق. ذكر أحد التنفيذيين أنه في وجود سوق استهلاكية لحوالي ٣١مليون شخص فان العراق ستمثل أرضا خصبة للمتاجر الكبرى المتخصصة في المنتجات الاستهلاكية. لكنه أضاف أنه طالما أن الوضع الأمني لا يزال غير مؤكد، فان هذه الشركات سوف تفضل الابتعاد مشيرا إلى أنه على الرغم من أن العراق لديه العديد من مراكز التسوق، فان كثيرا من الناس يتجنبونها بسبب ضعف تأمينها ضد الهجمات الإرهابية. وقد أعرب عدد من التنفيذيين أيضا عن قلقهم من أن الحكومة العراقية تحاول الحد من عدد الشركات الأمن الأجنبية المتعاقدة في القطاع الخاص (PSC) والتي تعمل في العراق مما يمكن أن يؤثر سلبا على عملياتها، مشيرين إلى أن جهود الحكومة العراقية التي تهدف إلى تعزيز تنمية شركات الأمن الوطنية الخاصة التي من شأنها أن توظف العراقيين قد يكون أمرًا سابقا لأوانه. و مما يزيد أمر البيئة الأمنية تعقيدا بالنسبة للشركات الأجنبية هو عدم وجود إطار قانوني معترف به ينظم المتعاقدين مع القطاع الأمني الخاص.

سفينة شحن أمام ميناء أم قصر. (صورة القوات الأمريكية في العراق)

التأشيرات. حدد معظم رجال الإجراءات المعقدة والغير متناسقة في كثير من الأحيان في حالة إصدار التأشيرات كإحدى العقبات الرئيسية التي تواجهها شركاتهم. يرجع بعض هذه المشاكل إلى قوانين إصدار التأشيرات التي عفا عليها الزمن والتي صدرت في سبعينيات القرن الماضي حين تم منع معظم الشركات الأجنبية من العمل في البلاد. وقد ذكر أحد التنفيذيين أن عدم وجود نظم واضحة لإصدار التأشيرات وكذلك تعدد أجهزة الحكومة العراقية المشاركة في عملية إصدار التأشيرات أصبح معها من المستحيل عليه أن يجلب الفنيين اللازمين لإجراء العروض على معداته للعملاء العراقيين المحتملين. واصفا عملية إصدار التأشيرات وما يرتبط بها من بيروقراطية بأنها "شاقة وغير شفافة ولا يمكن التنبؤ بها" مما يطيل الأمر على الشركات لدخول العراق. . . ولذلك فلا يوجد الكثير من الوقت للقيام بأي عمل في العراق." ومع ذلك، علق أحد التنفيذيين أنه لاحظ من خلال العمل مع شركة الاستثمارات الوطنية، أن الحصول على تأشيرات الدخول لموظفيها تمت بصورة أسهل نوعا ما في الأشهر الأخيرة.

المعايير. إن افتقار الحكومة العراقية لمعايير موحدة وحديثة للمنتجات ومعترف بها دوليا تتعارض مع جهود الشركات لاستيراد البضائع إلى العراق. إن عدم توفر هذه المعايير وخاصة في مجال السلع الاستهلاكية يؤدى إلى تأخر البضائع بالميناء لمدة طويلة وعند عبور الحدود والجمارك حيث يحاول الموظفين التأكد من نوعية السلع التي يسمح لها بدخول العراق.

البيئة المالية والقانونية. يجب على الشركات العاملة في العراق أيضا محاولة التكيف مع البيئة القانونية والتي تختلف في كثير من الأحيان عن النماذج الغربية. فعلى سبيل المثال، من الممارسات الشائعة جدًا القيام بدفع الضرائب والرسوم نقدًا، مما يضطر المستثمرين لنقل كميات كبيرة من العملة الورقية بصحبتهم في جميع أنحاء البلاد. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب بعض المستثمرين عن ترددهم في تخصيص موارد كبيرة للعراق حتى يسود القانون ويصبح أكثر رسوخا، وخاصة لأنها تتعلق بالحصول على التعويض من خلال المحاكم لعدم دفع الالتزامات التعاقدية.

الفساد. إن انتشار وكالات جديدة لمكافحة الفساد في الولايات المتحدة والتي أنشئت منذ ٢٠٠٣ والمفتشين العامين بالوزارة قد أثرت أيضا في الوقت المناسب الذي يستغرقه المديرين من المستوى المتوسط في الحكومة العراقية من اتخاذ القرارات. وقد ذكر أحد التنفيذيين أنه يتم تأجيل القرارات الحاسمة في كثير من الأحيان لأن المسئولين العراقيين يخشون من أن أي نتيجة سلبية ستؤدي بهم إلى التحقيق من قبل المفتش العام. وأضاف أن "هناك خوف على جميع المستويات، الخوف من فقدان الوظيفة والخوف من مواجه اتهامات بالفساد".

الشكل ١,٤

الزيادة والنقص الكبير في مخصصات ميزانية الحكومة العراقية في العام المالي ٢٠١٢ مقارنة بالعام المالي ٢٠١١

مليون دولار

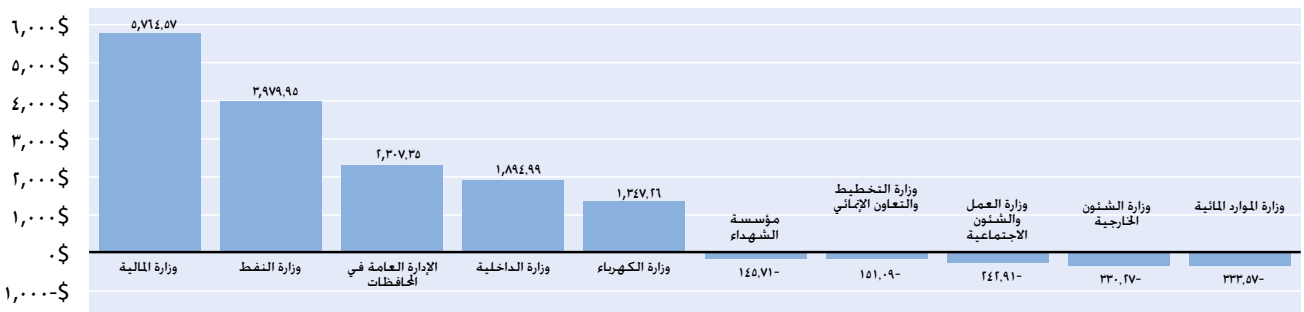

المصدر: GOI, CoR, "قانون الموازنة العامة لجمهورية العراق الاتحادية للعام المالي ٢٠١٢," ٢٠١٢/٢٣/٢, www.parliament.iq, الرجوع إليه في ٢٠١٢/٢٣/٢.

مكافحة الفساد

لم يكن رئيس وكالة مكافحة الفساد في العراق ورئيس لجنة النزاهة، مثل اثنين من أسلافه الثلاثة الذين سبقوه قد حصلوا على تأييد مجلس النواب، وتركوا ربما للتعرض للضغوط السياسية.

متوسط إنتاج النفط وصل إلى ٢,٥٩ مليون برميل يومياً في كانون الثاني/يناير و شباط/فبراير - وهو ما يعد أقل من ٣,٤ مليون برميل يوميًا المستهدفة للعام ٢٠١٢.

أعلنت لجنة النزاهة في /فبراير أنه قد أدين ١٦٦١ شخصا في الجرائم المتصلة بالفساد في عام ٢٠١١. في حين أن العدد الإجمالي للأشخاص المدانين بنسبة ٢١٪ في عام ٢٠١٠ فان هيئة النزاهة لم تنشر بيانات عن أنواع الجرائم التي أسفرت عن هذه الإدانات. في حال أن الاتجاهات لتحقيق النزاهة التي ظهرت مؤخرا حقيقية، فمن المرجح أن غالبية هذه الإدانات في ٢٠١١ تنطوي على تزوير وثائق التفويض قي الدوائر الأكاديمية والمهنية. وهذا ما حدث في عام ٢٠١١ عندما كان ٧٧٪ تقريبًا من الأشخاص المتهمين قد ارتكبوا جرائم تتعلق بتزوير الوثائق.[٢٠]

الإعدام

وقد قامت الحكومة العراقية بتنفيذ حكم الإعدام بحق ما لا يقل عن ٦٥ شخصا في الشهرين الأولين من عام ٢٠١٢، و قد أدين معظمهم بارتكاب أعمال إرهابية في الفترة من ٢٠٠٦-إلى ٢٠٠٨. هذا الرقم مطابق تقريبا لمجموع عدد عمليات الإعدام على مدى عام ٢٠١١، عندما نفذت الحكومة العراقية عمليات الإعدام بحق ما يقرب من ٦٨ شخصا.[٢١]

الاقتصاد

لا يزال قطاع النفط والغاز يهيمن على اقتصاد العراق، ويقدر صندوق النقد الدولي أن عائدات النفط سوف تمثل ٩٨٪ من عائدات التصدير، ويمثل أكثر من ٩٠٪ من دخل الحكومة العراقية في ٢٠١٢. [٢٣] وبالرغم من ذلك فقد أدى تحسّن الوضع الأمني إلى زيادة ملحوظة في الاستثمارات الدولية. وفقا لأحد التقديرات ذكر أن الشركات الأجنبية قد قامت باستثمار مبلغ ٥٥,٧ بليون دولار في شكل استثمارات وعقود الخدمة وغيرها من الأنشطة التجارية في العراق خلال العام ٢٠١١ بزيادة قدرها ٤٠٪ عن عام ٢٠١٠. [٢٤]

ميزانية الحكومة العراقية لعام ٢٠١٢

في أوائل شباط/فبراير، وافق مجلس النواب على ميزانية تبلغ١٠٠,٤ مليار دولار أمريكي لعام ٢٠١٢ مع عجز متوقع يصل إلى حوالي ١٢,٧ مليار دولار. تمويل بالكامل تقريبا من خلال الإيرادات النفطية، وميزانية ٢٠١٢ تفترض أن متوسط السعر ٨٥ دولارا للبرميل ومتوسط الصادرات من ٢,٦٠ مليون برميل يوميا (MBPD). تمثل مصروفات التشغيل الحكومية، مثل الرواتب والمعاشات التقاعدية، ٦٨٪ من الميزانية (التي تقدر ب ٦٨ مليار دولار) أعلى من عام ٢٠١١ بنسبة ٢٠٪ - في حين أن حسابات استثمار رأس المال تبلغ حوالي ٣٢٪ (٣١,٨٨ مليار دولار) من ميزانية عام ٢٠١١ أي أعلى من ٢٠١٢ بنسبة ٢٤٪. الشكل ١,٤ يبين الهيئات الحكومة العراقية التي تتلقى أكبر زيادات سنوية والانخفاضات في عام ٢٠١٢ بالمقارنة مع ما تم تخصيصه لها في عام ٢٠١١. [٢٥]

صادرات النفط، والإنتاج، والبنية التحتية

و قد أعلنت وزارة البترول في شهر آذار/مارس أن صادراتها النفطية تبلغ في المتوسط ٢,٣٢ مليون برميل يوميا محققة زيادة عن عام ٢٠٠٣ ولكنها تنخفض عن المعدل السنوي بمقدار ١١٪ (أي ٢,٦٠ مليون برميل يوميا) المتوقع في ميزانية ٢٠١٢.[٢٦] بالنسبة للربع الحالي بالكامل بلغ متوسط الصادرات حوالي ٢,١٥ مليون برميل يوميًا.[٢٧] وقد أعلنت وزارة النفط أن إنتاج النفط بلغ ٢,٥٩ ملايين برميل يوميا لشهر كانون الثاني/يناير و شباط/فبراير، وذلك أدنى بكثير من المستهدف وهو إنتاج ٣,٤ مليون برميل يوميا الذي حددته لعام ٢٠١٢.[٢٨]

وقد أدى قصور البنية التحتية في العراق، وخصوصا في مناطق نظام خط الأنابيب الذي ينقل النفط الخام إلى محطة قرب أم قصر إلى عرقلة جهود الحكومة العراقية لزيادة صادراتها النفطية لمدة طويلة. بعد العديد من البدايات الخاطئة، تم في /فبراير الماضي تشغيل أول المرافق الخمسة التي تم التخطيط لها مسبقا للعمل قبالة سواحل شبه جزيرة الفاو. وعند بدء تشغيل المرافق الخمسة التي تم التخطيط لها فإن قدرة العراق الإسمية على التصدير سترتفع بنسبة تقترب من ٤,٢٥ مليون برميل يوميا.[٢٩]

تكثف المنازعات النفطية بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان

في الربع الحالي زادت حدة التوتر بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان بشأن السيطرة على حقول النفط في إقليم كردستان والمناطق المتنازع عليها في الجنوب والغرب. و قد تركز الخلاف حول ما إذا كانت شركات النفط العالمية التي تتعامل مع الحكومة العراقية يمكن أن تدخل أيضا في تعاقدات مع حكومة إقليم كردستان. وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار السائدة فان الشركات تنجذب إلى المنطقة بسبب أن بيئتها الأمنية أكثر أمانا وأكثر ملائمة لشروط التعاقد التي تقدمها حكومة إقليم كردستان. وبحلول نهاية الربع الحالي أصبح ما لا يقل عن ثلاث من كبريات شركات النفط العالمية شركاء في الخلاف بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان بدرجات متباينة، مع شركة بريتيش بتروليوم وتوتال اللتان انضمتا إلى شركة اكسون موبيل في الحاجة إلى وجود مخرج من المشهد القابل للانفجار سياسيا.[٣٠]

ما زالت النزاعات حول السيطرة على بعض حقول النفط الشمالية، وتوزيع عائدات النفط تؤثر سلبا على العلاقات بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان إلى أن يقوم مجلس

اجتمع رئيس الوزراء نوري المالكي مع مسئولين من النجف في نيسان عام ٢٠١٢ لاستعراض خطط التنمية. (صورة الحكومة العراقية)

الجدول ١,٢

الأصل الجغرافي للنشاط التجاري الخارجي في العراق، ٢٠١١

الدولة	القيمة (بالمليار دولار)	٪ من المجموع
كوريا الجنوبية	١٢,٠	٢١,٥
الولايات المتحدة	٦,٩	١٢,٤
المملكة المتحدة	٤,١	٧,٤
هولندا	٣,٨	٦,٩
تركيا	٣,٧	٦,٦
ألمانيا	٣,٢	٥,٧
جمهورية الصين الشعبية	٣,١	٥,٦
الإمارات العربية المتحدة	٣,٠	٥,٣
إيطاليا	٢,٨	٥,١
إيران	٢,٢	٣,٩

ملحوظة: البلدان الأخرى التي لديها ما يقرب من ١٪-٢٪ من حجم الصفقة المذكورة: فرنسا. وقبرص واليابان وروسيا والسويد والكويت واستراليا والهند. وأوكرانيا. الأرقام متأثرة بالتقريب. القيم المرتبطة بالدولار بهذا الجدول لا تعكس بالضرورة قيم عقود أو اى ارتباطات أخرى ملزمة.

المصدر: مستشاري دنيا فرونتير "النشاط التجاري الأجنبي في العراق: استعراض العام ٢٠١١." ٣ / ٢٠١٢ . ص. ١٢.

ما زالت النزاعات حول السيطرة على بعض حقول النفط الشمالية، وتوزيع عائدات النفط تؤثر سلبا على العلاقات بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان إلى أن يقوم مجلس النواب بتمرير حزمة قوانين النفط والغاز المتوقفة منذ وقت طويل.

الجدول ١,٣

أكبر ٥ صفقات تجارية خارجية في العراق لعام ٢٠١١

بالمليار دولار

القيمة	الشركة	الدولة	الوصف	القطاع	المحافظة
٧,٢٥	هانهوا	كوريا الجنوبية	١٠٠٠٠٠ وحدة سكنية والخدمات ذات الصلة في بيسمايا	العقارات	بغداد
٦,٩٨	شركة شل الهولندية/ ميتسوبيشي	هولندا/اليابان	البنية التحتية لسحب الغاز في حقول النفط الجنوبية	الهيدروكربون	البصرة
٢,١٠	بوير	ألمانيا	ست سنوات لإعادة تأهيل جسر الموصل	المياه	نينوى
٢,٣٠	لوكهيد مارتن	الولايات المتحدة	طائرات اف ١٦ المقاتلة، وما يتصل بها من المعدات والخدمات	الدفاع	غير متاح
٢,٠٠	ماجد الفطيم القابضة	الإمارات العربية المتحدة	مراكز التسوق	العقارات	إقليم كردستان

ملحوظة: القيم المرتبطة بالدولار بهذا الجدول لا تعكس بالضرورة قيم عقود أو أى ارتباطات أخرى ملزمة.

المصدر: مستشاري دنيا فرونتير "النشاط التجاري الأجنبي في العراق: استعراض العام ٢٠١١،" ٣/ ٢٠١٢ . ص. ٤٧.

النواب بتمرير حزمة قوانين النفط والغاز المتوقفة منذ وقت طويل. لمزيد من التحليل الكامل لقضايا النفط ذات الصلة، انظر المادة ٤ من هذا التقرير.

النشاط التجاري الأجنبي

قامت شركات من أكثر من ٤٥ دولة بالاستثمار في العراق في عام ٢٠١١، بالإضافة لتلك الدول الواقعة خارج المنطقة، بما في ذلك كوريا الجنوبية والولايات المتحدة اللتان حصلتا على ما يبدو على نسبة مئوية أكبر من الصفقات مما كانت عليه في عام ٢٠١٠. وقد ربح المستثمرون الأجانب أكبر قدر من المال في قطاع العقارات السكنية (١٤,٥ مليار دولار)، تليها قطاع الهيدروكربون (١٢,٨ مليار دولار) والكهرباء (١١,٢ مليار دولار)، والمياه والصرف الصحي (٤,٣ مليار دولار).[٣١]

جذبت محافظة البصرة الغنية بالنفط أكثر من ٢٧٪ من النشاط التجاري الأجنبي في كل العراق في العام الماضي، تليها بغداد (٢٠٪) وإقليم كردستان (١٥٪). شهد عام ٢٠١١ ، قليلا من التدفقات الاستثمارية مرة أخرى في محافظة ديالى التي مزقتها الصراعات (٢٪) أو محافظة الانبار ذات الكثافة السكانية المنخفضة من أتباع المذهب السني (١,٢٪). يدرج جدول ١,٢ شركات الدول المتصدرة للاستثمار في العراق العام الماضي، والجدول ١,٣ يقدم معلومات عن أهم التعاقدات التجارية، إذا ما قيست قيمتها بالدولار.[٣٢]

لم يتمكن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق من تحديد ما إذا كان قد تم استلام بعض البنود التي تم دفع ثمنها بالفعل بما في ذلك ١٠,٠٠٠ قطعة سلاح تحمل باليد.

رقابة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

تقارير جديدة

في أواخر نيسان/أبريل أصدر مكتب المفتش العام التقرير السابع للدروس المستفادة لإعادة إعمار العراق: الدروس المستفادة من التحقيقات، ٢٠٠٤-٢٠١٢. استنادا لأكثر من ثمانية أعوام من الخبرة في التحقيقات الجنائية في العراق بمشاركة أكثر من ٦٠٠ حالة مختلفة، يحدد هذا التقرير مجموعة من الدروس المستخلصة ويوصي بمجموعة من أفضل الممارسات من أجل استخدامها لتحقيق الاستقرار في المستقبل، وعمليات إعادة الإعمار (المكاتب الإقليمية الفرعية) لضمان أن وكالات تطبيق القانون تتوافر لديها الخطط والإجراءات الملائمة قبل أن تبدأ العمل.

كما أصدر مكتب المفتش العام تقريره الخاص الأول في الربع السنوي الحالي عن - تصورات قادة إعادة الإعمار عن برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق. يقدم هذا التقرير نتائج دراسة استقصائية لجيش الولايات المتحدة وقادة كتيبة مشاة البحرية ومسئولون وكالات مدنيون عن تجاربهم في استخدام أموال برنامج الاستجابة الطارئة في العراق. النتائج الرئيسية تتضمن ما يلي:

- القضايا الهيكلية العالقة تعرقل التنسيق بين مسئولي إعادة الإعمار المدنيين والعسكريين.
- وكانت مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة بشكل عام أقل فاعلية في تطوير قدرات المؤسسات الحكومة العراقية.
- شملت الدراسة الاستقصائية عدد كبير من قادة الكتائب وتشير التقديرات إلى فقد بعض من أموال برنامج الاستجابة الطارئة التي أنفقت بالاحتيال والفساد.

بينت نتائج المسح أيضا الحاجة إلى إشراك المديرين المسئولين المحليين في إعادة البناء في وقت مبكر في أثناء عملية التخطيط. شملت الدراسة الاستقصائية بالإضافة إلى ذلك كثير من القادة العسكريين وقد أشاروا إلى أن المشاريع الصغيرة يمكن أن يتم الانتهاء منها على وجه السرعة ومن الأرجح أن تكون ناجحة أكثر من البرامج، المعقدة التي قد يستغرق وضعها وتنفيذها وقتا أطول بكثير.

كل من هذه التقارير متاحة على الموقع www.sigir.mil.

عمليات التدقيق

أصدر مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٤ عمليات تدقيق في الربع الحالي. وقد نشر مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٤ عدد ٢١٠ من تقارير المراجعة حتى هذا التاريخ. تقييم عمليات التدقيق هذا الربع:

- مدفوعات صندوق تنمية العراق (DFI) التحويل الإلكتروني للأموال (EFT). خاطب مدير سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك لتقديم نحو ١١٠٠ تحويل الأموال الإلكتروني مدفوعات تبلغ قيمتها الإجمالية ٥,٩ مليار دولار في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، للقيام بأنشطة التعمير التي تمولها الأموال العراقية المودعة في الحساب صندوق التنمية العراقي الرئيسي. قام مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتحليل لعدد ٢٥ من مدفوعات تحويل الأموال الإلكتروني التي قدمت في عام ٢٠٠٣ ووجد أن كلها تقريبا تتضمن المستندات الضرورية لدعم كل عملية تحويل واردة. ولكن لأن ثلاث وثائق فقط هامة كانت مفقودة تختص بالاستلام والفحص لم يتمكن مكتب المفتش العام الخاص لاعادة إعمار العراق من تحديد ما إذا كانت بعض البنود التي تم دفع ثمنها تم استلامها فعلا بما في ذلك عشرة آلاف قطعة من الأسلحة المحمولة يدويا. ومن خلال التحقيق الذي أجراه مكتب المفتش العام الخاص لاعادة إعمار العراق في المدفوعات البالغ عددها ٢٩ بنظام التحويل الإلكتروني التي قدمت في سنة ٢٠٠٤ أن المزيد من المستندات كانت مفقودة، لكن أكبر أربعة ملفات لثلاث مدفوعات لبرنامج الغذاء العالمي، ودفعة واحدة لإنشاء خطاب الاعتماد كانت كل المستندات المطلوبة متوفرة. لكن ١١ من المستندات ال ٧٥ والتي تمثل نسبة (١٤,٦٪) كانت مفقودة من الدفعات ال ٢٥ المتبقية، مما دفع مكتب المفتش العام لتوسيع نطاق مراجعته لتغطية المدفوعات الإضافية في ٢٠٠٤ ومنها ١٢ للأنشطة المرتبطة بالحج ، و ٩ للحصول على الأسمدة والمبيدات الحشرية. وجد مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن ٩٤,٤٪ من المستندات التي تثبت إنفاق مبلغ ٤٠,٤ مليون دولار في مدفوعات الحج كانت مفقودة، و ٣٧٪ من المستندات المؤيدة لـ١٥,٨ مليون دولار لمدفوعات للأسمدة والمبيدات الحشرية كانت مفقودة كذلك. في حين أن مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق لم يصل إلى نتيجة أن جرائم الاحتيال والتبديد، أو الإساءة وقعت نتيجة للوثائق المفقودة إلا أن عدم وجود هذه الوثائق المالية الرئيسية يثير تساؤلات خطيرة تستدعي المحاسبة.

- **تقدم وزارة الخارجية في تنفيذ توصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في معالجة الضوابط الإدارية لصندوق الاستجابة السريعة (QRF)**. اجرى مكتب المفتش العام الخاص لاعادة إعمار العراق في نيسان/أبريل ٢٠١١ تحقيقات بخصوص احتمال وقوع عمليات نصب واحتيال فيما يخص أموال صندوق الاستجابة السريعة . و منذ أن بدأ صندوق الاستجابة السريعة في تقديم الأموال السائلة للمشاريع تعرض هذا البرنامج بشكل خاص لاحتمالات التبذير والاحتيال، وإساءة استخدام الأموال ويحتاج إلى وجود ضوابط داخلية قوية على إدارة البرامج ونفقات الصناديق. ويظهر تقرير الدراسة الذي نشر في الربع الحالي إلى أي مدى التزمت وزارة الخارجية بتنفيذ التوصيات المقدمة من مكتب المفتش العام في العام الماضي. تلبية لطلبات مكتب المفتش العام للحصول على معلومات حول هذه القضية، ذكر المسئولون بوزارة الخارجية أنه تم تنفيذ هذه التوصيات، ولكن لم يعالج بصورة مباشرة المخاوف لدى مكتب المفتش العام. بالتالي سوف يستمر مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق في هذا التدقيق ودراسة وثائق وزارة الخارجية عن استخدامها لصندوق الاستجابة السريعة في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

- **خطط إنفاق برنامج صندوق قوات الأمن العراقية للسنة المالية ٢٠١١ و٢٠١٢.** هذا التقرير يستعرض وضع ١,٥ مليار دولار خصصت لبرنامج صندوق قوات الأمن في العراق من خلال وزارة الدفاع استمرار قانون المخصصات لسنة ٢٠١١ كاملة. ١١٢-١٠). لا يمكن لهذه الأموال أن تستخدم لتغطية الالتزامات الجديدة بعد ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وجد مراجعو الحسابات أن وزارة الدفاع قد حصلت على ٢٤٣,١ مليون دولار من السنة المالية ٢٠١١ لبرنامج صندوق قوات الأمن العراقية وذلك حتى تاريخ ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ مكتب التعاون الأمني العراقي مكتب المفتش العام لاعادة إعمار العراق أنه بعد مراجعة متطلبات قوات الأمن العراقية فإنه

وذكر مسئولين من وزارة الخارجية أنهم قاموا بتنفيذ التعليمات لكنهم لم يقوموا بإخطار المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق بشكل مباشر.

يتوقع الآن أنها لن تحتاج إلى ١,٥ مليار دولار بالكامل. قام مساعد وزير الدفاع (المراقب المالي) بتقديم طلب للكونجرس تمت الموافقة عليه لإعادة برمجة ما يقرب من ٣٤٥ مليون دولار لتلبية احتياجات وزارة الدفاع وغيرها. على الرغم من عملية إعادة برمجة العمليات فقد خلص مكتب المفتش العام إلى أن التحديات التي تواجهها في إلزام برنامج صندوق قوات الأمن في العراق تجعل من المحتمل أن يتم ترك بعض الأرصدة التي لم يتم صرفها بحلول يوم ٣٠ سبتمبر.

- **إنهاء عقود فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي (USACE).** في التقرير التالي وهو الثالث المتعلق بإنهاء عقود فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي قرر مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق بعدم وجود التزامات غير مصفاة باقية على العقود ال٥٥ التي أنتهي من مراجعة حساباتها. أظهرت تقارير فيلق مهندسي الجيش الأميركي المالية أن هذه الأموال قد استخدمت إما لدفع أجور المتعاقدين أو أنها لازالت موجودة بالصناديق. بالنسبة للعقود ال٩ الأخرى فان المسئولين في فيلق مهندسي الجيش الأمريكي ذكروا أنه لم تتم أي تعاملات مالية وهذا الاستنتاج تؤكده مراجعة مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق المستقل لملفات العقود.

و قد واجه مواطن بريطاني وشركته تتهم بالتآمر للاحتيال على الولايات المتحدة ودفع رشاوى في مقابل تلقي أكثر من ٢٣ مليون دولار في عقود من الباطن من وزارة الدفاع.

التحقيقات

وبحلول ٣١ آذار/مارس عام ٢٠١٢ أثمر العمل الذي قامت به مديرية التحقيقات بمكتب المفتش العام، وبالتعاون مع وكالات تنفيذ القانون الأمريكية، والذي أدى إلى إعلان ٨٦ لائحة اتهام، و٦٦ إدانة، واعتقال ٣٨، وكذلك الغرامات التي أمرت بها المحكمة، ومصادرات، وغيرها من الجزاءات المالية بلغت أكثر من ١٧٥ مليون دولار أمريكي. وفي هذا الربع السنوي، شملت الانجازات التحقيقية الكبيرة:

- بتاريخ ٦ شباط/فبراير، حكم على أريك هاميلتون وهو عضو سابق رقيب، في مشاة البحرية الأمريكية المدفعية بالسجن لمدة ١٨ شهرا بتهمة التآمر لسرقة ما لا يقل عن ٥٥ مولد كهربائي من القواعد العسكرية الأمريكية في العراق وقت أن كان متمركزا هناك في عام ٢٠٠٨. حكم على هاميلتون بالسجن لمدة ٣ سنوات تحت الإفراج المباشر وصدر أمر بأن يدفع مبلغ ١٢٤,٩٤٤ مليون دولار كتعويض.

- في ١٤ شباط/فبراير اعترفت أماشا كنج، وهى رقيب في قوات الاحتياط بالجيش الأميركي، بأنها مدانة في تهمة التآمر للاحتيال على الحكومة الأمريكية. وقد اعترفت بأنها قد تلقت أكثر من ٢٠،٠٠٠ دولار من شركة متعاقدة مع قوات الدفاع مقابل الحصول على إعداد فواتير المتعهد خارج نطاق الإجراءات الصحيحة. مما سمح للمقاول بالحصول على المال أسرع بكثير من المعتاد، ومكنه في نهاية المطاف من تقديم عطاءات للحصول على مزيد من العقود مما كان لا يمكن له القيام به.

- في ٢١ شباط/فبراير، حكم على جون هايز بالسجن خمسة أشهر تليها سنتين من إفراج مشروط وأمر بدفع ١٢،٠٠٠ دولار في تعويض بتهمة التآمر لسرقة معدات حكومة الولايات المتحدة (شاحنة ومولد) بينما كان يعمل كموظف في إحدى الشركات في العراق بموجب عقد مع وزارة الخارجية.

- في ٢٣ شباط/فبراير، حكم على يوريكا بريسلي، زوجة الرئيس السابق في الجيش الأميركي إدي بريسلي ، بالسجن لمدة ست سنوات وثلاث سنوات من إفراج مشروط بسبب مشاركتها في نظام رشوة وغسل الأموال التي تنطوي على دفع رشاوى مقابل منح من عقود إعادة إعمار العراق. وأمرت أيضا بالتنازل عن ٢١ مليون دولار والعديد من السيارات والممتلكات. تم إثبات أن بريسلي كان مذنبا في مارس ٢٠١١ بارتكاب جرائم متعددة، بما في ذلك الرشوة والتآمر لارتكاب الرشوة غش وتزوير الخدمات والتآمر وغسل الأموال. في وقت سابق من هذا العام، حكم على إدي بريسلي بالسجن لمدة ١٢ عاما لدوره في هذه الجرائم.

- في ٢٨ شباط/فبراير اتهم ثلاثة ضباط سابقين من مقاولي وزارة الدفاع الأمريكية وزوجة أحد الضباط، وأربعة من الرعايا الأجانب لدورهم المزعوم في مخطط الاحتيال وغسل الأموال التي تتضمن عقود لمشاريع إعادة الإعمار في العراق. كما تم توجيه ٧٤ تهمة بالاحتيال والنصب للمتهمين. كما اتهم أحد ضباط الشركة وواحدة من الرعايا الأجانب بتقديم وتلقي رشاوى غير مشروعة من المقاولين المحتملين من الباطن. وبالإضافة إلى ذلك، وجه الاتهام إلى الضباط بالشركة وزوجة احد الضباط بارتكاب جرائم غسل أموال متعددة.

- يوم ٢ آذار/مارس، حكم على الميجور كيفن شروك بالجيش الأميركي بالسجن ثلاثة سنوات مع وقف التنفيذ وبدفع ٤٧٢٤٢ دولار أمريكي كتعويض عن سرقة الأموال المخصصة للمشاريع الإنسانية وإعادة الإعمار في العراق في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥.

- في يوم ٧ أذار/مارس، اعترف مايكل روتركي وهو نقيب في الجيش الأمريكي، بأنه مذنب حيث أنه قبل هبات غير مشروعة من متعاقد عراقي. ومن بين الأشياء التي تلقاها مايكل روتركي عشرة آلاف دولار نقدا، و٢ خواتم من الفضة و١٥ قطعة نقدية من الذهب تبلغ قيمتها أكثر من ١٠،٠٠٠ دولار. لقد تلقى هذه الأشياء وهو مدرك تمام الإدراك أنها لمساعدة المقاول للحصول على عقد ممول من برنامج الاستجابة الطارئة. يواجه روتكي عقوبة قد تصل إلي الحبس عامين وغرامة مالية

٢٥٠,٠٠٠ دولار.

- في ١٣ آذار/مارس، وجهت التهمة إلى مواطن بريطاني وشركته بالتآمر للاحتيال على الولايات المتحدة ودفع رشى في مقابل تلقي أكثر من ٢٣ مليون دولار للحصول على عقود من الباطن من وزارة الدفاع من أبريل ٢٠٠٦ إلى أغسطس ٢٠٠٨. يزعم المتعاقد البريطاني أنه دفع أكثر من ٩٤٧،٥٠٠ دولار أمريكي في عمولات غير مشروعة لاثنين من الموظفين العاملين لدى واحد من كبار المتعاقدين مع حكومة الولايات المتحدة من أجل الحصول على هذه العقود من الباطن عن الأعمال التي أنجزت في دعم برنامج تطهير ذخائر التحالف. وفي مسألة ذات صلة، وجهت إلى مدير المتعهد الرئيسي للبرنامج ونائب مدير البرنامج في نفس اليوم تهمة التآمر للحصول على وقبول رشاوى من اجل منح العقود من الباطن في إطار برنامج تطهير ذخائر التحالف وبالاحتيال عن طريق وضع مخطط للاحتيال على الحكومة الأمريكية .

- في ٢٠ اذار/مارس، حكم على تيري هول، المتعهد السابق في الجيش الأميركي بالسجن لمدة ٣٩ شهرا لمشاركته في نفس المخطط للحصول على الرشاوى وغسيل الأموال التي أدت إلى إدانة يوريكا بريسلي و ١٨ آخرين معه. وقد صدر أمر بخدمة سنة واحدة من إفراج مشروط بعد فترة سجنه. وبالإضافة إلى ذلك، أمرت المحكمة هول بالتنازل عن مبلغ١٥,٧٥٧٠٠٠ دولار أمريكي، فضلا عن دراجة نارية هارلي ديفيدسون وتعويضات العقارات التجارية التي تم شراؤها بأموال تم الحصول عليها بصورة غير مشروعة.

- في ٢٣ آذار/مارس، حكم على فرانسيسكو مونجيا، احد أفراد مشاة البحرية السابقين، بالسجن لمدة أربعة أشهر، تليها ثلاث سنوات إفراج مشروط، وأمر بدفع ٣٠،٠٠٠ دولار كتعويض لغسل ما يقرب من ١٥٠،٠٠٠ دولار في رشاوى تلقاها شريكه في المؤامرة من اثنين من المقاولين العراقيين.

- كما اعترف ديفيد وولش في ٢ نيسان/أبريل- وهو موظف سابق بعقد مدني أمريكي- بأنه مذنب في التآمر لسرقة ٣٨ من المولدات العسكرية الأميركية وبيعها في السوق السوداء العراقية. كما وافق على دفع مبلغ ١٦٠،٠٠٠ دولار أمريكي كتعويض إلى الولايات المتحدة. في حالة محاكمته سيواجه عقوبة تصل إلى السجن خمس سنوات وغرامة ٢٥٠٠٠٠ دولار أمريكي.

- كما اعترف الجيش الأمريكي في ٩ نيسان/أبريل بأن الميجور كريستوفر برادلي مذنب لقبوله مبلغ ٢٠٠٠٠ دولار كمكافآت غير قانونية من المقاول المنفذ لأعمال البناء في قاعدة عسكرية في العراق في عام ٢٠٠٨. وشملت هذه المزاعم ضد برادلي التوسط لصالح المقاول بشأن التغيرات الأمنية في القاعدة التي فرضت في نهاية المطاف تكلفة أكبر من ذلك بكثير وإزعاج لجميع المقاولين الأخرى العاملين هناك.

يقوم مكتب المفتش العام المختص بإعادة إعمار العراق بمواصلة العمل على ١١٠ تحقيق مفتوح حتى تاريخ ١٠ نيسان/أبريل.

أمرت المحكمة هول بالتنازل عن مبلغ ١٥,٧٥٧,٠٠٠ دولار أمريكي، فضلا عن دراجة نارية هارلي ديفيدسون وتعويضات من العقارات التجارية التي تم شراؤها بأموال حصل عليها بصورة غير مشروعة.

تمويل
إعادة إعمار العراق

نظرة عامة على التمويل	١٦
تمويل الولايات المتحدة	١٧
التمويل العراقي	٢٤
الدعم الدولي	٢٧

الباب

٢

نظرة عامة علي التمويل

حتى تاريخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٢، تم توفير ٢١٣,٣٢ مليار دولار لإغاثة وإعادة إعمار العراق من خلال ثلاثة مصادر رئيسية:[٣٣]

- تشرف سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) على الأموال العراقية وميزانية رأس المال العراقية، والتي قد بلغت ١٣٩,٢٩ مليار دولار مشتملة على ٣١,٨٨ مليار دولار تمّ توفيرها لنفقات رأس المال في ميزانية العراق للعام ٢٠١٢.
- تم توفير المخصصات الأمريكية، والتي بلغت ٦١,١١ مليار دولار، مشتملة على ٢,٥٥ مليار دولار خصصت ضمن مخصصات العام المالي ٢٠١٢
- بلغت الالتزامات الدولية من المساعدات والقروض من المصادر غير الأمريكية ١٢,٩١ مليار دولار

الشكل ٢,١

مصادر التمويل، ٢٠٠٣-٢٠١٢

بالمليار دولار

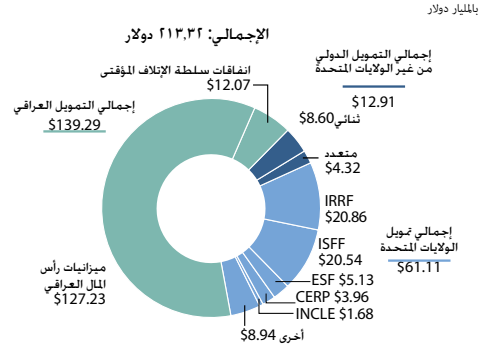

ملحوظة: لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام تتأثر بالتقريب

المصدر: انظر الشكل X.X.

وللحصول على نظرة عامة على المعالم الرئيسية للفترة الانتقالية، انظر الشكل ٢,١. للمقارنة التاريخية بين الدعم الذي تقدّمه كلًا من الولايات المتحدة والعراق والدعم الدولي لإعادة إعمار العراق، انظر الشكل ٢,٢.

الشكل ٢,٢

الدعم الأمريكي والعراقي والدولي من غير الولايات المتحدة لعمليات إعادة الإعمار، ٢٠٠٣-٢٠١٢

بالمليار دولار

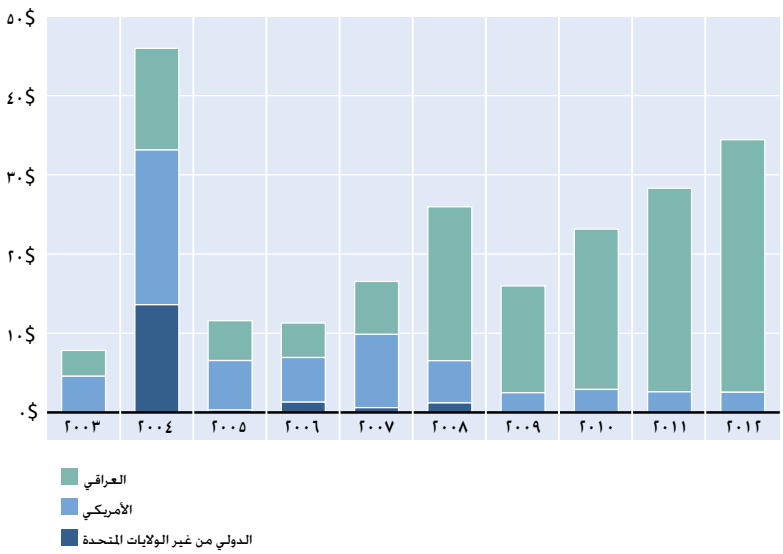

ملاحظة: لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام تتأثر بالتقريب. وتتمثل مساهمات الولايات المتحدة بالعام المالي في الولايات المتحدة. وتمثل المساهمات العراقية والدولية من غير الولايات المتحدة بتقويم السنة الميلادية. التمويل العراقي يعكس ميزانيات رأس المال للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ والفترة ٢٠١١-٢٠١٢، بالإضافة إلى نفقات رأس المال الفعلية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠. أفرب البيانات المتاحة للمساهمات الدولية من غير الولايات المتحدة تبدأ من العام ٢٠٠٤. وبالتالي، يتم تمثيل جميع المساهمات الدولية من غير الولايات المتحدة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ تمثّل على أنها صدرت في العام ٢٠٠٤.

المصادر: P.L. 108-7; P.L. 108-11; P.L. 108-106; P.L. 108-287; P.L. 109-13; P.L. 109-102; P.L. 109-148; P.L. 109-34; P.L. 109-289; P.L. 110-28; P.L. 110-92; P.L. 110-116; P.L. 110-137; P.L. 110-149; P.L. 110-161; P.L. 110-252; P.L. 111-32; ABO, P.L. 111-74; P.L. 112-10, P.L. 112-212; P.L. 111-118; P.L. 111-117; P.L. 111-117, ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٢/١٨/١؛ BBG, ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/٧/٣؛ تبرير ميزانية الكوجرس، جداول ملخص المساعدة الأجنبية، العام المالي ٢٠٠٩-٢٠١١؛ DCAA, ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ECA؛ ٢٠١١/٤/١٠, ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٠/١٤/٤؛ OMB, ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٠/٢١/١؛ PM, ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/١/٧؛ DoS, "ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، المجلد ١: عمليات وزارة الخارجية، العام المالي ٢٠١٣،" p. ٨١٢, and "الملخص التنفيذي للميزانية ١٥٠ & البرامج الدولية الأخرى، العام المالي ٢٠١٣،" p. ١٧٣؛ INL, ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٢/٩/٤؛ DoJ, ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٢/٣/٤؛ NEA-I, ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٠/٤/١٠، ٢٠١٠/١٠/١، ٢٠١١/٢٨/٩، ٢٠١١/٥/٤، ٢٠١١/٧/٤، ٢٠١١/١٥/٤، ٢٠١١/١٢/٧، ٢٠١٢/٣/٣، ٢٠١٢/٢٧/٣ و ٢٠١٢/٢٨/٣؛ تدقيق المفتش العام ٠٧-٠١١، "صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١: تقرير حول المخصصات والإنفاقات والأموال الملغاة" ٢٠١٠/٢٨/١٢؛ USACE, ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٢/٣/٤؛ USAID, ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٢/٢/٤؛ OUSD(C), ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٠/١٤/١٠؛ و"وزارة الدفاع الأمريكية، استعراض طلب الميزانية للعام المالي ٢٠١٢،" ٢٠١٢/٢، ص. ١؛ TFBSO, ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/٤/١؛ وزارة الخزانة الأمريكية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠٠٨/٤/١ و ٢٠٠٩/٩/٤؛ و OTA, "استعراض مكتب المساعدة التقنية،" ٢٠٠٥/٣/١٢، www.state.gov/s/ctr/publications/index.htm/, الرجوع إليه في ٢٠٠٩/١١/١٠؛ السفارة الأمريكية في بغداد ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠٠٩/٣/١٠؛ USACE, ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠٠٨/١/١٠؛ USAID, ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠٠٩/١٢/١ و ٢٠٠٩/٨/٤؛ و"المنح والقروض الخارجية الأمريكية [الكتاب الأخضر]،" ٢٠٠٨، gbk.eads.usaidallnet.gov/query/do?_program=/eads/gbk/countryReport&unit=N, الرجوع إليه في ٢٠١٠/١٥/٤؛ CoR. "قانون الموازنة العامة الفيدرالي للعراق للسنة المالية ٢٠١٢،" ٢٠١٢/٢٣/٢، www.parliament.iq/, الرجوع إليه في ٢٠١٢/٢٣/٢؛ GOI, CoR؛ "قانون الموازنة العامة الفيدرالي للسنة المالية ٢٠١١،" ٢٣/٠٢/٢٠١١، المادة ٤. الحكومة العراقية. وزارة المالية. رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/٦/٢؛ "ميزانية الحكومة العراقية" (كما وافقت عليها TNA وسنت كقانون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)؛ الحكومة العراقية. رئاسة الجمعية الوطنية العراقية المؤقتة. "الميزانية العامة للدولة للعام ٢٠٠٥."

تمويل الولايات المتحدة

قد خصصت الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٣ مبلغ ٦١,١١ مليار دولار لجهود الإغاثة وإعادة إعمار العراق،[٣٤] منها ٢,٥٥ مليار دولار متاحة في قانون المخصصات الموحد لعام ٢٠١٢ (القانون العام ١١٢-٧٤).

قدّم ما يقرب من ٥٢,١٨ مليار دولار من خلال خمسة صناديق رئيسية.

وحتى مع إضافة ٢,٥٥ مليار دولار لميزانية العام المالى لعام ٢٠١٢ إلا أن إجمالي الاعتمادات التي قُدمت فى هذا التقرير الربع سنوى أقل من التي قُدمت فى تقرير كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. و قد نتج هذا النقص عن إلغاء تمويل برامج الدبلوماسيون والقنصليون (D&CP) من حساب الاعتمادات التراكمية لإعادة إعمار العراق. في الفترة من أكتوبر ٢٠١٠ وحتى يناير ٢٠١٢ ضم مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ملف عمليات الطوارئ في الخارج(OCO) وهي جزء من حساب برامج الدبلوماسيون والقنصليون في تلك الحسابات لأن على الأقل بعض من هذه الأموال قد أنفقت على دعم أنشطة إعادة الإعمار.

وعلى الرغم من صعوبة الفصل خلال هذا الربع السنوى بين أعمال إعادة الإعمار والأعمال الأخرى التي استخدمت فيها حساب برامج الدبلوماسيون والقنصليون. فقد قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بإلغاء ٣,٢٧ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٠٩، وخلال العام المالي ٢٠١٠، والسنة المالية ٢٠١١ من تقارير حساب برامج الدبلوماسيون والقنصليون. قد تكون الأرقام الواردة في التقارير في كانون الثاني/يناير قد بالغت في الاعتمادات المخصصة لإعادة الإعمار ويرى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن الأرقام التي تمت مراجعتها قللت من قيمة هذه الاعتمادات.

لاستعراض جميع اعتمادات الولايات المتحدة لمساندة إعادة إعمار العراق انظر الجدول ٢,١.

الشكل ٢,٣

أوضاع صناديق التمويل الأمريكية الرئيسية، حتى تاريخ ٣١/٣/٢٠١٢

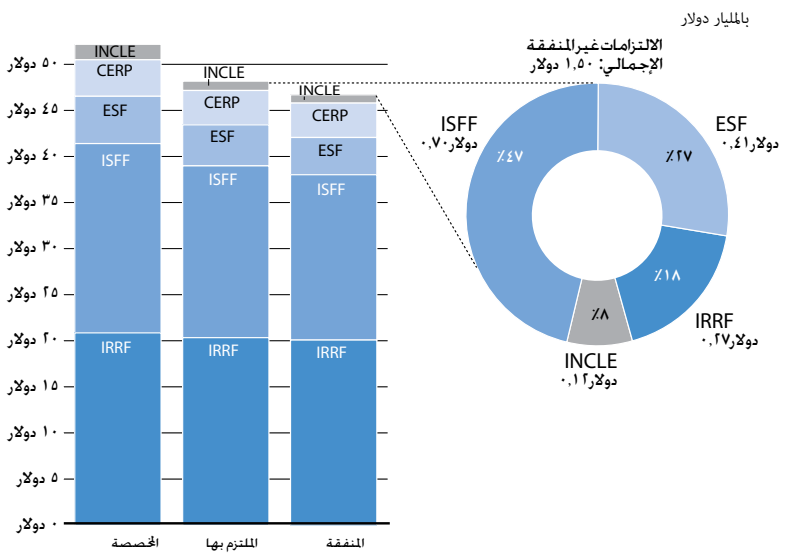

ملحوظة: لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام تتأثر بالتقريب.

المصادر: P.L. 108-7; P.L. 108-11; P.L. 108-106; P.L. 108-287; P.L. 109-13; P.L. 109-102; P.L. 109-148; P.L. 109-34; P.L. 109-289; P.L. 110-28; P.L. 110-92; P.L. 110-116; P.L. 110-137; P.L. 110-149; P.L. 110-161; P.L. 110-252; P.L. 111-32; P.L. 111-117; P.L. 111-118; P.L. 111-212; P.L. 112-10; P.L. 112-74; NEA-I, ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٢/٣، ٢٠١١/٢٨/٩، ٢٠١٢/٢٧/٣، ٢٠١٢/٢٨/٣ and USACE; ٢٠١٢/٢/٤، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ USAID; ٢٠١٢/٣/٤، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/١/٤، ABO; ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/١٨/١، INL; ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٩/٤، OUSD(C)), ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٢/٤؛ تدقيق المفتش العام ١١-٠٠٧، "صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١: تقرير حول المخصصات والإتفاقات والأموال المنفاة" ٢٠١٠/٢٨/١٢.

وضع الصناديق الرئيسية

تم تقديم مبلغ وقدره ٥٢,١٨ مليار دولار في ٣١ آذار/مارس لعام ٢٠١٢ من مبلغ قيمته كانت حوالى ٦١,١١ مليار دولار وذلك من خلال خمسة صناديق رئيسية حيث لا تزال ثلاثة منها متاحة وذلك للالتزام بالقيام بأعمال جديدة:[٣٥]

- قام **صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)** بتخصيص ٢٠,٥٤ مليار دولار منها ١٨,٦٤ مليار للوفاء بالالتزامات، وإنفاق ١٧,٩٤ مليار دولار كما توجد ١,٢٨ مليار دولار لاستخدامها في النشاطات الجديدة [٣٦]

- قام **صندوق دعم الاقتصاد (ESF)** بتخصيص ٥,١٣ مليار دولار منها ٣,٤٥ للوفاء بالتزامات و٤,٠٤ مليار دولار تم إنفاقها و٤٢٩ مليون دولار متاحة للنشاطات الجديدة[٣٧]

- خصصت **الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وتطبيق القانون** ١,٨٦ مليار دولار, ١,٠١ مليار دولار للوفاء بالالتزامات, و٠,٩٠ مليار دولار تم إنفاقها, وتوجد ٦٦٩ مليون دولار أخري متاحة للنشاطات الجديدة[٣٨]

الجدول ٢,١

صناديق الاعتماد الأمريكية بملايين الدولارات

	السنة المالية ٢٠٠٣	السنة المالية ٢٠٠٤	السنة المالية ٢٠٠٥	السنة المالية ٢٠٠٦
	P.L. 108-7, P.L. 108-11	P.L. 108-106, والقانون العام 108-287	P.L. 109-13	P.L. 109-102, والقانون العام 109-148, والقانون العام 109-234
صناديق التمويل الرئيسية				
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF الأول والثاني)[أ]	٢,٤٧٥	١٨,٣٨٩		
صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)			٥,٤٩٠	٣,٠٠٧
صندوق دعم الاقتصاد (ESF)[ب]				١,٤١٩
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)[ج]		١٤٠	٧١٨	٧٠٨
الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون (INCLE)				٩١
المجموع الفرعي	٢,٤٧٥	١٨,٥٢٩	٦,٢٠٨	٥,٢٧٥
برامج المساعدة الأخرى				
مساعدات الهجرة واللاجئين (MRA) ومساعدات الهجرة واللاجئين الطارئة (ERMA)	٤٠			
تمويل الجيوش الأجنبية (FMF)				
صندوق إعادة إصلاح الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية (NRRRF)[د]	٨٠١			
صندوق حرية العراق (نشاطات أخرى لإعادة الإعمار)[هـ]	٧٠٠			
P.L. ٤٨٠ المساعدات الغذائية (الصك II وغير الصك II)	٣٦٨		٣	
هيئة مساعدات الكوارث العالمية (IDA) والهيئة العالمية لمساعدات الكوارث والمجاعات (IDFA)	٢٤		٧	
صندوق الديمقراطية (الديمقراطية)				
مساهمات الولايات المتحدة في المنظمات الدولية (مساهمات IO)				
صندوق حرية العراق (TFBSO)				
برامج عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ومقاومة لأرهاب ونزع الألغام والبرامج التابعة لها (NADR)[و]				
وزارة العدل (DoJ)	٣٧		٢	١١
صندوق برامج إنقاذ حياة الأطفال وصحتهم (CSH)	٩٠			
برامج التبادل الثقافي والتعليمي				٧
المساعدات الإنسانية والكارثية والمدنية الخارجية (OHDACA)	٩	١٥	٣	
المساعدة التقنية للشؤون الدولية				١٣
التدريب والتعليم العسكري الدولي (IMET)				
خدمات الشرطة القضائية الأمريكية[ز]			١	٣
إذاعة الحرة العراقية		٥		
المجموع الفرعي	٢,٠٦٩	٢١	١٦	٣٤
نفقات التشغيل ذات الصلة بإعادة الأعمار				
سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA)[ز]		٩٠٨		
مكتب المشاريع والعقود (PCO)[س]				٢٠٠
مكتب التعاون الأمني العراقي (OSC-I)				
نفقات تشغيل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID OE)	٢١		٢٤	٧٩
دعم مكتب التعاون الأمني العراقي لوزارة الدفاع				
صندوق حرية العراق (التكاليف الإدارية لفرق إعادة إعمار المحافظات)				
المجموع الفرعي	٢١	٩٠٨	٢٤	٢٧٩
عمليات الرقابة على إعادة الإعمار				
المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)		٧٥		٢٤
وكالة التدقيق في العقود الدفاعية (DCAA)[ص]				١٦
مكتب وزارة الخارجية للمفتش العام (DoS OIG)				١
مكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للمفتش العام (USAID OIG)	٤	٢	٣	
مكتب وزارة الدفاع للمفتش العام (DoD OIG)				٥
المجموع الفرعي	٤	٧٧	٣	٤٦
الإجمالي	٤,٥٦٩	١٩,٥٣٥	٦,٢٥١	٥,٦٣٤

[أ] أعتمد الكونغرس في البداية ١٨,٦٤٩ مليون دولار لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ٢. ولكن اعتمد ٢١٠ مليون دولار على أن يتم تحويلها إلى حسابات أخرى لبرامج في الأردن وليبيريا والسودان. وفي السنة المالية ٢٠٠٦، نقل الكونغرس ما يقرب من ١٠ مليون دولار إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق من صندوق دعم الاقتصاد. وفي السنة المالية ٢٠٠٨، أبطل القانون العام ١١٠-٢٥٢ مبلغ ٥٠ مليون دولار.

[ب] PL ١٠٨-١١ قدم ١٠ مليون دولار لإجراء تحقيقات في جرائم الحرب و٤٠ مليون دولار لتسديد حساب صندوق دعم الاقتصاد لموارد تمويل الإمدادات والسلع والخدمات قبل الصراع في العراق.

[ج] عموماً، لا يعتمد الكونغرس برنامج الاستجابة الطارئة للقائد لبلد معين. وإنما إلى صندوق كل من العراق وأفغانستان. ذكر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق اعتمادات وزارة الدفاع إلى برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق باعتبارها اعتمادات.

[د] يشمل الأموال المحولة من صندوق حرية العراق (IFF).

[هـ] يشمل الأموال المخصصة لصندوق حرية العراق بموجب القانون العام ١٠٨-١١. الصك الأول. وتحويلها إلى أنشطة إعادة الإعمار، باستثناء الأموال المحولة إلى صندوق إعادة إصلاح الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية. والتي تمّ تسجيلها ضمن هذا الصندوق.

[و] ال ٢٠ مليون دولار المذكورة للسنة المالية ٢٠٠٩ معتمدة بموجب القانون العام ١١١-٨.

[ز] ذكرت وزارة العدل أن ٢٤ مليون دولار توفرت بموجب القانون العام ١١١-١١٨ والقانون العام ١١١-٢١٢.

[ح] باستثناء ٧٥ مليون دولار للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بموجب القانون العام ١٠٨-١٠٦.

[س] تمويل دعم إعادة الإعمار يقدّم لأنشطة مكتب المشاريع والعقود (PCO) بموجب القانون العام ١٠٩-٢٣٤ والقانون العام ١١٠-٢٨ لتقارير المؤتمر.

[ص] ذكرت وكالة التدقيق في عقود وزارة الدفاع أنه تم توفير ١,٩٨ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٦ بموجب القانون العام ١٠٩-١٠٨.

P.L. 110-28	P.L. 110-5, والقانون العام P.L. 109-289	P.L. 110-92, P.L. 110-116, P.L. 110-137, P.L. 110-149, P.L. 110-161, P.L. 110-252	P.L. 110-252, P.L. 111-32	P.L. 111-117, P.L. 111-118, والقانون العام 111-212	P.L. 112-10	P.L. 112-74	إجمالي الاعتمادات	الملزمة	للنفقة	المتهية
السنة المالية ٢٠٠٧	السنة المالية ٢٠٠٨	السنة المالية ٢٠٠٩	السنة المالية ٢٠١٠	السنة المالية ٢٠١١	السنة المالية ٢٠١٢					
							٢٠,٨١٤	٢٠,٣٤٤	٢٠,٠٧٥	٥٠٤
	٣,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٥٠٠			٢٠,٥٣٩	١٨,٦٤٠	١٧,٩٣٧	٦١٦
٥,٥٤٢	٥٦٢	٥٤٢	٣٨٣	٣٢٦	٢٩٩		٥,١٣٤	٤,٤٤٥	٤,٠٣٩	٢٦٠
١,٥٥٤	٩٩٦	٣٣٩	٢٦٣	٤٤			٣,٩٥٨	٣,٧٢٨	٣,٧٢٨	٢٣٠
٧٥٠	٨٥	٢٠	٧٠٢	١١٥	٥٠٠		١,٦٨٣	١,٠١٤	٨٩٥	
٨,٠١٧	٤,٦٤٣	١,٩٠١	٢,٣٤٧	١,٩٨٤	٧٩٩		٥٢,١٧٨	٤٨,١٧٠	٤١,٦٧٥	١,٦١١
٧٨	٢٧٨	٢٦٠	٣١٦	٢٨٠	٢٠٣		١,٤٥٥	١,٢٩٦	١,٢٣١	
					٨٥٠		٨٥٠			
							٨٠١	٨٠١	٨٠١	
							٧٠٠	٦٨٠	٦٥٤	
	٢٤						٣٩٥	٣٩٥	٣٩٥	
٤٥	٨٥	٥١	٤٢	١٧			٢٧٢	٢٥٥	٢٣٢	
١٩٠	٧٥						٢٦٥	٢٦٥	٢٦٠	
	٣٨	٣٠	٣٣	٣٣	٤٤		١٧٩			
٥٠	٥٠	٧٤					١٧٤	٨٦	٦٥	
١٩	١٦	٣٦	٣٠	٣٠	٣٢		١٦٣	٦٢	٦٢	
٢٣	٢٦	٨	١٣	١٠	٤		١٣٣	١٢٠	١١٧	
							٩٠	٩٠	٩٠	
٥	٧	٧	٧	٨	٧		٤٨			
							٢٧	٢٧	١٠	
٣							١٦	١٦	١٤	
١	٢	٢	٢	٢	٢		١١	٩	٦	
٢	٢	١					٩	٩	٩	
							٥	٥	٥	
٤١٦	٦٠٢	٤٦٨	٤٤٤	٣٨٠	١,١٤٢		٥,٥٩٢	٢,٨٢٠	٢,٧٢٠	
							٩٠٨	٨٣٢	٧٩٩	
٦٣٠							٨٣٠			
					٥٢٤		٥٢٤			
٣٧	٤١	٤٨	٥٢	٥١	٥٤		٤٠٨			
				١٢٩			١٢٩			
١٠٠							١٠٠			
٧١٧	٤١	٤٨	٥٢	١٨٠	٥٧٨		٢,٨٩٩	٨٣٢	٧٩٩	
٣٥	٣	٤٤	٢٣	٢٢	٢٠		٢٤٥	٢٢٢	٢١٤	
١٤	١٤	١٣	٢٤	٣٠			١١١	١١١	١١١	
٣	٤	٦	٧	٥	٩		٣٥			
٣	٧	٤	٧				٢٩			
	٢١						٢٦			
٥٥	٤٨	٦٧	٦١	٥٧	٢٩		٤٤٥	٣٣٣	٣٢٥	
٩,٢٥٦	٥,٣٣٣	٢,٤٨٤	٢,٩٠٤	٢,٦٠١	٢,٥٤٨		٦١,١١٤	٥٢,١٥٥	٥٠,٥١٩	١,٦١١

المصادر: P.L. 108-7; P.L. 108-11; P.L. 108-106; P.L. 108-287; P.L. 109-13; P.L. 109-102; P.L. 109-148; P.L. 109-34; P.L. 109-289; P.L. 110-28; P.L. 110-92; P.L. 110-116; P.L. 110-137; P.L. 110-149; P.L. 110-161; P.L. 110-252; P.L. 111-32; P.L. 111-117; P.L. 111-118; P.L. 111-212; P.L. 112-10

والقانون العام ١١٢-٧٤؛ ABO، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١٢/١٨/١؛ BBG، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١١/٧/٣؛ DCAA، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١١/٤/١٠؛ ECA، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١٠/١٤/٤؛ OMB، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١٠/٢١/٦؛ PM، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١١/١/٧؛ DoS، "تبرير ميزانية الكونغرس، المجلد ١: عمليات وزارة الخارجية، السنة المالية ٢٠١٣،" صفحة ٨١، و "مهمة ملخص الميزانية التنفيذي ١٥٠ & البرامج الدولية الأخرى، السنة المالية ٢٠١٣،" صفحة ١٧٣؛ INL، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٩/٤؛ DoJ، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٣/٤؛ NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٠/٤/١٠، ٢٠١٠/٦/١٠، ٢٠١٠/٢٨/٩، ٢٠١١/١٥/٤، ٢٠١٢/٢٧/٣، و ٢٠١٢/٢٨/٣؛ عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١١-٠٠٧، "صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١: تقرير حول المخصصات، الإنفاقات والأموال الملغاة،" ٢٠١٠/٢٨/١٢؛ USACE، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٣/٤؛ USAID، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ؛ OUSD(C)، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٠/١٤/١٠ and ٢٠١٢/٢/٤، و "وزارة الدفاع الأمريكية. طلب ميزانية السنة المالية ٢٠١٣. استعراض،" ٢٠١٢/٢، صفحة ٦-٥؛ TFBSO، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١١/٤/١؛ الخزانة الأمريكية، OTA، "استعراض مكتب المساعدة التقنية،" ٢٠٠٥/٣٠/١٢، /ustreas.gov/offices/international-affairs/assistance، الرجوع إليه في ٢٠٠٩/١٦/١٠؛ السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠٠٩/٣/١٠؛ USACE، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠٠٨/٦/١٠؛ USAID، "قروض ومنح الولايات المتحدة الخارجية [الكتاب الأخضر]"، ٢٠٠٨، gbk.eads.usaidallnet.gov/query/do?_program=/eads/gbk/، countryReport&unit=N، الرجوع إليه في ٢٠١٥/١٤/٤، "تبرير ميزانية الكونغرس، جداول ملخص المساعدة الأجنبية،" FY ٢٠٠٩–٢٠١١، وردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠٠٩/١٢/١، ٢٠٠٩/٨/٤، و ٢٠١٢/٢/٤.

لم يعد اثنان من الصناديق الكبرى متاحا للالتزام بتنفيذ أنشطة جديدة:

- خصص **صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق** - ٢٠,٨٦ مليار دولار ٢٠,٣٤ مليار دولار للوفاء بالالتزامات, ٢٠,٨ مليار تم إنفاقها[٣٩]
- خصص **برنامج الاستجابة الطارئة للقائد** - ٣,٩٦ مليار دولار ٣,٧٣ مليار دولار للوفاء بالالتزامات, ٣,٧٣ مليار دولار تم إنفاقها[٤٠]

وبحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢ ظلت ١,٥٠ مليار دولار من مجموع أموال الصناديق الخمسة الكبرى غير المُنفقة. لإلقاء نظرة على وضع الصناديق الخمس الرئيسية، انظر الشكل رقم ٢,٣. للمزيد من التفاصيل على الصناديق الرئيسة الخمسة انظر الملحق ج.

أتاح أيضاً الكونجرس ٨,٩٤ مليار دولار من عدة قنوات تمويلية صغيرة.[٤١] وترد هذه الصناديق الصغيرة في الجدول ٢,١.

الالتزامات الحالية والإنفاقات

وفي الربع من العام الحالي خصصت المنظمات ٦٠ مليون دولار أمريكي و ١٩٠ مليون دولار للوفاء بالالتزامات من أموال الصناديق الثلاثة النشطة الكبرى لإعادة الإعمار. أكثر من نصف هذه الالتزامات من هذه الصناديق كانت من الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وتطبيق القانون والتي تضم ٢٧ مليون دولار (وتمثل ٤٥٪ من مجموع الالتزامات الربع سنوية) خصصت لبرنامج تطوير الشرطة (PDP). خصص برنامج تطوير الشرطة أكبر مبلغ في هذا الربع ويبلغ ٦٩ مليون دولار أو ما يمثل نسبة ٣٦٪ من إجمالي نفقات الصناديق الثلاثة النشطة. ومن النفقات الكبيرة الأخرى التي خصصت لبرنامج العمل المجتمعي ٢٤ مليون دولار وبرنامج النمو الاقتصادي التجاري (١٦ مليون دولار) ودعم مشاريع صندوق قوات الأمن العراقية التي تدعم وزارة الدفاع (٢١ مليون دولار).[٤٢] لتفاصيل الصناديق والفئات انظر الجدول رقم ٢,٢. للحصول على تفاصيل كاملة عن الصناديق، والفئة، والبرامج، انظر الملحق ج.

تمويل السنة المالية ٢٠١٢ و وطلب ميزانية السنة المالية ٢٠١٣

على الرغم من أن قانون الاعتمادات المُوحدة لعام ٢٠١٢ خصص مبالغ محددة لتمويل صناديق معينة بالعراق وتم تمويل بعض البرامج على أساس عالمي، وترك الأمر للوكالات لتحديد الكيفية التي يمكن بها تخصيص التمويل بين مختلف الدول. منذ أن وقع الرئيس باراك أوباما القانون العام ليصبح قانونا في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قدمت الوكالات مخصصاتها المقدرة لمعظم الصناديق. إن مبلغ ال٢,٥٥ مليار دولار أمريكي المنصوص عليه للسنة المالية ٢٠١٢ كان متاحا لبرنامج إغاثة وإعادة إعمار العراق بأقل من ٠,٥٢ مليار دولار أقل من طلب الإدارة البالغ ٣,٠٦ مليار دولار للعام المالي ٢٠١٢, ولكنه تقريبا نفس المبلغ ٢,٦٥ مليار دولار الذي كان متاحا في ميزانية العام المالي ٢٠١١. ومبلغ ٢,٥٥ مليار دولار في العام المالي ٢٠١١ لا تشمل ٣,٤٩ مليار دولار لبرامج الدبلوماسيون والقنصليون، والأمن السفارة، والبناء، وحسابات الصيانة – أو التمويلات الإضافية لنفقات العمليات العسكرية التى تقوم بدعم أنشطة إعادة الإعمار.[٤٣]

أصدرت الإدارة طلبها لميزانية الكونجرس للسنة المالية ٢٠١٣، [٤٤] بقيمة ٢,٦٩ مليار دولار لإعادة إعمار العراق زذلك في ١٣ شباط/فبراير عام ٢٠١٢. [٤٥] للمقارنة بين طلبات الميزانية الصادرة عن الإدارة للعام المالي ٢٠١٣ والعام المالي ٢٠١٢ والمبالغ المتاحة لبرامج إغاثة وإعادة إعمار العراق في السنة المالية ٢٠١١ والسنة المالية ٢٠١٢، انظر الجدول ٢,٣.

وبناءا على إفادات وزارة الخارجية للعام المالي ٢٠١١ – قبل انسحاب القوات الأمريكية من العراق – قد أنفقت الحكومة الأمريكية ما يقدر إجماليًا ب ٤٨ مليار دولار. بالنسبة للعام المالي ٢٠١٣ فان اقتراح الإدارة على مستوى الحكومة على طلب العراق هو أقل من ٨ مليار دولار، بما في ذلك نفقات التشغيل، والذي انخفض بأكثر من ٨٠٪ في غضون عامين.[٤٦]

أنفق برنامج تطوير الشرطة أكبر مبلغ في هذا الربع ويبلغ ٦٩ مليون دولار أو ما يمثل نسبة ٣٦٪ من إجمالي نفقات الصناديق الثلاثة النشطة.

الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون

في الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ قامت وزارة الدفاع (DoD) بنقل مسئولية وزارة الخارجية لإدارة برنامج تطوير الشرطة على اعتبار أنها ستخلف الولايات المتحدة في التدريب الشرطي والعسكري مع التركيز على زيادة قدرة وزارة الداخلية والشرطة العراقية.[٤٧] بالنسبة للعام المالي ٢٠١٢، طلبت الإدارة ١,٠٠ مليار دولار لدعم ملف عمليات الطوارئ في الخارج اللازم لدعم الهيئة الدولية لمكافحة المخدرات وتطبيق القانون لمدة سنة كاملة من العمليات التي يقوم بها برنامج تطوير الشرطة وبرنامج العدالة الجنائية في العراق.[٤٨] على الرغم من أن القانون العام ١١٢-٧٤ تم رصد ٩٨٤ مليون دولار في جميع أنحاء العالم تحت عنوان عمليات الطوارئ الخارجية وقامت وزارة الخارجية في وقت لاحق بتخصيص حوالي ٥٠٠ مليون دولار من هذا المبلغ لبرنامج تطوير الشرطة في العراق.[٤٩]

الجدول ٢,٢

الالتزامات والنفقات من الصناديق الرئيسية، حتى تاريخ ٣١/٣/٢٠١٢

بملايين الدولارات

الصندوق	الفئة	مجموعة النشاط الفرعية/البرنامج	أوضاع الصناديق		التغيير ربع السنوي	
			الملتزم بها	المنفقة	الملزمة	المنفقة
صندوق قوات الأمن العراقية	الدفاع	لوازم التعزيز	٢,٥٢٨.٣	٢,٣٨٠.٥	٢٢.٣	٢٠.٧
		أخرى	٨,٦٣١.٤	٨,٤٠٥.٩	٠.٥	٣.١
		المجموع الفرعي	١١,١٥٩.٧	١٠,٧٨٦.٥	٢٢.٨	٢٣.٨
	الداخلية	المجموع الفرعي	٦,٦١٧.١	٦,٣٢٦.٧		١.٧
		الأنشطة التابعة	٨٦٣.٠	٨٢٣.٨		
	إجمالي صندوق قوات الأمن العراقية		١٨,٦٣٩.٨	١٧,٩٣٧.٠	٢٢.٨	٢٥.٥
ESF	الأمن	العمل المجتمعي	٤٥٠.٤	٤٠٢.٧		٢٤.٠
		مشاريع PRT/PRDC	٦٠٤.٢	٥٨٠.٢	٢.٧	٨.٠
		أخرى	١,٥٩٣.٨	١,٥٣٠.٥	-٠.٧	٤.٠
		المجموع الفرعي	٢,٦٤٨.٣	٢,٥١٣.٤	٢.٠	٣٦.٠
	السياسية	الديمقراطية والمجتمع المدني	٢٦٣.٦	٢٣٢.١	٠.٧	١١.٠
		ترابط الإصلاح الإداري	٨٢.٣	١٢.٥		٨.٠
		أخرى	٦٢٠.٣	٥٧٨.٦		٢.٠
		المجموع الفرعي	٩٦٦.٢	٨٢٣.٢	٠.٧	٢٠.٠
	الاقتصاد	تجارة التنمية الاقتصادية في المحافظات	١٥٦.١	١١٥.٦		١٦.٠
		إنماء تنمية الأعمال الزراعية	١٦٩.٨	١٤٩.٣		٥.٠
		أخرى	٤٩٥.٨	٤٣١.٩		٦.٠
		المجموع الفرعي	٨٢١.٧	٦٩٦.٨		٢٧.٠
		الدعم الشخصي	٨.٨	٥.٩		١.٠
	إجمالي صندوق دعم الاقتصاد		٤,٤٤٥.٠	٤,٠٣٩.٣	٢.٨	٨٤.٠
INCLE	العدالة الجنائية	مستشاري الشرطة	٥٨٧.٢	٥٤٤.٧	٢٧.٠	٦٨.٦
		أخرى	١٩٩.١	١٥٥.٣	٠.١	٥.٥
		المجموع الفرعي	٧٨٦.٣	٧٠٠.٠	٢٧.١	٧٤.١
	التصحيحات	المجموع الفرعي	١٨١.٠	١٦٥.٩		٢.٥
	أخرى	تطوير البرنامج والدعم	٤٥.٧	٢٩.٢	٧.٧	٣.٣
	مكافحة المخدرات	مكافحة المخدرات	١.٠			
	إجمالي الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون		١,٠١٤.٠	٨٩٥.١	٣٤.٧	٧٩.٩
الإجمالي			٢٤,٠٩٨.٨	٢٢,٨٧١.٥	٦٠.٣	١٨٩.٨

ملحوظة: لم يتم تدقيق البيانات، الأرقام متأثرة بالتقريب، تشمل التصنيفات على الوزارة (صندوق قوات الأمن العراقية)، والتتبع (صندوق دعم الاقتصاد)، والقطاع (الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون).

المصادر: OUSD(C)، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١٢/١/٨ and ٢٠١٢/٢/٤؛ USAID، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١١/٩/١٢، ٢٠١١/١٢/١، ٢٠١٢/٢/٤؛ NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١١/٨/٩، ٢٠١١/١٢/١٢، ٢٠١٢/١/١، ٢٠١٢/٣/١، ٢٠١٢/٣/٣٠، ٢٠١٢/٤/٣؛ USACE، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١٢/٣/٤؛ INL، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١ و٢٠١٢/٩/٤.

ويمكن لمكتب وزارة الخارجية الخارجية لمكافحة المخدرات دولياً وشؤون تطبيق القانون (INL) تعيين أموال إضافية من ميزانية السنة المالية لها عام ٢٠١٢ لبرنامج تطوير الشرطة وغيرها من البرامج التي تجري حاليا في العراق.

وقد طلبت الإدارة ٨٥٠ مليون دولار في العام المالي ٢٠١٣ لتمويل الهيئة الدولية لمكافحة المخدرات وتطبيق القانون وذلك لدعم برنامج تطوير الشرطة وبرامج مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القانون التي تدعم سيادة القانون والعمل على بناء القدرات في

الجدول ٢,٣

المخصصات والطلبات للعراق، العام المالي ٢٠١١-العام المالي ٢٠١٣

بملايين الدولارات

		السنة المالية ٢٠١١	السنة المالية ٢٠١٢			السنة المالية ٢٠١٣		
			الطلب			الطلب		
	الصندوق	الاعتمادات	الأساسي	OCO	الإجمالي	الاعتمادات	الأساسي	OCO	الإجمالي
الدفاع	نفقات تشغيل مكتب التعاون الأمني العراقي	١٢٩,١		٥٢٤,٠	٥٢٤,٠	٥٢٤,٠		٥٠٨,٠	٥٠٨,٠
	صندوق قوات الأمن العراقية	١,٥٠٠,٠							
	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد	٤٤,٠		٢٥,٠	٢٥,٠				
	المجموع الفرعي	١,٦٧٣,١		٥٤٩,٠	٥٤٩,٠	٥٢٤,٠		٥٠٨,٠	٥٠٨,٠
المدنيون	تمويل الجيش الأجنبي			١,٠٠٠,٠	١,٠٠٠,٠	٨٥٠,٠		٩١١,٠	٩١١,٠
	الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون	١١٤,٦		١,٠٠٠,٠	١,٠٠٠,٠	٥٠٠,٠		٨٥٠,٠	٨٥٠,٠
	صندوق دعم الاقتصاد	٣٢٥,٧	٣٢٥,٧		٣٢٥,٧	٢٩٩,٤	٢٦٢,٩		٢٦٢,٩
	نفقات تشغيل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	٥١,٣	٧٥,٤		٧٥,٤	٥٣,٩	٦٦,٢		٦٦,٢
	المساهمات في المنظمات الدولية	٣٣,٣	٤٤,٣		٤٤,٣	٤٤,٣	٤٤,٣		٤٤,٣
	برامج عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ومقاومة الإرهاب ونزع الألغام والبرامج التابعة لها	٢٩,٨	٣٢,٤		٣٢,٤	٣١,٩	٣٠,٣		٣٠,٣
	برامج التبادل الثقافي والتعليمي	٧,٥	٧,٠		٧,٠	٧,٠	٧,٠		٧,٠
	مكتب وزارة الخارجية لدى المفتش العام	٤,٩	٩,٢		٩,٢	٩,٢	٦,١		٦,١
	التدريب والتعليم العسكري الدولي	١,٧	٢,٠		٢,٠	٢,٠	٢,٠		٢,٠
	المساعدة الدولية في حالات الكوارث	١٧,٣							
	المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق	٢٢,٠		١٨,٥	١٨,٥	١٩,٥			
	مساعدة الهجرة واللاجئين	٢٨٠,٠				٢٠٢,٦			
	المجموع الفرعي	٨٨٨,٢	٤٩٦,٠	٢,٠١٨,٥	٢,٥١٤,٥	٢,٠١٩,٨	٤١٨,٩	١,٧٦١,٠	٢,١٧٩,٩
الإجمالي		٢,٥٦١,٣	٤٩٦,٠	٢,٥٦٧,٥	٣,٠٦٣,٥	٢,٥٤٣,٨	٤١٨,٩	٢,٢٦٩,٠	٢,٦٨٧,٩

ملحوظة: في الحالات التي لم يخصص فيها الكونجرس مبلغًا كافيًا للعراق، فإن "رقم" المخصصات المبين في هذا الجدول هو المبلغ الذي خصصته الوكالة للعراق من مجموع المبلغ في صندوق. طلب المفتش العام لميزانية السنة المالية ٢٠١٢ كان ١٨٥ مليون دولار من التمويل لمدة سنتين لتغطية جميع احتياجات ميزانية المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لحين إغلاقها المتوقع في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٢. ومن هذا المبلغ، طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٦,٣ مليون دولار لتمويل نفقات تشغيل السنة المالية ٢٠١٢، و٢,٢ مليون دولار لنفقات التشغيل في الربع الأول من العام المالي ٢٠١٣. وفقًا لوزارة الخارجية، لم يتم طلب أموال مساعدة الهجرة واللاجئين ولا تخصيصها حسب الدولة أو السكان. وتم تخصيص المبالغ المخصصة بمجرد اعتماد الأموال ويمكن تعديلها مع تغير الاحتياجات على مدار السنة. الجدول لا يتضمن النفقات التشغيلية لوزارة العدل الأمريكية، أو خدمة جهاز الشرطة الأمريكي، أو وكالة التدقيق في عقود الدفاع.

المصادر: OUSD(C). "الولايات المتحدة، وزارة الدفاع، نظرة عامة على طلب ميزانية السنة المالية ٢٠١٣" ٢٠١٢/٢، ص. ٦-٥؛ وزارة الخارجية، "الملخص التنفيذي للميزانية المهمة ١٥٠ وغيرها من البرامج الدولية، في السنة المالية ٢٠١٣،" ص ١٤٧، ١٤٨، ١٥٨، ١٧٣؛ وزارة الخارجية، "تبرير ميزانية الكونغرس والمساعدات الخارجية، جداول التلخيص، السنة المالية ٢٠١٣،" ص ١٠، ١٧، ٢٤، ١٠١؛ وزارة الخارجية، "تبرير الميزانية في الكونغرس، المجلد ١: عمليات وزارة الخارجية، السنة المالية ٢٠١٣،" ص. ٨١٢، OUSD (C)، "السنة المالية ٢٠١٢ نظرة عامة على طلب الميزانية للسنة المالية ٢٠١٢،" ٢٠١٢/٢، ص. ٦؛ مجلس النواب الأمريكي، "قانون مخصصات وزارة الدفاع، عام ٢٠١٢،" تقرير ١١٢-١١٠، ص. ٢٩٨؛ وزارة الخارجية، "تبرير ميزانية الكونغرس، المجلد ٢: العمليات الأجنبية، السنة المالية ٢٠١٢،" ص. ٩٩، ١٨٨، ١٠١، ١٩٠؛ وزارة الخارجية، "تبرير ميزانية الكونغرس، المساعدات الخارجية، جداول ملخص السنة المالية ٢٠١٢،" ص. ٢٥، ١٠١؛ وزارة الخارجية، "تبرير الميزانية في الكونغرس، المجلد ١: عمليات وزارة الخارجية الأمريكية، السنة المالية ٢٠١٢،" ص. ٧٧٩، "المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، "ميزانية السنة المالية ٢٠١٢،" ص. ١، NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٠٧/٠٧/٢٠١١ و٢٧/٠٣/٢٠١٢، ABO، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ١٨/١/٢٠١٢، القانون العام ١١١-٣٨٣؛ P.L. ١١٢-١٠؛ P.L. ١١٢-٧٤.

إطار قطاع العدالة.[٥٠] لمزيد من المعلومات عن هذه البرامج انظر الجزء ٣ من هذا التقرير.

تمويل البرامج تحت إدارة مكتب التعاون الأمني بالعراق

يدير مكتب التعاون الأمني بالعراق(OSC-I) اثنين من الصناديق الجديدة للمساعدة الأمنية في العراق وهما: صندوق قوات الأمن العراقية وصندوق تمويل البرامج العسكرية الأجنبية (FMF). كما يدير مكتب التعاون الأمني بالعراق صندوق تمويل البرامج العسكرية الأجنبية (FMF) والذي يستطيع العراق من خلاله الحصول من الولايات المتحدة على معدات الدفاع، والتدريب، والخدمات باستخدام صناديق قوات الأمن العراقية، وصندوق التمويل العسكري الخارجي، أو صناديق الحكومة العراقية. يعمل مكتب التعاون الأمني بالعراق بمثابة وكيل لوكالة الدفاع والتعاون الأمني في إدارة كل من صندوق التمويل العسكري الخارجي ومكتب وزارة الخارجية للنزاعات وتحقيق الاستقرار.[٥١]

وطلبت الإدارة ٥٢٤ مليون دولار لتمويل السنة المالية ٢٠١٢ لتمويل صندوق عمليات الطوارئ في الخارج ولدعم التكاليف التشغيلية المتوقعة لبدء تشغيل مكتب التعاون الأمني بالعراق. القانون العام ١١٢-٧٤ قدمت هذا المبلغ تحت عنوان "عمليات التشغيل والصيانة، وسلاح الجو".[٥٢] تشمل الميزانية المطلوبة من الإدارة للعام المالي ٢٠١٣ على ٥٠٨ مليون دولار لتمويل صندوق عمليات الطوارئ في الخارج ولتمويل عمليات بدء تشغيل مكتب التعاون الأمني بالعراق.[٥٣]

صندوق قوات الأمن العراقية

المخصصات المستمرة لوزارة الدفاع لمدة سنة كاملة ٢٠١١، (القانون العام ١١٢-١٠) تم تخصيص ١,٥ مليار دولار لاستخدام صناديق قوات الأمن العراقية مع الموعد النهائي لإلزام التمويل بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٢. [٥٤] في ذلك الوقت، أيًا من الأموال المتبقية غير الملتزم بها تنتهي ولم يعد من الممكن استخدامها لالتزامات جديدة. لم يطلب من صناديق قوات الأمن العراقية في العام المالي ٢٠١٢ ولا ٢٠١٣. [٥٥]

قانون تفويض الدفاع الوطني الصادر في السنة المالية ٢٠١١ ١١١-٣٨٣) تم تقليص المبلغ للعام المالي ٢٠١١ المتاح للالتزام لصناديق قوات الأمن العراقية إلى ١ مليار دولار حتى أن وزير الدفاع ذكر في شهادته أمام الكونجرس بأن حكومة العراق (GOI) قد أظهرت التزامات لبناء القدرات اللوجستية والصيانة لقوات الأمن العراقية (ISF) وتطوير القدرات المؤسسية لإدارة مثل هذه القوات بشكل مستقل، وتطوير ثقافة الاكتفاء الذاتي من المعدات التي قدمتها الولايات المتحدة أو الحصول عليها بمساعدة الولايات المتحدة. يجب أن تشتمل الشهادات على وصف للإجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية، والتي تدعم إصدار هذه الشهادات من وجهة نظر وزيرة الخارجية. [٥٦]

أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في هذا الربع تقريرا مؤقتا عن حالة صناديق قوات الأمن العراقية للسنة المالية ٢٠١١ التي تناقش توصية وزارة الدفاع لإعادة النظر في جزء من برنامج صناديق قوات الأمن العراقية المخصصة بموجب القانون العام ١١٢-١٠ فما يخص برامج وزارة الدفاع الأخرى. [٥٧] فإن برامج مكتب التعاون الأمني بالعراق لم تكن تتوقع من أن الحكومة العراقية ستلبى المتطلبات اللازمة للتصديق على الالتزام بالمبلغ النهائي ٥٠٠ مليون دولار من المبلغ المخصص. ومع ذلك، فقد أفاد مكتب التعاون الأمني بالعراق في هذا الربع من العام الحالي "المحادثات الإيجابية التي حدثت مؤخرا والتي تشير إلى أن الحكومة العراقية قد تكون متجهة نحو تجديد الالتزامات اللوجيستية، والصيانة، والاكتفاء الذاتي. [٥٨] وقد أبلغ وكيل وزارة الدفاع الكونجرس عن نية وزارة الدفاع لإعادة النظر في جزء من برنامج صناديق قوات الأمن العراقية. مُنحت وزارة الدفاع في ٦ آذار/مارس عام ٢٠١٢ السلطة لإعادة برمجة نحو ٣٤٥ مليون دولار من صناديق قوات الأمن العراقية لتمويل أولويات أخرى. ويتم حاليا مراجعة خطة إنفاق يجري إعدادها. [٥٩] للحصول على ملخص لتدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، انظر الباب ٥ من هذا التقرير.

لمناقشة التزامات ونفقات برنامج صناديق قوات الأمن العراقية من خلال البرامج التي يديرها مكتب التعاون الأمني بالعراق انظر الباب ٣ من هذا التقرير.

مُنحت وزارة الدفاع في ٦ آذار/مارس عام ٢٠١٢ السلطة لإعادة برمجة استخدامات نحو ٣٤٥ مليون دولار من أموال صندوق قوات الأمن العراقية لتمويل أولويات أخرى.

تمويل الجيش الأجنبي

انتقلت المسؤولية عن برامج المساعدات العسكرية من وزارة الدفاع إلى وزارة الخارجية. [٦٠] على الرغم من أنه لم يطلب من برنامج صناديق قوات الأمن العراقية للسنة المالية لعام ٢٠١٢ أو السنة المالية ٢٠١٣. [٦١] طلبت الإدارة ١،٠٠ مليار دولار في شكل منح للعراق. [٦٢] خلال العام المالي ٢٠١٢ لبرنامج التمويل العسكري الخارجي، والذي يعمل في جميع أنحاء العالم، ويقدم منحا وقروض لمساعدة البلدان المنتجة في الولايات المتحدة لشراء الأسلحة والمعدات الدفاعية والخدمات الدفاعية، والتدريب العسكري. [٦٣] القانون العام ١١٢-٧٤ تم رصد ١,١ مليار دولار تحت عنوان لتمويل صندوق عمليات الطوارئ في الخارج خلال العام المالي ٢٠١٢ عن التمويل العسكري الخارجي في جميع أنحاء العالم، وخصصت وزارة الخارجية ٨٥٠ مليون دولار من هذا المبلغ للعراق. [٦٤] وتتم إدارة البرنامج عن طريق مكتب التعاون الأمني بالعراق بتوجيه سياسي من قبل وزارة الخارجية. [٦٥]

و قد طلبت الإدارة ٩١١ مليون دولار في السنة المالية ٢٠١٣ للتمويل العسكري الخارجي للعراق. [٦٦] ووفقا لوزارة الخارجية سوف تستخدم لتمويل العراق لسد الفجوات في القدرات الأساسية الدنيا لدى قوى الأمن الداخلي، ودعم تطوير قدرات النقل والإمداد الدائم والمؤسسات للحفاظ على الاستثمارات الأمريكية والعراقية في مرحلة ما بعد الحرب، وتعزيز الشراكة الإستراتيجية الطويلة الأمد بين الولايات المتحدة والعراق. [٦٧] من بين ٩١١ مليون دولار المطلوبة للسنة المالية ٢٠١٣، سيتم استخدام ١١ مليون دولار لدفع التكاليف الإدارية لمكتب التعاون الأمني بالعراق و الموظفين الذين يدعمون برامج التمويل العسكري الخارجي. [٦٨]

صندوق دعم الاقتصاد

وطلبت الإدارة ٣٢٦ مليون دولار للعراق في السنة المالية ٢٠١٢ لبرنامج العمل المجتمعي للعراق. [٦٩] القانون العام ١١٢-٧٤ خصص ٥,٧٦ مليون دولار لبرامج صندوق دعم الاقتصاد على مستوى العالم، [٧٠] للعام المالي ٢٠١٢ وقد خصصت وزارة الخارجية ٢٩٩ مليون دولار من ذلك المبلغ للعراق. [٧١]

وبالنسبة للسنة المالية ٢٠١٣، طلبت الإدارة ٢٦٣ مليون دولار من صندوق دعم الاقتصاد لدعم جهود بناء القدرات في الحكومات العراقية المركزية والإقليمية، ولتمويل برامج مكافحة الفساد، وتشجيع النمو الواسع للاقتصاد وتنويعه، بما في ذلك تطوير القطاع الزراعي في العراق وتعزيز اقصاد القطاع الخاص العراقي. [٧٢] ◆

التمويل العراقي

بحلول ١٣ آذار/مارس ٢٠١٢ قدم العراق ١٣٩,٢٩ مليار دولار لجهود الإغاثة وإعادة الإعمار من خلال اتفاقية السلام الشامل من الأموال العراقية في الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (١٢٠٧ مليار دولار) من ميزانيات رأس المال السنوي للحكومة العراقية في ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٢ ١٢٧,٢٣ مليار دولار أمريكي ويشمل هذا المجموع ٣١,٨٨ مليار دولار قدمت في ميزانية رأس مال الحكومة العراقية للعام المالي ٢٠١٢ والذي يتوافق على نحو متزامن مع التقويم الميلادي.[٧٤]

ميزانية وإيرادات الحكومة العراقية

أقر مجلس النواب (الحكومة العراقية) (CoR) في الربع السنوي الحالي أن الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٢ تبلغ (١٠٠,٤٥مليار دولار) مع عجز متوقع يقدر ب١٢,٦٩ مليار دولار. تفترض ميزانية عام ٢٠١٢ أن الإيرادات، بما في ذلك النفط والمصادر الغير نفطية، ستبلغ ٨٧,٧٦ مليار دولار أمريكي . هذه الإيرادات المتوقعة تم تقديرها على أساس السعر المتوقع ب٨٥ دولارا للبرميل الواحد من النفط الخام وحجم الصادرات بمعدل ٢,٦ مليون برميل في اليوم الواحد أي حوالي ٤٥٠,٠٠٠ برميل في اليوم وهذا أكثر من معدلات التصدير يوميا خلال النصف الثاني من عام ٢٠١١. وهكذا فإن ميزانية الحكومة العراقية لعام ٢٠١٢ بالتالي تفترض أن عائدات النفط على مدار عام كامل تبلغ ٨٠,٦٧ مليار دولار.[٧٥] خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٢حيث تلقت الحكومة ١٩,٢٧ مليار دولار من عائدات النفط. وهذا الرقم يمثل زيادة قدرها ١٨٪ عن نفس الربع من عام ٢٠١١ حيث بلغ إجمالي عائدات النفط ١٦,٣١ مليار دولار.[٧٦]

وقد أقر مجلس النواب مبلغ ٣١,٨٨ مليار دولار للاستثمار في المشاريع الرأسمالية و٦٨,٥٦ مليار دولار في الإنفاق التشغيلي. التغيير في استثمار رأس المال يمثل زيادة بنسبة ٢٤٪ عن ميزانية عام ٢٠١١. بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٢، زادت حصة الاستثمارات الرأسمالية للميزانية العراقية من ١٤٪ إلى ٣٢٪. إن زيادة الإنفاق التشغيلي بقيمة ١١,١٨ مليار دولار أي بنسبة تبلغ (٢٠٪) بالمقارنة مع ميزانية ٢٠١١، مدفوعة بزيادة قدرها (٤٠٪) ٤,٨٦ مليار دولار في المبلغ المخصص لوزارة المالية، فضلا عن ١,٨٧ مليار دولار (٣٠٪) زيادة في المبلغ المخصص لوزارة الداخلية.[٧٧]

التوفيق بين الأموال العراقية للمشاريع الأمريكية

قامت الولايات المتحدة في وقت سابق بتمويل مشاريع إعادة الإعمار في العراق والتي غالبا ما فشلت في التسليم، أو فشلت بعد وقت قصير بسبب عزوف العراقيين عنها على المستوى المحلي وعدم وجود الموارد أو المهارات اللازمة للحفاظ على العمليات المعقدة من مشاريع إعادة الإعمار.[٧٨] وفي الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٧، جمعت الحكومة العراقية من فائض الميزانية التراكمية ما يقدر ب ٢٩ مليار دولار جزئيا منه لأنها لم تنفق ميزانياتها الاستثمارية بالكامل.[٧٩] في السنة المالية ٢٠٠٨، فقد طلب الكونجرس أولا - مع بعض الاستثناءات- رصد تمويل المساعدات الخارجية للمدنيين لإعادة الإعمار في العراق أن يماثل المساهمات المالية من الحكومة العراقية.[٨٠] وقد طبقت شروط مشابهه لجميع الاعتمادات لاحقا على جميع المخصصات لعمليات إعادة الإعمار المدنية.[٨١] في قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية ٢٠١١ أضاف الكونجرس شرطا لتقاسم متطلبات تكاليف المشاريع التي يمولها صندوق قوات الأمن العراقية.[٨٢]

التوفيق بين برامج الحكومة العراقية وبين وزارة الخارجية

قانون المخصصات التكميلية ٢٠٠٨ القانون العام ١١٠-٢٥٢)، طالب الكونجرس أن تكون الأموال المنصوص عليها في هذا القانون لتقديم المساعدة إلى العراق مثل صندوق دعم الاقتصاد وحساب الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون أن تقابلها مدفوعات مماثلة عن طريق الحكومة العراقية "على أساس الدولار مقابل الدولار، والذي يخضع لبعض الاستثناءات.[٨٣] في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أصدرت وزارة الخارجية المبادئ التوجيهية عن مشاركة الحكومة العراقية المالية في هذه الأنشطة التي تمولها الولايات المتحدة،[٨٤] وقد حددت أنها قد تكون إما مساهمات نقدية مباشرة (أي نقدا) أو عينية مثل (قطعة أرض للمساهمة في تحقيق هذا المشروع). ويجب تحديد هذا النوع من المشاركة المالية قبل إلزام الولايات المتحدة بأموال المساعدة، ويتطلب أن تكون الإلتزامات بالمثل أي بما لا يقل عن ٥٠٪ من التكاليف الكلية لبرامج أو مشاريع تعود بالنفع بشكل مباشر أو بمشاركة الحكومة المركزية العراقية.[٨٥]

القانون العام تم تحديد أنواع البرامج الأربعة التي كانت معفاة من شرط المشاركة، مثل مساعدة اللاجئين وتعزيز الديمقراطية. وشملت المبادئ التوجيهية لوزارة الخارجية ثلاثة أنواع إضافية من البرامج لدعم الإعفاء للقطاع الخاص، ومنع الصراعات، وتقييم فعالية البرامج الحكومية في الولايات المتحدة.

خلال الربع السنوي الأول من العام ٢٠١٢، تلقت الحكومة العراقية ١٩,٢٧ مليار دولار من عائدات النفط. وهذا يعد بمثابة ١٨٪ زيادة عن الربع نفسه في العام ٢٠١١.

حددت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ١٠ مشاريع قيمتها ١,١٠ مليار دولار معفاة من متطلبات الشراكة مع الحكومة العراقية كما تنص على ذلك المبادئ التوجيهية لوزارة الخارجية.

وقد منحت وزارة الخارجية سلطات إضافية لاستثناء برامج معينة أو مشاريع من هذه المتطلبات عندما يجد رئيس البعثة أن القيام بهذا يتوافق مع المصالح القومية للولايات المتحدة.[٨٦]

المبادئ التوجيهية لوزارة الخارجية تقر أن جزءا كبيرا من المشاريع التي تمولها الولايات المتحدة وشملت الأمن وغيرها من تكاليف التشغيل الخاصة، مثل دعم الحياة، وبالتالي فان وزارة الخارجية تستبعد هذه التكاليف من الأساس من حساب مساهمة الحكومة العراقية الموازي. كما طالب دليل الإرشادات كذلك بتقديم مساهمات مالية للحكومة العراقية خلال فترة البرنامج أو المشروع.[٨٧]

الاعتمادات التكميلية لمخصصات ٢٠٠٩ كما تم معالجة مطلب الحكومة العراقية بالمشاركة عن طريق الكتابة لوزارة الخارجية عن المبادئ التوجيهية للسياسة أبريل ٢٠٠٩ إلى النظام الأساسي بالرجوع لتمويل العام المالي ٢٠٠٩. المخصصات المطلوبة لاحقا تتطلب شروط وأحكام القانون العام. تابع متطلبات مطابقة الحكومة العراقية.[٨٨]

البرامج الممولة لصندوق دعم الاقتصاد

منذ أن بدأ تطبيق مبدأ المشاركة المتماثلة أتيح مبلغ لا يقل عن ١,٥٥ مليار دولار لتمويل برامج صندوق دعم الاقتصاد.[٨٩] وقد تلقت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) الغالبية العظمى من هذا المبلغ لدعم جهودها الرامية إلى تعزيز الديمقراطية والحكم، وتحسين الصحة العامة، وزيادة النمو الاقتصادي. وتم إيداع المبلغ المتبقي من التمويل بصندوق دعم الاقتصاد لمختلف برامج وزارة الخارجية لتقديم المساعدة الاقتصادية للعراق.

بحلول ٣١ آذار/مارس عام ٢٠١٢ قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بإدارة ١٤ مشروع لبرامج صندوق دعم الاقتصاد إلى جانب ٤ مشاريع إضافية في المرحلة السابقة وذلك بسقف تكلفة مجتمعة تبلغ ١,٦٧ مليار دولار والتي تتطلب مشاركة الحكومة العراقية بمبدأ المثل. وتشمل قائمة المشاريع التي فازت بها الوكالة الأمريكية للتنمية بعض من المشاريع قبل صدور متطلبات مشاركة الحكومة العراقية ولكن منذ أن تم تنفيذ هذه المشاريع على مدى سنوات عدة، قامت الوكالة بمطالبة الحكومة العراقية بالمشاركة في أي مشاريع لا تزال نشطة و بدأت بعد صدور هذه المبادئ في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٩.[٩٠]

حددت الوكالة الأمريكية للتنمية ١٠ مشاريع قيمتها ١,١٠ مليار دولار من إجمالي ١,٦٧ مليار دولار أمريكي (٦٦٪) معفاة من متطلبات الشراكة مع الحكومة العراقية كما تنص على ذلك المبادئ التوجيهية لوزارة الخارجية. وبالنسبة للمشاريع الثمانية المتبقية، التي تبلغ قيمتها ٥٧٦,٣ مليون دولار أمريكي طرحت الوكالة تكاليف الأمن من ١٤٤,١ مليون دولار، و ٢٥,١ مليون دولار كذلك من مشروع واحد فقط لأن الحكومة العراقية قد استفادت منه بصورة طفيفة. وبناء على ذلك، قررت الوكالة أنه يجب على الحكومة العراقية أن تشارك بمبلغ ٤٠٧,٢ مليون دولار (٢٤٪) من التكاليف الإجمالية للمشروع (انظر الشكل ٢,٤).[٩١]

كما ذكرت الوكالة أنها سوف تسعى لإتفاقيات تقاسم التكاليف مع الحكومة العراقية للبرامج المعفاة التي تبلغ من ٢٤٨ مليون دولار.[٩٢] على سبيل المثال لمشروع تعزيز النظام الإداري بمبلغ ١١٧ مليون دولار، تتفاوض الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حاليًا على اتفاقية للمشاركة في التكلفة مع حكومات المنطقة المحلية المستفيدة من هذا المشروع. قدرت الوكالة الأمريكية للتنمية أن مساهمة الحكومة العراقية ستكون حوالي ٨٨ مليون دولار، كما أنه من المتوقع أن تكون المساهمات عينية إلى حد كبير.[٩٣]

كما طالب دليل الإرشادات الصادر عن وزارة الخارجية بتقديم وثائق مكتوبة تصف أنواع المشاركة المالية فإن الحكومة العراقية سوف تقدم البرنامج أو المشروع قبل إلتزام الولايات المتحدة بأموال المساعدة.[٩٤] ومع ذلك، لا تزال الوكالة الأمريكية للتنمية تتفاوض مع الحكومة العراقية لتقاسم تكاليف مذكرات اتفاق لمشاريع تم منحها بالفعل. فعلى سبيل المثال، منحت الوكالة الأمريكية للتنمية ١٥٧ مليون دولار لمشروع الإصلاح الإداري الوطني (ترابط) في حزيران/يونيو ٢٠١١، ولكن حتى تاريخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٢، كان قد تم الانتهاء من أي اتفاق لتقاسم التكاليف. وذكرت الوكالة أن الحكومة العراقية تعمل بنشاط لوضع الآليات اللازمة لإنشاء صندوق لتقاسم التكاليف الكبيرة لهذا البرنامج. حددت الوكالة الأمريكية للتنمية مساهمة الحكومة العراقية المالية لمشروع (ترابط) سيكون حوالي ١١٣,٣ مليون دولار وسيتم التفاوض على مذكرة تفاهم مع الحكومة العراقية بشأن مساهمتها المالية في هذا البرنامج.[٩٥] وقد أشارت الوكالة سابقا إلى أن مساهمة الحكومة العراقية ستكون إلى حد كبير عينية بدلا من النقود.[٩٦]

وذكرت الوكالة أنه، كما فعلت في ٣١ مارس عام ٢٠١٢ فقد حصلت على إلتزام من الحكومة العراقية بتقديم مساهمات مالية للمشاريع التي يمولها الصندوق الاجتماعي الأوروبي لأثنين من مشاريع التنمية بحوالي ٥٣,٣ مليون دولار للتطوير المالي و٧٤,٩ مليون دولار لمشروع الرعاية الصحية الأولية في العراق. قدرت الوكالة الأمريكية للتنمية مساهمة الحكومة العراقية المالية للمشروعين معا بحوالي ٧١ مليون دولار. تتوقع الوكالة الأمريكية للتنمية أن تكون مشاركة الحكومة العراقية المالية على شكل تبرعات عينية.[٩٧]

لقد تم إنشاء صندوق الاستجابة السريعة، الذي تديره وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية، عن طريق تمويل من الصندوق الاجتماعي الأوروبي لتسريع تطورات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، والمدنية في المدن العراقية.[٩٨] وقد أشارت تقارير وزارة الخارجية إلى أنه خلال السنة المالية ٢٠١٠، وخلال السنة المالية ٢٠١١، والسنة المالية ٢٠١٢، تم تمويل مجموعه من المشاريع يبلغ عددها ١٠٤٨ مشروعا بقيمة ٤٣,٥ مليون دولار من صندوق الاستجابة السريعة. وطبقا لتقارير وزارة الخارجية، يوجد هناك

حوالي ١٢٥ مشروعا (١٢٪) من مشاريع صندوق المساعدات الطارئة تبلغ تكلفتها ٧,٨ مليون دولار (١٨ ٪) وقد تطلبت المشاركة المادية من الحكومة العراقية. ذكرت وزارة الخارجية العراقية أن الحكومة العراقية قدمت ما مجموعه ٥,٢ مليون دولار في شكل مساهمات المشاركة (٦٧٪ من التكاليف الإجمالية التراكمية للمشروع)، بما في ذلك مشاركات عينية بقيمة ٤,١ مليون دولار و١,١ مليون دولار نقدا.[٩٩] في الربع الحالي أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقريرًا مؤقتًا يختص بمناقشة إلى أي مدى نفذت وزارة الخارجية توصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لتحسين الضوابط الداخلية لبرنامج صندوق المساعدات الطارئة؛ لمزيد من التفاصيل، انظر الباب ٥ من هذا التقرير.

البرامج الممولة للصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون

إن برنامج الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون يعد واحدا من أكبر جهود إعادة الإعمار المتبقية للولايات المتحدة في العراق و التي يمولها صندوق برنامج تطوير الشرطة. بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، تلقى صندوق برنامج تطوير الشرطة بالفعل ما يقرب من ٧٤٥ مليون دولار، وتخطط وزارة الخارجية لتخصيص مبلغ إضافي قدره ٥٠٠ مليون دولار في السنة المالية ٢٠١٢ لبرنامج الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون. علاوة على ذلك، طلبت وزارة الخارجية ٨٥٠ مليون دولار في السنة المالية ٢٠١٣ لدعم البرنامج. أفاد مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية مؤخرا، مثل الإعفاء من رسوم الخدمات الجوية وتوقيع عقود دون تكلفة الإيجارات للمرافق والمنشآت الخاصة ببرنامج تطوير الشرطة يلبي نسبة ال٥٠٪ من متطلبات المشاركة المالية للحكومة العراقية. وسيتناول التدقيق القادم للمفتش العام الخاص لإعمار العراق مسألة مشاركة الكلفة بمزيد من التفصيل.[١٠٠]

برامج الحكومة العراقية للشراكة مع وزارة الدفاع

قانون تفويض الدفاع الوطني للعام المالي ٢٠٠٩ يتعين على حكومة الولايات المتحدة أن "تتخذ إجراءات لضمان" أن يتم استخدام الأموال العراقية لدفع تكاليف الرواتب والتدريب والتجهيز و الإكتفاء الذاتي لقوات الأمن العراقية.[١٠١] ومع ذلك فإنه لم يكن يتعين على الحكومة العراقية قبل سنة المالية ٢٠١١ أن تقوم بالمشاركة في أي من صناديق قوات الأمن العراقية. قانون تفويض الدفاع الوطني الصادر في السنة المالية ٢٠١١ مطلوب من الحكومة العراقية - مع استثناء البنود المدرجة على قائمة الذخائر الأمريكية - ما لا يقل عن ٢٠٪ نصيب الحكومة العراقية من حيث التكلفة لشراء أي بند أو خدمة لقوات الأمن العراقية من إجمالي ١,٥ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١١. ذكر الكونجرس أيضا أنه لا يمكن أن يكون ملزما بتخصيص أكثر من ١ مليار دولار من الأموال المخصصة لقوات الأمن العراقية حتى أفاد وزير الدفاع أن الحكومة العراقية قد أبدت التزامها لبناء كافة القدرات اللوجستية والصيانة لقوات الأمن التابعة لها، لتطوير القدرات المؤسسية لإدارة مثل هذه القوات بشكل مستقل، وتطوير ثقافة الاكتفاء الذاتي بالنسبة للمعدات التي قدمتها حكومة الولايات المتحدة أو الحصول عليها مع الولايات المتحدة.[١٠٢]

وفقا لمراجعات مكتب المفتش العام في أبريل ٢٠١٢ -كما كان الحال في مارس- فقد خصص صندوق التعاون الأمني العراقي ما يقرب من ٢٤٣,١ مليون دولار وذلك اعتبارا من السنة المالية ٢٠١١ علي ٣٠ من مشتريات صناديق قوات الأمن العراقية التي تم إعفاء ٢٤ منها من مساهمة الحكومة العراقية في تقاسم التكاليف لأنها كانت مدرجة في البنود المدرجة في الولايات المتحدة على قائمة الذخائر. مساهمة الحكومة العراقية في عمليات المشتريات الستة المتبقية كانت بحوالي ١٢٤,٧ مليون دولار. للقيام بستة عمليات شراء، تراوح نصيب الحكومة العراقية من حيث التكلفة من ٤٨٪ إلى ٦٢٪ يتطلب صندوق التعاون الأمني العراقي أن يودع نصيب الحكومة العراقية نقدا في الحسابات الأمريكية بالبنوك قبل تخصيص أو إنفاق التمويل للربع الحالي. قام مكتب المفتش العام بالانتهاء من مراجعة الوضع القائم في السنة المالية ٢٠١١ بما في ذلك المساهمات المالية الحكومة العراقية؛ للاطلاع على الموجز، انظر الباب ٥ من هذا التقرير.

يطلب مكتب التعاون الأمني العراقي من الحكومة العراقية مشاركة التكاليف في صورة إيداعات نقدية في حسابات بنك أمريكي قبل الالتزام بأموال صندوق قوات الأمن العراقية أو إنفاقها في مشروع من المشاريع.

الشكل ٢,٤

تقديرات مشاركة الحكومة العراقية للتكاليف لبرامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

بالمليار دولار

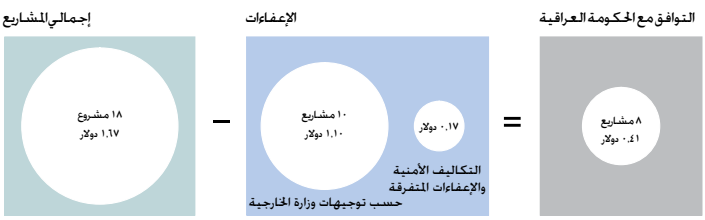

ملحوظة: الأرقام تتأثر بالتقريب.

المصادر: USAID, ردًا على طلب المفتش العام الحصول على بيانات. ٢٠١٢/٤/١٣ و٢٠١٢/٤/١٨.

الدعم الدولي

يتضمن الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق, أطراف ثنائية ومتعددة للمساعدة الإنمائية في شكل قروض ومنح. وذلك اعتبارا من نهاية هذا الربع، ذكرت وزارة الخارجية أن هناك ١٨,٠٢ مليار دولار في إجمالي التعهدات من الجهات المانحة- و ٥,٢٦ مليار دولار في شكل منح و ١٢,٧٧ مليار دولار في شكل قروض. وبلغ مجموع التزامات المانحين ١٢,٩١ مليار دولار- و ٦,٥١ مليار دولار في شكل منح و ٦.مليار دولار في شكل قروض.[١٠٥]

وذلك إعتبارا من نهاية هذا الربع، فإن ٨,٦٠ مليار دولار من إجمالي أموال متعهدة غير أمريكية مقدمة من خلال المساعدات الثنائية. اليابان، وهي تعد أكبر الجهات المانحة الدولية غير الأمريكية، قدمت منح وقروض بلغ مجموعها أكثر من نصف هذا المبلغ، أو حوالي ٤,٥٠ مليار دولار.[١٠٦] وبلغت قيمة القروض اليابانية الجديدة ما يقرب من ٨٠٠ مليون دولار لأربعة مشاريع سيضعوا في صيغتهم النهائية بحلول نهاية شهر آيار/مايو ٢٠١٢:[١٠٧]

- ٥٠٠ مليون دولار لتنفيذ مشروع تطوير معمل التكرير في البصرة
- ١٣٥ مليون دولار لمشروع تعزيز البنية التحتية للإنترنت في عدة مدن كبري، تتضمن بغداد، البصرة، والموصل
- ١٢٠ مليون دولار لمشروع بناء العديد من مراكز الرعاية الصحية
- ٣٠ مليون دولار لتنفيذ مشروع تجديد معمل التكرير ببيجي

تعهدت اليابان، وهي أكبر متبرع دولي من غير الولايات المتحدة، بمنح وقروض يبلغ مجموعها حوالي ٤،٥٠ مليار دولار.

خصص الإتحاد الأوربي (EU) مبلغ ٨٤٠ مليون دولار من خلال منح المساعدة.[١٠٨]

بلغت المساعدة الإنمائية متعددة الأطراف، في شكل تعهدات قروض ومنح مقدمة من البنك الدولي، والأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي (IMF)، حيث بلغت ٤,٣٢ مليار دولار في الحادي والثلاثون من آذار/مارس ٢٠١٢.[١٠٩] للحصول علي ملخص لهذه المصادر التمويلية متعددة الأطراف، أنظر الشكل ٢,٥.

الشكل ٢,٥

التمويل متعدد الأطراف في العراق، حتى تاريخ ٢٠١٢/٣/٣١

بالمليار دولار

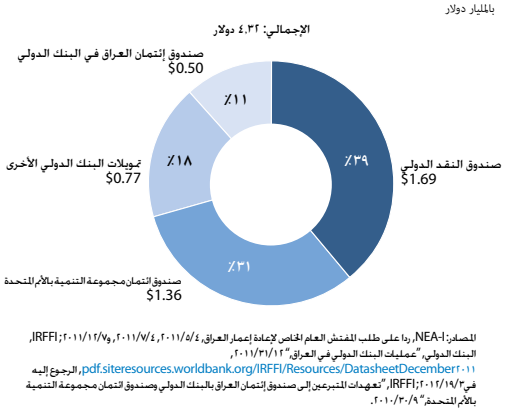

المصادر: NEA-I, ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق, ٢٠١١/٥/٤, و٢٠١١/٧/٤, و٢٠١١/١٢/٩; IRFFI, البنك الدولي, "عمليات البنك الدولي في العراق" ٢٠١١/٣١/١٢, pdf.siteresources.worldbank.org/IRFFI/Resources/DatasheetDecember٢٠١١, الرجوع إليه في ٢٠١٢/١٩/٣; IRFFI, "تعهدات المتبرعين إلى صندوق إئتمان العراق بالبنك الدولي وصندوق إئتمان مجموعة التنمية بالأمم المتحدة" ٢٠١٠/٣٠/٩.

مرفق تمويل إعادة إعمار العراق الدولي

الجدول ٢,٤

تعهدات متبرعي مرفق تمويل إعادة إعمار العراق الدولي، حتى تاريخ ٣٠/٩/٢٠١٠

بملايين الدولارات

	WB ITF	UNDG ITF	الإجمالي
الاتحاد الأوروبي	179.74	594.21	773.96
اليابان	130.63	360.95	491.58
المملكة المتحدة	71.38	55.54	126.93
أسبانيا	20.00	93.17	113.17
كندا	26.67	63.79	90.45
أستراليا	16.14	31.67	47.81
إيطاليا		39.23	39.23
كوريا	9.00	21.00	30.00
السويد	5.81	13.66	19.46
Norway	6.72	7.01	13.73
هولندا	6.19	6.70	12.88
الدنمارك		12.41	12.41
فنلندا	2.58	7.70	10.28
ألمانيا		10.00	10.00
الهند	5.00	5.00	10.00
الكويت	5.00	5.00	10.00
قطر	5.00	5.00	10.00
تركيا	1.00	9.00	10.00
الولايات المتحدة	5.00	5.00	10.00
اليونان		3.63	3.63
نيوزيلندا		3.37	3.37
لوكسمبورج		2.32	2.32
آيسلندا	1.00	0.50	1.50
بلجيكا		1.32	1.32
أيرلندا		1.23	1.23
الإجمالي	496.87	1,358.39	1,855.26

ملحوظة: الأرقام متأثرة بالتقريب.

المصدر: مرفق تمويل إعادة إعمار العراق الدولي, "تعهدات المتبرعين لصندوق ائتمان العراق بالبنك الدولي وصندوق إئتمان مجموعة التنمية بالأمم المتحدة" ٢٠١٠/٣٠/٩.

بدأ مرفق تمويل إعادة إعمار العراق الدولي (IRFFI) أعماله في عام ٢٠٠٤ لمساعدة الدول المانحة في توجيه مواردها، وتنسيق دعمها لإعادة الإعمار والتنمية في العراق من خلال إثنان من الصناديق الإئتمانية وهما: صندوق العراق الإئتماني التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (UNDG ITF) والصندوق الإئتماني للعراق التابع للبنك الدولي (WB ITF). لاتوجد مشاريع جديدة قد بدأت لمرفق تمويل إعادة إعمار العراق الدولي بعد عام ٢٠١٠، وجميع المشاريع الجارية في طريقها للإكتمال، وكذلك الأموال المدفوعة في الوقت الذي ينهي فيه مرفق تمويل إعادة إعمار العراق الدولي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وذلك إعتبارا من نهاية هذا الربع، فإن ٢٥ جهة مانحة لمرفق تمويل إعادة إعمار العراق الدولي، تشمل الولايات المتحدة، الملتزمة بمبلغ ١,٨٦ بليون دولار لإعادة إعمار العراق.[١١٠] للحصول علي ملخص ودائع صندوق إغاثة العراق وإعادة إعماره حسب الدولة، بما في ذلك التوزيع من خلال البنك الدولي والأمم المتحدة لتمويل المركبات. أنظر الجدول رقم ٢,٤.

الأمم المتحدة

يلتزم صندوق العراق الإئتماني التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تجاه الجهات المانحة لمرفق تمويل إعادة إعمار العراق الدولي بمبلغ قدره ١,٣٦ مليار دولار، وكل تلك الأموال استخدمت من قبل ١٦ وكالة تابعة للأمم المتحدة والتي تنفذ مختلف المشاريع والبرامج المشتركة. وتم تخصيص ما يقرب من ٥٨٪ (٧٨٦ مليون دولار) من مجموع الأموال لعمل ثلاث وكالات تابعون للأمم المتحدة التي تشرف علي ١١٦ مشروع من إجمالي ٢٧٤ والتي تدار تحت إشراف مرفق تمويل إعادة إعمار العراق الدولي:[١١١]

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)- ٣٧٤ مليون دولار.
- مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)- ٢٢٩ مليون دولار.
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)- ١٨٢ مليون دولار.

لتوزيع النفقات من خلال مشاركة منظمة وقطاع الأمم المتحدة، انظر الشكل ٢,٦.

البنك الدولي

يلتزم الصندوق الإئتماني للعراق التابع للبنك الدولي لمرفق تمويل إعادة إعمار العراق الدولي بمبلغ قدره ٤٩٧ مليون دولار. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر مولت هذه الصناديق ٢٦ مشروعاً- انتهت منها ٦ مشاريع. كان لمشاريع المياه والصرف الصحي النصيب الأكبر من هذه الصناديق (٤١٪).[١١٢] للتوزيع الكامل للصندوق الائتماني للعراق التابع للبنك الدولي المساعد، حسب القطاع، انظر الشكل ٢,٧.

وجّه النصيب الأكبر من هذه الأموال (٤١٪) لمشاريع المياه والصرف الصحي.

في نطاق نشاط المشاريع الممولة من الصندوق الاستئماني للعراق التابع للبنك الدولي يختلف من ١,٢ مليون دولار كخطوة أولي لزيادة الحصول علي جودة الخدمات الصحية للفئات الضعيفة بمشروع يقدر ١١٠ مليون دولار الذي من شأنه العمل علي تطوير وإعادة تأهيل إمدادات المياه الأساسية في العديد

الشكل ٢,٦

إنفاقات صندوق إئتمان العراق التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ٢٠٠٤–٢٠١٢

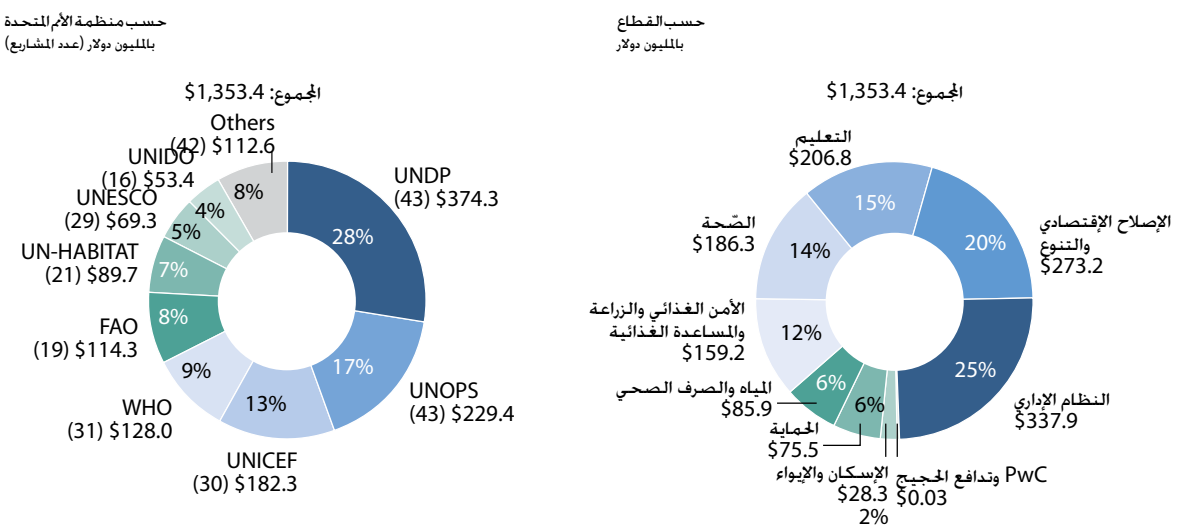

المصدر: UNDG ITF, "نشرة الأخبار ربع السنوية النهائية" ١/٢٠١٢، ص.١٣.

الشكل ٢,٧

المشاريع الممولة من صندوق إئتمان العراق في البنك الدولي الجارية، حسب القطاع

بالمليون دولار

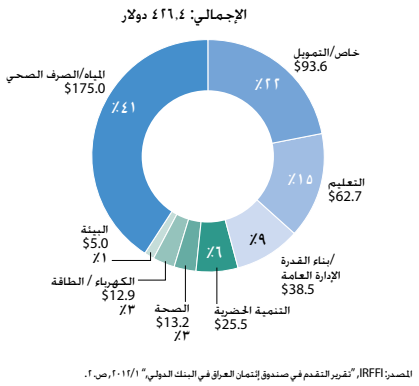

المصدر: IRFFI، "تقرير التقدم في صندوق إئتمان العراق في البنك الدولي" ٢٠١٢/١، ص. ٢.

من المدن. من المشاريع المنتهية والممولة من الصندوق الاستئماني للعراق، فقد كان أكبر جهد ٣٨,٨ مليون دولار لتوفير الكتب المدرسية وتحسين ظروف التعلم في كلا من المدارس الابتدائية والثانوية.[١١٣] للحصول علي قائمة المشاريع الجارية الممولة من الصندوق الاستئماني للعراق، أنظر الجدول ٢,٥.

مساعدات أخرى من البنك الدولي

إلتزم البنك الدولي أيضاً بإعطاء مبلغ ٥٠٨,٥ مليون دولار من خلال ست قروض لمؤسسة التنمية الدولية (IDA). اعتمدت مؤسسة التنمية الدولية تقديم شروط أكثر ملاءمة للبلدان النامية، بما في ذلك انخفاض أسعار الفائدة، فترات طويلة، حيث أن فترة السماح تمتد من ٥ سنوات وحتى ١٠ سنوات.[١١٤] تمت الموافقة علي القرض الأول في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، ولكن لم يتم الانتهاء من أي من مشاريع مؤسسة التنمية الدولية. نحو ٥٣٪ من التمويل من أكبر القروض- ١٣٥ مليون دولار لمشروع إعادة تأهيل طرق الطوارئ- تم صرفها. ٢٪ فقط من التمويل يعد ثاني أكبر القروض- كان ١٢٤ مليون دولار لمشروع الكهرباء في حالات الطوارئ - تم صرفها.[١١٥]

الجدول ٢,٥

المشاريع الجارية لصندوق الاستئماني للعراق التابع للبنك الدولي

بملايين الدولارات

اسم المشروع	المبلغ	تاريخ الإغلاق	الأهداف
مشروع التنمية الحضارية لإمدادات المياه والصرف الصحي	١١٠,٠	٢٠١٣/٦	تطوير وإعادة تأهيل إمدادات المياه والصرف الصحي في سبع مدن. وتوفير المساعدة التقنية والدعم المساعدة التقنية والدعم المؤسسي
مشروع تنمية القطاع الخاص	٦٥,٠	٢٠١٢/٣	معالجة الأولويات الرئيسية في بناء القدرات المؤسسية لتعزيز تنمية القطاع الخاص والقطاع المالي وخلق فرص للعمل من خلال تنمية القطاع الخاص
مشروع الصرف الصحي وإمدادات المياه فى بغداد	٦٥,٠	٢٠١٣/٦	استعادة إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي لبغداد من خلال إعادة تأهيل المرافق القائمة. وتوفير المساعدة التقنية وتقديم الدعم المؤسسي
مشروع إعادة تأهيل وبناء المدارس	٦٠,٠	٢٠١٢/٦	تحسين العملية التعليمية فى المدارس الابتدائية والثانوية من خلال بناء مدارس جديدة وتوسيع المدارس القائمة وإعادة تاهيلها
إعادة تأهيل البنية التحتية المجتمعية (التمويل الاضافى)	٢٥,٥	٢٠١٢/١٢	استعادة البنية التحتية للمياه في المناطق الريفية من خلال الأعمال المدنية. وخلق فرص عمل. وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي. وزيادة القدرة المؤسسية
مشروع الإدارة المالية العامة	١٨,٠	٢٠١٣/٦	دعم وزارة المالية لتطوير وضع إجراءات فعالة وخاضعة للمسائلة. ولشفافية الإدارة المالية العامة.
الاستجابة الصحية الإقليمية الطارئة	١٣,٢	٢٠١٢/٦	مساعدة حكومة إقليم كردستان في إنشاء خدمات الاستجابة الفعالة لحالات الطوارئ الصحية
مشروع الدراسة الاستقصائية لنظام المعيشة الأسرية	١٢,١	٢٠١٢/٩	تعزيز قدرة الحكومة العراقية على خلق سياسات للحد من الفقر وتنفيذها. وخلق فرص عمل. وتحسين مستوي الأمان
مشروع إصلاح القطاع المصرفي	١٠,٠	٢٠١٣/٦	دعم تنفيذ الإستراتيجية لإصلاح النظام المصرفي العراقي وخطة عمل. تركز على إعادة الهيكلة المؤسسية والتشغيلية والمالية من البنوك المملوكة للدولة. فضلا عن تعزيز الأدوار التنظيمية والرقابية للبنك المركزي العراقي
المشروع الثاني بناء القدرات	٩,٤	٢٠١٢/١٢	التركيز على الاقتصاد وإدارة القطاع العام وشبكات السلامة الاجتماعية (متابعة لمشروع بناء القدرات أولا)
مشروع الحماية الاجتماعية	٨,٠	٢٠١٢/٦	تعزيز القدرات في وزارة العمل والشئون الاجتماعية ووزارة المالية لتطوير وإدارة ومراقبة التقاعد والبرامج إصلاح شبكات السلامة الاجتماعية
مشروع الإستراتيجية الفنية الوطنية المتكاملة للطاقة	٦,٩	٢٠١٢/٦	تحسين قدرة الحكومة العراقية لتطوير إستراتيجية الطاقة التي تزيد من مساهمة القطاع في التنمية المستدية.
مشروع إعادة إعمار الكهرباء	٦,٠	٢٠١٣/٦	تطوير قدرات وزارة الكهرباء التقنية فى تشغيل خدمات الطاقة وصيانتها بالتعاون مع قرض المؤسسة الدولية للتنمية بمبلغ ١٢٤ مليون دولار والتي تهدف إلي استعادة القدرة على توليد طاقة ذات الحمل الأساسي وذلك من محطة توليد الحارثة الكهربائية.
المساعدة التقنية لإصلاح نظام التقاعد	٥,٨	٢٠١٣/٤	دعم الحكومة العراقية في تنفيذ قانون المعاشات الجديد. وتوحيد أنظمة معاش التقاعد في القطاع العام والخاص وتطوير إستراتيجية طويلة المدى لدخل كبار السن
مشروع إدارة البيئة	٥,٠	٢٠١٢/٦	تعزيز قدرة وزارة الكهرباء على أداء تحليل السياسات. وصياغة القوانين واللوائح. وإجراء الدراسات الفنية ورصد نوعية البيئة. وتعزيز الوعي البيئي
المساعدة التقنية لقطاع التعليم	٢,٧	٢٠١٢/٩	دعم الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لتطوير إستراتيجية قطاع التعليم في العراق
المساعدة التقنية لنظام التوزيع العام	٢,١	٢٠١٣/٦	تعزيز قدرة وزارة التخطيط والتنمية لترشيد نظام التوزيع العام العالمي
برنامج المساعدات الطارئة الثاني للرعاية الصحية الأولية	١,٢	٢٠١٣/٥	زيادة فرص حصول الفئات الضعيفة على خدمات صحية أساسية تتسم بالجودة من خلال تحسين الشراكات بين مراكز الرعاية الصحية العامة والخدمات الصحية المجتمعية

ملحوظة: يشمل استقصاء الأسر المعيشية وسياسات المشروع منح بمبلغ ٧,٠ مليون دولار و٥,١ مليون دولار في مجال المساعدة التقنية. يشتمل مشروع الإدارة المالية العامة علي منح قدرها ١٦,٠ مليون دولار و٢,٠ مليون دولار في مجال المساعدة التقنية.

المصدر: IRFFI، البنك الدولي. "عمليات البنك الدولي في العراق"، ٣١/١٢/٢٠١١، pdf.siteresources.worldbank.org/IRFFI/Resources/DatasheetDecember٢٠١١. الرجوع إليه في ١٦/٣/٢٠١٢.\

البرامج التي تمولها الولايات المتحدة في العراق

اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق	٣٢
السفارة الأمريكية في بغداد	٣٣
برامج وزارة الخارجية الأخرى	٣٦
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	٤٥
الوكالات المدنية الأخرى	٥٢
برامج الدفاع	٥٦
التعاقد	٦٣

الباب

٣

اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق

إن اتفاقية الإطار الاستراتيجي (SFA) هي وثيقة مبدئية تنص على ضوابط العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة العراقية (GOI). تلتزم كلا من الولايات المتحدة و العراق "بعلاقة تعاون وصداقة طويلة الأجل تعتمد على مبدأ المساواة في السيادة" وفقا للاتفاقية المكونة من ثماني صفحات والموقعة بين البلدين في ٢٠٠٨.

تنص اتفاقية الإطار الاستراتيجي على أن تتولى لجان تنسيق ثنائية مشتركة (JCCs) مهام إدارة تفاصيل تلك العلاقات وفقا للتوجيه الاستراتيجي من قبل اللجنة العليا المنسقة (HCC) المشرفة على التنفيذ الكلي لاتفاقية الإطار الاستراتيجي. عقدت اللجنة العليا المنسقة اجتماعا في تمّوز/يوليو ٢٠٠٩ واجتماعا أخر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. هذا ولم يتم تحديد تاريخ الاجتماع القادم للجنة العليا المنسقة.[١١٦]

الأنشطة الحالية للجان التنسيق الثنائية المشتركة

تتولى لجان التنسيق الثنائية المشتركة القائمة حاليا والبالغ عددها ٨ لجان مهام إدارة العلاقات الأمريكية – العراقية في مجالات الدبلوماسية والدفاع والطاقة و التجارة والاستثمار والعلوم والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتطبيق القانون والثقافة والتعليم. إلا أنه، بالنسبة للربع الثاني التالي، أمدت وزارة الخارجية (DoS) المفتش العام الخاص لإعادة أعمار العراق بمعلومات محدودة عن أنشطة لجنة التنسيق الثنائية المشتركة من خلال تصريحات صحفية تغطي أنشطة لجنتان فقط من لجان التنسيق الثنائية المشتركة.[١١٧]

التعاون الثقافي والتعليمي والعلمي

في شباط /فبراير ٢٠١٢، اجتمعت اللجنة الثقافية التعليمة العلمية الثنائية المشتركة في واشنطن، وكان هذا أول اجتماع لها منذ عام تقريبا. و ترأس الاجتماع وزير التعليم العالي والبحث العلمي على الدين ممثلا عن حكومة العراق و آن ستوك مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية لمكتب الشؤون التعليمية والثقافية ممثلة عن الولايات المتحدة. وفي بيان مشترك جاء بعد الاجتماع، صرحت الوفود بأنه تم الاتفاق على الآتي: [١١٨]

- الاستمرار في بناء علاقات وبرامج تبادل أكاديمية، وأشار البيان المشترك إن مئات من الحاصلين على منح دراسية والطلاب والشباب والمهنيين العراقيين يأتون إلى الولايات المتحدة كل عام بموجب الزمالة الممنوحة من مؤسسة فولبرايت والمبادرات الأخرى
- كما تم الاتفاق على تعزيز التعاون الأكاديمي بموجب سبع ارتباطات قائمة بين جامعات
- والتوسع في فرع مؤسسة معلمي اللغة الانجليزية لغير الناطقين بها والذي تم إنشائه في العراق في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١
- والعمل على حماية الموقع القديم لبابل (مبادرة تساهم الولايات المتحدة في تمويلها جزئيا من خلال منحة إلى الصندوق العالمي للآثار والتراث)
- ودعم البرامج التعليمية المتاحة بالمعهد العراقي للحفاظ على الآثار والتراث

وإثناء الاجتماع، وافقت الولايات المتحدة أيضا على زيادة أنشطتها المتعلقة بتقديم النصيحة للطلاب، بما في ذلك أنشطة المعارض الجامعية على غرار الحدث المنعقد في أربل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. حيث إن تلك المعارض تدعم خطة الحكومة العراقية في أن يدرس ٢٥٪ من العراقيين على الأقل بالخارج من خلال قبولهم في الجامعات والكليات الأمريكية.[١١٩]

حيث إن تلك المعارض تدعم خطة الحكومة العراقية في أن يدرس ٢٥٪ من العراقيين على الأقل بالخارج من خلال قبولهم في الجامعات والكليات الأمريكية.

إنفاذ القانون و التعاون القضائي

في آذار/ مارس، عقدت لجنة تطبيق القانون والتعاون القضائي الثنائية المشتركة اجتماعا لها في بغداد وكان هذا أول اجتماع لها منذ نيسان/ابريل ٢٠١١. وترأس الاجتماع كلا من مساعد رئيس البعثة الدبلوماسية مايكل سيسون ورئيس مجلس القضاء الأعلى العراقي القاضي مدحت المحمود. وصرحت الوفود بأنه تم استعراض التقدم في مجالات تعاون رئيسية عديدة، بما في ذلك جهود برنامج تطوير الشرطة (PDP) ومعهد التطوير القضائي ووزارة العدل (DoJ) لبناء القدرات للقضاء العراقي وجهاز الإصلاحات. لا تتوفر أي تفاصيل أخرى.[١٢٠] ◆

السفارة الأمريكية ببغداد

تعيين السفير التالي

في ٢٧ آذار/ مارس، رشح الرئيس الأمريكي باراك أوباما، "بريت ماك جورك" لتولى منصب سفير الولايات المتحدة في العراق. خدم بريت ماك جورك كعضو في فريق الرئيس السابق، جورج دابليو بوش والرئيس أوباما، للأمن القومي. وشغل منصب مستشار رفيع المستوى للسفراء رايان كروكر وكريستوفر هيل ببغداد. في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، كان ماك جورك واحدا من المفاوضين القياديين في المحادثات التي نتجت عنها الاتفاقية الأمنية الأمريكية العراقية (SA) واتفاقية الإطار الاستراتيجي. كما إن ماك جورك مثل الولايات المتحدة في المحادثات الحديثة الغير مثمرة والمتعلقة بإمكانية بقاء قوة عسكرية أمريكية في العراق بعد انتهاء مدة الاتفاقية الأمنية في ٣١ كانون/ديسمبر ٢٠١١. [١٢١]

الموظفين وتغييرات أخرى

خلال هذا الربع، قل عدد الموظفين الذين يخدمون في بعثة الولايات المتحدة بالعراق من ١٤،٠٠٠ تقريبا إلى ١٢،٧٥٥ – ٨٩٪ منهم متعاقدون. ابتدأ من نيسان/ابريل، صرحت وزارة الخارجية بان ١،٣٦٩ موظف أمريكي مدني حكومي يعملون تحت سلطة رئيس البعثة الدبلوماسية مما يعنى إن العدد انخفض بنسبة ٨٪ (١،٤٩٠(مقارنة بالربع السابق. قدرت وزارة الخارجية الأمريكية عدد المتعاقدين (سواء من أمريكا أو العراق أو من أي جنسية أخرى) الداعمين لبعثة الولايات المتحدة بالعراق ابتدأ من بداية نيسان/ابريل، ب ١١،٣٨٦ تقريبا مقارنة ب ١٢،٣٠٠ في الربع السابق وبنسبة انخفاض أكثر من ٧٪. وقدرت وزارة الخارجية الأمريكية عدد المتعاقدون الذين قدموا خدمات تتعلق بالأمن لمواقع وزارة الخارجية بحوالي ٢،٩٥٠ من إجمالي العدد مقارنة ب ٣،٨٠٠ في الربع السابق، وبنسبة انخفاض أكثر من ٢٢٪. [١٢٢]

خلال هذا الربع، قل عدد الموظفين الذين يخدمون في بعثة الولايات المتحدة بالعراق من ١٤،٠٠٠ تقريبا إلى ١٢،٧٥٥ – ٨٩٪ منهم متعاقدون.

ولكن قاعدة البيانات لمتزامنة قبل النشر ومتتبع التنفيذ بوزارة الدفاع الأمريكية (DoD) أوضحت انه ابتدأ من ١ نيسان/ ابريل ٢٠١٢ ، خدم ١٦،٩٧٣ موظف من المتعاقدين و المنح في دعم وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الدفاع الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والوكالات الأمريكية الأخرى بالعراق; [١٢٣] هذا وصرح مكتب التعاون الأمني العراقي (OSC-I) عن إن ٣،٥٧٧ متعاقد امن خاص كانوا يعملون بالعراق لدعم مواقع وزارة الخارجية الأمريكية ومكتب التعاون الأمني العراقي وذلك حتى تاريخ ١٧ نيسان/أبريل. [١٢٤]

بناء على السفارة الأمريكية ببغداد، يوجد فقط ٦ موظفين أمريكيين حكوميين – والذين يخدمون بمكتب الشراكة الإستراتيجية بالعراق(ISPO) - يعملون في برامج إعادة الأعمار ، هذا بالإضافة إلى ٤٨ متعاقد (مقارنة ب ٥٦ مقاول في الربع السابق). إلا أن تلك الأرقام لا تتضمن الموظفين الأمريكيين الحكوميين والمتعاقدين من جميع الجنسيات الذين يدعمون برنامج تطوير الشرطة (PDP) والذي يعمل به ٨٦ مستشار أمريكي على الأقل ومئات عدة من العمالة. ولا يتضمن أي موظفين أو متعاقدين يدعمون الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وسلاح المهندسين بالجيش الأمريكي (USACE) أو أي وكالة فيدرالية أخرى بالعراق. ستتم مناقشة برنامج تطوير الشرطة والبرامج الأمريكية الأخرى بالتفصيل في تلك المادة لاحقا. [١٢٥]

ردا على تقارير إعلامية تتعلق بخطط لتقليل حجم الدبلوماسية الأمريكية الموجودة في العراق بصورة كبيرة، صرح نائب وزيرة الخارجية الأمريكية لشئون الإدارة والموارد توماس نيدس في أوائل شباط/فبراير بان وزارة الخارجية الأمريكية ستحاول تصحيح حجم البعثة في العراق من خلال تقليل عدد المتعاقدين في الشهور القليلة القادمة. وأضاف أن وزارة الخارجية الأمريكية تدرس إمكانية التعاقد مع عدد أكثر من الموظفين عراقيين وإمكانية شراء المواد الغذائية ومتطلبات الحياة الأخرى من التجار المحليين. ألا أن نيدس حذر من هذا التغيير لن يتم بين ليلة وضحاها، حيث انه سيتم تقييم تلك التغييرات في ضوء تأثيرها المحتمل على أمن الموظفين الأمريكيين. [١٢٦]

في أوائل هذا الربع، قضى موظفون رفيعي المستوى بالسفارة وقت جيد مع الحكومة الأمريكية للتعجيل بدخول المواكب الأمريكية الغذائية عبر معبر صافوان الحدودي بالقرب من جنوب الكويت. وفقا للتقارير، تراوح عدد الشاحنات التي دخلت العراق من خلال ذلك المعبر ما بين ٤٠٠ إلى ٦٠٠ شاحنة يوميا، مما يعنى أن العدد انخفض بحوالي ٦٠ شاحنة بسبب العوائق التنظيمية المفروضة من قبل وزارة النقل. [١٢٧]

اللقاءات مع الحكومة العراقية

بناءا على تصريح بتاريخ ١٦ آذار/ مارس بواسطة نائب مساعد الرئيس و مستشار الأمن القومي لنائب الرئيس الأمريكي انتوني بلينكن، فان اللقاءات بين المسئولين الأمريكيون ونظرائهم في الحكومة العراقية "زادت ولم تقل" منذ أن سحبت الولايات المتحدة قواتها من العراق في كانون/ديسمبر ٢٠١١: [١٢٨]

- حيث التقى السفير الأمريكي جيمس جيفرى رئيس الوزراء العراقي نور المالكي ٩ مرات في الفترة من ١ كانون الثاني/

يناير حتى منتصف آذار/ مارس ٢٠١٢، كما انه التقى كبار مساعدي رئيس الوزراء "عشرات المرات".

- في ١ كانون الثاني/يناير، قام الموظفون الأمريكيون ب٤٠ "نشاط" تقريبا يوميا (إجمالي الأنشطة من السفارة الأمريكية ببغداد والقنصليات في أربيل والبصرة وكركوك).

مكتب الشراكة الإستراتيجية العراقي

صرحت السفارة الأمريكية ببغداد بان مكتب الشراكة الإستراتيجية العراقي كان لديه ٢٣ مشروعا مفتوحا بنهاية الربع. وكان ٩ من تلك المشاريع في مرحلة ما قبل الإرساء ولم يتم البدء فيهم وتم البدء في مشروعان خلال هذا الربع. وكان من بين المشاريع التي يتم تنفيذها وأضخمهم، مشروع إنشاء مستشفى ميسان الجراحي (مشروعان بتكلفة ١٦,١ مليون دولار) وإنشاء مركز الوزارية القومي للتدريب (بتكلفة ٨,٩ مليون دولار أمريكي) ومشروع توصيل منازل الفالوجا بنظام الصرف الصحي (بتكلفة قدرها ٧,٦ مليون دولار أمريكي). بالنسبة للمشروع المتعلق بتوفير وتركيب أجهزة التصوير بالرنين المغناطيسي وأجهزة التصوير المقطعي بالكمبيوتر لمستشفى البصرة للأطفال بتكلفة قدرها ٧ مليون دولار وبالنسبة للمشروع المنفصل المتعلق بتوفير أجهزة طبية لنفس المستشفى بتكلفة ٣ مليون دولار، فانه من المتوقع عدم إرساء المشروعان حتى حزيران/يونيو.[١٢٩]

كما هو موضح في الجدول ٣,١، تم وضع ميزانية بقيمة ٦٠,٨ مليون دولار لل ٢٣ مشروع، بالإضافة إلى مبلغ ٤٨,٢ مليون دولار ملتزم به ، كما أن مبلغ مقدر ب ٣٣,٣ مليون دولار (٥٥٪) من قيمة الميزانية سيتم إنفاقه. كان يتم تمويل ٢٣ مشروع بواسطة صندوق دعم الاقتصاد (ESF) ويتم تنفيذها بواسطة فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي.[١٣٠]

وفقا لتصريحات من السفارة، فان موظفي مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق يشرفون على جهود فيلق المهندسين في الجيش الأمريكي لتنفيذ تلك المشاريع الممولة من قبل صندوق دعم الاقتصاد، هذا بالإضافة إلى الاتصال بوكالات الحكومة الأمريكية ذات الصلة بالمشاريع. تتضمن مهام الإشراف لموظفي مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق "الاتصال الدائم بسلاح المهندسين بالجيش الأمريكي لتقييم التقدم في المشروع ومخاطبة التحديات التي تؤثر على إنهاء المشروع، هذا بالإضافة إلى مراقبة التقارير الدورية من قبل فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي ومراجعة الإدارة المالية والقيام بزيارات مفاجئة للموقع."[١٣١] إن فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي بدوره قد ارسي عقد لفيرسار التي استخدمت عمالة عراقية لتوفير الدعم المتعلق بالإنشاء.[١٣٢]

وذكرت السفارة أنه لم يتم الانتهاء من أي مشروع تابع لمكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق، أو نقل إلى الحكومة العراقية، أو انخفض في نطاقه، أو تم إلغاؤه خلال هذا الربع السنوي. [١٣٣]◆

كان من بين المشاريع التي يتم تنفيذها وأضخمهم، مشروع إنشاء مستشفى ميسان الجراحي وإنشاء مركز الوزارية القومي للتدريب ومشروع توصيل منازل الفالوجة بنظام الصرف الصحي.

الجدول ٣,١

مشاريع مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق الجارية، حتى تاريخ ٣١/٣/٢٠١٢

الولايات المتحدة

البرنامج	المشروع	تاريخ المنح الفعلي أو المقدر	تاريخ الانتهاء المتوقع	التكلفة حسب الميزانية أو المتوقعة	الملتزم به	النفق	المبالغ غير المنفقة من الميزانية
مجلس تنمية إعادة إعمار المحافظة (PRDC)	مركز تدريب الوزيرية الوطني	٢٠١٠/١١	٢٠١٢/٦	٨,٨٨٢,٢٥٤	٨,٨٨٢,٢٥٤	٥,٣٠٥,٥٣٢	٣,٥٧٦,٧٢٢
	مستشفى ميسان المرحلة ١	٢٠٠٧/٩	٢٠١٢/٦	٨,٥٦١,٨٠٢	٨,٥٦١,٨٠٢	٧,٨٣١,٥٨٥	٧٣٠,٢١٧
	مستشفى ميسان المرحلة ٢	٢٠٠٨/١	٢٠١٢/٦	٧,٥٣٠,٢٥٢	٧,٥٣٠,٢٥٢	٦,٧١٩,٣٣٦	٨١٠,٩١٦
	مستشفى أطفال البصرة (BCH) تركيب أجهزة التصوير بالرنين المغناطيسي والأشعة المقطعية	٢٠١٢/٦	٢٠١٢/١٢	٧,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	١٠,٠٦٦	٦,٩٨٩,٩٣٤
	تشغيل وصيانة والتدريب على المعجل الخطي في مستشفى أطفال البصرة	٢٠١٢/٦	٢٠١٣/٦	٣,٠٠٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	٢٦,٠٣٥	٢,٩٧٣,٩٦٥
	تركيب المعدات اللازمة لمستشفى أطفال البصرة	٢٠١١/٦	٢٠١٢/٥	٢,٠٨٨,٦٤٦	٢,٠٨٨,٦٤٦	١,١٠٩,٢٨٧	٩٧٩,٣٥٩
	إدارة المنشأة في مستشفى أطفال البصرة	٢٠١١/١١	٢٠١٢/١٢	١,٤٠٨,٦٣٠	١,٣٧٣,٧٨٠	٥١,٢٩٣	١,٣٥٧,٣٣٧
	إصلاح مركز الرعاية الصحية الأولية، وسط العراق	٢٠١٢/٥	٢٠١٢/٩	٥٥٠,٠٠٠			٥٥٠,٠٠٠
	إصلاح مركز الرعاية الصحية الأولية، جنوب العراق	٢٠١٢/٤	٢٠١٢/٧	٤٥٠,٠٠٠			٤٥٠,٠٠٠
	إجمالي المباني، والصحة، والتعليم			٣٩,٤٧١,٥٨٤	٢٨,٥٤٦,٧٣٤	٢١,٠٥٣,١٣٣	١٨,٤١٨,٤٥١
	إصلاح دار قضاء الرصافة	٢٠١٢/٤	٢٠١٣/٤	١,٦٨٤,٥٠٠	١,٦٨٤,٥٠٠		١,٦٨٤,٥٠٠
	تجديد دار قضاء الرصافة، التقييم	٢٠١٢/٢	٢٠١٢/١٢	٨٠٩,٨٧٥	٨٠٩,٨٧٥	٧٦٥,٦٥٣	٤٤,٢٢٢
	إبلاغ دار قضاء الرصافة عن العيوب الكامنة	٢٠١٢/٤	٢٠١٢/٩	٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٩٥٩	٢٩,٠٤١
	مجموع الأمن والعدالة			٢,٥٢٤,٣٧٥	٢,٥٢٤,٣٧٥	٧٦٦,٦١٢	١,٧٥٧,٧٦٣
	وحدات لجنة توربينات الاحتراق بالمسيب ٩ و ١٠	٢٠١٠/٦	٢٠١٢/٦	٤,٧٥٨,١٥٠	٤,٧٥٨,١٥٠	١٥٨,١٥٠	٤,٦٠٠,٠٠٠
	دراسة نقل الكهرباء والخطة الرئيسية	٢٠١٢/٤	٢٠١٣/١	١,٨٥٩,٧١٣	١,٨٥٩,٧١٣	٢٦,٢١٣	١,٨٣٣,٥٠٠
	شراء آلات لفائف كهربائية	٢٠١٢/٥	٢٠١٢/١١	٤٥٠,٠٠٠	١٢,٠٠٠		٤٥٠,٠٠٠
	مجموع الكهرباء			٧,٠٦٧,٨٦٣	٦,٦٢٩,٨٦٣	١٨٤,٣٦٣	٦,٨٨٣,٥٠٠
	توصيلات نظام الصرف الصحي المنزلي في الفلوجة	٢٠١٠/٣	٢٠١٣/٥	٧,٦١٧,٤٥٦	٧,٦١٧,٤٥٦	٤,٥٨٦,٤٥٦	٣,٠٣١,٠٠٠
	نظام الإنذار المبكر في سد الموصل	٢٠١٠/٧	٢٠١٢/٩	١,١٨٠,٠٠٠	١,١٨٠,٠٠٠	١٧٨,٤٥٢	١,٠٠١,٥٤٨
	استعراض الخطة الرئيسية لوزارة المياه	٢٠١١/٦	٢٠١٢/٩	٤٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	٥٧,٤٦٧	٣٤٢,٥٣٣
	نموذج التنبؤ بمستجمعات المياه في العراق	٢٠١١/٨	٢٠١٢/٧	٢٢٠,٠٠٠	٢٢٠,٠٠٠	١٠٤,٦٧٨	١١٥,٣٢٢
	محطة معالجة مياه الصرف الصحي في الفلوجة وتشغيلها وصيانتها	٢٠١٢/١	٢٠١٢/٧	٢٦٦,٠٠٩	٢٦٦,٠٠٩	٧٨,٢٧٥	١٨٧,٧٣٤
	مجموع المياه			٩,٦٨٣,٤٦٥	٩,٦٨٣,٤٦٥	٥,٠٠٥,٣٢٨	٤,٦٧٨,١٣٧
	مجموع مشاريع مجلس تنمية إعادة إعمار المحافظة			٥٨,٧٤٧,٢٨٧	٤٧,٣٨٤,٤٣٧	٢٧,٠٠٩,٤٣٥	٣١,٧٣٧,٨٥٢
تنمية القدرات / والتشغيل والصيانة، والاكتفاء (CD/OMS)	دعم مجموعة مستشاري خبراء سد الموصل	٢٠١٠/٣	٢٠١٢/٩	٥١٤,٩٨٧	٥١٤,٩٨٧	١٧٦,٤٣٦	٣٣٨,٥٥١
	دراسة الأنهار والبحيرات	٢٠١٠/٧	٢٠١٢/٦	٣٤٤,٦٠١	٣٤٤,٦٠١	٢٧٧,٤٠٦	٦٧,١٩٥
	قطع الغيار الإضافية لمشتريات التشغيل والصيانة، والاكتفاء	٢٠١٢/٤	٢٠١٢/١٠	١,١٧٠,٥٠٤	٥,٢٠٢	٥,٢٠٢	١,١٦٥,٣٠٢
	إجمالي مشاريع تنمية القدرات والتشغيل، والصيانة، والاكتفاء			٢,٠٣٠,٠٩٢	٨١٤,٧٩٠	٤٥٩,٠٤٤	١,٥٧١,٠٤٩
إجمالي مشاريع مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق				٦٠,٧٧٧,٣٧٩	٤٨,٢٤٩,٢٢٧	٢٧,٤٦٨,٤٧٨	٣٣,٣٠٨,٩٠١

ملحوظة: لم يتم تدقيق البيانات، الأرقام متأثرة بالتقريب.

المصدر: السفارة الامريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/٠٣.

قسم آخر خاص ببرامج الدولة

مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية

يدعم المكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية (INL) التابع لوزارة الخارجية العديد من البرامج التي تعتمد على سلطة القانون التي يتمثل الغرض منها في المساعدة على إنفاذ قوانين المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، والمساعد في مقاومة الفساد، ومساعدة المؤسسات القضائية. واعتبارًا من ١٣ مارس ٢٠١٢ تم إلزام حساب الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وإنفاذ القانون (INCLE) بدفع مبلغ ١,٠١ مليار دولار أمريكي لصالح العراق، بما في ذلك مبلغ ١١٨,٨ مليون دولار أمريكي لم يتم إنفاقها حتى الآن. وقد قامت وزارة الخارجية في بدء الأمر بالتخطيط لتخصيص مبلغ ٥٠٠ كليون دولار أمريكي لبرنامج تطوير الشرطة في العراق من المبلغ ٩٨٤ مليون دولار أمريكي الذي خصصه الكونجرس في السنة المالية ٢٠١٢ لأنشطة برنامج الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وإنفاذ القانون. إلا أن هذه المبلغ عرضة للتغيير.[١٣٤]

واعتبارًا من ٣١ مارس أبلغ مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية أن لديه ١٩٣ موظفًا في العراق:[١٣٥]

- ٨٦ موظفًا تابعًا للحكومة الأمريكية مختصين بعقود التأجير المباشر المؤقتة
- طاقم عمل عراقي عدده ٥٥ موظف
- ٣٣ موظفًا مدنيًا تابع للحكومة الأمريكية، منهم ١٢ موظفًا تابعون لوزارة الأمن الداخلي (DHS) يقومون بتنفيذ مبادرات برنامج تطوير الشرطة العراقية
- ١٨ متعاقدًا أمريكيًا
- متعاقد واحد تابع للدولة الممثلة للطرف الثالث

إلا أن مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية أشار إلى أن هذه القائمة غير شاملة للجميع، لأنها لا تشمل الموظفين الحكوميين أو المتعاقدين المنفذين لبرنامج مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية من خلال الاتفاقيات المشتركة بين الوكالات والتي يتم إبرامها مع الوكالات الفيدرالية.[١٣٦]

الرصد والتقييم

أعلن مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية أنه سوف يتم قياس مستوى تقدم برامجه الخاصة بالعدالة الجنائية -بما في ذلك البرامج المساعدة لبرنامج تطوير الشرطة، والعدالة، وتخفيض الطلب على العقاقير المخدرة، والحبس الاحتياطي-بواسطة فريق المراقبة والتقييم (M&E) التابع له. واعتبارًا من ٣ نيسان/أبريل ضم الفريق فردين عاملين متخصص فريق المراقبة والتقييم الرئيسي ومقره في مجمع المحاكم ببغداد، ومتخصص فريق المراقبة والتقييم ومقره في أربيل وهو يقضي أوقاته في المراكز الرئيسية التابعة لبرنامج مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية في أربيل، وبغداد، والبصرة.

وطبقًا لمكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية، فإن فريق المراقبة والتقييم سيعمل بشكل مستقل عن طاقم العمل التابع لبرنامج مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية وسيقوم بتنفيذ عمله "بصورة رئيسية من خلال آلية تقرير تعتمد على تكنولوجيا المعلومات،" التي كانت في مرحلة التطوير في أوائل نيسان/أبريل. وسيخضع برنامج تطوير الشرطة للمراجعة كل ستة أشهر. بينما ستخضع البرامج الأخرى التي يتم تمويلها بواسطة مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية لعمليات التقييم طبقًا للخطط المخصصة لذلك ولكن لن تكون أكثر من عملية مراقبة وتقييم كل ربع سنة،[١٣٧] وفي الربع السنوي التالي يخطط المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لإصدار بيان التدقيق الثاني له والخاص ببرنامج تطوير الشرطة.

> سيقوم فريق الرصد والتقييم بالعمل بشكل مستقل عن موظفي برنامج مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية وسينفّذ أعماله "في الغالب من خلال آلية إبلاغ تعتمد على نظم تكنولوجيا المعلومات".

برنامج تطوير الشرطة

ويتمثل هدف برنامج تطوير الشرطة في تحسين القدرات الإدارية والعملية لكبار الضباط في وزارة الداخلية العراقية (MOI). وفي مجال العمل خارج نطاق المراكز الرئيسية الثلاثة للبرنامج، فإن مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية يعقد المحاضرات والندوات لموظفي وزارة الداخلية العراقية ويعمل على تنمية العلاقات مع القياديين الكبار. وبعد أكثر من عامين من المناقشات والمشاورات، بدأ برنامج تطوير الشرطة العمل بداية تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١١.[١٣٨] وعلى الرغم من عدم تحديد تاريخ لنهاية البرنامج-ويعزى ذلك جزئيًا إلى أن مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية لم يطلب مطلقًا من وزارة الداخلية العراقية أن تقوم بالتوقيع على أي التزام بخصوص مدة استمرار البرنامج-فإن عدنان الأسعدي النائب الرئيسي لوزير الداخلية العراقي الداخلية العراقية أبلغ المفتش العام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ أن وزارة الداخلية العراقية تنوي مراجعة التقدم الذي أحرزه برنامج تطوير الشرطة بنهاية عام ٢٠١٢ ثم تقرر بعدها ما إذا كان ينبغي استمرار البرنامج حتى عام ٢٠١٣ وما بعده.[١٣٩]

وكجزء من التدقيق الجاري للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بخصوص برنامج تطوير الشرطة، قام مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية بتقديم الوثائق التي تدعي تمثيل الالتزام المالي لحكومة العراق الخاص ببرنامج تطوير الشرطة من خلال تنازل المكتب عن رسوم التفريغ ورسوم خدمات

الملاحة الجوية ومن خلال إبرامه لعقود التأجير المجانية للمنشآت الموجودة بملحق كلية الشرطة ببغداد (BPAX) الذي عُرف سابقًا بالمركز الأمني المشترك للقوات العراقية والأمريكية، ومركز الدعم الدبلوماسي بأربيل والمحطة الجوية بأربيل. وطبقًا لمكتب مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية، فإن قيمة السوق العادلة لهذه الالتزامات المالية تلبي نسبة ٥٠٪ من متطلبات المشاركة المالية للحكومة العراقية. وسيتناول التدقيق القادم للمفتش العام الخاص لإعمار العراق مسألة مشاركة الكلفة بمزيد من التفصيل.[١٤٠]

التغيرات القادمة في برنامج تطوير الشرطة

ويواجه برنامج تطوير الشرطة مجموعة من التحديات منذ بدايته، بما في ذلك الشك بخصوص بعض القادة الكبار في الحكومة العراقية بالنسبة لقيمتها ومخاوفها الأمنية التي تؤثر في نسبة تكرار انتقال المستشارين التابعين لبرنامج تطوير الشرطة للمواقع التابعة للشرطة العراقية. وقد اعترف مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية هذا الربع من العام بأن هذه التحديات قد تؤدي إلى عمليات أخرى لإعادة هيكلة برنامج تطوير الشرطة في المستقبل القريب.[١٤١]

اعترف مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية بأن هذه التحديات قد تؤدي إلى عمليات أخرى لإعادة هيكلة برنامج تطوير الشرطة في المستقبل القريب.

في أوائل نيسان/أبريل أعلن مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية عن عقده لأول مراجعة نصف سنوية لبرنامج تطوير الشرطة. وأضاف مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية أن هذه المراجعة قد تنتج عنها تغيرات كبيرة في البرنامج، وبصفة خاصة عند ازدواجها مع قرار السفارة بوقف العمليات ملحق كلية الشرطة ببغداد، وهي أكبر المراكز الثلاثة الرئيسية التابعة لبرنامج تطوير الشرطة بنهاية السنة المالية ٢٠١٢. وبعد إغلاق ملحق كلية الشرطة ببغداد، سيتم دمج العمليات الخاصة ببرنامج تطوير الشرطة في مجمع المحاكم في المنطقة الدولية.[١٤٢]

سيؤدي الإغلاق الوشيك لملحق كلية الشرطة ببغداد إلى تغيير مجال برنامج تطوير الشرطة. ولأكثر من عام ظل مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية يعمل مع مكتب وزارة الخارجية الخاص بعمليات المباني الخارجية في عمليات التحسين الممتدة التي تمولها الولايات المتحدة على البنية التحتية ومرافق ملحق كلية الشرطة ببغداد بما في ذلك تشييد المباني الجديدة وترميم العديد من المنشآت الموجودة. وعلى الرغم من صعوبة حساب قيمة عمليات تحسين البنية التحتية لملحق كلية الشرطة ببغداد التي تمولها الولايات المتحدة ، فإنه تم حساب إجمالي الأموال المخصصة لتحسين وتوسيع المواقع التابعة للمركز الرئيسي والمنشآت المرتبطة بها بقيمة ٣٤٣ مليون دولار أمريكي.[١٤٣]

الأمن بملحق كلية الشرطة ببغداد

وحيث أن ملحق كلية الشرطة ببغداد منشأة كستقلة تقع خارج المنطقة الدولية فإن الموظفون العاملون بها عرضة مجموعة خاصة من المخاطر الأمنية. ولتخفيف هذه المخاطر، يتعمد مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية على مجموعة متعددة من المتعاقدين يشرف عليها مكتب الأمن الإقليمي التابع للسفارة (RSO). وفي ملحق كلية الشرطة ببغداد، شركة تريبل كانوبي، يوفر المتعاقدون التفاصيل الوقائية والمرافقين الأمنيين للمبعوثين التابعين لبرنامج تطوير الشرطة. بينما توفر شركة توريس للحلول الشركات المتقدمة LLC، الأمن داخل محيط الملحق، بينما تحرس قوات الأمن العراقية المحيط الخارجي. وتعمل تقوم EOD Technology المحدودة بتشغيل الأنظمة المضادة لهجمات قذائف المورتار والهجمات الصاروخية بينما يشترك ثلاثة موظفين عسكريين أمريكيين في وحدة تفكيك المتفجرات التابعة لمكتب الأمن الإقليمي. بينما يوفر متعاقد أمريكي تقني كمبيوتر للتحكم في نظام البريد السري الذي يستخدمه موظفي برنامج تطوير الشرطة.[١٤٤]

التوظيف في برنامج تطوير الشرطة والتعاون مع الوكالات الأخرى

أبلغ مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية، أنه بنهاية ربع السنة، كان هناك ٨٦ مستشارًا تابعًا لبرنامج تطوير الشرطة- أقل يسيرًا عن ٩١ مستشارًا لربع السنة الماضي-وأقل من نصف المستشارين الـ١٩٠ الذين تم استدعائهم على أساس الخطة الأصلية. ومن بين العدد الإجمالي للمستشارين التابعين لبرنامج تطوير الشرطة يوجد هناك ١٢ موظفًا يعملون أيضًا في تقديم الاستشارة لوزارة الداخلية تحت رعاية برنامج تطوير الشرطة.[١٤٥]

تم استقدام هؤلاء الموظفين من هيئة الجمارك الأمريكية (ICE) وهيئة الجمارك وحراسة الحدود (CBP)، وهيئة وحرس الشواطئ (USCG). وتركز هيئة الجمارك الأمريكية على مساعدة وزارة الداخلية والوزارات الأخرى لتطوير الخبرة اللازمة لتنسيق التحقيقات الدولية الجنائية. بينما تركز أنشطة هيئة الجمارك وحرس الحدود على توفير مستوى متقدم من المراقبة للمسؤولين في قسم الجمارك بوزارة الداخلية وإدارتها الخاصة بموانئ الدخول. وتركز هيئة وحرس الشواطئ جهودها على تحسين مستوى الاحترافية في أداء الشرطة النهرية التابعة لوزارة الداخلية العراقية وقوات حرس السواحل العراقية. تتم مناقشة أنشطة هذه الوكالات لاحقًا في القسم رقم ٣. [١٤٦]

وتتوفر لدى مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية اتفاقية مشتركة بين الوكالات مع مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI). وبموجب شروط هذه الاتفاقية، يوفر موظفي مكتب التحقيقات الفيدرالي تدريبًا مخصصًا على أساس التكليف المؤقت للقوات العراقية. ومع هذا، لا يوجد أفراد تابعين لمكتب التحقيقات الفيدرالي مكلفين دائمًا في العراق ويتم تمويلهم بموجب هذه الاتفاقية.[١٤٧]

التنسيق مع حكومة العراق

قامت كل من السفارة الأمريكية ببغداد ووزارة الداخلية العراقية بتأسيس لجنة لتوفير ودعم برنامج تطوير الشرطة وتنفيذه. وتشمل هذه اللجنة مسئولين كبار في برنامج تطوير الشرطة، وكبار اللواءات في وزارة الداخلية تابعين لمؤسسة التدريب والمؤهلات، ووكالة التحقيقات الفيدرالية والمعلومات، ومركز خدمة الشرطة العراقية وسم التخطيط الاستراتيجي بوزارة الداخلية العراقية.[١٤٨]

تشارك برنامج تطوير الشرطة مع العراقيين

من بين الوسائل التي يقيس بها مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية أنشطة برنامج تطوير الشرطة تعقب عدد "المشاركات الاستشارية" الذي يقوم به مستشاريه مع محاورين تابعين لوزارة الداخلية العراقية. ويبلغ مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية أن الغالبية العظمى من هذه الاجتماعات تحدث في المواقع التابعة لوزارة الداخلية العراقية الموجودة في بغداد، والبصرة، وأربيل وهو الأمر الذي يشير إليه مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية باعتباره "فرص التدريب المركزية." وطبقًا لمكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية فإنه لم تقع في المحافظات الأخرى إلا ٨ فقط من هذه المشاركات التي وقعت بداية من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ وحتى آذار/مارس ٢٠١٢-٧ منها في تمت في محافظة السليمانية التي تتسم بالأمان النسبي وواحدة في محافظة النجف جنوبًا، في المطار (وقد أوضحت البيانات الإضافية التي قدمها مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية في منتصف نيسان/أبريل أن عددًا غير محدد من الندوات الخاصة ببرنامج تطوير الشرطة تم عقدها في محافظتي دهوك وتميم).[١٤٩]

وقد عقد المستشارون التابعون لبرنامج تطوير الشرطة هذا الربع من العام:[١٥٠]

- ٣٩٩ مشاركة مع مستشارين مقرهم في بغداد- وهي نسبة تصل إلى ١٠٥ ٪ من مشاركات ربع العام الماضي ١٩٥
- التي تمت مع مستشارين مقرهم في أربيل- وهي نسبة أقل بـ٤١٪ من مشاركات ربع العام الماضي ١٦٠
- التي تمت مع مستشارين مقرهم في البصرة- وهي نسبة أقل بـ٣٤٪ من مشاركات ربع العام الماضي ٣٥

سيقدم التدقيق القادم المتصل ببرنامج تطوير الشرطة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تفاصيل إضافية عن هذه المشاركات الاستشارية.

المحاضرات والندوات الخاصة ببرنامج تطوير الشرطة

وبسبب المخاوف الأمنية ووسائل النقل المحدودة، فإن مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية قد زاد من تأكيده على عقد الندوات في الفصول الدراسية وليس عرضها على شاشات في المواقع التابعة لوزارة الداخلية العراقية. زود مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية بمعلومات بخصوص ١٠ ندوات تم عقدها في الفترة ما بين ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، و١٨ آذار/مارس ٢٠١٢-عُقد سبعة منها في بغداد وثلاثة في إقليم كردستان. وفي ثلاثة من هذه الندوات قدم المستشارون التابعون لبرنامج تطوير الشرطة ومعظمهم من الموظفين الأمريكيين والمحليين المتقاعدين والمتخصصين في إنفاذ القانون، قدمت معلومات عن الموظفين من الإناث في وزارة الداخلية العراقية فيما

وبسبب المخاوف الأمنية ووسائل النقل المحدودة، فإن مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية قد زاد من تأكيده على عقد الندوات في الفصول الدراسية وليس عرضها على شاشات في المواقع التابعة لوزارة الداخلية العراقية.

الجدول ٣,٢

دورات برنامج تطوير الشرطة، ٢١/١٢/٢٠١١ - ١٨/٣/٢٠١٢

الموضوع	الموقع	التاريخ	عدد الحضور	مستويات رتب الحضور
المرأة في الشرطة: استراتيجيات الشجاعة الاحترافية	بغداد	٢٠١١/١٢/٢١	٩	مقدم (LT)
ملف الانتحاريين والتدابير المضادة	بغداد	٢٧/١٢ - ٢٠١١/٢٨	١٦	عقيد (LTC)، لواء (MG)
ملف الانتحاريين والتدابير المضادة	بغداد	٢٠١٢/٠١/١٨	١٥	عقيد - فريق
المرأة في الشرطة: استراتيجيات الشجاعة الاحترافية	بغداد	٢٠١٢/٠١/٢٣	١٢	LT
الموارد البشرية	بغداد	٢٠١٢/٠١/٢٩	٢	عميد (BG)-MG
الاضطرابات الاجتماعية	أربيل	٢٠١٢/٠٢/٠٧	٢٥	مقدم-عميد
المرأة في الشرطة: استراتيجيات الشجاعة الاحترافية	بغداد	٢٠١٢/٠٢/٢١	٤	المدربين وأفراد التنمية الإدارية
الاضطرابات الاجتماعية	دهوك	٢٠١٢/٠٢/٢١	٢٦	عريف - رائد (MAJ)
الإدارة التكتيكية للأحداث الكبيرة	بغداد	٢٠١٢/٠٣/١٨	٢٢	مقدم-رائد
الاضطرابات الاجتماعية	السليمانية	٢٠١٢/٠٣/١٥	٣٣	شرطي - نقيب

المصدر: السفارة الامريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/٠٣.

يتعلق بمشاكل السلوك الاحترافي لهن. وقد ركزت الندوات الثلاث المنعقدة في إقليم كردستان على مسألة السيطرة على الجماهير، بينما تناولت الندوات الأربع الأخرى الأساليب التنظيمية المستخدمة للتعرف على منفذي التفجيرات الانتحارية ، والإدارة التكتيكية، والموارد البشرية. ويوضح الجدول ٣,٢ معلومات إضافية عن هذه الندوات.[١٥١]

ومن بين مسئولي الشرطة البالغ عددهم ١٦٤ والذين يمثلون إجمالي المسئولين في وزارة الداخلية العراقية أو الحكومة الإقليمية في كردستان، كانت نسبة ٥١ ٪ منهم من المنظمات التابعة لشرطة الحكومة الإقليمية في كردستان، وكانت نسبة ١٢,٥٪ برتبة لواء عميد أو لواء أو أعلى، وكانت نسبة ١٣,٦٪ منهم من السيدات.[١٥٢]

مبادرات مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية الخاصة بمقاومة الفساد

يشرف مكتب تنسيق مقاومة الفساد التابع لمكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية (INL/ACCO) على المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة للهيئات الرئيسي لمقاومة الفساد التابعة للحكومة العراقية-لجنة النزاهة (COI)، ومدير المفتشين

المواد المختارة في دورة برنامج تطوير الشرطة

قدم مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق منهجًا لبرنامج تطوير الشرطة "ندوات التمرين التنفيذي" التي تم عقدها منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ أو التي سيتم عقدها في الشهور القادمة، بما في ذلك[١٥٣]

حقوق الإنسان والخدمات الشرطية. وتضع هذه الندوة التي تستمر لمدة ٤ ساعات تأكيدًا جوهريًا على حاجة الشرطة العراقية لاستيعاب عمليات التدعيم الفلسفية والقانونية للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتشمل الأهداف المتصلة بالأداء تعريف الحضور ببيان الأمم المتحدة الخاص بحقوق الإنسان، وكذلك الفئات المختلفة لحقوق الإنسان، وكذلك مصادر حقوق الإنسان. وتأكد مواد الدورة على العلاقة القائمة بين حقوق الإنسان والعمل الشرطي في مجتمع ديموقراطي وتُبرز النماذج التاريخية ذات الشأن - بما في ذلك نموذج ألمانيا النازية، والاتحاد السوفيتي، والعراق تحت حكم حزب البعث - بهدف توضيح العواقب الاجتماعية التي قد تقع بسبب تنفيذ الشرطة الإكراهي لأوامر الأنظمة الديكتاتورية.

الاضطرابات الاجتماعية. ويعرض مجمل هذه الندوة الموضح في ١٩ شريحة نظرة شاملة للقواعد الأساسية للتحكم في الجماهير والتي طبقتها قوات الشرطة في الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى تسليط الضوء على حاجة الشرطة إلى "تنفيذ القانون بإنصاف" و "احترام حقوق الأفراد في التعبير عن آراءهم" فإن المشتركين بالندوة يناقشون أنواع الحوادث التي تتطلب تدخل الشرطة وكذلك المزايا والمساوئ الخاصة ببعض التقنيات المعينة للتحكم في الجماهير.

الموارد البشرية. في يوم ٢٩ مارس قدم مستشاري برنامج تطوير الشرطة العراقية ورشة العمل هذه التي تستمر لمدة ثلاث ساعات (خُصصت ساعة منها للقيام بجولة مع وقت تناول الغداء في ملحق كلية الشرطة في بغداد) إلى مدير قسم الموارد البشرية في وزارة الداخلية العراقية ومدير قسم التوظيف في الوزارة. كما حضر ستة مسئولين من الولايات المتحدة. وقد اشتملت المواضيع التي تم تناولها النتائج المرجوة من برنامج تطوير الشرطة، والتوظيف عبر الإنترنت، وأماكن التدريب المحتملة في الولاية المتحدة.

إضفاء الاحترافية على دور المرأة في العمل الشرطي. تتناول سلسة هذه الندوة التي تتألف من خمسة أجزاء أربع قيم مطلوب توفرها في ضباط الشرطة: الشجاعة (مخصص لها جلستين)، والتكامل، والقيادة، والتعاون. وبالنسبة للمحاضرة الخاصة بالقيادة والتي تستمر لمدة ساعتين، يطلب فيها المستشارون الأمريكيون من الطالبات العراقيات توضيح "العادات الدينية، والقيم، والاتجاهات السائدة في المجتمع الذكوري" التي تمثل تحديات صعبة. بالإضافة إلى هذا فإن الندوة تتناول أيضًا "الأساليب الشائعة للنساء والتي تساهم في تحقيق القيادة القوية" والتي قيل أنها تتضمن تشجيع المشاركة والقيادة من خلال الانضمام. وهناك خمسة أهداف خاصة بالمشتركين متضمنة في الندوة الخاصة بالشجاعة والتي تستمر لمدة ساعتين: تعريف الشجاعة، وتقديم أمثلة عن الأعمال الشجاعة، وتقديم أمثلة عن الشجاعة الاحترافية،ومناقشة التطلعات الثقافية للرجل-المرأة، وتحديد الفرص الخاصة بإظهار الشجاعة في حيز العمل. وفي المناقشة الخاصة بتطلعات الجنس الآخر، يستخدم المعلمون مخططين كبار أحدهما محدد بكلمة "رجل" والآخر محدد بكلمة "امرأة"- ويطلبون من الحضور تدوين الصفات التي توضح كل من الجنسين.

التواصل والإشراف. تناقش هذه الندوة التي تستمر لمدة ساعتين "وسائل التواصل وكيفية استخدامها لتحقيق مستو أفضل من التواصل". وأثناء عقد الندوة طُلب من المشاركين إدراج سبعة حواجز تعيق التواصل، وستة افتراضات غير حقيقة عن الاستماع، وأربعة أنظمة شائعة خاصة بالتواصل المنظمي، وخمس مشاكل شائعة خاصة بأنظمة التواصل. وتختم الندوة بعقد نشاط لفصل دراسي يتضمن كتابات الحضور سطر ونصف بخصوص أكبر العوائق التي تواجههم كمتواصلين، وسطرين ونص بخصوص اقتراح الوسائل لتخطي هذه العوائق.

(IGs)، ومجلس التدقيق العالي. وطبقًا لمكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية، فإن الموظفين الحاليين في مكتب تنسيق مقاومة الفساد التابع لمكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية عبارة عن عدد غير محدد من المسئولين الأمريكيين، ومستشار ثقافي ثنائي اللغة، ومترجم.[١٥٤]

ومن بين مشاريع مقاومة الفساد التي يراقبها مكتب تنسيق مقاومة الفساد التابع لمكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية:[١٥٥]

- **التدريب على التحقيق المالي والقضائي في لجنة النزاهة.** وفي أيلول/سبتمبر، تعهد مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية بدفع مبلغ ٤ مليون دولار أمريكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) لتنفيذ مشروعين، يركز أحدهما على بناء قدرة لجنة النزاهة على إجراء التحقيقات المالية بينما يتم توجيه الآخر على مساعدة لجنة النزاهة في استرداد الأصول وتسلم المشتبه بهم من الدول الأجنبية. ولكن لم يتم تنفيذ أي من المشروعين حتى الآن، وقد قام مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية بتمديد فترة الأداء حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ للسماح لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ببدء وإنهاء عمله.
- **برنامج اللغة الإنجليزية.** في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ تعهد مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية بدفع مبلغ ١,٥ مليون دولار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لتنفيذ برنامج تدريب اللغة الإنجليزية لطاقة عمل لجنة النزاهة ومجلس القضاء الأعلى (HJC). وطبقًا لمكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية فقد خطط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبدأ المحاضرات في ٢٣ نيسان/أبريل.
- **برنامج الإدارة GoCase الخاص بلجنة النزاهة.** ولا يزال تنفيذ هذا البرنامج الذي يقدمه مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين بتكلفة ١,١ مليون دولار أمريكي(منها مبلغ ٧٠٢,٠٣٩ دولار ضمن الأموال المقدمة من الولايات المتحدة، ومبلغ ٣٧٣,٨٧٧ دولار أمريكي ضمن الأموال التي تعهدت الحكومة العراقية بدفعها) لا يزال تنفيذه متوقفًا بسبب مقتل المبرمج الرئيسي للجنة النزاهة في ربيع عام ٢٠١١، ولم يتحقق التزام الحكومة العراقية المالي حتى الآن. وقد أبلغ مكتب تنسيق مقاومة الفساد التابع لمكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية أنه يعمل الآن مع لجنة النزاهة بخصوص تنفيذ الخطط الخاصة بالمرحلة التالية من هذه المبادرة.
- **ميثاق الأمم المتحدة لمقاومة الامتثال للفساد.** يتم تنفيذ هذا المشروع الذي يموله مكتب شئون الشرق الأدنى (NEA) التابع لوزارة الخارجية العراقية بقيمة ٨ مليون دولار أمريكي يتم تنفيذه بشكل مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وقد شملت أنشطة البرنامج هذا الربع من العام ورشة لمقاومة الفساد عمل تتكون من ٦ وحدات تم تقديمها لأكثر من ٣٠ مسئولًا بالحكومة العراقية، بما في ذلك ممثلين من لجنة النزاهة ومجلس القضاء الأعلى.
- **برنامج تنفيذ خطة الميزانية للحكومة الإقليمية في كردستان.** يدعم هذا المشروع الممول من قبل مكتب شئون الشرق الأدنى العراقي، والذي بدأ في ٢٠٠٩ يدعم أهداف الحكومة الإقليمية في كردستان المرتبطة بتطوير أنظمة إدارة مالية عامة أكثر فعالية، وأعلى مسئولية، وأكثر شفافية. وقد واصل مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال هذا الربع من العام العمل مع الوزارات التجريبية لحكومة إقليم كردستان-وزارة الزراعة، والصحة، والتعليم-وذلك لتحديث أنظمة تلك الوزارات.
- **تدريب المفتش العام.** وبعد تأخر كبير، أعلن مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية هذا الربع من العام أن هذا البرنامج الذي بتم تمويله من قبل مكتب شئون الشرق الأدنى العراقي بمبلغ ٦ مليون دولار أمريكي قد بدأت عملياته مؤخرًا.

مسئولون تابعون للحكومة الهندية أثناء حضورهم محاضرة يمولها مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية بخصوص ميثاق الأمم المتحدة لمقاومة الفساد. عام ٢٠١١. (صورة تابعة للأمم المتحدة)

ولا يزال تنفيذ هذا البرنامج الذي يقدمه مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين بتكلفة ١,١ مليون دولار أمريكي لا يزال تنفيذه متوقفًا بسبب مقتل مبرمج رئيس لجنة النزاهة في ربيع عام ٢٠١١، ولم يتحقق التزام الحكومة العراقية المالي حتى الآن.

الدعم الاستشاري للجنة النزاهة

ويساعد مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية لجنة النزاهة من خلال اتفاقية بين الهيئات مع برنامج المساعدة على التدريب على التحقيق الجنائي الدولي (ICITAP) التابع لوزارة العدل، والذي يمول مستشارًا واحدًا مركزه في بغداد. ويساعد مستشار برنامج المساعدة على التدريب على التحقيق الجنائي

الدولي لجنة النزاهة في بناء قدراتها التحقيقية والإدارية. ومن خلال اتفاقية مماثلة مع مكتب الادعاء العام الخارجي والمساعدة على التنمية (OPDAT) التابع لوزارة العدل، يمول مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية أحدة المستشارين المعنيين بمكافحة عمليات غسيل الأموال والذي يعمل مع وكالات إنفاذ القوانين التابعة للحكومة العراقية، بما في ذلك لجنة النزاهة نفسها. وخلال هذا الربع من العام عمل المستشار(المدعوم من قبل مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية) المعني بمكافحة عمليات غسيل الأموال التابع لبرنامج المساعدة على التدريب على التحقيق الجنائي الدولي عمل مع وزارة الخزانة الأمريكية لإعداد الحكومة العراقية للتقييم المتبادل لفرقة العمل للإجراءات المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المقرر إقامته في ربيع العام الجاري.[١٥٦]

مساعدة مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية المقدمة إلى مجلس القضاء الأعلى

الأمن القضائي

وقد أبلغ مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية أنه قام بتوفير التمويل اللازم لرصف الأرصفة، وتطوير الحمامات، وترميم المولدات، وتدريب موظفي الصيانة.

باستخدام الأموال المتبقية حسب الاتفاقية السابقة المشتركة بين الوكالات مع خدمة الحراس الأمريكية فإن مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية يوفر المركبات، وأجهزة كشف المتفجرات، وحواجز المركبات، ومعدات القياس المغناطيسية لمجلس القضاء الأعلى. وقد أعلن مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية بأنه سوف ينهي المشروع بمجرد تسليم شحنتي المال المتبقيتين. وبالمثل فباستخدام الأموال المتبقية حسب الاتفاقية القائمة المشتركة بين الوكالات مع خدمة فيلق المهندسين الأمريكي فإن مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية يخطط لتسليم المولدات الكهربائية للمجلس القضائي الأعلى نهاية العام الجاري لتوفير مزيدًا من الطاقة الكهربية لمجمع المحكمة.[١٥٧]

إدارة المحكمة

يستمر مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية هذا الربع من العام في الإشراف على منحتين وثلاث محاولات من الأمم المتحدة في مجال إدارة المحكمة:[١٥٨]

- **الإدارة المركزية لقطاع العدل.** ومن خلال منحة قيمتها ٤,٥ مليون دولار يعمل المركز الوطني لمحاكم الدولة (NCSC) مع وزارة العدل (MOJ) ووزارة العمل والشئون الاجتماعية، ولجنة النزاهة، والمجلس القضائي الأعلى لتوطيد عمليات التشغيل والموازنة الإستراتيجية. كما يعمل المركز الوطني لمحاكم الدولة أيضًا الآن مع هذه الوزارات لتنفيذ خططها الإستراتيجية.
- **حفظ البيانات المادية والرقمية.** ومن خلال منحة قيمتها ١,٤ مليون دولار أمريكي، يعمل معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان (IILHR) الآن مع حكومة العراق لتحسين نظام تخزين البيانات المادية والرقمية للمؤسسات التابعة لقطاع العدل. وطبقًا للمعلومات المقدمة لمكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية، فإن معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان قد خطط لإتمام هذا المشروع بنهاية نيسان/أبريل ٢٠١٢.
- **تعزيز الإدارة في قطاع العدل.** في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ تعهد مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية بدفع مبلغ ٣,٢ مليون دولار أمريكي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين القدرة العملية للمجلس القضائي الأعلى، ولمساعدة مكاتب التحقيق القضائي (JIOs)، وتأسيس مجمع محاكم تجريبي. وفي هذا الربع من العام، تعاقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحصول على تقييم بالاحتياجات بالنسبة لأولويات مكاتب التحقيق القضائي وتم التنظيم لمقابلة مع القاضي المسئول عن مجمع المحاكم التجريبية لمناقشة المشروع.
- **برنامج إدارة بيانات قطاع العدل.** في أيلول/سبتمبر تعهد مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية بدفع مبلغ ٣,٨ مليون دولار أمريكي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز القدرة العملية والإدارية للمجلس القضائي الأعلى. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الوقت الحالي بتقييم قدرة المجلس القضائي الأعلى بالنسبة لإدارة المعلومات.
- **مشروع نشر الوسائط الخاص بالمجلس القضائي الأعلى.** وقد ظل مبلغ مليون دولا أمريكي الذي تعهد مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية بدفعه لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO) ظل محبوسًا هذا الربع من العام في انتظار قرار بشأن إمكانية تمويله بموجب القانون العام. ١٠٣-٢٣٦ (والذي يحظر المساهمات الأمريكية للمنظمات التابعة للأمم المتحدة التي تمنح عضوية كاملة للمنظمات التي لا تمتلك الأساس الدولي لإعلان الاستقلال، مثل السلطة الفلسطينية).

البنية التحتية والمناهج القضائية

كما يدعم مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية تطوير معهد التنمية القضائية (JDI) التابع للمجلس القضائي الأعلى في بغداد. وقد أعلن مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية هذا الربع من العام أنه قام بتوفير التمويل اللازم لرصف الأرصفة، وتطوير الحمامات، وترميم المولدات، وتدريب موظفي الصيانة. وبالإضافة إلى هذا فقد قام مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية بإمداد المال اللازم لتأجير خبير مناهج عراقي (لواء تابع لوزارة الداخلية العراقية) لتدريس أساليب التحليل الجنائي في معهد التنمية القضائية.[١٥٩]

مبادرات النشر القضائي

كما يدعم مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية برامج النشر القضائي الجاري تنفيذها:[١٦٠]

- **برنامج المستشار القانوني المقيم.** قام مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية، على أساس اتفاقية مع مكتب الادعاء العام الخارجي والمساعدة على التنمية، بتقديم التمويل اللازم لأربعة مستشارين مقيمين (اثنان في بغداد، وواحد في كل من البصرة وأربيل). وفي نيسان/أبريل، أعلن مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية أن أحد المستشارين المقيمين في بغداد قد غادر العراق وأنه لا توجد خطة لإرسال بديل له. وفي هذا الربع من العام، قام المستشار المقيم في أربيل بتنظيم التسليم المستقبلي لبرنامج تطوير القانون التجاري الخاص بوزارة التجارة إلى الحكومة الإقليمية في كردستان وقضاة تابعين للحكومة العراقية وبدأ التنسيق مع الشركاء الدوليين لتسليم التدريب على التحليل الجنائي لاحقًا في عام ٢٠١٢.
- **العدالة بالنسبة للأطفال.** في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ساهم مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية بمبلغ يزيد على ٢,٣ مليون دولار أمريكي كتمويل إضافي لصندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) لصالح هدفين يتم تحقيقهما من خلال تنفيذ مشروع مدته ٣ سنوات خاص بالعدالة بالنسبة للأطفال. وفي اجتماعٍ عُقد في الربع الماضي من العام مع مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية أعلن طاقم عمل صندوق الأمم المتحدة للطفولة عن المصاعب التي يقابلها عند الوصول إلى المنشآت الخاصة بالأحداث، في حين أكد وزير العمل والشئون الاجتماعية لصندوق الأمم المتحدة للطفولة في شباط/فبراير أنه يمكنها الوصول قدمًا إلى تلك المنشآت.

برنامج المساعدة في الحجز قبل المحاكمة التابع لوزارة الداخلية

ويوفر هذا البرنامج الذي يموله مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية التوجيهات الخاصة بتدريب المدربين لأطقم العمل بوزارة الداخلية العراقية في محاولة لتحسين المعاملة مع المحبوسين احتياطيًا. وفي هذا الربع من العام، قام فصل من موظفي وزارة الداخلية العراقية بإتمام الدورة، بينما تم التخطيط لأن تقوم مجموعة ثانية في البدء في المحاضرات لاحقًا في ربيع العام الجاري.[١٦١]

البرنامج العراقي لخفض الطلب على العقاقير المخدرة

يتم تمويل البرنامج المشترك بين كل من مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية ووزارة الصحة والخدمات البشرية الأمريكية وإدارة إساءة استخدام المواد وخدمات الصحة العقلية (SAMHSA) يتم تمويله بقيمة ١ مليون دولار أمريكي في السنة المالية ٢٠١٠ من مخصصات حساب صندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون وقد تم تفعيل ذلك في أيار/مايو ٢٠١١. وقد أبرمت إدارة إساءة استخدام المواد وخدمات الصحة العقلية على هذا الأساس اتفاقية تعاون مع جامعة كاليفورنيا لوس أنجلوس بالنسبة لتنفيذ البرنامج. ويتمثل الهدف في مساعدة وزارة الصحة (MOH) العراقية على تطوير المبادرات الخاصة بإساءة الاستخدام.[١٦٢]

مكتب السكان واللاجئين والمهجرين

قدم مكتب السكان واللاجئين والمهجرين التابع لوزارة الخارجية (PRM) حوالي ٢٩٠ مليون دولار في السنة المالية لدعم اللاجئين العراقيين والأفراد المشردين في الداخل، واعتبارًا من آذار/مارس قام المكتب بتوفير ما يقرب من ٥١ مليون دولار أمريكي في السنة المالية ٢٠١٢. ويتوقع مكتب السكان واللاجئين والمهجرين التابع لوزارة الخارجية أن يتراجع مستوى التمويل عندما تقوم الحكومة الأمريكية بتغيير طبيعة الأنشطة من أنشطة إغاثة إلى أنشطة تطوير وعندما يتزايد "امتلاك" المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للبرامج اللازمة للتعامل مع احتياجات العراقيين المشردين.[١٦٣]

ويدعم مكتب السكان واللاجئين والمهجرين التابع لوزارة الخارجية ثلاثة من منسقي شئون اللاجئين في العراق لمراقبة المساعدة المخصصة لمكتب السكان واللاجئين والمهجرين والبرامج

ويتوقع مكتب السكان واللاجئين والمهجرين التابع لوزارة الخارجية أن يتراجع مستوى التمويل عندما تقوم الحكومة الأمريكية بتغيير طبيعة الأنشطة من أنشطة إغاثة إلى أنشطة تطوير وعندما يتزايد "امتلاك" المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للبرامج اللازمة للتعامل مع احتياجات العراقيين المشردين.

الجدول ٣,٣

الشركاء النشطون لمكتبي السكان واللاجئين والمهجرين التابع لوزارة الخارجية والمساعدة الخارجية في حالات الكوارث هذا الربع من العام

الشريك المنفذ	النشاط	المحافظة
وكالة التعاون الفني والتطوير (ACTED)	الأمن الزراعي والغذائي، الانتعاش الاقتصادي، وأنظمة السوق، والماء، والوقاية الصحية والنظافة الصحية	مدن المثنى، وذي قار، والواسط
مجلس اللاجئين الدانمركي	التعاون الخيري وإدارة المعلومات	على المستوى الوطني
المؤسسات الطبية الدولية	الانتعاش الاقتصادي، وأنظمة السوق، والماء، والصحة الوقائية، والنظافة الصحية	محافظات بغداد والبصرة ونينوى
المنظمة الدولية للإغاثة والتنمية	الأمن الزراعي والغذائي، والماء، والصحة الوقائية، والنظافة الصحية	محافظات بابل، وبغداد، ونينوى، وصلاح الدين، وتميم
أنقذوا الأطفال/الولايات المتحدة	الوقاية، والماء، والوقاية الصحية، والنظافة الصحية	محافظات بغداد، والبصرة، ودهوك، والديال، وميسان، وصلاح الدين، والسليمانية، وتميم، وذي قار
مجموعة QED LLC.	المراقبة والتقييم	على المستوى الوطني

ملحوظة: تم تمويل جميع الأنشطة في السنة المالية ٢٠١١.

المصدر: PRM، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠٣/٢٧.

الشكل ٣,١

ما تم إصداره من تأشيرات الهجرة الخاصة في مقابل من وصل من حاملي تأشيرات الهجرة الخاصة، العام المالي ٢٠٠٧ - العام المالي ٢٠١٢

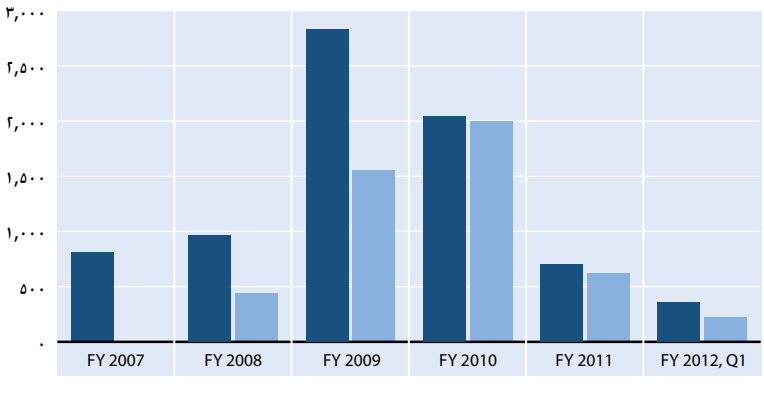

ملاحظة: هذه الأرقام تشمل كلا من العراقيين الحاصلين على تأشيرة الهجرة الخاصة ضمن برنامج المترجمين الفوريين والتحريريين بموجب المادة ١٠٥٩ وبرنامج تأشيرات الهجرة الخاصة العراقي بموجب المادة ١٢٤٤، الواصلون يشملون فقط تلك حاملي تأشيرة الهجرة الخاصة الذين دخلوا الولايات المتحدة واختاروا استحقاقات اللاجئين.

المصادر: PRM، ردا على طلب الحصول على البيانات الصادر عن المفتش العام بتاريخ ٢٠١٢/١٣/٤ و٢٠١٢/١٦/٤.

الأمريكية الخاصة بقبول اللاجئين ولتقديم المساعدة الفنية للشركاء الداعمين والحكومة العراقية. وقد تمت إدارة ١٦٤ برنامجًا داخل العراق بواسطة مفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين (UNHCR)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، وبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة (WFP)، وآخرين. وبالنسبة لخارج العراق، فإن مكتب السكان واللاجئين والمهجرين يدعم مفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، والمنظمة العالمية للصليب الأحمر/الهلال الأحمر وبرامج المنظمات غير الحكومية (NGO) في سوريا، والأردن، ولبنان، ومصر. وتوفر هذه المنظمات المساعدة للاجئين العراقيين في المنطقة. وقد تم إدراج الشركاء المنفذين التابعين لمكتب السكان واللاجئين والمهجرين ومكتب المساعدات الدولية في حالة الكوارث (OFDA) التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تم إدراجهم هذا الربع من العام في الجدول ٣,٣. وقد أعلن مكتب السكان واللاجئين والمهجرين أنه أصدر في آذار/مارس طلبه الخاص بالعروض المقدمة للمنظمات غير الحكومية في السنة المالية ٢٠١٢ وأنه يتعين إتمام مراجعة هذه العروض بنهاية نيسان/أبريل.[١٦٦]

بوصول ١٥,٢٢٨ لاجئ، استوعبت كاليفورنيا أعلى رقم من اللاجئين العراقيين.

وقد ركزت الأنشطة الأخرى لمكتب السكان واللاجئين والمهجرين هذا الربع من العام على التنسيق المشترك بين الوكالات بالنسبة لوزارة الخارجية ومكتب المساعدات الدولية في حالة الكوارث لتسهيل نقل البرنامج وضمان الدعم طويل الأجل للأنشطة الخيرية. وفي آذار/مارس، عقد مكتب السكان واللاجئين والمهجرين بمشاركة كبار مستشاري الأعمال الخيرية بالعراق التابع لمكتب المساعدات الدولية في حالة الكوارث عقد ورشة عمل إقليمية مدتها ثلاثة أيام في العاصمة الأردنية عمّان لمناقشة مشاكل المرتبطة بالأفراد المشردين في داخل العراق والبرامج المركزة على الانتقال من أعمال الإغاثة إلى أعمال التنمية.[١٦٧]

كما واصل مكتب السكان واللاجئين والمهجرين أيضًا برنامجه لتوطين اللاجئين العراقيين المؤهلين وحاملي تأشيرات الهجرة الخاصة (SIV) العراقيين الذين اختاروا الحصول على إعانات اللاجئين بالولايات المتحدة.

واعتبارًا من ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢، وصل إجمالي ٦٤,٠١١ لاجئ عراقي، و٥,١٤١ من حاملي تأشيرات الهجرة الخاصة العراقيين الذين اختاروا الحصول على إعانات اللاجئين وصلوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ولا تتعقب وزارة الخارجية إلا حالات وصول حاملي تأشيرات الهجرة الخاصة العراقيين الذين يسعون للحصول على الإعانات من خلال مكتب السكان واللاجئين والمهجرين.) وفي هذا الربع من العام تم توطين ١,٥١٣ عراقيًا كلاجئين و٣٠١ من العراقيين حاملي تأشيرات الهجرة الخاصة الذين اختاروا الحصول على إعانات اللاجئين وصلوا إلى الولايات المتحدة. مع ١٥,٢٢٨ لاجئ، استوعبت كاليفورنيا أعلى رقم من اللاجئين العراقيين. بينما ضمت ولاية تكساس العدد الأكبر من العراقيين الحاملين لتأشيرات الهجرة الخاصة الذين اختاروا الحصول على إعانات اللاجئين (١,٠٥٩). [١٦٨]

وطبقًا لمستشار الأمن القومي لنائب الرئيس الأمريكي بيدن، فإن "الولايات المتحدة قد أصدرت عددًا أقل بكثير [من تأشيرات الهجرة الخاصة] من الذي كنا نريد إصداره."[١٦٩] ويسمح القسم ١٢٤٤ من قانون تفويض الدفاع القومي للسنة المالية ٢٠٠٨ بقرار بإصدار ما يصل إلى ٥,٠٠٠ تأشيرة هجرة خاصة سنويًا خلال السنة المالية ٢٠١٢ للمواطنين العراقيين الذين عملوا لصالح أو بالنيابة عن الحكومة الأمريكية بالعراق والذين تنطبق عليهم بعض المتطلبات الخاصة.[١٧٠] إلا أنه قي نهاية عام ٢٠١٠ فإن وزارة الأمن الداخلي فرضت فحصًا إضافيًا "سابق للمغادرة" قبل ترتيب اللاجئين للسفر إلى الولايات المتحدة بوقت قليل "بهدف منع من الأشخاص الخطيرين من الدخول إلى الولايات المتحدة من خلال برنامج اللاجئين."[١٧١] وقد طلب من المتقدمين للحصول على تأشيرة الهجرة الخاصة الخضوع لنفس الفحوصات في هذا الوقت.[١٧٢] وحتى تاريخ آذار/مارس ٢٠١٢، لم يتم إصدار إلا ٢٠ ٪ من تأشيرات الهجرة الخاصة المحددة. وقد عاود مستشار الأمن القومي التأكيد على الحاجة للحفاظ على أمن الولايات المتحدة في نفس الوقت مع "أداء واجبنا وما ندين به، خاصة لمن كانوا يعملون لحسابنا". وتوقع أن يرى "التقدم خطوة هامة في مسألة إصدار التأشيرات والأفراد القادمون إلى الولايات المتحدة بموجب هذا البرنامج في الشهور القادمة".[١٧٣]

وطبقًا للمعلومات المقدمة بواسطة وزارة الخارجية، فإن حكومة الولايات المتحدة قد أصدرت ٧,٧٢١ تأشيرة هجرة خاصة بموجب الجزء ١٠٥٩ لبرنامج المترجمين الفوريين والمترجمين

التحريريين والجزء ١٢٤٤ من برنامج تأشيرة الهجرة الخاصة العراقي اعتبارًا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. للتعرف على إجمالي عدد تأشيرات الهجرة الخاصة التي تم إصدارها وحالات الوصول إلى الولايات المتحدة انظر الشكل رقم ٣,١.

مكتب الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعمل

يدير مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل (DRL) التابع لوزارة الخارجية برامج المساعدة الأجنبية المعدة لدعم الحكم في العراق، وحقوق الإنسان، والمجتمع المدني باعتبار الهدف الاستراتيجي للحكم بالعدل والديمقراطية. وقد تلقى مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل مبلغ ٣٠ مليون دولار أمريكي من أموال صندوق دعم العراق السنة المالية ٢٠١١: تنم تخصيص ٢٥ مليون دولار أمريكي منها للديمقراطية وحقوق الإنسان و٥ مليون دولار أمريكي لدعم من ترمل من النساء بسبب الحرب. وكان طلب الميزانية لمكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان من صندوق الاقتصاد العراقي للسنة المالية ٢٠١٢ هو ٢٢,٨٤ مليون دولار أمريكي، وقد طلب مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان مبلغ ١٧,٤ مليون دولار أمريكي من صندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية ٢٠١٣.[١٧٤]

وقد أعلن مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان أنه يدعم حاليًا ٣٩ مشروعًا جاريًا، قدرت قيمت تكلفتها بنحو ١٣٤ مليون دولار أمريكي. ويتم تمويل تسعة وعشرين مشروعًا بواسطة صندوق دعم الاقتصاد، بينما يتم دعم المشاريع الأخرى بواسطة صندوق الديمقراطية وصندوق الديمقراطية وحقوق الإنسان (HRDF). واعتبارًا من ٣١ مارس ٢٠١٢، سيكون هناك ٤٣ مليون دولا ر أمريكي في انتظار إنفاقها على هذه المشاريع.وكان أكبر مشروع جاري في هذا الربع من العام عبارة عن منحة قيمتها ١٥ مليون دولار أمريكي كان الهدف منها تحسين قدرات الحكم. وقد اشتملت مشاريع أخرى على منحة قيمتها ٦,٦ مليون دولار أمريكي لدعم المسئولية العامة وحرية التعبير ومشروع بقيمة ٥,٤ مليون دولار أمريكي لتعزيز التعليم المدني. وقد خُططت جميع المشاريع بحيث يتم إتمامها بنهاية ٢٠١٣.[١٧٥]

وقد تم تأسيس مشروع بقيمة ٥٤٠,٠٠٠ دولار لدعم الحرية الدينية من خلال السنة المالية ٢٠٠٩ لمكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان من الأموال التي يتم تزويدها بغرض دعم برامج الحرية الدينية العالمية، ولكن لم يتم صرف أية نقود للمكتب في السنة المالية ٢٠١١ لمكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان بالنسبة للبرامج العراقية.[١٧٦] ◆

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

صرحت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تقاريرها الصادرة بتاريخ ٣١ مارس/آذار ٢ لعام ٢٠١٢، أنها كان لديها ٨٧ موظف يديرون البرامج في العراق منهم ٢٨ موظفا في الحكومة الأمريكية و٩٥ من المتعاقدين (٨ متعاقد أمريكي الجنسية، ٢٣ متعاقد عراقي و٢٨ متعاقد من مواطني بلدان أخرى). سوف نجد كما هو مبين بالجدول رقم ٣,٤ أنه يوجد قوى عاملة كبيرة من المتعاقدين تقوم بتنفيذ هذه البرامج. صرحت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تقاريرها، أن شركائها في التنفيذ قد قاموا بتوظيف ١,٣٤٠.على الأقل من موظفي البرنامج – كان ٨٧٪ منهم عراقي الجنسية مدعمين من قبل ٥١٤ متعاقد امن إضافيين.[١٧٧]

بدأت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تغيير نهجها بالاعتماد بشكل أكبر على المواطنين المحليين في مراقبة الأنشطة.

صرحت تقارير شركاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في التنفيذ لهذا الفصل، أن انسحاب الجنود الأمريكيين لم يكن له تأثير بالغ على أنشطتهم الجارية. ولكن على أي حال فان مغادرتهم الآن أدت إلى زيادة نقاط التفتيش التي تسيطر عليها العراق، حيث يتم غالبا توقيف الأشخاص الغير عراقيين لأوقات أطول من اجل تفتيش السيارات وتفحص أوراق الفيزا. إن عملية تجديد الرخص بالنسبة لمتعاقدين الأمن يؤثر أيضا على قدرة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في نقل موظفي المشروع داخل وخارج بغداد. وطبقا للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فان العملية الصعبة والطويلة التي تتكبدها للحصول على تأشيرة عراقية لموظفيها الأمريكان ، قد أثرت على عملية توزيع موظفي التعاقد داخل البلد.[١٧٨]

تعتقد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أنه على مدار الوقت سوف تقوم عملية تجديد الرخص والفيزا بتقييد القدرة على القيام بمراقبة بعض الأنشطة المحلية: وبالتالي فقد بدأت في تغيير سياستها بالاعتماد أكثر على المواطنين المحليين في مراقبة الأنشطة. [١٧٩] برنامج العمل الجماعي الخاص بها، على سبيل المثال فقد قامت الوكالة بتكليف ٩ مراقبين محليين مؤجرين بالإشراف على طرق تنفيذ أنشطة البرنامج على أرض الواقع. طبقا للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فان القضايا التي أثيرت من خلال نهج المراقبة المتعدد الطبقات، قد تم تتبعها من قبل ممثلي موظفي التعاقد مع الشركاء التنفيذيين (ومتعاقديهم من الباطن). وأفادت الوكالة في تقاريرها أن هذه الطرق أثبتت فعاليتها في الإبقاء على وجود عمليات الرقابة في المحافظات على الرغم من قيود السفر والقيود الأمنية الأخرى الناتجة عن انسحاب الجنود الأمريكيين من العراق.[١٨٠]

وذكرت أيضا الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تقاريرها، أن مشروع إدارة النتائج عبر الأداء والتقييم وإعداد التقارير(PERFORM) الخاص بها، مستمر في القيام بمراقبة المشاريع، وتقييمها من أجل مساعدة الوكالة في القيام بمراقبة الأداء وتلبية احتياجات التقييم. إن مشروع إدارة النتائج عبر الأداء والتقييم وإعداد التقارير البالغ مدته ثلاث سنوات والبالغ قيمته ١٤,٣ مليون دولار أمريكي والذي سيقوم بتنفيذه مجموعة شركات من المقرر له أن ينتهي في شهر أغسطس/آب.[١٨١]

الجدول ٣,٤

مستويات العمالة لدى شركاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التنفيذيين. حتى تاريخ ٢٠١٢/٣/٣١

البرنامج	مواطني الولايات المتحدة	المواطنين العراقيين	مواطنين من بلد طرف ثالث	متعاقدي الأمن الخاص	الإجمالي
العمل المجتمعي	٧	٥٨٨	٧	٢١٨	٨٢٠
التنمية الزراعية (إماء)	٧	٨٧	٧	٢٠٢	٣٠٣
الإصلاح الإداري (ترابط)	١٨	١٩٢	١٥		٢٢٥
النمو الاقتصادي الإقليمي (تجارة)	١٦	١٢٥	٢٩	١٧	١٨٧
التنمية المالية	٢١	٢٢	٦	٢٥	٧٤
خدمات الرعاية الصحية الأولية	٤	٦٢	٣		٦٩
الوصول إلى العدالة	٤	٣٥	٣	٢٣	٦٥
تعزيز الإدارة	٤	٣٨	١٣		٥٥
دعم الانتخابات	٣	٧	٣	٢١	٣٤
قوة العمل	٢	٨	١	٨	١٩
استبيانات التعليم العراقي (مهارات)		٣			٣
الإجمالي	٨٦	١,١٦٧	٨٧	٥١٤	١,٨٥٤

ملحوظة: الجدول لا يشمل على جميع برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الجارية في العراق.

المصادر: USAID. ردا على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١٢/٤/٣ و٢٠١٢/٠٤/١٣ و٢٠١٢/٤/٢٤.

برامج صندوق دعم الاقتصاد

قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في ٣١ آذار/مارس للعام ٢٠١٢ ، بتخصيص ٥٢٠ مليون دولار أمريكي من صندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية ٢٠١٠ و السنة المالية للعام ٢٠١١ من أجل برامجها في العراق والتزمت ب٣٩٩,٠ مليون دولار أمريكي من هذه الصناديق – وكلاهما لم يتغير من الربع السنوي الماضي. وأنفقت الوكالة ٥٤٪ من صناديق السنة المالية لعام ٢٠١٠ (بزيادة ٣١٪ عن الربع السنوي الأخير) و٤٪ من أموال السنة المالية للعام ٢٠١١ الملزمة بها (بالمقارنة مع أي مصروفات من الربع السنوي السابق). يقدر إجمالي المبلغ الذي أنفقته الوكالة الأمريكية لتنمية الدولية بحوالي ٦٨,١ دولار أمريكي في صندوق دعم الاقتصاد من جميع اعتمادات السنة المالية في هذا الفصل، تاركه ٣٤١,٧ مليون دولار أمريكي من الالتزامات الغير منفقة ضمن إطار البرامج الفعالة للوكالة بنهاية هذا الفصل. لتوزيع الأموال الغير منفقة على البرامج واحدا تلو الآخر، انظر الشكل ٣,٢. [١٨٢] صرحت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تقاريرها أيضًا أن صندوق دعم الاقتصاد لم يقم بتخصيص صناديق السنة المالية لعام ٢٠١٢ من أجل برامجه في العراق.[١٨٣]

وصرحت الوكالة أيضا في تقاريرها، أنها مستمرة في جهودها من اجل التماس مساهمات مالية من الحكومة العراقية للبرامج التي يمولها صندوق دعم الاقتصاد التي تستفيد منها الحكومة العراقية مباشرة كما هو مطلوب طبقا لتوجيهات وزارة الخارجية.[١٨٤] لمزيد من التكلفة المطابقة على الحكومة العراقية انظر القسم الثاني من هذا التقرير.

الإصلاح الإداري

إن مشروع الإصلاح الإداري الآن البالغ مدته أربع سنوات وتكلفته ١٥٦,٧ مليون دولار أمريكي، والذي يطلق عليه اسم Tarabot (ترابط)، قد تم تصميمه ليكون نهج الحكومة بأكملها ويختص بتقوية الترابط بين منظمات الحكومة العراقية بدلا من التركيز منفردا على الوزارات والمكاتب الفردية. وصرحت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تقاريرها، أن شركائها في التنفيذ والمتعاقدين من الباطن، قد قاموا بعقد ٣٠٠ اجتماع، وورش عمل والتقييم المشترك خلال هذا الفصل للتعامل مع الثلاث مكونات الرئيسية للترابط "- إصلاح الخدمات المدنية، الإدارة السياسية والوطنية واللامركزية الإدارية. وطبقا لتقارير الوكالة الأمريكية للتنمية الإدارية ، فهي توسع نشاطاتها لتمتد إلى أكثر من ٢٠ وزارة وإلى جميع المحافظات الموجودة خارج منطقة كردستان. [١٨٥]واحتوت التقارير المتضمنة انجازات هذا الفصل على الآتي:[١٨٦]

- خطاب مصدق عليه رسميا فيما يتعلق بالتعاون والتنسيق الصادر عن وزارة المالية (MOF). (سوف تشارك وزارة المالية في مبادرات "الترابط" من أجل تحسين مستوى الإدارة المالية على المستوى الدولي والمؤسسي، والمراقبة المالية وأداء عمليات الشراء.)
- صرح الخطاب الرسمي الخاص أن وزارة الهجرة والمهاجرين قد قامت بإنشاء لجنة وزارة التهجير والهجرة لكي تقوم بالتعاون والتنسيق الرسمي مع البرنامج
- الموافقة الكاملة لرئيس الوزراء على مبادرة الإصلاحات التنظيمية، وموافقة أربع وزارات رئيسية من بينهما وزارة العدل
- المكاتب المنشأة والموظفين المتضمنين داخل الوزارات التي تقود التيار الصدري، مثل وزارة التخطيط والتعاون التنموي، وأيضا الوزارات التي يترأسها مسئولين متحالفين مع قناة العراقية الفضائية، مثل وزارة الزراعة

تعزيز الإدارة

ذكرت الوكالة الأمريكية للتنمية الإدارية في تقاريرها، أن مشروع التعزيز الإدارة الحكومية (GSP) الممتد إلى ٥ سنوات والبالغ تكلفته ١١٧ مليون دولار أمريكي، قد بدأ في الربع السنوي الماضي وشهد تغيير سريع في حركة كبار الموظفين والموظفين الرئيسين، مما أدى إلى تأخير بعض أنشطة المشاريع الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، فان متعاقد تعزيز الإدارة(صندوق دعم الاقتصاد)، كيمونكس الدولية قد واجه صعوبات كبيرة في توظيف أفراد غير عراقيين. لم يكن هناك تعديل في نطاق العمل في المشروع أو في قيمة

٦٨,١ مليون دولار من أموال صندوق دعم في هذا الربع السنوي، تاركة ٣٤١,٧ مليون دولار من الالتزامات غير المنفقة.

الشكل ٣,٢

برامج صندوق دعم الاقتصاد للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية النشطة، حتى تاريخ ٢٠١٢/٣/٣١

ملاحظة: تشمل مجالات برنامج الديمقراطية والمدنية الوصول إلى برنامج العدالة وبرنامج التعزيز التشريعي.

المصادر: USAID، رداً على طلب المفتش العام الحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/١/٤ و٢٠١٢/٣/٤.

مشروع تعزيز الإدارة الحكومية الممتد إلى ٥ سنوات والبالغ تكلفته ١١٧ مليون دولار أمريكي، وشهد تغيير سريع في حركة كبار الموظفين والموظفين الرئيسين، مما أدى إلى تأخير بعض أنشطة المشاريع الأساسية.

الدولار، ولكن ذكرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تقاريرها، أنها تجري المناقشات حاليا مع شريكتها في التنفيذ، كيمونكس من اجل إعادة التركيز على المشاريع.[١٨٧]

قامت وزارة شؤون الموظفين هذا الفصل برعاية مؤتمر لتنفيذ اللامركزية والذي استمر لمدة يومين وضم المؤتمر جميع مجالس المحافظات والمحافظين من خارج حكومة إقليم كردستان، من أجل توضيح المسؤوليات والواجبات الخاصة بهذه المحافظات وأيضا لدراسة أفضل الممارسات. قام مشروع تعزيز الإدارة الحكومية بقيادة المناقشات حول الخبرات اللامركزية الدولية. وقام أيضا بمقابلة العديد من المحافظين وأعضاء مجالس المحافظات، وأساتذة الجامعات من أجل تقديم مشروع تعزيز الاقتصاد ومناقشة مناطق الدعم المحتملة.[١٨٨]

خدمات الرعاية الصحية الأولية

بحلول هذا الفصل يكون قد مضى عام كامل على مشروع الرعاية الصحية الأولية في العراق والبالغ مدته أربع سنوات بقيمة ٧٤,٨ مليون دولار أمريكي في العراق.[١٨٩] في الفترة بين ٢١-٢٣ يناير/كانون الثاني، قام فريق عمل المشروع بحضور ورشة العمل الدولية التي استضافتها وزارة الصحة من اجل العمل على تطوير نظام الرعاية الصحية الأولية في العراق واستمرت ورشة العمل هذه لمدة ثلاثة أيام. وطبقا لما ذكرته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فقد حضر هذا الحدث أكثر من ٤٠٠ مشارك، من ضمنهم ممثلي عن وزارة الصحة، واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، اللجنة الدولية للصليب الأحمر،والمورد الطبي كيميديا، وأيضا ممثلي حكومة إقليم كردستان.[١٩٠] وبالإضافة إلى ذلك، قام مشروع الرعاية الصحية الأولية التابع لوزارة الصحة بوضع الميثاق العراقي الأول لحقوق المرضى، وعُقدت ورشة عمل استمرت ليومين للمساعدة في تنفيذ هذا الميثاق الجديد.[١٩١] قام أيضًا موظفي المشروع بعقد ورشة عمل من استمرت لسبعة أيام من اجل تدريب الممرضات على الإدارة الجديدة المتكاملة لإستراتيجية أمراض الطفولة.[١٩٢]

دعم الانتخابات

قام مكتب المفتش العام (OIG) التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في شهر آذار/مارس، بإطلاق تدقيق لبرنامج المساعدة الالكترونية للوكالة الانتخابية، والذي انتهي في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وتم استبداله بمشروع تدعيم الانتخابات. قام البرنامج السابق الذي بدأ في عام ٢٠٠٤ بتقديم المساعدة الالكترونية من أجل المساعدة في تقوية النظام الانتخابي في العراق.[١٩٣]

لم يكن هذا التدقيق قادرا على قياس أثر المساعدة الالكترونية حيث أن البرنامج وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) قاموا بتقديم الهيئة العامة العليا المستقلة للانتخابات والتي أجريت في العراق في الفترة بين يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ وسبتمبر/أيلول لعام ٢٠١١. علاوة على ذلك، فالتدقيق لم يستطيع تحديد مدى تأدية البرنامج لدوره لأن البرنامج لم يكن لديه خطة لإدارة الأداء لتحديد أي من المساعدات التي سيتم تقديمها أو النتائج التي سيتم تحقيقها. ولم يكن هناك أيضا أي آلية لقياس ما قام البرنامج بانجازه على أرض الواقع. وبالإضافة إلى ذلك، فالتدقيق واجه صعوبة في تحديد المنظمة المسئولة عن إكمال البرنامج في ظل غياب نظام إداري رسمي للأداء والذي من شأنه تعقب الأنشطة ومراقبة النتائج، وكان ذلك بسبب تقديم بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، للدعم الكبير للهيئة العامة العليا المستقلة للانتخابات في إجراء الانتخابات والقيام بالتدريبات.[١٩٤]

أما عن الهدف من وراء بناء القدرات من أجل نظام انتخابي دائم، فقام التدقيق بتأكيد أن برنامج المساعدة التقنية قد قام ببناء قدرات الهيئة العامة العليا المستقلة للانتخابات في إجراء الانتخابات إلى حد ما. وذكر التدقيق العديد من الإنجازات – لاسيما أن في ظل المساعدات التي تقدمها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق والمنظمات الدولية، تمكنت الهيئة العامة العليا للانتخابات من إدارة ستة أحداث انتخابية بنجاح منذ العام ٢٠٠٥. ومع ذلك فقد أشار التدقيق أيضا إلى أن كل الأطراف سلمت بأن الهيئة العامة العليا للانتخابات ليست دائمة في هذه المرحلة وأنها تحتاج إلى المزيد من المساعدة قبل أن تتمكن من الاعتماد على نفسها مهنيا وإداريا وماليًا.[١٩٥]

تقوية قطاع التعليم في العراق

صرحت الوكالة الأمريكية للتنمية الإدارية في آذار/مارس ٢٠١٢ عن نيتها في التماس الاقتراحات للمشروع الجديد لتقوية قطاع التعليم. يكمن الهدف من وراء هذا المشروع في تدعيم قدرة الحكومة العراقية في تقديم مرحلة تعليم أساسي جيدة وخصوصا للفئات الضعيفة. وسوف ينخرط في هذا المشروع العديد من المؤسسات الشريكة: مثل مؤسسات تدريب المعلمين، المكاتب الإقليمية والمركزية التابعة لوزارة التربية والتعليم والمدارس الابتدائية المنتقاة. قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتحديد الممارسات التعليمية المطورة في المدارس الابتدائية كنتيجة أساسية يجب على المشروع تحقيقها. وقامت الوكالة أيضا بتخصيص ٧٥-٧٨ مليون دولار أمريكي من أجل دعم هذا المشروع.[١٩٦]

نمو المحافظات الاقتصادي

قام برنامج "تجارة" للنمو الاقتصادي الإقليمي البالغ مدته خمس سنوات والبالغ قيمته ١٩٢,٤ مليون دولار، بممارسة الأنشطة من اجل تعزيز نمو القطاع الخاص والعمالة في العراق – خصوصا لملأ الفراغات في موارد تنمية الائتمان التقليدي ومصارف الإقراض. تم إنفاق حوالي ١٦ مليون دولار أمريكي على برنامج "تجارة" خلال هذا الفصل، الثاني فقط لبرنامج العمل المجتمعي (CAP III) في

النفقات الخاصة ببرامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية هذا الربع السنوي.[١٩٧]

قام برنامج "تجارة" مؤخرا بإضافة اثنين من الأنشطة الجديدة- التقييم الاقتصادي الوطني ومبادرة دعم الجماعات العراقية الضعيفة. وطبقا لما ذكرته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ،فان التقييم الاقتصادي البالغ قيمته ٨٦٨,٠٠٠ دولار أمريكي، سوف يقوم بتحليل الوضع الراهن والتطور المحتمل للاقتصاد العراقي، وأيضا تحليل الأولويات اللازمة لإعادة هيكلته من اجل تمكين تطوير المؤسسات الخاصة وتنويعها. سوف يقوم التقييم بتقييم تسعة قطاعات وهي القطاع الزراعي والسياحي وقطاع الصحة وقطاع التعليم وإنشاءات الإسكان والإضاءة، مصادر المياه، والكهرباء، النفط والغاز وقطاع النقل. ويهدف التقييم إلى تحديد المعوقات داخل كل قطاع والتوصية بالإصلاحات اللازمة. **قام المتعاقد هذا الفصل، بتجهيز مسودة أولية للتقييم وقدمها إلى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.**[١٩٨]

تم تصميم مبادرة دعم الجماعات الفقيرة في العراق والبالغ قيمتها ١٨,٤ مليون دولار أمريكي من اجل مساعدة ما يقرب من ٢,٦٠٠ عائلة عراقية فقيرة والتي تعرضت سبل عيشهم للخطر جراء التهديدات المستمرة وموجات العنف. وقعت المنظمة الدولية للهجرة هذا الفصل، مذكرة تفاهم أبرمتها مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، واتفقت فيها على تحديد والاختيار من بين الأفراد الفقراء المستضعفين التابعين لها والذين يريدون توسيع أعمالهم من خلال الوصول إلى مؤسسات التمويل الصغير وإحالتهم إلى برنامج "تجارة" كي يساعدهم هذا البرنامج في الحصول على القروض.[١٩٩] وقامت مؤسسات القروض الصغيرة والمتوسطة في إطار هذا البرنامج بعرض قروض تتراوح ما بين ٥,٠٠٠ و٢٥,٠٠٠ دولار أمريكي، وكان هناك قروض أصغر من ذلك قدمتها مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة المشاركة. وحتى الآن، هناك ما يقرب من ٥٦٠ مقترض قد تلقوا مبالغ بقيمة إجمالية تقدر بما يزيد على ١,٨ مليون دولار، بالإضافة إلى القروض الشخصية التي يتراوح حجمها ٣,٣٠٠ دولار أمريكي.[٢٠٠]

التنمية المالية

طبقا لما ذكرته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فان برنامج التنمية المالية البالغ مدته خمس سنوات والبالغ قيمته ٥٣,٣ مليون دولار أمريكي، يعد احد العناصر الرئيسية في الإستراتيجية الطويلة الأجل التي تتبناها الوكالة من اجل إصلاح القطاع المالي مع التركيز المكثف على المصارف الخاصة. وقالت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تقاريرها أن اتحاد المصارف الخاصة العراقية التي تم إنشائها العام الماضي بمساعدة برنامج التنمية المالية، لديه قاعدة رأسمالية من المساهمات الغير مطلوبة من قبل ١٣ من المصارف الخاصة وتبلغ هذه القاعدة حوالي ١,١ مليون دولار أمريكي. وطبقا للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فان كثير من المصارف الخاصة قد أبدت اهتمامها في الاستثمار في المنظمة، وتم قبول الاتحاد والاعتراف به من قبل اتحاد المصارف العربية والذي يعد كصوت للبنوك الخاصة العراقية.[٢٠١]

الوصول إلى العدالة

قام المقترضون حتى يومنا هذا بتلقي مبالغ بقيمة تزيد على ١,٨ مليون دولار أمريكي.

دعم برنامج الوصول للعدالة الذي بدأ فعالياته في أكتوبر/تشرين الأول لعام ٢٠١٠ بقيمة ٦٢,٩ مليون دولار أمريكي، نمو المؤسسات المحلية والدولية التي تقوم بتقديم المعلومات والمساعدات القانونية إلى السكان المستضعفين متضمنة النساء، الأرامل، الأيتام والأشخاص ذوي الإعاقات.[٢٠٨] ووفقا للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فقد ركزت ورش العمل وجلسات التدريب هذا الفصل على توفير أساليب الدفاع القانونية، والتعامل بحساسية مع السكان الضعفاء، وإدارة برامج الخدمات القانونية. قام برنامج الوصول إلى العدالة بتقديم المساعدة التقنية في التحضير لعقد دورات لنقابة المحامين حول تمثيل المصلحة العامة من اجل مساعدة الجماعات الضعيفة والفقيرة. قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في شهر مارس/آذار ٢٠١٢ بالتصديق على ١١ طلب منحة بقيمة ١,٠٥ مليون دولار أمريكي بهدف مساعدة النساء، والمعاقين والأطفال.[٢٠٩]

العمل المجتمعي

تم تحديد الجدول الزمني للمرحلة الثالثة والأخيرة من برنامج العمل المجتمعي البالغ قيمته ٣٢٣ مليون دولار أمريكي والتابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، حيث تم تقرير انتهائه خلال شهر سبتمبر/أيلول لعام ٢٠١٢. فضلا عن البرنامج الإنمائي للشرطة التابع لمكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية INL ، فحصل برنامج العمل المجتمعي على أعلى النفقات (٢٤ مليون دولار) عن أي برنامج إعادة إعمار آخر في العراق خلال هذا الفصل. قام البرنامج بالعمل على مستوى القاعدة من اجل زيادة

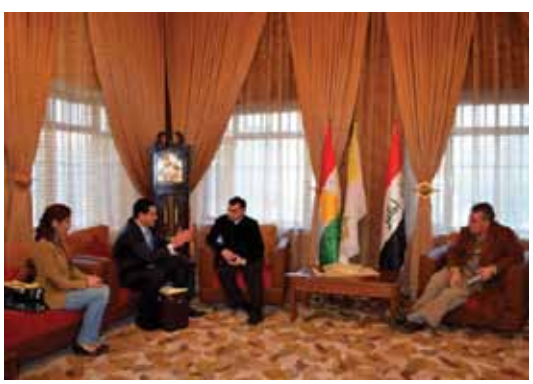

رئيس أساقفة أبرشية الكلدانية في أربيل يناقش احتياجات الأقليات الضعيفة خلال لقاء مع ممثلي برنامج **تجارة** التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في أربيل. (صورة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)

التمويل متناهي الصغر من خلال برنامج تجارة

وفقا لتقارير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فانه على الرغم من الصعوبات التي يواجهها رجال الأعمال في الحصول على قروض من مصارف الدولة مع أن معظمهم لديهم سجلات طيبة في عالم القروض، إلا أن صناعة التمويل متناهي الصغر الحديث العهد، حيث حازت على مكان لها في العراق. وطبقا لبيانات الوكالة، فان مؤسسات التمويل متناهي الصغر التابعة لبرنامج تجارة و البالغ عددها ١٢ من مؤسسات التمويل متناهي الصغر (MFIs) قد قامت بتوزيع قروض تتراوح بين ٥٠٠ إلى ٢٥,٠٠٠ دولار أمريكي على الجماعات التي تضم أكثر السكان فقرًا وحرمانًا في العراق، من أجل مساعدتهم على بدء أو توسيع أعمالهم الصغيرة، أو من اجل الاستفادة من هذه الأموال في تلبية الاحتياجات الطارئة الأخرى.[٢٠٢]

تتيح مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة المشار إليها، الوصول إلى رأس المال بطريقة ميسورة، وخصوصا بالنسبة للأشخاص الذين لا يستطيعون تلبية المطالب التي يفرضها المصرف من اجل منح القروض، ولكن يريدون تجنب المخاطر المحتملة التي يتعرضون لها جراء التعامل مع مرابين الشارع التقليدين. في الفترة الواقعة بين إطلاق مؤسسات التمويل الأصغر التابعة لبرنامج تجارة في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٨ وحتى شهر تشرين الثاني/نوفمبر لعام ٢٠١١، قامت هذه المؤسسات بصرف ما يقرب من ٣٥٠,٠٠٠ من القروض الصغيرة بقيمة إجمالية تتعدى ٨٠٠ مليون دولار أمريكي. يمثل حجم القرض ما يزيد على ستة أضعاف من حجم رأس المال الأولي المبدئي والذي يبلغ ١٢٠ مليون دولار أمريكي مقدمين من صناديق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وزارة الدفاع وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)). صرحت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن رقم ٨٠٠ مليون دولار يعكس عملية إعادة تدوير لرأس المال الأصلي الأولي لتحويله إلى قروض جديدة وليس رأس مال إضافي.[٢٠٣]

تزايد عدد المقترضين بنسبة ٢٥٪ في عام ٢٠٠٩ – توجد أسرع نسبة نمو للقروض الصغيرة داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA). وبلغت نسبة الزيادة في عام ٢٠١٠ حوالي ٢٨٪.

أحصت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في فبراير/شباط عام ٢٠١٢، ما يزيد على ٨٨,٠٠٠ من مقترضي القروض الصغيرة في العراق.[٢٠٤]، ووفقا لتقييمات الوكالة، فان مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة قد أثرت على حياة ما يزيد على ٦٠٠,٠٠ شخص – حوالي ٩٪ من فقراء العراق الذين يزيد عددهم على ٧ مليون شخص. كما أن هذه المؤسسات أيضا وفرت حوالي ٣٠٠,٠٠٠ وظيفة للاقتصاد العراقي سواء كان ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر.[٢٠٥]

تشير البيانات المذكورة بواسطة السوق المختلطة والموجودة في تقارير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، إلى أن معدلات سداد القروض تكون مرتفعة . إن النسبة المئوية للقروض التي يتأخر عن سدادها المقترضين لمدة ٣٠ يوما أو أكثر، هي ٠,٧٪ - وهي تمثل ربع المعدل الموجود في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (انظر الشكل ٣,٣). إن نسبة معدلات الفشل في سداد القروض تكون أيضا اقل من ١٪. [٢٠٦] وصرح مدراء البرنامج بوجود العديد من العوامل التي تسهم في انخفاض معدلات التخلف عن السداد، ومن هذه العوامل:

- ثقافة العائلات المسلمة المحافظة والتي تُلزم بضرورة سداد الدين

قامت إحدى سكان منطقة صلاح الدين بأخذ قرض من اجل شراء ماكينة خياطة جديدة. ثم اقترضت المزيد من المال من اجل تأجير خياط. والاستثمار في مواد ذات جودة أعلى. ومن اجل زيادة دخلها في هذه العملية. صورة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

- استخدام القروض الجماعية من قبل مجموعات صغيرة-ما يسمى بقروض المجموعات المشتركة – والتي يقوم أفرادها بتشجيع بعضهم البعض على سداد هذه القروض
- التدريب الجيد لفرق عمل مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة في التركيز على بناء

الشكل ٣,٣

أسعار التاخر في القروض الصغرى، حسب المنطقة الجغرافية من العالم، ٢٠١١

٪ من القروض لأكثر من ٣٠ يوم بعد موعد الاستحقاق

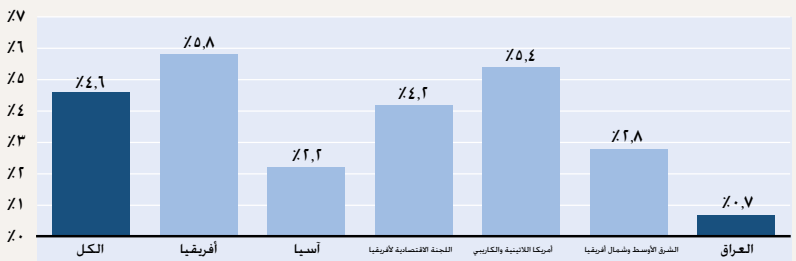

المصدر: بيانات سوق MIX المقدمة في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "برنامج النمو الاقتصادي في المحافظات: أوضاع التمويل متناهي الصغر في العراق" ٢٠١١/٦، ص. ١١، pdf.www.imfi.org/files/StateofIraqsMicrofinanceIndustry٢٠١١، الرجوع إليه في ٢٠١٢/٩/٣.

- التوقيع المشترك على القروض من قبل شخصيات اجتماعية محترمة، مثل شيوخ القبائل

قدرات هذه المؤسسات في خلق معايير قوية تحكم تجهيز القروض، ومراقبتها وتراقب الإهمال الإداري.[٢٠٧]

قدرة الحكومات المحلية المختلفة على تحديد وتلبية احتياجات الدوائر التابعة لهذه الحكومات.[٢١٠]

طبقا لتقارير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فان برنامج العمل المجتمعي استمر في نشاطاته من اجل توسيع قدرات جماعات العمل المجتمعي (CAGs) والمجالس المحلية للمشاركة معا في تطوير المجتمع. تم تشجيع جماعات العمل المجتمعي للمشاركة في الجلسات المفتوحة من قبل لجان مجالس المحافظات بخصوص التخطيط، قضايا المرأة وحقوق الإنسان. قامت أيضا جماعات العمل المجتمعي هذا الفصل، بتنفيذ برنامج التنفيذ المهني للشباب والذي قام بتقديم التدريبات المهنية لأحد عشر فردا من الشباب العراقي الصغير ، وتمحورت التدريبات على تنمية المهارات التقنية والمهنية ومهارات التواصل الشبكية وأيضا عمل هذا البرنامج على تجهيز الشباب وإعدادهم لمقابلات العمل. قامت أيضا جماعات العمل المجتمعي بمنح ١٦ منحة لبدء الأعمال الصغيرة وما يصاحبها من تدريب على تنمية هذه الأعمال الصغيرة للمدنيين الذين وقعوا ضحايا للصراعات من خلال صندوق مارلا روزيقا لضحايا الحرب.[٢١١]

تنمية الأعمال الزراعية

يركز برنامج الأعمال الزراعي (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) Inma (إنماء)، على زيادة القدرة التنافسية لقطاع الزراعة عن طريق إثبات إمكانية الربح، شركات الأعمال الزراعية التجارية.[٢١٢] وبدأ البرنامج البالغ مدته خمس سنوات في شهر مايو/أيار٢٠٠٧ ومن المقرر له أن ينتهي في شهر مايو/أيار لعام ٢٠١٢. وحسب تقارير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، هي الآن في طريقها لتعديل العقد من اجل تمديد فترة البرنامج حتى تشرين الثاني/ نوفمبر لعام ٢٠١٢ وأنها سوف ترفع سقف العقد من ١٧٠ مليون إلى ٢١٦ مليون دولار أمريكي.[٢١٣]

ووفقا للوكالة سيستمر هذا البرنامج في العمل مع وزارة الزراعة على تقييمات تلقي المواد الغذائية في العراق من اجل تحديد الإجراءات اللازمة من اجل تامين الغذاء وإعادة تأسيس قطاع الزراعة في العراق. قام فريق إنماء بالقيام بسلسلة من التدريبات لستين من مدراء الوزارة الكبار والمتوسطين متضمنة عشرون سيدة، واختصت هذه التدريبات بالعمل على الخطط الترويجية للاستثمار الزراعي، الكتابة، ونشر البحوث وتطوير الخطط الاستثمارية في البلاد.[٢١٤]

وذكرت الوكالة الأمريكية للتنمية الإدارية في تقاريرها أنها قامت مجددا بتخصيص ١٠ مليون دولار أمريكي لبرنامج الأعمال الزراعي المستقبلي، ولكنها لم تكن قادرة على توفير أي معلومات إضافية حتى تمت إعادة برمجة السنة المالية لعام ٢٠١١ والخاصة بتمويل الأعمال الزراعية.[٢١٥]

أنظمة تكنولوجيا المعلومات الممولة

فلاح من ديالى يعرض كوز ذرة مهجّن في أثناء الحصاد. صورة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

أطلق مكتب المفتش العام التابع للوكالة في مارس/آذار، تدقيق حول استدامة ٢٤ من النظم التكنولوجية التي قامت الوكالة بتمويلها في العراق في إطار برامج صندوق دعم الاقتصاد المتنوعة في الفترة بين ٢٠٠٣ و٢٠١١. وكانت التكلفة الإجمالية لهذه المشاريع مجتمعة، حوالي ٧٣,٢ مليون دولار أمريكي، وتم إنفاق ما يزيد على ٨٣٪ من هذه التكلفة في إطار برنامج التنمية الاقتصادية والذي انتهى في شهر أيلول/سبتمبر لعام ٢٠٠٩. ووجد التدقيق أن ثلاثة أنظمة فقط من أصل ٢٤ نظام تبلغ تكلفتهم حوالي ١,٥ مليون دولار أمريكي، قد تم استخدامهم كما هو مخطط له.[٢١٦]

وتبلغ التكلفة الإجمالية لعشرة من هذه الأنظمة حوالي ٦٢,١ مليون دولار أمريكي ولكن هذه المشاريع إما أنها لم يتم انجازها كاملة فكانت غير عملية عند تسليمها، أو أن الحكومة العراقية لم تستخدمها كما هو مخطط لها. أكبر نظام في هذه الأنظمة البالغ عددهم ٢٤، هو نظام معلومات الإدارة المالية العراقي (IFMIS) وهو يقع ضمن هذه الفئة. وهناك نظامان بقيمة ٢,٥ مليون دولار قد تم استخدامهم بشكل جزئي. لم يكن هناك مستندات كافية لتقييم التسعة أنظمة الباقية والبالغ قيمتهم ٧,١ مليون دولار أمريكي.[٢١٧]

احتوى التدقيق على سبعة توصيات، كانت أولها هو نصيحة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالحصول على تعهد كتابي وان تشتري من الحكومة العراقية بما في ذلك اقتسام التكاليف، قبل أن تقوم باستثمار أي تمويلات في أنظمة المعلومات التكنولوجية. ومن ضمن التوصيات أيضا، مراقبة التزامات الحكومة العراقية من خلال مراحل تنفيذ النظام.[٢١٨]

فضلا عن البرنامج الإنمائي للشرطة التابع لمكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية، فحصل برنامج العمل المجتمعي على أعلى النفقات عن أي برنامج إعادة إعمار آخر في العراق خلال هذا الفصل.

المساعدات الخارجية في حالات الكوارث

تبلغ التكلفة الإجمالية لعشرة من هذه الأنظمة حوالي ٦٢,١ مليون دولار أمريكي ولكن هذه المشاريع إما أنها لم يتم انجازها كاملة فكانت غير عملية عند تسليمها، أو أن الحكومة العراقية لم تستخدمها كما هو مخطط لها.

في السنة المالية ٢٠١١، قام مكتب المساعدات الخارجية في حالات الكوارث التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بتقديم ما يزيد على ٢٣,٨ مليون دولار أمريكي للمساعدات الإنسانية في العراق من خلال شركائها في التنفيذ. قام مكتب المساعدة في الكوارث الخارجية بالتخطيط لسحب موظفيه الموجودين في بعثات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العراق في آذار/مارس ٢٠١٢، وأن يقوم هو وشركاؤه في التنفيذ بإكمال جميع البرامج بنهاية السنة المالية لعام ٢٠١٢. لم يقم مكتب المساعدة في الكوارث الخارجية بتخصيص أي من تمويلات السنة المالية ٢٠١٢ خاصته من أجل البرامج في العراق. ومع ذلك فقد استمر مكتب المساعدة في الكوارث الخارجية في تقديم مساعداته للأفراد المشردين داخليا وللسكان العراقيين الضعفاء عن طريق تمويلات السنة المالية ٢٠١١ وكان ذلك في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ وآذار/مارس ٢٠١٢.[٢١٩]

تخطط الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى تغيير برامج مكتب المساعدة في الكوارث الخارجية في العراق من الاستغاثات الطارئة إلى الإنعاش المبكر بنهاية عام ٢٠١٢. قام مكتب المساعدة في الكوارث الخارجية بالعمل مع مكتب السكان واللاجئين والمهاجرين التابع لوزارة الخارجية، على الانتقال من البرامج التي تدعم السكان العراقيين الضعفاء. وبدلا من ذلك، قام مكتب المساعدة في الكوارث الخارجية بالتنسيق مع مكتب السكان واللاجئين والهجرة لنقل برنامج مساعدة العائدين، والذي كان سابقا يقوم بتمويله مكتب المساعدة في الكوارث الخارجية وتقوم بتنفيذه الهيئات الطبية الدولية، إلى مكتب السكان واللاجئين والهجرة الذي يقوم بتدعيمه برنامج مفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين. وبالإضافة إلى ذلك فان مكتب السكان واللاجئين والهجرة يخطط لتدعيم المنظمات غير الحكومية في العراق من أجل ملء أي فراغات محتملة تنتج عن نقل مكتب المساعدة في الكوارث الخارجية.[٢٢٠]

الوكالات المدنية الأخرى

وزارة العدل

حتى تاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢، خصصت وزارة العدل مبلغ ١٣٣ مليون دولار، متضمنة ٤ مليون دولار من اعتماد السنة المالية لعام ٢٠١٢، لعملياتها في العراق. تم إنفاق مبلغ وقدره ١١٧ مليون دولار من ذلك المبلغ، أما بالنسبة لباقي المبلغ المقدر ب ١٢٠ مليون دولار فهي ملتزمة به. إن جهاز الشرطة الأمريكي الذي لم يستلم مخصصات العام المالئ ٢٠١٢ تحديدا من اجل العمليات في العراق قد خصص ٩ مليون دولار منذ العام المالئ ٢٠٠٤. تم الالتزام بكامل المبلغ تقريبًا وإنفاقه.[٢٢١]

ابتدأ من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، استخدمت وزارة العدل ٣٣ موظفا للعمل في أربع مكاتب بالعراق – مكتب الملحق (٨ موظفين) المسئول عن تنسيق جميع أعمال وزارة العدل، و الملحق القانوني لمكتب التحقيقات الفيدرالي (١٢ موظف) الذي يركز على العمل مع الحكومة العراقية لمواجهة أي تهديد لأمن أمريكا القومي، وتطوير مكتب الإدعاء العام الخارجي والمساعدة على التطوير (٤ موظفين، اثنان منهم في السفارة الأمريكية في بغداد وموظف في القنصلية الأمريكي في أربيل وآخر في القنصلية الأمريكية في البصرة) والذي يعمل مع القضاة والمحامين العراقيين، و البرنامج الدولي للمساعدة في التدريب على التحقيقات الجنائية (٨ متعاقدين وموظف بوزارة العدل) الذي يركز على بناء القدرات لنظام الإصلاح العراقي. يتم تمويل برنامج التصحيحات التابع للبرنامج الدولي للمساعدة في التدريب على التحقيقات الجنائية بواسطة مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية كما أن هذا البرنامج مغطى في البند الفرعي لذلك التقرير المتعلق ببرامج وزارة الخارجية الأمريكية.[٢٢٢]

وزارة المالية

ابتداء من ٢ نيسان/ابريل، استخدم مكتب الدعم الفني لوزارة المالية (OTA) ستة موظفين أمريكيين للعمل بنظام الوقت الكامل في السفارة الأمريكية ببغداد – ٥ متعاقدين للخدمات الشخصية وموظف فيدرالي بالتفصيل لمكتب الدعم الفني. كما أن مكتب الدعم الفني يستخدم أيضا موظفين من جنسيات أخرى غير العراقية والأمريكية. وتتركز مهام مكتب الدعم الفني على سياسات التطوير المالية والتنظيمية والمصرفية والضريبية الحديثة. هذا بالإضافة إلى أن مكتب الدعم الفني يقدم مساعدة محدودة لجهاز مكافحة الفساد الرئيسي بالعراق وللحكومة العراقية.[٢٢٣]

معظم أعمال مكتب الدعم الفني تتم بواسطة ٤ فرق:[٢٢٤]

- **فريق الجرائم الاقتصادية.** في أواخر عام ٢٠١١، دفعت بعض المخاوف الأمنية مستشار فريق الجرائم الالكترونية إلى أن يغير تركيزه المبدئي من العمل مع البنك المركزي العراقي (CBI) المتعلق بمبادرات مكافحة غسيل الأموال إلى مساعدة الحكومة العراقية. في الوقت الحالي، يعمل المستشار مع موظفي الحكومة العراقية على التحليل المالي الحديث ومكافحة غسيل الأموال ومناهج إدارة القضايا، هذا بالإضافة إلى تقديم توصيات بغرض تحسين المراقبة الداخلية على أجهزة الحكومة العراقية. خلال هذا الربع، بدأ المستشار العمل أيضًا مع ٣٥ مسئول بالحكومة العراقية لتأهيلهم للتقييم المتبادل لفريق العمل المالي المعنى بالتدابير المالية والذي من المقرر أن يبدءا في أواخر هذا العام. إن مجموعة العمل المالي - هي جهاز مستقل فيما بين الحكومات تقوم بتوفير سياسات لحماية النظام المالي العالمي من عمليات غسيل الأموال والإرهاب المالي – ستقيم التقدم الذي أحرزته الحكومة العراقية والمتعلق بتنفيذ الإجراءات المخصصة لرصد ومنع الجرائم المالية.

قوة العمل سوف تقيِّم التقدم الذي تحرزه الحكومة العراقية في تنفيذ التدابير الرامية إلى منع وكشف وردع الجرائم المالية.

- **فريق العائدات.** يمد الفريق الهيئة العامة للضرائب (GCT) بحكومة العراق بسلسلة من الإصلاحات المخصصة لتوسيع الوعاء الضريبي وزيادة العائد. خلال هذا الربع، ركز المستشار القانوني المقيم على الحصول على موافقة جماعية من كبار مسئولي الحكومة العراقية تتعلق بكيفية زيادة عدد دافعي الضرائب متضمنا تقديم المتطلبات والجزاءات في حالة عدم الالتزام ونظام محاسبي.
- **الفريق المصرفي.** اجتمع الفريق مع الاتحاد المصرفي العراقي الجديد خلال هذا الربع لمناقشة دوره المؤيد للمؤسسات الخاصة والطالب للنصائح من بنوك خاصة معينة بالنسبة للتحديات التي تواجه وخططه المستقبلية. سيركز الفريق في الشهور القادمة على مساعدة الحكومة العراقية في إعادة هيكلة البنوك المملوكة للدولة وميكنة نظم إدارة البيانات.
- **فريق الموازنة.** خلال هذا الربع، تعاون الفريق مع وزارة المالية ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بالنسبة للتخطيط للموازنة وتنفيذها. هذا وقد دعم الفريق وزارة المالية في عمل تقرير تنفيذ الموازنة واستمر في عمل تقرير عن الفائض والعجز في الموازنة. في أيار/مايو ٢٠١٢، سيقوم الفريق بتحديد مهمته لاتخاذ قرار بشان الجانب الذي سيركز على دعمه في المستقبل من اجل تحسين صياغة الميزانية وتنفيذ الميزانية والشفافية وعمليات الوزارة.

وزارة الأمن الوطني

إن وزارة الأمن الداخلي لديها ١٨ موظف بالعراق – اثنان من السواحل الأمريكية واثنان من هيئة الهجرة والجمارك الأمريكية، وستة من خدمات الهجرة والمواطنة الأمريكية (USCIS) وثمانية من الجمارك وحرس الحدود. تضمن إعمال السواحل الأمريكية وهيئة الهجرة والجمارك الأمريكية و الجمارك وحرس الحدود في العراق دعم برنامج تطوير الشرطة ويتم تمويلهم من قبل مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية. يتم تمويل خدمات الهجرة والمواطنة الأمريكية من خلال الرسوم على طلبات الهجرة والتي يتم تحصيلها من جميع أنحاء العالم.[٢٢٥]

تركز السواحل الأمريكية جهودها على العمل مع الحكومة العراقية لتحسين امن الموانئ وذلك تحت رعاية برنامج تطوير الشرطة الممول من قبل مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية. كما أن موظفي السواحل الأمريكية يعملون مع ملحق وزارة النقل (DoT) لمساعدة الحكومة العراقية في جعل قدرات الموانئ في أم قصر تتماشى مع القانون الدولي لأمن السفن والمرافئ (ISPS) الصادر عن المنظمة البحرية الدولية. يقدم موظفي هيئة الهجرة والجمارك الأمريكي النصيحة للجهاز الفيدرالي للاستعلامات والتحقيقات وشرطة الجمارك مع التركيز على القدرات الاستخباراتية المتعلقة بالاتجار في البشر وتهريب المواد المخدرة والجرائم المالية. كما أن وزارة الأمن الداخلي أخبرت المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بأن الجمارك وحرس الحدود أمدو مفتشي الجمارك بالحكومة العراقية بمعدات فحص لكنها أضافت أنه يبدو أن المفتشين العراقيين يفتقرون إلى المعرفة أو الالتزام لإجراء الصيانة الدورية الضرورية للحفاظ على تلك الأجهزة في حالة تشغيل.[٢٢٦]

إن موظفي خدمات الهجرة والمواطنة الأمريكية يقومون بإجراء مقابلات شخصية مع لاجئين عراقيين متقدمين بطلبات هجرة لتحديد عما إذا كانوا مؤهلين للتوطن بالولايات المتحدة كجزء من برنامج الأولوية ٢ (p2). إن برنامج الأولوية ٢ يشمل العراقيين (وأسرهم) الذين خدموا لدى الحكومة الأمريكية أو لدى القوات الأمريكية أو لدى إعلام تابع للولايات المتحدة أو في أي منظمة غير حكومية أمريكية.[٢٢٧]

وزارة النقل

يكلف وزارة التجارة حوالي ١ مليون دولار سنويا للإبقاء على مسؤول واحد في العراق.

يركز ملحق وزارة النقل الموجود في السفارة الأمريكية ببغداد على العمل مع الحكومة العراقية – خاصة وزارة النقل العراقية – من أجل إصلاح وتحديث هيكل وضوابط النقل لتواكب المعايير الدولية من اجل تمكين العراق من الدخول في الأسواق العالمية. ابتدأ من ٣ نيسان/أبريل، عينت وزارة النقل ٣ موظفين منتشرين بالعراق: ملحق النقل، مستشار رفيع المستوى للطيران ومستشار للنقل البحري والموانئ.[٢٢٨]

في الوقت الحالي، تعمل وزارة النقل مع الحكومة العراقية لتسهيل النقل النهائي لجميع أجزاء نظام التحكم في القطارات المحوسب والممول بواسطة الولايات المتحدة، إلا أن المسئولين الأمريكيين أخبروا المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بأن هناك تحديات تتعلق بدمج ذلك النظام الحديث مع بعض أجزاء البنية التحتية العراقية للقطارات عتيقة القدم. كما أن مسئولي وزارة النقل يقدموا استشارات لممثلي الحكومة العراقية تتعلق بتحديث قواعد الطيران المدني العراقية والتي لم يتم تحديثها منذ العصر البعثي. لمزيد من الأمور المتعلقة بالنقل، يمكن الاطلاع على الفقرة ٤ من ذلك التقرير.[٢٢٩]

وزارة التجارة

لدى وزارة الخارجية اثنان من الموظفين الأمريكيين يعملان بالسفارة الأمريكية ببغداد كما أنها تستخدم موظفين عراقيين. بناء على ما ذكره مسئولين بوزارة التجارة في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في شباط/فبراير، فإن وزارة التجارة تنفق ١ مليون دولار سنويا عن كل مسئول تابع لها في العراق. كما أن مسئولي وزارة الاقتصاد صرحوا أيضا بأنه منذ سنوات عدة كان يعمل ٦ موظفين بمكتبهم ببغداد ولكن واحدا منهم قد قتل واستقال عدد كبير من الموظفين العراقيين بعد تلقيهم تهديدات.[٢٣٠]

إن مهمة وزارة الخارجية تتمثل في دعم إعمال الولايات المتحدة بالسوق العراقي لإنجاحها. المكونات الرئيسية لعملها تتضمن:[٢٣١]

- **العناية الواجبة.** حيث تقوم الوزارة بتجميع التقارير للشركات الأمريكية حول الشركاء العراقيين المحتملين. خلال الثلاثة أشهر الأخيرة من عام ٢٠١١، قامت الوزارة بعمل ١٠ تقارير من ذلك النوع. ويتم تنفيذ ذلك العمل بواسطة متعاقدين عراقيين محليين، حيث إنهم يقومون بتجميع المعلومات الأساسية حول الشركات العراقية ذات الصلة، وتتضمن تلك المعلومات أسماء المديرين رفيعي المستوى وتقديرات حول الوضع المالي للشركات. إن الشركات الأمريكية التي تعمل مع وزارة التجارة تكون دائمًا كيانات أكبر.
- **البحث عن شركاء دوليين.** وهناك مهمة أخرى لوزارة التجارة، ألا وهى، العمل مع الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم الكائنة بأمريكا للمساعدة في تحديد عما إذا كانوا لديهم القدرات والخبرة التي تمكنهم من دخول السوق العراقي. من خلال الاختبار المشار إليه بالعامية ب "هل أنت جاهز للعراق؟"، تقوم تلك الخدمة بتقدير قدرات الشركات الأمريكية أولا، حيث أنه إذا رأت وزارة التجارة أنهم مرشحين

جيدين، فإنها تساعدهم في الحصول على المعلومات اللازمة للعمل بالعراق. ويتضمن ذلك أحيانًا إمداد الشركات الأمريكية بأسماء شركات أمن محلية مؤهلة وإرشادات أساسية حول البيئة الاقتصادية ومعلومات حول الشركاء العراقيين المحتملين.

- **خدمة المفتاح الذهبي.** توجد نسخة أكثر شمولا من البحث عن شركاء دوليين، وهى خدمة المفتاح الذهبي التي تمد الشركات الأمريكية بمعلومات أعمق حول ممارسة الأعمال في العراق.
- **حالات التأييد.** أيضا، تساعد وزارة التجارة الشركات الأمريكية في إبرام تعاقدات مع الحكومة العراقية وذلك في حالة إذا رأت أن ذلك التأييد يصب في المصلحة القومية لأمريكا. وحتى تاريخ ٣ نيسان/أبريل، كانت وزارة التجارة تعمل مع ١٤ حالة تأييد في العراق.
- **المعارض التجارية.** كما أن وزارة الاقتصاد تقوم بتسهيل توزيع معلومات عن الشركات الأمريكية في المعارض التجارية العراقية. إلا أن المخاوف الأمنية تجعل تلك الخدمة محدودة للتأكد من أن الشركة لديها الحق في الإعلان وفقا لكراسة المعرض التجاري وأن منشوراتها الاقتصادية موزع.

وحتى تاريخ ٩ آذار/مارس، صرحت وزارة الاقتصاد بتخصيص مبلغ وقدره ١١٢،٢٨٢ دولار من الاعتمادات المالية للعام المالي ٢٠١٢ للبرامج في العراق موضحة أنه تم إنفاق ٤٧،٦٥٦ دولار من السنة المالية ٢٠١٢ (هذا المبلغ لا يتضمن النفقات المتعلقة بالموظفين).[٢٣٢]

جهاز الخدمات التجارية الأمريكي. وهو جزء من وزارة الخارجية الأمريكية في إدارة التجارة والتجارة الدولية. يعمل على مساعدة الشركات الأمريكية في الترويج لمنتجاتها وخدماتها في المعارض التجارية. مثل معرض ومؤتمر الطاقة العراق المقرر عقده في ٢٣-٢٦ نيسان/أبريل. ٢٠١٢.

وزارة الزراعة

يضم مكتب الشئون الزراعية (OAA) بسفارة الولايات المتحدة ببغداد المستشار الزراعي وموظفان عراقيان ومتعاقد لغوى و ٣ مستشارين زراعيين للعمل لمدة عام لتنفيذ أنشطة بناء القدرات. مع انتهاء برنامج فريق إعادة الإعمار على مستوى العراق في ٢٠١١، فان مهمة مكتب الشئون الزراعية انتقلت من الوصول للزارعين العراقيين إلى العمل مع المسئولين رفيعي المستوى بوزارة الزراعة العراقية (MOA). في الوقت الحالي، يتولى مستشار واحد مهمة العمل مع وزار الزراعة حول عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية وتقديم الاستشارات لهم. طالبت الخطة الأصلية لمكتب الشئون الزراعية بان يتولى ٣ مستشارين تلك المهام ولكن بناء على مسئولين بمكتب الشئون الزراعية، فان وزارة الزراعة العراقية أصبحت مترددة بالنسبة للعمل مع ذلك العدد من الموظفين الأمريكي ين بصورة دائمة. هناك مبادرات أخرى في العراق من قبل وزارة الزراعة الأمريكية تحتوى على: [٢٣٣]

- **التدريب.** تستضيف وزارة الزراعة الأمريكية أحيانًا أعداد صغيرة من الموظفين بوزارة الزراعة العراقية ليتلقوا تدريبات بالولايات المتحدة وفقا لبرامج زمالة كوكران والبرولوج.
- **الاستيراد.** يصرح مكتب الشئون الزراعية بأنه يتم حاليا مساندة وزارة الزراعة العراقية في حل الأمور العديدة الناشئة من تنفيذ ضوابط الاستيراد الجديدة المقامة منذ تمّوز/يوليو الماضي.
- **الأدوية البيطرية.** يعمل مكتب الشئون الزراعية مع وزارة الزراعة العراقية حول مبادرات تهدف إلى تقليل معدلات النفوق العالية بين الثروة التي يتم تربيتها بمزارع السمك التجارية.

هيئة الاستثمارات الخاصة في الخارج وبنك التصدير والاستيراد

خلال هذا الربع، منحت هيئة الاستثمارات الخاصة في الخارج مبلغا وقدره ٣٢٩,٧٤٤ دولار إلى مؤسسة العراق لتنمية السوق الوسيطة (IMMDF)، وهى مؤسسة تم إنشاءها في ٢٠٠٤ لدعم الشركات العراقية متوسطة الحجم لتتوسع في أنشطتها لتتماشى

انتقلت بعثة مكتب الشؤون الزراعية من التواصل مع المزارعين العراقيين إلى المشاركة مع كبار المسؤولين.

قامت منظمة النفط الدولية بصرف ٣٢٩,٧٤٤ دولار إلى مؤسسة تنمية سوق الوسط العراقي، وهي منظمة تأسست في عام ٢٠٠٤ لدعم الشركات العراقية متوسطة الحجم.

مزرعة أسماك في محافظة بابيلون. (صورة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)

مع المتطلبات المتعلقة بالمعايير الحالية لتمويل المشاريع الصغيرة ومتوسطة الصغر. يتم استخدام الأموال المقدمة لرأس مال مؤسسة العراق لتنمية السوق الوسيطة في دعم قرضان: قرض لأعمال زراعية لشراء جهاز لطحن العلف ومواد إنشاء ومواد خام، أما الأخر فهو لتمويل خط إنتاج جديد والتوسع في المخزون ولتمويل الرسوم المتعلقة بدعم قرض لمصنع كابلات كهربائية.[٢٣٤]

خلال هذا الربع، أصدر بنك التصدير والاستيراد بوليصة تأمين خطاب اعتمادي بقية ١٠ مليون دولار إلى شركة MEE للصناعات، وهى شركة إنتاجية لأجهزة التبريد والتكييف بكاليفورنيا، وذلك لتغطية عملية شحن أجهزة تسخين وتكييف وتهوية إلى العراق.[٢٣٥] ◆

برامج الدفاع

مكتب المكتب التعاون الأمني العراقي

منذ أن بدأ مكتب التعاون الأمني العراقي عمله في غرة تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ ركز على تسليم المعدات والخدمات والتي تم دفع تكلفتها بواسطة العراق من خلال برنامج المشتريات العسكرية الأجنبية (FMS) وبواسطة الولايات المتحدة من خلال الرصيد المتبقي في صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF). ويهدف ذلك الإنفاق إلى توفير الدعم المرغوب فيه لسد الفجوات في قدرات قوات الأمن العراقية (ISF) ودعم برامج الصيانة والخدمات اللوجستية العراقية.[٢٣٦]

كما أن مكتب التعاون الأمني العراقي لدية سلطة تنفيذية على تمويل الجيش الأجنبي (FMF) الذي أصبح متاحا للعراق لأول مرة في العام المالي ٢٠١٢. من المبلغ المقدر ب ١,١ مليار دولار الذي خصصه الكونجرس لتمويل الجيش الأجنبي في كود المخصصات المجمعة ، ٢٠١٢ القانون العام ٧٤-١١٢، خصصت وزارة الخارجية الأمريكية ٨٥٠ مبلغ وقدره مليون دولار تقريبا لعمليات في العراق.[٢٣٧] طلبت الإدارة مبلغا إضافيا يقدر ٩١١ مليون دولار في تمويل الجيش الأجنبي للعراق في العام المالي ٢٠١٣. [٢٣٨]

وصرح مكتب التعاون الأمني العراقي بأنه يستخدم حاليا ١٤٤ موظف عسكري (٥٦٪ من القوة المصرح بها) و ٩ مدنين من وزارة الدفاع الأمريكية (١١٣٪ من القوة المصرح بها) و ٤، ٩١٢ متعاقد (٩٧٪ من القوة المصرح بها). وبناء على مكتب التعاون الأمني العراقي، فان حجم العمالة الحالي كافي لتنفيذ مهمته بالعراق. خلال هذا الربع، صرح مكتب التعاون الأمني العراقي أيضا بان المستشارين العسكريين الأمريكيين قد عملوا كحلقة وصل مع مسئولين عدة بوزارة الدفاع الأمريكية:[٢٣٩]

- وزارة الدفاع
- مستشار خاص لرئيس الوزراء
- وزارة الدفاع (MOD) ورئيس الأركان (COS) ونائب رئيس الأركان للعمليات
- مدير مكافحة الإرهاب
- قائد الدفاع القوى
- قائد قوات المشاة العراقية
- رئيس أركان القوات الجوية، نائب رئيس الأركان للتدريب، نائب رئيس الأركان للإدارة
- المدير العام لسياسة ومتطلبات وزارة الدفاع

ومع ذلك، فإن التدقيق الصادر من مكتب المفتش العام بوزارة الدفاع (DOD OIG) في آذار/مارس وجد أن مكتب التعاون الأمني العراقي كان يدير أنشطة تعاون أمني مهمة بمكان غير مكتمل وخطط لا ترتقي لمستوى دولة وبدون القدرة التخطيطية اللازمة قرب، إنسحاب القوات الأمريكية من العراق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. هذا وقد وجد مكتب المفتش العام بوزارة الدفاع أن المواقع المحيطة بمكتب التعاون الأمني العراقي لم تتلقى معلومات كافية عن الإجراءات المحددة للعمل وفقا للهيكل الجديد. هذا بالإضافة إلى عدم وضوح الرؤية عما إذا كان مكتب التعاون الأمني العراقي تواصل بفاعلية مع وزارات الأمن الرئيسية بالعراق بالنسبة لدوره الثابت. واعترف مكتب المفتش العام بوزارة الدفاع العراقية بالدور القيم للاتصالات الإستراتيجية التي قام بها مكتب التعاون الأمني العراقي مع قادة رفيعي المستوى، ولكن المكتب صرح بأن أنواع مشابهة من الاجتماعات "لم تتأكد بنجاح من أن المسئولين البارزين بوزارات الدفاع والداخلية العراقية قد أدركوا ووثقوا في جهود التعاون الأمنية الأمريكية الجماعية". وطلب المدقق إمداده بتعليقات أكثر تفصيلا عن الإدارة بحلول ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢ باعتباره رد على توصياته.[٢٤٠]

وجد تدقيق مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع أن مكتب التعاون الأمني العراقي كان يدير أنشطة تعاون أمني هامة بخطط غير مكتملة ودون وجود القدرة المطلوبة للتخطيط.

طاقم دبابة عراقية من الجيش العراقي ٩ يقود دبابة كجزء من الدورة التدريبية في مناورة الجماعية في مركز تدريب بسمايه العسكري في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. كانت هذه أول دبابات تشارك في دورة تدريبية تركز على تقنيات الحركة على مستوى الفصائل لزيادة كفاءة الطاقم. (صورة القوات الأمريكية في العراق)

برنامج الإنفاق المسئول عن إداراته مكتب التعاون الأمني العراقي

بصفة عامة، تم الإلتزام بالإنفاق المتاح للمشاريع والبرامج في العراق بصورة كبيرة خلال العام الماضي. إن الشكوك حول مستويات الإنفاق لصندوق قوات الأمن العراقية في العام المالي ٢٠١١ تزامنت مع تولى مكتب التعاون الأمني العراقي للمسئوليات مؤديا ذلك لسلسلة من التغيير في خطط الإنفاق التي لم يتم الانتهاء منها حتى الآن.[٢٤١] استشهد مكتب التعاون الأمني العراقي بالإنخفاض في الوجود الأمريكي وبتولي العراق خطط وأنشطة تنفيذ إضافية متعلقة بالمشتريات العسكرية الأجنبية وذلك في التدقيق الذي أصدره مكتب المفتش العام بوزارة الدفاع العراقية. بصفة عامة، وجد التدقيق أن السياسات والإجراءات الجديدة المتعلقة بالمشتريات العسكرية الأجنبية وإجراءات النقل العراقية وإنقاذ الحياة والشروط العراقية المتعلقة بالتأشيرة ستعقد من تنفيذ البرنامج حتى يتم حلها.[٢٤٢] خلال هذا الربع، صرحت وزارة الدفاع الأمريكية للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بان هناك "أفعال شاذة" متعلقة ببرنامج العراق للمشتريات العسكرية الأجنبية بالإضافة إلى عوائق أخرى، ينتج عنها "اضطراب قصير الأقل" ، تستمر في تعقيد تنفيذ البرنامج.[٢٤٣]

بغض النظر عن السبب، هناك شيئان واضحان:

- **لقد تأخرت الالتزامات الجديدة المتعلقة بالمشتريات الأجنبية العسكرية.** إجمالي الأموال الملتزم بها لكلا من حالات المشتريات العسكرية الأجنبية الممولة من قبل الحكومة العراقية والمشتريات الممولة من قبل الولايات المتحدة من خلال حالات المشتريات العسكرية الأجنبية زادت خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إلى آذار/ مارس ٢٠١٢ بمقدار ٢٤٠,٠ دولار (٢,٣٪). إجمالي الإلتزامات المتعلقة بالمشتريات العسكرية الأجنبية زادت بأكثر من ١,٦ مليار دولار (٢٦,٤٪) خلال الستة أشهر السابقين لتلك الفترة (نيسان/ابريل – أيلول/سبتمبر ٢٠١١).[٢٤٤]
- **تنفيذ برنامج صندوق قوات الأمن العراقية خلف الجدول.** تنقضي مدة صلاحية أموال صندوق قوات الأمن العراقية المخصصة في العام المالي ٢٠١١ بحلول ٣١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢. حتى تاريخ ٣١ آذار/ مارس ٢٠١٢، هناك ٨٦٪ تقريبا أو ١,٢٨ مليار دولار من الإنفاق المتاح لم يتم الالتزام به.[٢٤٥]

تأثر استخدام الأموال المتاحة لصندوق قوات الأمن العراقية في العام المالي ٢٠١١ بالموافقة القانونية المتأخرة والتأثيرات الناتجة عن نقل مهمة المساعدة الأمنية في العراق من سلطة عسكرية إلى سلطة مدنية.

إن مكتب التعاون الأمني العراقي مسئول أيضا عن تنفيذ المبلغ المقدر ب٨٥٠ مليون دولار والمخصص في السنة المالية ٢٠١٢ والمتاح من قبل تمويل الجيش الأجنبي وفقا للقانون العام. ١١٢-٧٤. طلب المراقب العام الخاص لإعادة إعمار العراق معلومات عن الخطط والتنفيذ المتعلقة بتلك الأموال ولكن لم تمده كلا من وزارة الخارجية الأمريكية ولا مكتب التعاون الأمني العراقي بتلك المعلومات. بناء على طلب من وزارة الخارجية الأمريكية إلى الكونجرس المتعلق بمبلغ إضافي قيمته ٩١١ مليون دولار في العام المالي ٢٠١٣، سيتم إستخدام أموال تمويل الجيش الأجنبي لدعم تقديم الاستشارة وتدريب وتسليح الجيش العراقي بما في ذلك التعليم العسكري المهني والتخطيط لمناورات عسكرية مشتركة. سوف يركز البرنامج على سد الثغرات الموجودة في قدرات الأمن العراقية، كما انه سيدعم تطوير القدرات المتعلقة بالسوقيات وتطوير المعاهد لدعم الاستثمارات الأمريكية العراقية في مرحلة ما بعد الحرب وأيضا لتقوية علاقات الشراكة الإستراتيجية الأمريكية مع العراق.[٢٤٦]

خطة الإنفاق لصندوق قوات الأمن العراقية

إن اقل عدد ممكن من متطلبات الدفاع التي تحتاجها العراق هو أمر غير واضح سواء كان ذلك بالنسبة لمستوى المساعدة المطلوبة والجدول الزمني لتلبية تلك الإحتياجات. إن أولويات وتنفيذ خطة الإنفاق لصندوق قوات الأمن العراقية في العام المالي ٢٠١١ قد أظهرت تقلبات ضخمة منذ بداية دورة الميزانية في ٢٠١٠. بناء على مكتب التعاون الأمني العراقي، تأثر استخدام الأموال المتاحة لصندوق قوات الأمن العراقية في العام المالي ٢٠١١ بالموافقة القانونية المتأخرة والتأثيرات الناتجة عن نقل مهمة المساعدة الأمنية في العراق من سلطة عسكرية إلى سلطة مدنية.

استنادا إلى طلب مبدئي من الموازنة بقيمة ٢,٠ مليار دولار، فإن القوات الأمريكية في العراق (USF-I) قدمت خطة إنفاق "قرار مستمر" متعلقة بالعام المالي ٢٠١١ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، [٢٤٧] مع نسخة أحدث في شباط/فبراير ٢٠١١ حيث كانت الموازنة تنتظر الموافقة الرسمية عليها.[٢٤٨] وعليه، اضطر المخططون العسكريون إلى العمل في حدود سبع قرارات فاعلة.[٢٤٩]

مع مرور القانون العام. ١٠-١١٢ في نيسان/ابريل ٢٠١١، تم تخفيض صندوق قوات الأمن العراقية في العام المالي ٢٠١١ إلى ١,٥ مليار دولار مع بعض القيود.[٢٥٠] عندما تولى مكتب التعاون الأمني العراقي مسئولية صندوق قوات الأمن العراقية، اعد مسودة خطة إنفاق في شباط/فبراير ٢٠١٢. تعتبر تلك المسودة إعادة برمجة لبعض أنشطة صندوق قوات الأمن العراقية في العام المالي ٢٠١١ إلى برامج أنشطة أخرى لوزارة الدفاع الأمريكية ليس لها علاقة بالعراق.[٢٥١] في ٦ آذار/مارس، حصلت وزارة الدفاع الأمريكية على موافقة من الكونجرس لإعادة برمجة مبلغ وقدره ٣٤٥ مليون دولار، كما هو موضح في المادة ٢ من ذلك التقرير. إن الدعم المطلوب من ميزانية الولايات المتحدة في العام المالي ٢٠١١ لمساعدة قوات الأمن العراقية على الوصول للحد الأدنى من القدرة في العام المالي ٢٠١١ قد إنخفض بنسبة ٤٢٪.

وبعد طرح المبلغ الناتج من إعادة البرمجة من المبلغ المقدر ب ١,٢٨ مليار دولار الذي لم يتم الالتزام به بدا من ٣١ آذار/ مارس ٢٠١٢، أصبح المبلغ المتاح لالتزام من مخصصات صندوق قوات الأمن العراقية في العام المالي ٢٠١١ هو ٩٣٨ مليار دولار.[٢٥٢] يوضح الشكل ٣,٤ المعدل البطيء من حيث الالتزام بمخصصات صندوق قوات الأمن العراقية في العام المالي ٢٠١١.

أصدر المراقب العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقرير مؤقت عن حالة مخصصات صندوق قوات الأمن العراقية في العام المالي ٢٠١١ خلال ذلك الربع. نتيجة لعدم وجود خطة إنفاق نهائية لتلك الأموال، فإن المراقب العام الخاص لإعادة إعمار العراق يخطط لإصدار تقرير للربع القادم. للإطلاع على ملخص لأحدث تدقيق للمراقب العام الخاص لإعادة إعمار العراق، انظر الباب ٥ من ذلك التقرير.

تركز مسودة خطة الإنفاق لصندوق قوات الأمن العراقية بتاريخ شباط/فبراير ٢٠١٢ على التأكيد على أن قوات الأمن

الشكل ٣,٤

مخصصات صندوق قوات الأمن العراقية للعام المالي ٢٠١١ في مقابل الالتزامات، حسب الربع السنوي، ٢٠١١/٤-٢٠١٢/٣

بالمليون دولار

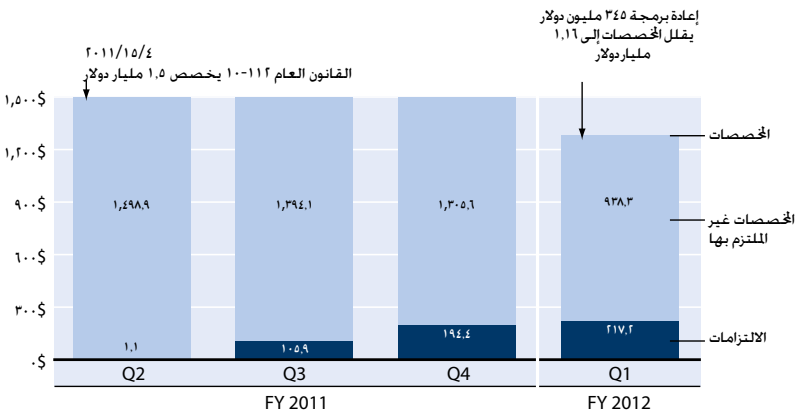

الجدول ٣,٥

خطة إنفاق صندوق قوات الأمن العراقية للسنة المالية ٢٠١١ (مسودة)، ٢٠١٢/٢

بملايين الدولارات

	الفئة	المبلغ	المشتريات المخطط لها
وزارة الدفاع العراقية	المعدات والنقل	٤٤٠.٤٤	الدفاع الجوي – نظام بطاريات الانتقام وكفاءات المراقبة والمخابرات والاستطلاع (ISR) القابلة للتطوير بسرعة وبدل الوقاية من الأسلحة الصغيرة، والمركبات المدرعة ونظام تتبع حاملة الطائرات وتطوير الدبابات والأسلحة الرشاشة، والدعم المتعلق بشحن البضائع وخزانات الوقود ووحدات الكبائن من طراز IA٤٠٧ (أجزاء داخلية للطائرات الهليكوبتر) ونظارات رؤية ليلية
	لوازم التعزيز	٢٦٠.٣٧	صيانة أنظمة الأسلحة الرئيسية، بما في ذلك الإكتفاء الذاتي من الطائرات من أجل برنامج تدريب القوات الجوية العراقية والأرصفة الأخرى للأجنحة الثابتة والمروحيات، هذا بالإضافة إلى دعم الأنظمة الأرضية للمركبات العراقية العسكرية المدرعة وللأسلحة الثقيلة، وصيانة وإصلاح الشاحنات والعربات المطورة وتوفير قطع الغيار للدبابات والمركبات الشخصية والمدفعية ومعدات الأسطول، وتقديم نصائح بخصوص الأسلحة المشتركة والتدريب عليها متضمنا الصيانة والتجهيز وعمليات التخزين وإدارة المخزون وفرق الدعم الأمني، بالإضافة إلى دعم أنشطة السوقيات من اجل عملية القيادة والتحكم والمخابرات وبعض الدعم الأساسي للوقود والأشياء الأخرى الاستهلاكية
	التدريب	١٨٣.٩١	تقديم التدريب لدعم نقالات الجنود المدرعة والمدفعية والنسر الماسح (النحلة الخفيفة) وسفن الخدمات البحرية، IA ٤٠٧s (طائرات تدريب هليكوبتر)، T-S1 (طائرات تدريب ذات أجنحة ثابتة) وتقديم تدريب تعليمي مهني عسكري إلى الأكاديمية الدولية العراقية وقوات العمليات الخاصة العراقية، بالإضافة إلى التدريب على الطيران على أرصفة للأجنحة الثابتة والمروحيات، وتدريب C٤ISR (التحكم) والتدريب على التحكم في وقيادة حركة المرور الجوي، هذا بالإضافة إلى توفير ذخيرة للأنشطة التدريبية
	المجموع الفرعي لوزارة الدفاع	٨٨٤.٧٢	
وزارة الداخلية	المعدات والنقل	٩٣.١٥	معدات لمراقبة الحدود العراقية الإيرانية على امتداد ٦٨٨ كيلومتر (٤٢٨ ميل) وتوفير معدات التفتيش من الخارج للعراق (NILE) والمتعلقة بأنظمة تفتيش الأشخاص والمركبات والحمولات باستخدام أشكال عديدة من التكنولوجيا القائمة على الطاقة الموجهة لإجراء عملية مسح سريعة للكشف عن الأشياء المهربة، هذا بالإضافة إلى دعمها بنظام لمطابقة بصمات الأصابع متضمنا قاعدة بيانات إلكترونية للمقاييس الحيوية يحتوي على سجلات لبصمات الأصابع والتاريخ الإجرامي، كما انه يتم توفير رشاشات إلية عيار M٢ ٥٠
	لوازم التعزيز	١٤.٤٠	دعم معدات التفتيش من الخارج (NILE) العراقية والمتعلقة بأنظمة تفتيش الأشخاص والمركبات والحمولات باستخدام أشكال عديدة من البضائع المهربة، حيث أن أكبر الأنظمة هو نظام رابيسكان (لمسح الحمولات) ونظام باك سكاتر (لمسح المركبات المتحركة وعربات النقل)
	التدريب	٢.٧٣	التطوير المهني والتدريب على التخطيط والعمليات والأمن المدني والتعامل مع الكوارث ومعالجة أثارها والتدريب على وسائل الإدارة وامن الموانئ والحدود وحماية البنية التحتية الحساسة ويتضمن ذلك تدريب مشترك مطور من البوليس الفيدرالي ومدرب من فريق التكتيكات والأسلحة الخاصة وفرق تدريب متحركة من مدرسة الشرطة العسكرية الأمريكية لتدريس عمليات الشغب المدني.
	المجموع الفرعي لوزارة الداخلية	١١٠.٢٨	
الأنشطة التابعة		٥.٠٠	صندوق الاستجابة السريعة
ليس مخطط		١٥٥.٥٠	السوقيات، الصيانة، الإكتفاء الذاتي

المصدر: مكتب التعاون الأمني العراقي، "الصندوق العراقي لقوات الأمن (ISFF)، خطة النشاط المالي للعام المالي ٢٠١١ القانون العام ١١٢-١٠." مسودة التقرير ٢٠١٢/٢.

يقوم جنود الجيش العراقي من الفرقة العسكرية العراقية الأمريكية الخامسة بالتعرف على ناقلة الجنود المدرعة من طراز M113. بدأ المتعاقد بى ايه اى وانيستون للذخيرة في شباط/فبراير في تطوير الطراز M113 للجيش العراقي. (صورة وزارة الدفاع)

العراقية تستطيع دعم نفسها من خلال تدبير قطع الغيار والخبرة الفنية لأنظمة الأسلحة الرئيسية بما في ذلك حاملات الطائرات، والسفن البحرية والشاحنات والدبابات وحاملات الجنود المدرعة والأسلحة الصغيرة. وسوف توفر أيضا أموال لتعزيز الدفاع الجوى والمخابرات والمراقبة والاستطلاع (ISR) بالإضافة إلى تسليح قوات العمليات الخاصة العراقية وفرق الحرس الإقليمية الكردية. إن ٧٠٪ تقريبا من المتبقي من صندوق قوات الأمن العراقية متاح لوزارة الدفاع.[٢٥٣] يوضح مكتب التعاون الأمني العراقي بأن الأولويات الحالية لمسودة خطة الإنفاق تعتمد على خطة دولة العراق، وإستراتيجية صندوق قوات الأمن العراقية المسئول عنه مكتب التعاون الأمني العراقي والتزامات الحكومة العراقية تجاه السوقيات والصيانة والمساندة.[٢٥٤] للاطلاع على تفاصيل مختارة من مسودة خطة الإنفاق لصندوق قوات الأمن العراقية للعام المالي ٢٠١١ في شباط/فبراير، انظر الجدول ٣,٥.

برنامج المشتريات العسكرية الأجنبية

تم تدبير ٤٣٢ حالة منفصلة بقيمة ١٠,٤٦ مليار دولار بواسطة برنامج المشتريات العسكرية الأجنبية بالعراق.

ابتدأ من ٣١ آذار/ مارس ٢٠١٢، وفر برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية ٤٣٢ حالة منفردة بقيمة ١٠,٤٦ مليار دولار منهم ٢٠١ حالة ممولة من الحكومة العراقية ب ٧,٩٢ مليار دولار و ٢٣١ حالة ممولة من الولايات المتحدة بقيمة ٢,٥٤ مليار دولار. (انظر الجدول ٣,٦). هذا بالإضافة إلى ٥٣ حالة شراء معلقين بقيمة ٨,٢ مليار دولار. بالنسبة للمعدات والبرامج التي تم تسليمها بالفعل، أنفقت الحكومة العراقية ١,٤٨ مليار دولار في حين أن الولايات المتحدة أنفقت ٩٥٨,٤ مليون دولار.

المشتريات الرئيسية التي تم استلامها أو التي سيتم إستلامها قريبا تتضمن ما يلي:[٢٥٥]

- دبابات من طراز M1A1 للجيش العراقي، قطع مدفعية من طراز M109A5 وM198، هذا بالإضافة إلى حاملات جنود مدرعة من طراز M113 وشاحنات ثقيلة وسفن دفاع جوى
- قوات الدفاع العراقية – تدريب الطيارين، طائرات هليكوبتر من طراز Mi171E/Mi17، مروحيات تدريب، طائرة تدريبية ومحاكي طيران لاسلكي تدريبي، طائرة نقل من طراز c-130، عناصر تحكم في وقيادة حركة المرور الجوى، (طائرة خفيفة بمحرك عنيف) من طراز 350s King Air، (طائرة نقل خفيفة) من طراز 208s RC
- الأسطول العراقي- ٣٥- متر زوارق دورية، ٦٠-متر سفن الدعم البحري، صيانة الأسطول، ونظام القيادة والتحكم والاتصال والكمبيوتر والمراقبة والاستعلام والاستطلاع والطائرة الغير مأهولة (القيادة، والتحكم، والاتصالات، والاستخبارات، وأجهزة المراقبة)
- الأمن الداخلي- وتدريب الشرطة، وشبكة المستجيبون الأولي، ومعدات الاتصالات، ومركبات الأمن المدرعة، والأسلحة الخفيفة، والطرق الحدودية، واستمرار المراقبة والاستعلام والاستطلاع

أنظمة BAE، تعد في شراكة مع منطقة أنيستون العسكرية، حيث بدأ العمل في شباط/فبراير ٢٠١٢ بموجب تعاقد مبيعات عسكرية خارجية بقيمة ٣١ مليون دولار لتجديد ٤٤٠ ناقلات جند مدرعة طراز M113A2 للجيش العراقي. ومن المتوقع ان يكتمل هذا التعاقد بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٢. وفي إطار الجهود المنفصلة، فإن BAE ستوفر مواد لمنطقة أنيستون العسكرية لتجديد مجموعة إضافية من ٥٨٦ ناقلات طراز M113A2 متجه أيضًا للعراق. ويجري تجديد المركبات في أنيستون، ألاباما. وعلاوة علي ذلك، فإن أنظمة BAE ستوفر مجال لخدمة دعم وتجهيز المدربين وذلك للمساعدة في إيفاد المعدات إلي الجيش العراقي.[٢٥٦]

أعلنت السفارة الأمريكية في بغداد أن ١٣١ دبابة من طراز ابرامز، أو ٩٠٪ من تلك التي تم شراؤها من خلال برنامج المبيعات العسكرية الخارجية، سلمت الآن. واعتباراً من آذار/مارس ٢٠١٢، كانت الدبابات التسعة المتبقية في العراق، في انتظار أجزاء قبل نقلها إلي الجيش العراقي.[٢٥٧]

الجدول ٣,٦

وضع المشتريات العسكرية الأجنبية بدأ من ٢٠١٢/٣/٣١

ملايين الدولارات (بنسبة تغيير ربع سنوي)

	ماتم تسليمه		المتعهد به	
الممول من الحكومة العراقية	١,٤٧٨.٦٠	(٪١)	٧,٩١٧.٢٢	(٪١)
الممول من الولايات المتحدة	٩٦٨.٤٢	(٪١٧-)	٢,٥٣٩.٨٤	(٪١)

المصدر: DSCA. ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/٠٣.

منحت المبيعات العسكرية الخارجية تعاقدات خلال هذا الربع وتشمل:

- منح تعاقدا لأنظمة نورثوب جرومان الالكترونية لتوفير ٢٢ من أنظمة رادار سهلة التحكم للقوات الجوية العراقية طراز F-١٦ [٢٥٨]
- ٧٠ مليون دولار حيث منحت الشركة تعاقد مكتوب ثابت السعر إلي شركة RiverHawk المحدودة والتي مقرها في الولايات المتحدة لتصميم مفصل وبناء أثنين من سفن الدعم البحري والمعدات والخدمات المرتبطة بها لصالح القوات البحرية العراقية.[٢٥٩]
- ٥١ مليون دولار مطلوبة لشركة هاريس لتوفير الاتصالات التكتيكية للقوات البرية مع توفير الملحقات والتدريب.[٢٦٠]

فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي

حتى تاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢، كان فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي ومكتب منطقة العراق (فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي MED) يعمل من قبل١١ موظفاً من الحكومة الأمريكية – ٢ من الأفراد العسكريين و ٩ من إدارة جيش المدنيين. علي الرغم من أن فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي كان يتوقع مسبقاً أن يغلق مكاتب المشروع الخاص بمكتب منطقة العراق في تكريت وتاجي في نهاية آذار/مارس، إلا أن كلاهما لم يغلقوا. ويخطط فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي لإغلاق مكتب تكريت، الذي يتألف الآن من عسكري واحد مدني واثنان من مساعديه المحليين الوطنيين، بعد عمليات الصيانة الجارية التابعة للجيش، حيث تم الانتهاء من المشاريع. ويستمر مكتب تاجي أيضاً لتوفير مراقبة علي المشروع ولكنه سيضطر إلي إغلاق أبوابه في أواخر آيار/مايو ٢٠١٢ بسبب اعتزام وزارة الدفاع استخدام الأرض لأكاديمية الدفاع المدني الخاصة بها.[٢٦١]

تسهيل الدعم في مجال إدارة الإعمار من خلال تعاقد نص علي أن فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي منح إلي شركة فيرسار. علي الرغم أن التعاقد تم تأجيله لمدة ثلاثة أشهر (حتى الخامس من آذار/مارس) بسبب وجود احتجاج من جانب آخر معارض. وذكر فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي أن التعاقد يتم تنفيذه كما هو مخطط له، ويعمل بشكل كامل. بموجب التعاقد، يوفر المهندسون العراقيون وأفراد الدعم التقني الدعم في مجال إدارة إعمار المشاريع الجارية لفيلق المهندسين بالجيش الأمريكي، والتي تتضمن حالياً المشاريع الممولة من قبل صندوق دعم الاقتصاد، وصندوق قوات الأمن العراقية، والعمليات والصيانة التابعة للجيش (أموال الصندوق)، وبرنامج المشتريات العسكرية الأجنبية.[٢٦٢]

وذكر فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي إنه بموجب هذا التعاقد سيراقب الأداء وذلك وفقاً لبيان أداء العمل (PWS). ووفقاً لبيان أداء العمل، فقد طور فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي خطة ضمان جودة المراقبة للمساعدة في ضمان فعالية التعاقد مع المعايير المحددة. ومع ذلك، فقد امتنع فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي عن تقديم نسخة من الخطة إلي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حتى يستخدمها في هذا التقرير.[٢٦٣]

المشاريع المنتهية والجارية

ذكر فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي إنه أكمل ثلاث مشاريع في العراق في هذا الربع، ويدير ٣١ مشروعاً جارياً في نهاية هذا الربع، كما أن لديه ١٨ مشروعاً إضافياً في مرحلة ما قبل المنح.[٢٦٤]

وكان للمشاريع الثلاثة المكتملة في هذا الربع تعاقد مشترك بقيمة ٢,٤ مليون دولار وقد تم دفعها من الأموال الأمريكية لإعادة إعمار العراق. وكان اثنان من المشاريع ممولة من صندوق قوات الأمن العراقية لبناء مراكز الشرطة المحلية. وكان المشروع الثالث ممول من صندوق دعم الاقتصاد لإصلاح قصور الوقاية من الأشعة السينية في صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الممول لمرافق الرعاية الصحية الأولية والتي شيدت مسبقاً تحت إدارة فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي.[٢٦٥]

وقد بلغ إجمالي قيمة ال٣١ مشروع الجاري في نهاية هذا الربع ٣٣٨,٧ مليون دولار، و١٤٢,٤ مليون دولار منفقة. ويقوم فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي ببذل جهود متواصلة وقد تم منح مشروع OMA ٥٥ مليون دولار ممول من العمليات والصيانة التابعة للجيش في شهر شباط/فبراير حيث كان مقابل تركيب وتغطية النفقات العامة في المنشآت الأمريكية الثلاث في العراق. تم تصميم هياكل ذات غطاء فوقي لحماية الناس الذين يتجمعوا لتناول الطعام، والسكن، والمرافق المدعمة الأخرى وذلك من الهجمات بالصواريخ وقذائف الهاون. ووفقاً لفيلق المهندسين بالجيش الأمريكي، فقد تمكن من بناء هذا النوع من الهياكل في أكثر من ٢٠ موقع في العراق منذ عام ٢٠٠٥. [٢٦٦]

وقد واصل أضخم مشروع جاري ممول من الولايات المتحدة إعادة الإعمار ليكون قيمته ٤٨ مليون دولار حيث مولَ صندوق قوات الأمن العراقية مجموعة لواءات الشرطة الفيدرالية الدائمة في العراق. حيث أن من المقرر أصلاً الانتهاء منه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، ومن المتوقع الآن أن يختتم المشروع في نيسان/أبريل ٢٠١٢. علي كل، فإن هناك ١٣ مشروعاً جارياً تابع للولايات المتحدة لإعادة الإعمار في نهاية هذا الربع- و ٤ مشاريع خاصين بصندوق قوات الأمن العراقية مقدر قيمتهم بـ ٧٨,٧ مليون دولار و٩ مشاريع لصندوق دعم الاقتصاد مقدر قيمتهم ٣٨ مليون دولار. ونحو ٨٥٪ من إجمالي مبلغ التعاقد لهذه المشاريع منفقة بالفعل.[٢٦٧]

تم تمويل سبعة عشر من المشاريع الجارية لفيلق المهندسين بالجيش الأمريكي، بقيمة إجمالية تبلغ ١٦٧ مليون دولار (أي ما

على الرغم من أن فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي توقع إغلاق مكاتب المشروع التابع لمكتب منطقة العراق (فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي) الموجودة بتكريت وتاجي بنهاية آذار/مارس، إلا أن تلك المكاتب مازالت تمارس نشاطها.

قام فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي بإنشاء خوذات للرأس في أكثر من ٢٠ موقع بالعراق منذ عام ٢٠٠٥ وتم خلال هذا الربع إرساء عقد بقيمة ٥٥ مليون دولار لعمل خوذات في ثلاثة مواقع إضافية. (صورة فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي)

تمثل المشاريع الممولة من قبل الحكومة العراقية الآن أكثر من ٦٠٪ من عبء العمل بفيلق المهندسين بالجيش الأمريكي .

يقرب من نصف قيمة كل العمل المقدم) والذي تم تمويله من خلال برنامج المبيعات العسكرية الخارجية. ومنح اثنان خلال الربع، وهما أكبر من ذلك المشروع ٢٣مبلغ وقدره. مليون دولار لبناء المرحلة الثانية من مجمع التدريب العسكري الخاص بوزارة الدفاع في بغداد. استكمل فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي المرحلة الأولي في عام ٢٠٠٩، ويشمل التعاقد الخاص بمشروع المتابعة: بناء مجموعات سكنية، ومكاتب، ومنشآت لتناول الطعام، وعيادات طبية، وطرق داخلية، ومرافق.[٢٦٨]

ذكر فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي إنه أنهي جميع المشاريع الجارية في هذا الربع.[٢٦٩] وفي تقرير التدقيق الصادر في هذا الربع، فحص المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ما إذا كان فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي لديه التزامات غير مصفاة علي ٥٥ تعاقد لإعادة الإعمار الذي أنتهي من حزيران/يونيو ٢٠٠٨ حتى نيسان/أبريل ٢٠١١. ووجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إنه لا يوجد التزامات غير مصفاة علي هذه التعاقدات. لمزيد من التفاصيل الإضافية لهذا التدقيق، انظر الباب ٥ من التقرير.[٢٧٠]

تغييرات حجم العمل الذي يقوم به فيلق مهندسين الجيش الأمريكي

الشكل ٣,٥ يعكس التغييرات التي حدثت في حجم العمل في فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي في العراق، بما في ذلك أنواع المشاريع التي تم إدارتها، مثل مشاريع إعادة الإعمار الممولة من الولايات المتحدة قد خفت حدته. وفي نهاية شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بلغت قيمة التعاقد الغير مدفوع للمشاريع الجارية قرابة ٥٠٠ مليون دولار. وبحلول نهاية هذا الربع، انخفض المعدل الإجمالي ليصل إلي ١٩٦ مليون دولار- أي هناك تراجع لأكثر من ٦٠٪ خلال فترة ١٨ شهر.[٢٧١]

أن نصيب المشاريع الممولة من قبل الولايات المتحدة انخفضت إلي ٧٧٪ خلال نفس الفترة- من ٣٢٣ مليون دولار إلي ٧٣ مليون دولار. و انخفضت مشاريع الولايات المتحدة لإعادة الإعمار وحدها ٩٤٪- من ٢٨١ مليون دولار إلي ١٨ مليون دولار. وفي نهاية شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، فإن أكثر من نصف التكاليف ليست من أجل التقدم في العمل ولكن لدفعها من الخمس الكبرى لتمويل الولايات المتحدة لإعادة الإعمار . وفي نهاية شهر آذار/مارس ٢٠١٢، كانت الحصة ٩٪ من الإجمالي (٤,٠ مليون دولار من صندوق قوات الأمن العراقية و١٣,٩ مليون دولار من صندوق دعم الاقتصاد). علي النقيض من ذلك، فإن قيمة التعاقد غير المنفقة من المشاريع الممولة من الحكومة العراقية (في الغالب مبيعات عسكرية خارجية) انخفضت بنسبة ٣٠٪ منذ شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وهذه المشاريع الآن تشكل أكثر من ٦٠٪ من حجم العمل في فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي.[٢٧٢]

المشاريع القادمة

ذكر فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي أن ١٨ مشروعاً في مرحلة ما قبل المنح ستكلف معاً حوالي ٣٣٣ مليون دولار. أكثر من ٩٠٪ من هذه التمويلات ستأتي من البرنامج الخاص بالمبيعات العسكرية الخارجية. مشروع واحد، لتوفير البنية التحتية لدعم وتشغيل وصيانة الطائرة طراز F-١٦ التي تم شراؤها في إطار برنامج المبيعات العسكرية الخارجية، حيث أن له قيمة تعاقدية تقدر ب٢٢٥ مليون دولار. إن معظم مشاريع إعادة الإعمار التي تمولها الولايات المتحدة في مرحلة ما قبل المنح تتلقي تمويلها من صندوق دعم الاقتصاد، وتبلغ إجمالي قيمته ٢١ مليون دولار. ذكر فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي أن أربعة مشاريع الخاصة بإعادة الإعمار سبق التخطيط لها - بما في ذلك التقييم المخطط له لتحديد المطلوب لجعل مرفق إصلاحية خان بني سعد في حالة قابلة للاستخدام- ألغيت في هذا الربع بناء علي طلب إما من مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق أو مكتب التعاون الأمني العراقي قبل منح العقود الخاصة بها.[٢٧٣] ◆

الشكل ٣,٥

الأموال غير المنفقة من قيمة العقد لمشاريع فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي الجارية في العراق في نهاية الربع السنوي، حسب مصدر التمويل، ٢٠١٠/٩/٣٠-٢٠١٢/٣/٣١

بالمليون دولار

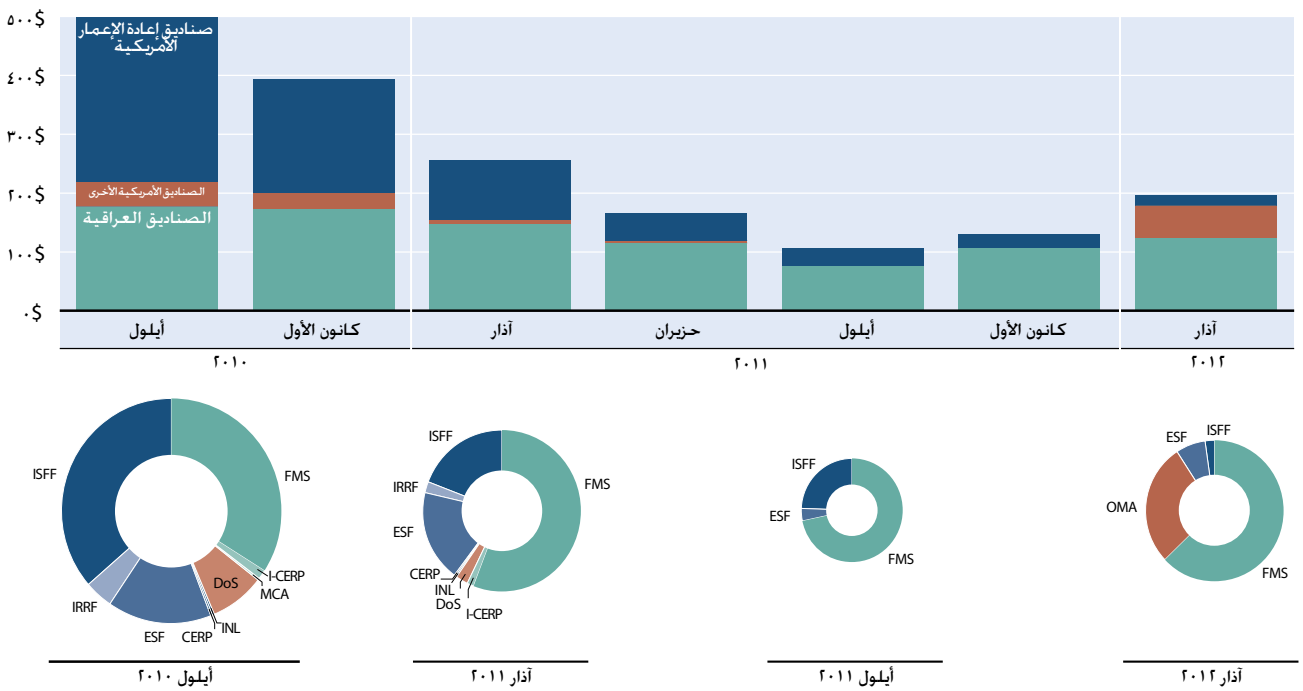

ملحوظة: لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام لا تشمل أربعة مشاريع تابعة لعمليات التشغيل والصيانة ودعم الحياة ضمن تقرير فيلق المهندسين الموجّه إلى المفتش العام في ٢٠١٢/٤/٣.

المصادر: USACE، ردا على طلب المفتش العام، ٢٠١٠/٦/١٠، ٢٠١١/٤/١، ٢٠١١/٥/٤، ٢٠١١/٧/١٨، ٢٠١١/٥/١٠، ٢٠١٢/١/١، ٢٠١٢/٣/٤.

أعمال التعاقد

المتعاقدون والحاصلون على المنح الذين يحصلون على التمويل من الولايات المتحدة في العراق

هناك خلافات كبيرة واضحة بين عدد المتعاقدين الذين تبلغ عن وجودهم الوكالة وبين بيانات برنامج التعقب المتزامن لمرحلة قبل الانتشار والعمليات.

يلعب المتعاقدون والممنوحون بصورة متواصلة دوراً كبيراً في أنشطة الولايات المتحدة لإغاثة وإعادة إعمار العراق بصورة متواصلة. إلا أن تحديد عدد المتعاقدين الذين يعملون في العراق لا يزال يشكّل تحديًا.

قاعدة بيانات برنامج التعقب المتزامن لمرحلة قبل الانتشار والعمليات (SPOT)، والتي تدار من قبل وزارة الدفاع العراقية، ويتم تطويرها لتوفير مصدر مركزي للمعلومات الخاصة بالمتعاقد في حالة حدوث شيء غير متوقع. يتعين على الشركات المتعاقدة إدخال معلومات الموظف في برنامج التعقب المتزامن لمرحلة قبل الانتشار والعمليات حيث يستخدم ممثلوا الحكومة برنامج التعقب المتزامن لمرحلة قبل الانتشار للإشراف على المتعاقدين الذين يقوموا بنشرهم.[٢٧٤] طبقاً لقاعدة معلومات برنامج التعقب المتزامن لمرحلة قبل الانتشار والعمليات فإن ١٦,٩٧٣ من موظفي شركات التعاقد الذين تمولهم الولايات المتحدة قاموا بدعم وزارة الدفاع ووزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والوكالات الأمريكية الأخرى حتى تاريخ ١ نيسان/أبريل، ٢٠١٢. وهذا يمثل زيادة ١٢٪ من أصل ١٥,١٥٤ مسجل حتى تاريخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ويمثل أول زيادة فصلية في عدد الموظفين المتعاقدين منذ بدأ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تجميع بيانات برنامج التعقب المتزامن لمرحلة قبل الانتشار والعمليات في نيسان/أبريل ٢٠١١.[٢٧٥] لبيانات برنامج التعقب المتزامن لمرحلة قبل الانتشار والعمليات علي المتعاقدين والممنوحين، من قبل وكالة وطنية الأصل منذ نيسان/أبريل٢٠١١، انظر الشكل ٣,٦.

بينما تمد بيانات برنامج التعقب المتزامن لمرحلة قبل الانتشار والعمليات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بوجهه نظر شاملة للمتعاقد والمنح الفردية في العراق، حيث وُجد اختلافات واضحة بين عدد المتعاقدين الذين سجلتهم الوكالة وبيانات برنامج التعقب المتزامن لمرحلة قبل الانتشار والعمليات. علي سبيل المثال، ذكرت وزارة الخارجية العراقية للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن هناك ما يقرب من ١١,٤٠٠ متعاقد يدعمون مهمة العراق حتى تاريخ ٣ نيسان/أبريل، ٢٠١٢، بينما تظهر بيانات برنامج التعقب المتزامن لمرحلة قبل الانتشار والعمليات أن ٥,١٧٢ شخص يعملون لصالح وزارة الخارجية العراقية.[٢٧٦] بالإضافة إلي ذلك، ذكرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن ١,٨٥٤ متعاقد يعملون حالياً علي مشاريع الوكالة

الشكل ٣,٦

المتعاقدون والحاصلون على منح في العراق، ٢٠١١/٤–٢٠١٢/٤

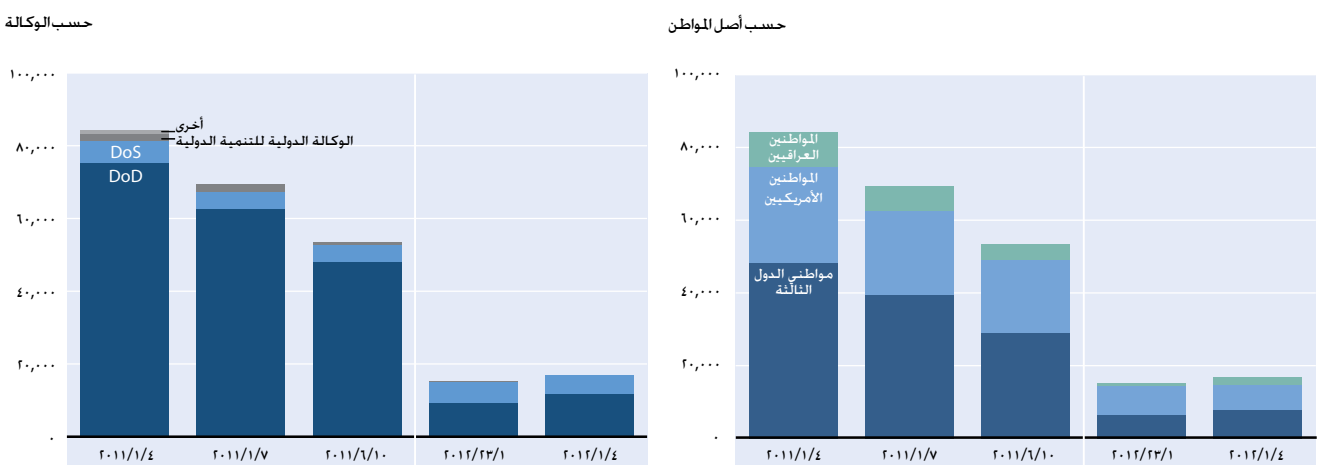

المصادر: OUSD(AT&L)، دعم برنامج التعقب المتزامن لمرحلة قبل الانتشار والعمليات، رداً على طلب المفتش العام الخاص بيانات، ٢٠١١/٤/٢٥، ٢٠١١/٥/٧، ٢٠١١/٧/١٠، ٢٠١٢/٢٣/١، ٢٠١٢/٤/٤، ٢٠١٢/٥/٤.

الأمريكية للتنمية الدولية في العراق.[٢٧٧] ومع ذلك تظهر بيانات برنامج التعقب المتزامن لمرحلة قبل الانتشار والعمليات وجود ١١٠ متعاقد تابعين للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وأفراد حاصلون على منح في العراق حتى تاريخ ١ نيسان/أبريل، ٢٠١٢. ويعتزم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق التحقيق في هذه التناقضات وتقديم تحديث في تقرير الربع السنوي تموز/يوليو ٢٠١٢.

الشركات الأمنية الخاصة في العراق

منذ نيسان/أبريل٢٠٠٣، قدمت شركات القطاع الخاص والأفراد والمعروفة باسم الشركات الأمنية الخاصة (PSCs)، وهي تقدم خدمات الأمن البدنية لحماية الموظفين، والمرافق، والممتلكات الخاصة بالحكومة الأمريكية ومتعاقديها، والمتعاقدين معها من الباطن والأطراف الأخرى التي تدعم وزارة الخارجية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ووزارة الدفاع في العراق.[٢٧٨] وبشكل عام توفر الشركات الأمنية الخاصة أمن ثابت، وتفاصيل الأمن الشخصي، والحراسة الأمنية، ومرافقة القوافل، وتقديم المشورة الأمنية والتخطيط.[٢٧٩]

في عام ٢٠٠٦، وظفت أكثر من ١٨٠ شركة من شركات الأمن الخاصة أكثر من ٤٨,٠٠٠ من قوات الأمن الشخصي في العراق.[٢٨٠] وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ انخفض عدد هذه الشركات إلي ١٠٠، بما في ذلك ٧٢ شركة عراقية و٢٨ شركة أجنبية مسجلة ومرخصة لدي وزارة الداخلية العراقية، التي توظف أكثر من ٣٠,٠٠٠ من أفراد القوات المسلحة الذين يعملون من أجل مجموعة متنوعة من العملاء الحكوميين والقطاع الخاص. بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، تحول العملاء الرئيسيون لهذه الشركات الأمنية الخاصة من حكومة الولايات المتحدة إلي شركات النفط الدولية والصناعات الخاصة الأخرى، وكذلك المنظمات الغير حكومية.[٢٨١] وحتى تاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢، كان هناك ما يقارب من ٣,٦٠٠ من قوات الأمن الخاص يدعمون السفارة الأمريكية وغيرها من مواقع وزارة الخارجية ومواقع مكتب التعاون الأمني العراقي في جميع أنحاء العراق.[٢٨٢]

في شباط/فبراير ٢٠١٢، أعلنت الحكومة العراقية أنه تم تسجيل ١٢٤ شركة أمنية خاصة للعمل من أجل الهيئات الحكومية الأجنبية وشركات خاصة ترتبط بأنشطة في العراق، ولكن الحكومة العراقية قد اتخذت خطوات للحد من نطاق ووجود هذه الشركات. ووفقاً للحكومة العراقية، فقد وضعت لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب تشريع للحد من عدد الشركات الأمنية الخاصة التي تعمل في العراق ١٢٤إلى ٦٣. ومن الشركات المتبقية، سيكون حوالي ١٥ إلى ٢٠ شركات أجنبية والباقي سيكون شركات عراقية.[٢٨٣]

لا تزال عمليات الشركات الأمنية الخاصة في العراق تثير مخاوف بشأن قواعد الاشتباك والحصانة القانونية للمتعاقدين. من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٨، كان جميع المتعاقدون الأمريكيون والمتعاقدون من الجنسيات الأخرى يتمتعون بالحصانة من الملاحقة القضائية بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ١٧. [٢٨٤] ولكن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، قامت شركة بلاكووتر المحدودة، وهي شركة أمن خاصة بموجب عقد مع وزارة الخارجية، بالحادث الذي أسفر عن مقتل ١٧ مدنياً عراقياً، مما أدي إلي غضب الرأي العام العراقي تجاه شركات الأمن الخاصة بشكل عام.[٢٨٥] وفي الأيام التي تلت الحادث صاغ مجلس الوزراء تشريعات لإلغاء الأمر ٢٨٦ من المادة ١٢ في الاتفاقية الأمنية التي أزالت الحصانة القانونية للمتعاقدين الأمريكيين والمتعاقدين من ذوي الجنسيات الأخرى، مع إعطاء الحكومة العراقية حق التشريع الأساسي.[٢٨٧]

ذكر كبار رجال الأعمال أن الحكومة العراقية قد فرضت قيود إدارية أكثر صرامة وقيود علي الشركات الأمنية الخاصة وموظفيها.

وذكر كبار رجال الأعمال في هذا الربع السنوي أن الحكومة العراقية قد فرضت أيضاً قيود إدارية أكثر صرامة وقيود علي الشركات الأمنية الخاصة وموظفيها. اشتكت هذه الشركات من الأنظمة غير الشفافة في إصدار التأشيرات وتجديدها، وكذلك العمل وترخيص الأسلحة.[٢٨٨] وشملت المشاكل الأخيرة عدم إصدار تأشيرات جديدة أو تجديد تأشيرة الإقامة، وعدم إصدار تراخيص سلاح أو تجديد الترخيص، أو فرض تصريحات غير متناسقة لنقل المعدات، والذخائر والأفراد في جميع أنحاء البلاد.[٢٨٩]◆

التطورات في العراق

النظام الإداري ٦٦

الأمن وسيادة القانون ٧٧

الاقتصاد ٨٣

الباب

٤

النظام الإداري

على الرغم من المظاهرات المتفرقة التي وقعت في البصرة وبغداد ونجف خلال هذا الربع السنوي، فإن هذه التجمعات كانت أصغر كثيراً من موجة الاحتجاجات التي اجتاحت العراق في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١١، وهذا باستثناء المسيرة الكبيرة التي قام بها الصدريين في البصرة في منتصف آذار/مارس. إلا أن الأسباب الرئيسية لما حدث في الشتاء الماضي من اضطرابات وعدم كفاية الخدمات العامة والبطالة والفساد الحكومي المتفشي لا تزال من أكثر المشاكل الملحة التي تواجه الحكومة العراقية (GOI) اليوم.

الديمقراطية العراقية

يتميز العراق عن معظم جيرانه بالمؤسسات السياسية النيابية والتي ظهرت منذ عام ٢٠٠٣. وفي استطلاع كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ للرأي حول الحكم الديمقراطي قامت الإيكونوميست بتصنيف العراق في المرتبة الخامسة من بين ٢٠ دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واحتلت العراق المرتبة ١١٢ من بين ١٦٧ دولة على مستوى العالم. حصلت الحكومة العراقية على إجمالي ٤,٠٣ درجة من ١٠ وهذه نتيجة أكبر بقليل من نتيجة ٢٠١٠ والتي كانت ٤,٠ . استشهاداً بالانتخابات البرلمانية الحرة والنزيهة نسبياً في عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠ وكذلك الانتخابات المحلية التي تم إدارتها بشكل جيد في عام ٢٠٠٩، فإن التقرير قد منح العراق درجات مرتفعة في فئة "المشاركة السياسية" (٧,٢٢ من ١٠) ودرجات متوسطة في العملية الإنتخابية (٤,٣٣) والحريات المدنية (٤,٤١). لكن في فئة "أداء الحكومة"، حصلت العراق على ٠,٤٣ درجة من ١٠ ضمن أقل خمس دول من بين الدول التي تم تصنيفها. وقد تم تسمية الأداء السيئ للحكومة العراقية في تنفيذ مشروعات رأس المال وتقديم الخدمات الضرورية ومكافحة الفساد كعوامل ساهمت في الحصول على هذه الدرجة. يظهر الشكل ٤,١ مرتبة العراق فيما يتعلق بالقوى العظمى والقوى الإقليمية الرئيسية.[٢٩٠]

التطورات السياسية

المكيدة التي لم يتم حلها

وفي منتصف كانون الأول/ديسمبر وبعد مغادرة آخر القوات الأمريكية للعراق، طالب رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي مجلس النواب (CoR) بالتصويت بسحب الثقة من نائب رئيس الوزراء صالح المطلك، العضو السني في الكتلة العراقية لرئيس الوزراء السابق إياد علاوي. وعلى الرغم من أن التصويت لم يتم ابداً، إلا أن المطلك استمر في التغيب عن اجتماعات مجلس الوزراء (CoM).

وبعد فترة وجيزة من تحرك رئيس الوزراء ضد المطلك، أصدر مجلس القضاء الأعلى مذكرة اعتقال بحق نائب الرئيس طارق الهاشمي والذي يصدف أنه أيضاً عضو سني في الكتلة العراقية متهماً إياه بالتورط في موجة من الاغتيالات يزعم أن حراسه هم من قاموا بها. وفقاً لمكتب الهاشمي، فإن الحكومة العراقية قد اعتقلت العشرات من أعضاء مكتبه بصدد هذه المزاعم. تدعو الخطط الحالية بأن تتم محاكمتهم في بغداد في أوائل شهر آيار/مايو. وما زال الهاشمي، الذي قضى معظم هذا الربع السنوي في إقليم كردستان قبل سفره إلى قطر والسعودية وتركيا، يدّعي بأنه لا يمكن أن يتلقى محاكمة عادلة في بغداد. يظهر الشكل ٤,٢ بعض الأحداث السياسية الرئيسية التي وقعت منذ منتصف كانون الأول/ديسمبر.[٢٩١]

تأجيل مؤتمر المصالحة الوطنية

اقترح الرئيس العراقي جلال طالباني في أواخر كانون الأول/ديسمبر بعقد مؤتمر وطني يجمع كل الجماعات السياسية العراقية الرئيسية سوياً لمناقشة التحديات التي تواجه الحكومة العراقية بما في ذلك بعض القضايا التي ساهمت في أزمة كانون الأول/ديسمبر. إلا أنه على الرغم من انعقاد جلستين على الأقل من الاجتماعات التحضيرية، فقد كان يتم باستمرار تأجيل المؤتمر بسبب عجز جميع الأطراف عن الإنفاق على جدول أعمال.[٢٩٢]

الشكل ٤,١

النظام الإداره الديمقراطي في الدول المختارة، ٢٠١١

ملحوظة: كلما ارتفع المؤشر كلما كان الأداء أفضل.
المصدر: EIU, مؤشر الديمقراطية ٢٠١١: الديمقراطية تحت ضغط ٢٠١٢/١، ص. ٣–٨.

الوزارات الأمنية

يشهد هذا الربع السنوي أيضاً الذكرى السنوية الثانية لآخر انتخابات وطنية للعراق. أسفر اقتراع آذار/مارس ٢٠١٠ عن استعادة رئيس الوزراء المالكي لمنصبه على الرغم من انتهاء ائتلافه لدولة القانون (SoL) بمقعدين في مجلس النواب (٨٩ – ٩١)

الشكل ٤,٢

الإطار الزمني للخلافات التي وقعت بين رئيس الوزراء المالكي وأعضاء تحالف العراقية، ٢٠١١/١٢/١٥-٢٠١٢/٤/٤

المصدر: خليل المفتش العام للمستندات مفتوحة المصدر باللغتين العربية والإنجليزية، ٢٠١١/١٢-٢٠١٢/٤.

أقل من منافسته الرئيسية وهي الكتلة العراقية. إن فشل أي من المجموعتين في الحصول على أغلبية مطلقة في مجلس النواب الذي يضم ٣٢٥ عضواً أسفر عن أكثر من ثمانية أشهر من المفاوضات السياسية والتي توجت باتفاق تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ لتقاسم السلطة والذي يشار إليه باسم اتفاق أربيل. وعلى الرغم من أن الشروط المحددة لهذه الإتفاق لا تزال غير معلنة، إلا أن الكتلة العراقية تدعي أنه كان من المفترض أن تسيطر على تعيين وزير جديد للدفاع مع ممارسة ائتلاف دولة القانون لسلطة مشابهة وهي تعيين وزير جديد للداخلية. ومع ذلك ظلت الكتلة العراقية وائتلاف دولة القانون على خلاف حول هاتين الوظيفتين ولا يرغب أياً من الطرفين في الموافقة على اختيار الطرف الآخر. وبدءاً من نيسان/أبريل ٢٠١٢، استمر هذا الموقف ويتم الآن إدارة كلتا الوزارتين بصفة مؤقتة من قبل مسؤولين تم انتقاؤهم بعناية بواسطة رئيس الوزراء : سعدون الدليمي في وزارة الدفاع وعدنان الأسدي في وزارة الداخلية (MOI).[٢٩٣]

مجلس النواب

أعلنت الكتلة العراقية في أواخر كانون الثاني/يناير أنها ستنهي مقاطعتها لجلسات مجلس النواب وستسمح للبرلمان بإبرام مناقشة حول البند الرئيسي لجدول أعمالها وهو ميزانية ٢٠١٢. وبعد حوالي ثلاثة أسابيع، أقر مجلس النواب قانون الموازنة لعام ٢٠١٢ والذي يجيز ميزانية وطنية بقيمة ١٠٠,٤ مليار دولار لهذا العام. ومن بين الوزارات التي تتلقى ميزانيات أكبر هذا العام وزارة النقل والبترول والمالية والداخلية والكهرباء. وتشمل الميزات الأخرى التي يوفرها القانون:[٢٩٤]

- استبعاد محدد للأعضاء من أبناء السنيين بشكل كبير من الميليشيات العراقية في المحافظات المضطربة؛ نينوى وديالى
- صلاحيات معززة إلى حد ما لمحافظي الأقاليم وذلك لتنفيذ المشاريع
- حصص إقليمية للمنح الدراسية الأجنبية
- عربات مدرعة لأفراد مجلس النواب وشركاءهم وهو بند متسلسل نتج عنه قيادة أتباع مقتضى الصدر لمظاهرة كبيرة في بغداد في نهاية شباط/فبراير

بخلاف مشروع الموازنة السابق، لا يتضمن قانون الموازنة النهائي توفير ضمانات مالية رئيسية وذلك لطمأنة الجهات المقرضة التي تموّل المشاريع الكبيرة في العراق. كان من المفترض أن تقدم المادة ٣٦ من مشروع قانون مجلس الوزراء مثل هذه الضمانات إلا أن مجلس النواب هاجمها قبل التصويت النهائي بالموافقة على الميزانية.[٢٩٥]

بإقرار الميزانية عاد مجلس النواب إلى النظر في القضايا الأخرى طويلة الأمد بما في ذلك:[٢٩٦]

- التعديلات التي أدخلت على قانون العفو
- مجموعة قوانين النفط والغاز التي طال انتظارها

- الانتخابات الإقليمية (المقرر إجراؤها في ٢٠١٣) وانتخابات مجلس النواب المقبلة (المقرر إجراؤها في ٢٠١٤)
- الحدود الداخلية المتنازع عليها إلى جنوب وغرب إقليم كردستان

النزعة الإقليمية

في الربع السنوي الأخير، دفع مسؤولي الأقاليم في ديالى والأنبار وصلاح الدين بقضية الإقليمية الكامنة إلى مقدمة جدول أعمال الحكومة العراقية معلنين عزمهم على تشكيل مناطق حكم شبه ذاتي بصلاحيات مماثلة لتلك التي تمتلكها حكومة إقليم كردستان (KRG). بدت هذه الجهود في هذا الربع السنوي كما لو فقدت زخمها. وفي مقابلة آذار/مارس مع أحد وسائل الإعلام السعودية، أكد رئيس الوزراء المالكي على موقفه بأن المؤسسات الحكومية الإقليمية بتشكيلها الحالي لا تمتلك القدرات اللازمة لممارسة الصلاحيات الأكثر أهمية للمناطق وبالتالي فإن تشكيل مناطق إضافية في هذا الوقت سيكون سابقاً لأوانه. وأضاف أنه على الرغم من عدم معارضته لتشكيل المناطق في النهاية بالوسائل الدستورية، إلا أن الوضع الأمني الراهن في العراق يوجب عدم الإقدام على الحد الكبير من سلطات الحكومة المركزية. اعتباراً من منتصف نيسان/أبريل لم يتم اتخاذ أي خطوات إضافية كبيرة تجاه تشكيل المناطق من قبل أي إقليم أو مجموعة أقاليم.[٢٩٧]

انقسام المجلس الأعلى الإسلامي في العراق ومنظمة بدر

في ١١ آذار/مارس، أصدر المجلس الأعلى الإسلامي في العراق (ISCI) ومنظمة بدر بياناً يعلنان أنهما انقسما رسمياً إلى حزبين. إن المجلس الأعلى الإسلامي، والذي كان يُعرف في السابق باسم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، كان حزباً شيعياً بارزاً في العراق إلا أن موقفه السياسي تراجع بعد عروض سيئة قدمها في الانتخابات الإقليمية ٢٠٠٩ والانتخابات البرلمانية ٢٠١٠، هذا بالإضافة إلى وفاة قائده عبد العزيز الحكيم في آب/أغسطس ٢٠٠٩. وقد تضررت العلاقات بين الجانبين بسبب حقيقة قيام قائد منظمة بدر هادي العامري بدعم فترة ولاية ثانية للمالكي كرئيساً للوزراء بعد انتخابات ٢٠١٠ (كما تمت مكافأته لاحقاً بوزارة النقل)، في حين بدا أن رئيس المجلس الأعلى الإسلامي عمار الحكيم يفضل عادل المهدي.[٢٩٨]

حكومة إقليم كردستان

رئيس الوزراء الجديد

في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٢ قام برلمان كردستان العراق (IKP) بتعيين نيتشيرفان بارزاني في منصب رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان. أكد رئيس حكومة إقليم كردستان مسعود بارزاني على قرار برلمان كردستان العراق في ٧ آذار/مارس. نيتشيرفان بارزاني هو عضو منذ فترة طويلة في الحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP)، وشغل في السابق منصب أول رئيس للوزراء في منطقة كردستان الموحدة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩. عاد إلى مكتبه وفقاً لإتفاق تقاسم السلطة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب آخر كبير في المنطقة وهو الإتحاد الوطني الكردستاني (PUK)، والذي مثله برهام صالح كرئيس للوزراء خلال ٢٠٠٩ – ٢٠١٢. وفقاً لشروط هذه الاتفاقية سيتم تناوب عدة مناصب رفيعة المستوى في حكومة إقليم كردستان بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني كل عامين وبالتالي يحافظان في الوقت الراهن على سيطرتهما المستمرة على المكاتب الرئيسية في المنطقة.[٢٩٩]

الرئيس بارازاني في خطاب السنة الكردية الجديدة

ألقى الرئيس بارزاني في ٢٠ آذار/مارس خطاب النوروز السنوي (رأس السنة الكردية) والذي انتقد فيه الحكومة العراقية لانتهاكها كما يزعم لشروط اتفاقية أربيل ووصف الوضع الحالي للعلاقات بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان على أنه "غير مقبول". وأضاف أن:[٣٠٠]

- تقاسم السلطة بين الأكراد والسنة والعرب والشيعة هو أمر "غير موجود وأصبح لا معنى له"
- إن عقود النفط الخاصة بحكومة إقليم كردستان هي عقود دستورية تعارضها الحكومة العراقية لأنها لا تريد لحكومة إقليم كردستان أن "تحرز تقدماً وتخطو إلى الأمام"
- ما زال الأكراد ملتزمين بالتحالف مع بعض الجماعات الشيعية، لكنهم لا يدعمون "مجموعة الأشخاص الذين احتكروا السلطة" في الحكومة الحالية

أضاف رئيس الوزراء المالكي أنه على الرغم من عدم معارضته لتشكيل المناطق في النهاية بالوسائل الدستورية، إلا أن الوضع الأمني الراهن في العراق يوجب عدم الإقدام على الحد الكبير من سلطات الحكومة المركزية.

رئيس إقليم كردستان مسعود بارازاني (الثاني من جهة اليمين) يحيي رئيس وزراء إقليم كردستان الجديد نيجيرفان بارزاني. آذار/مارس ٢٠١٢. (صورة حكومة إقليم كردستان)

واختتم كلمته بحث جميع القادة السياسيين على إيجاد حل للأزمة السياسية الراهنة قائلاً بخلاف ذلك "سنرجع لشعبنا وسنقرر النهج الذي يراه شعبنا ملائماً لهم."[٣٠١]

المشاركة الدولية

قمة جامعة الدول العربية

انعقدت في أواخر آذار/مارس قمة جامعة الدول العربية الثالثة والثلاثون، وهي أكبر تجمع دولي في بغداد منذ آخر مرة اجتمعت فيها جامعة الدول العربية في ١٩٩٠. تصدر الاضطراب المستمر في سوريا جدول الأعمال مع العديد من القوى السنية الرائدة بما في ذلك المملكة العربية السعودية وقطر معربين عن دعمهم للثوار المناهضين للحكم والذين يحاربون حكومة العلويين (كتيبة شيعية) في دمشق. ومن جهة أخرى دعت الحكومة العرقية إلى إنهاء العنف وإجراء الانتخابات لكنها امتنعت عن تقديم الدعم الخطابي العلني للثوار في سوريا الذين أغلبهم من السنية الذين يعارضون الحكومة التي تدعمها إيران في دمشق. في ٢٩ آذار/ مارس وهو اليوم الختامي للقمة، قام نوري المالكي رئيس الوزراء علناً برفض أي تدخل عسكري أجنبي في سوريا.[٣٠٢]

تم عقد أجزاء من القمة في القصر الجمهوري الذي تم تجديده حديثاً (المقر السابق لجهود إعادة إعمار الأمريكية)، وهي الأجزاء التي تأجيلها عام ٢٠١١ بسبب مخاوف أمنية واضطرابات إقليمية. حضر القمة ممثلون من ٢١ دولة بما في ذلك أمير الكويت وقادة الحكومات الجديدة في ليبيا وتونس. وعلى الرغم من ذلك أرسل العديد من الأعضاء الرئيسيين في جامعة الدول العربية مثل المملكة العربية السعودية وحدات يرأسها ممثلون أقل شأناً. يدرج الجدول ٤,١ قائمة الحضور ومراتب رؤساء كل وفد منهم.[٣٠٣]

خصصت الحكومة العراقية موارد ضخمة من أجل تأمين القمة وتجميل بغداد استعداداً لتدفق الشخصيات الأجنبية والصحفيين الأجانب. أفادت التقارير أنها نشرت حوالي ١٠٠,٠٠٠ من أفراد قوات الأمن العراقية (ISF) وأنفقت عدة مئات من ملايين الدولارات. أغلقت الحكومة العراقية أيضاً مطار بغداد الدولي أمام حركة الطيران المدني وأغلقت الطرق الرئيسية لدواعي أمنية وأعلنت عن عطلة عامة لمدة خمسة أيام مما أدى إلى أن يصرح أحد العراقيين العاملين في السفارة الأمريكية أن بغداد "بدت وكأنها مدينة للأشباح". على الرغم من وقوع حوادث أمنية بسيطة بعيداً عن موقع المؤتمر بما في ذلك الحادث الذي وقع قرب سفارة إيران، إلا أن جلسات القمة تمت دون مقاطعة كبيرة.[٣٠٤]

ركز اليوم الأول على القضايا المالية والتجارية والتي شملت خطط التنمية الاقتصادية الإقليمية ومخاوف تأمين المياه والاستعداد للكوارث الطبيعية وقضايا النفط والغاز.

وصف الرئيس البارزاني الوضع الحالي للعلاقات بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان بأنها "غير مقبولة".

عقدت بعض جلسات قمة الجامعة العربية في أواخر آذار/مارس في قاعة رقص في القصر الجمهوري القديم. (صورة الحكومة العراقية)

ركزت مناقشات اليوم الثاني على الشؤون الخارجية ومن الموضوعات الرئيسية التي تم مناقشتها العواقب المترتبة على الربيع العربي والاضطرابات الموجودة في الصومال واليمن والصراع الإسرائيلي الفلسطيني. قامت الجلسة الختامية بتغطية مجموعة كبيرة من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتلخيص المناقشات التي جرت في وقت سابق من الأسبوع. تم تناول موضوعات أخرى أثناء القمة من بينها:[٣٠٥]

- مصادقة جامعة الدول العربية على خطة السلام السوري المقدمة من كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة
- إمكانية تشكيل مؤسسات أقوى لجامعة الدول العربية بما في ذلك محكمة العدل العربية
- خطط للعمل من أجل تحويل المنطقة إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل

لم تكن القضايا العراقية الداخلية مثل الخلافات العالقة بين حكومة إقليم كردستان والحكومة العراقية في جدول أعمال القمة.

الجدول ٤,١
الحضور في قمة جامعة الدول العربية، ٢٧/٣ - ٢٠١٢/٢٩

الدولة	رئيس الوفد
العراق	الرئيس ورئيس الوزراء
الكويت	الأمير
لبنان	الرئيس
السودان	الرئيس
الصومال	الرئيس
جيبوتي	الرئيس
جزر القمر	الرئيس
موريتانيا	الرئيس
السلطة الفلسطينية	الرئيس
تونس	الرئيس المؤقت
ليبيا	رئيس مجلس الدولة
الأردن	رئيس الوزراء
البحرين	وزير الشئون الخارجية
الإمارات العربية المتحدة	وزير الشئون الخارجية
مصر	وزير الشئون الخارجية
اليمن	وزير الشئون الخارجية
المغرب	وزير الشئون الخارجية
سلطنة عمان	رئيس مجلس الدولة
الجزائر	رئيس البرلمان
السعودية	الممثل الدائم لدى جامعة الدول العربية
قطر	الممثل الدائم لدى جامعة الدول العربية
سوريا	لم ترسل إليها دعوة

المصادر: الحكومة العراقية، وزارة الشئون الخارجية، المعلومات المقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤/٢٠١٢؛ تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للوثائق مفتوحة المصدر باللغة العربية والإنجليزية، ٣/٢٠١٢ - ٤/٢٠١٢.

الدبلوماسية الإقليمية

قامت الحكومة العراقية في الأسابيع التي سبقت قمة جامعة الدول العربية بتوطيد علاقاتها بالدول العربية السنية المجاورة:[٣٠٦]

- **المملكة العربية السعودية.** قامت المملكة العربية السعودية في شباط/فبراير بتعيين أول مبعوث لها إلى العراق منذ أكثر من عقدين. إن اختيار فهد عبد المحسن الزيد كسفير جديداً في بغداد يمثل استعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وهي العلاقات التي انقطعت في أعقاب غزو صدام حسين للكويت عام ١٩٩٠. يشغل الزيد الآن منصب السفير السعودي في الأردن ويتولى إدارة العلاقات مع العراق من سفارة بلاده في عمان. لم يتم تحديد أي جدول زمني لإعادة فتح سفارة سعودية في بغداد.
- **الكويت.** في منتصف آذار/مارس، توصلت الحكومة العراقية لإتفاق مع الكويت لتسوية نزاع ينطوي على إدعاءات كويتية بأن النظام البعثي قد سرق ١٠ طائرات وكمية كبيرة من المستلزمات المتعلقة بالطيران أثناء غزو ١٩٩٠. سعت الكويت في البداية إلى الحصول على أكثر من ١,٢ مليار دولار كتعويضات لكن وفقاً لشروط الإتفاقية التي تم التوصل إليها في هذا الربع السنوي فقد وافقت على قبول ٣٠٠ مليون دولار من الحكومة العراقية. وافقت الحكومة العراقية أيضاً على التعهد بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار أخرى لإنشاء شركة طيران مشتركة يديرها كلا البلدين. ونتج عن هذا التقارب الجزئي ترك العديد من القضايا الثنائية الأخرى بدون حل بما في ذلك رسم الحدود وحقول النفط المشتركة والحدود البحرية.
- **الأردن.** اجتمع وزير التخطيط في الحكومة العراقية في أواخر شباط/فبراير مع مسؤولين من الحكومة الأردنية لمناقشة مد خط أنابيب للنفط بين الأردن والعراق والربط بين البلدين عن طريق السكك الحديدية.
- **مصر.** وفي آذار/مارس ورد أن الحكومة العراقية قامت بتسوية نزاع طويل الأمد مع مصر بالموافقة على إرسال نحو ٤٠٠ مليون دولار إلى مصر لسداد الديون المتعلقة بالتحويلات

على الرغم من وقوع حوداث أمنية بسيطة بعيداً عن موقع المؤتمر، إلا أن جلسات القمة تمت دون مقاطعة كبيرة.

ممثلا الحكومة الكويتية والحكومة العراقية يوقعان على اتفاق في آذار/مارس لحل النزاع بين العراق والكويت على الطائرات وغيرها من المعدات التي استولى عليها النظام البعثي في عام ١٩٩٠. (صورة الحكومة العراقية)

المستحقة للمصريين الذين عملوا في العراق خلال الثمانينات والتسعينات.

حسمت الحكومة العراقية النزاع طويل الأمد مع مصر من خلال الموافقة على إرسال نحو ٤٠٠ مليون دولار كدفعة عن الديون المستحقة للمصريين.

المشردون

سير العملية حول إعادة توطين المقيمين في معسكر الأشرف

دعت مذكرة التفاهم بين الحكومة العراقية وبعثة الأمم لمساعدة العراق في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى إعادة تسكين ما يقرب من ٣,٤٠٠ من أعضاء ومنتسبي مجاهدي خلق وهي جماعة إيرانية من معسكر أشرف إلى القاعدة العسكرية الأمريكية السابقة التي كانت تعرف باسم مخيم الحرية قرب مطار بغداد الدولي. وفي ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٢ انتقلت المجموعة الأولى المكونة من ٤٠٠ شخص من سكان مخيم أشرف إلى الموقع الجديد والذي يُعرف الآن بإسم مخيم الحرية والذي تتولى قوات الأمن العراقية حراسته. وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) فإنه اعتباراً من ٢٨ آذار/مارس سيكون قد تم الانتهاء على الأقل من عمليتين نقل متتابعتين تشمل كلاً منهما ما يقرب من ٤٠٠ شخص. ذكرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أيضاً أن عملية مقابلة الأشخاص الذين تم ترحيلهم بدأت في منتصف شباط/فبراير ويتم حالياً اتخاذ قرارات بشأن وضع اللاجئ وإحالته إلى بلدان الاستيطان المحتملة.[٣٠٧]

العائدون العراقيون

وبناءاً على البيانات التي جمعتها الحكومة العراقية ومفوضية الأمم المتحدة لمساعدة العراق، فقد شهد عام ٢٠١١ ثاني أعلى إجمالي سنوي للعائدين العراقيين منذ عام ٢٠٠٣. وبالنسبة لعام ٢٠١١، أفادت مفوضية الأمم المتحدة لمساعدة العراق أن ١٩٣,٦١٠ من النازحين داخلياً (IDPs) عادوا إلى محافظاتهم الأصلية وأن ٦٧,٠٨٠ لاجئ عادوا إلى العراق (إجمالي ٢٦٠,٦٩٠) وهو أكثر من ضعف إجمالي العائدين من النازحين واللاجئين عام ٢٠١٠ (١١٨,٨٩٠). وبالنسبة لأول شهرين لعام ٢٠١٢، فقد أفادت المفوضية أن أعداد العائدين لا تزال مرتفعة حيث عاد ٤٧,٢٨٠ نازح إلى محافظاتهم الأصلية و١٥,٣٥٠ لاجئ إلى العراق خلال هذا الوقت.[٣٠٨]

ربما أسهمت الاضطرابات في الشرق الأوسط بما في ذلك العنف المنتشر في سوريا في هذه الزيادة وكذلك قرار الحكومة العراقية بمضاعفة مستوى المساعدة المالية التي تقدمها للعائدين إلى خمسة أضعاف. وفقاً لتقرير المفوضية في شباط/فبراير ٢٠١٢، فقد تم تسجيل أكثر من ٣٧,٠٠٠ عراقي كعائدين من سوريا منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وهو تقريباً نفس عدد العائدين في العامين السابقين مجتمعين، ٢٩,١٣٥. يظهر الشكل ٤,٣ المستوى الشهري لجميع العائدين من تموز/يوليو ٢٠٠٨ إلى شباط/فبراير ٢٠١٢.[٣٠٩]

أعلن مسؤولون محليون في محافظة الأنبار في شباط/فبراير أنهم كانوا يحضرون مرافق سكنية مؤقتة قرب الحدود مع سوريا تحسباً لتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين العراقيين العائدين. شيدت الحكومة العراقية، وفقاً لعضو مجلس محافظة الأنبار، مخيمات جديدة بالتعاون مع المنظمات الدولية للاجئين التي تشمل الهلال الأحمر. صرحت الحكومة العراقية أن هذه المرافق هي فقط للأشخاص القادرين على إثبات الجنسية العراقية؛ لا يسمح للمواطنين السوريين باللجوء إلى هناك. ولمزيد من التفاصيل عن الجهود التي تمولها الولايات المتحدة لمساعدة الحكومة العراقية في تلبية احتياجات اللاجئين والنازحين، انظر القسم ٣ من هذا التقرير.[٣١٠]

أعلنت حكومة إقليم كردستان في ١٤ آذار/ مارس أنه سيتم افتتاح مخيم ثاني للاجئين في محافظة دهوك وذلك لتوفير مساكن إضافية للأكراد السوريين الهاربين من العنف عبر الحدود. إن النية من وراء افتتاح مخيم ثاني هي تخفيف الازدحام الشديد في مركز اللاجئين التشغيلي الوحيد الموجود في قامشلي. وقد ورد أن عدة مئات من الأكراد السوريين قد بحثوا عن المأوى هناك.[٣١١]

الشكل ٤,٣
أعداد العائدين من اللاجئين والمشردين داخليًا، حسب الشهر، ٢٠٠٨/٧-٢٠١٢/٢

المصدر: UNHCR, تحديث الإحصاءات الشهرية حول العودة—شباط/فبراير ٢٠١٢.

النازحون المسيحيون

كان هناك ما يقرب من ١,٤ مليون مسيحي في العراق قبل ٢٠٠٣. إلا أن العنف الطائفي والهجمات ضد المسيحيين تسبب في فرار العديد منهم من البلاد، حيث تذكر تقديرات ٢٠١١ أن إجمالي عدد المسيحيين الذين ما زالوا يقيمون في العراق يتراوح ما بين ٤٠٠,٠٠٠ و٦٠٠,٠٠٠.[٣١٢]

أفادت المنظمة الدولية للهجرة في تحديثها الخاص بشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ عن وضع المسيحيين النازحين بسبب العنف في ٢٠١٠ و٢٠١١ أن إجمالي ٤٨٩ عائلة مسيحية نازحة كانوا يعيشون في إقليم كردستان (محافظات دهوك والسليمانية وأربيل) ومحافظة نينوى اعتباراً من ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وهذا أقل بنسبة ٦٤٪ من العام السابق حينما ذكرت المنظمة الدولية للهجرة أن هناك ١,٣٥٤ عائلة مسيحية نازحة في تلك المحافظات الأربع. أرجعت المنظمة الدولية للهجرة هذا التراجع إلى عاملين؛ الهجرة والعودة إلى الديار.[٣١٣]

أثر العنف ضد المسيحيين، أو الخطر المتوقع من هذا العنف، على سوق العقارات في كلا من بغداد وشمال العراق. فالمسيحيون في بغداد لا يستطيعون بيع منازلهم بأسعار مناسبة، مع ذكر مراقبي المنظمة الدولية للهجرة أن بعض العراقيين ينشرون إشاعات عن العنف الوشيك ضد المسيحيين لدفعهم لبيع منازلهم بأسعار منخفضة. والعكس صحيح في شمال العراق، حيث يمكن للملاك المحليين مطالبة العائلات المسيحية النازحة بإيجارات مرتفعة. على سبيل المثال، ارتفعت أسعار تأجير الشقق "المتواضعة" في مدينة واحدة بدهوك بنسبة ٢٠٠-٣٠٠٪ منذ تدفق المسيحيين في أواخر عام ٢٠١٠.[٣١٤]

نوعية الحياة

استبيان الحكومة العراقية حول المسائل المتعلقة بالحياة العائلية والمرأة

أصدرت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي (MoPDC) في آذار/مارس ٢٠١٢، أول دراسة شاملة للحكومة العراقية عن قضايا المرأة. ضم البحث الاجتماعي والصحي المتكامل للمرأة العراقية، بمساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان، مجموعة واسعة ومختلفة من المعلومات الإحصائية من عينة عشوائية تشمل ١٠,٥٢٣ أسرة تقيم في جميع أنحاء العراق (بما في ذلك إقليم كردستان). وقد أظهرت الدراسة أن متوسط حجم الأسرة كان ٦,١ شخص و١١٪ منها يرأسها إناث. كما أوضحت الدراسة أن نسبة الأمية بين الإناث بلغت ٢٢ ٪ وأن ١١ ٪ من الإناث الذين تتراوح أعمارهم من ١١ إلى ٥٤ سنة يعملون بأجر. يلخص الشكل ٤,٤ بعض النتائج الرئيسية للبحث.[٣١٥]

نوعية البيئة

أشارت الدراسة التي نشرتها جامعة يال في هذا الربع السنوي إلى أن أداء العراقيين في تحسين البيئة الطبيعية للبلاد كان دون المستوى المطلوب. حصلت العراق كما هو مبين في الشكل ٤,٥ على أقل عدد من النقاط من بين ١٣٢ دولة تم قياسها في ١٠ من مجالات الصحة البيئية. ووجدت الدراسة أيضاً أن جهود الحكومة العراقية لتحسين نوعية البيئة قد تراجعت إن لم يكن بشكل حاد مثل بعض الدول الأخرى.[٣١٦]

كان أكثر من ٣٧,٠٠٠ من العراقيين قد سجلت عودتهم من سوريا منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

المهجرين المسيحيين في شمال العراق. عام ٢٠١١. (صورة المنظمة الدولية للهجرة)

الشكل ٤,٤

الحكومة العراقية "المرأة العراقية المشاركة في الاستبيان الاجتماعي والصحي، تقرير موجز،" الاستكشافات المختارة، ٢٠١٢/٣

ملحوظة: النتائج تستند على الردود على استبيان الحكومة العراقية على ١٠,٥٢٣ من الأسر في ١٨ محافظة.

الخدمات العامة

الكهرباء

سجلت الإمدادات الكلية في هذا الربع السنوي من الطاقة الكهربائية التابعة للحكومة رقماً قياسياً جديداً للعراق حيث وصلت إلى ما يقرب من ١٨٨,١٧٣ ميغاواط /الساعة (MWh) في اليوم الواحد، أو ما يقرب من ٧,٨٤١ ميغاواط. ويمثل هذا زيادة بنسبة ٥ ٪ عن الربع السنوي الماضي و٢٢٪ عن نفس الربع السنوي من عام ٢٠١٠. حققت محطات توليد الطاقة في منطقة كردستان (التي توفر الطاقة لثلاثة محافظات فقط من هذه المنطقة ومدينة كركوك) نسبة زيادة ٦٥٪ من ١,٤٣٧ميغاواط من الطاقة خلال العام الماضي. أدت الصادرات إلى زيادة الإمدادات بنسبة ٢٠٪، وساهمت شبكة محطات توليد الطاقة بوزارة الكهرباء (MOE) بنسبة ١٥٪.[٣١٧] المتبقية يوضح شكل ٤,٦ التغييرات في إجمالي إمدادات الطاقة التابعة للحكومة في العراق منذ ٢٠٠٤.

ادعت وزارة الكهرباء في شباط/فبراير أنها تتوقع اضافة ٣٠٠٠ ميغاواط أخرى من قدرة التوليد إلى الشبكة هذا الصيف، ستكون نصفها وحدات توليد جديدة تدخل الخدمة في آيار/مايو.[٣١٨] على الرغم من ذلك، خيم الإحباط على العديد من تصريحات الوزارة في هذا الربع السنوي بسبب بطء وتيرة بناء محطات الطاقة وإعادة تأهيلها. على سبيل المثال انتقد وزير الكهرباء هيوندي علنًا لتأخرها عن الجدول الزمني لمشروعها بإضافة ٥٠٠ ميغاواط من الطاقة الجديدة لمصنع قوداس في بغداد، وكذلك لتأخرها في استكمال العمل في محطات الديزل في الأنبار. كما أعرب أيضاً عن استيائه ازاء بطء التقدم في إعادة تأهيل محطة بيجي الحرارية، التي قال أنها كانت تعمل بأقل من ٣٠٪ من طاقتها الاسمية ١,٣٢٠ ميغاواط، وطالب ببناء أسرع في المواقع الثلاثة لمشروع "المسار السريع" لجنرال إلكتريك (تاجي، وحلة، وكربلاء) والتي من المتوقع أن تضيف معاً ٦٦٠ ميغاواط من السعة.[٣١٩]

بلغ متوسط الطاقة الكهربائية المستوردة من إيران ٩١٢ ميغاواط في هذا الربع السنوي- بنسبة زيادة ٢٩٪ عن الربع السنوي الأخير، و٥٢٪ زيادة عن نفس الربع السنوي من عام ٢٠١١. تمثل هذه الواردات ١٦٪ من إجمالي الطاقة الكهربائية لهذا الربع السنوي على الجدول التابع لوزارة الكهرباء.[٣٢٠] ولمعرفة اتجاهات واردات الكهرباء منذ ٢٠٠٣، انظر الشكل ٤,٧.

بالرغم من أن بعض التقارير الصحفية ذكرت في هذا الربع السنوي أن وزارة الكهرباء تتوقع وقف استيراد الكهرباء من الدول المجاورة في صيف ٢٠٠٣، [٣٢١] تشير التصريحات الأخيرة لوزارة الكهرباء أن اعتماد العراق على الواردات سيستمر في النمو على الأقل في المدى القريب. وفي شباط/

الشكل ٤,٥

الأداء البيئي في الدول المحددة، ٢٠١٠

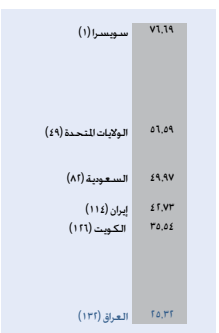

ملحوظة: مؤشر الأداء البيئي (EPI) عوامل التقدم في العديد من المؤشرات. كلما ازداد المؤشر كلما تحسّن الأداء.

المصدر: جامعة يالا، "جدول النتائج الرئيسية، ٢٠١٢ مؤشر الأداء البيئي، http://epi.yale.edu/dataexplorer/tableofmainresults، الرجوع إليه في ٢٠١٢/١٣/٣.

فبراير، وافقت وزارة الطاقة على زيادة كمية الكهرباء التي تصدرها للعراق بنسبة ١٥٠ ميغاواط قبل هذا الصيف، مما قد يجعل إجمالي الكمية المصدرة تصل إلى ما يقرب من ١,١٥٠ ميغاواط.[٣٢٢] وفي نفس الشهر، صرحت وزارة الكهرباء أنها قد وصلت إلى اتفاق مع مصر لبدء استيراد ١٥٠-٢٢٠ ميغاواط هذا الصيف. ستحمل خطوط النقل الموجودة تحت البحر الطاقة إلى الأردن، حيث سيتم نقلها عبر سوريا إلى العراق.[٣٢٣]

الصحة

نقل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومنظمة الصحة العالمية سلطة أول عيادة متخصصة في علاج السل، تقع في مدينة السليمانية، إلى المسئولين العراقيين في هذا الربع السنوي. التزمت الحكومة العراقية وحكومة أقليم كردستان بتزويد العيادة، التي تضم ٣٠ سريرًا، بالمعدات والموظفين، ومن المتوقع أن يتم تشغيلها بالكامل في منتصف عام ٢٠١٢.[٣٢٤]

كشفت نتائج التحليل الرئيسي الأول لنفقات الرعاية الصحية في العراق، عند قياسهما معاً على أساس الفرد الواحد وكإجمالي الناتج المحلي (GDP)، أن العراق تنفق أقل من الدول ذات الدخل المماثل. ووفقًا للتحليل، لا تشكل تكاليف العناية الصحية عبئاً على ميزانيات الأسرة لأن نظام العراق للتغطية الصحية الشاملة يضع ثلاثة أرباع التكلفة على الدولة.[٣٢٥]

المياه

تستعد وزارة الموارد المائية العراقية لاستضافة المؤتمر العربي الأول للمياه في بغداد في نهاية شهر مايو ٢٠١٢. يجرى تنظيم المؤتمر بالتعاون مع المجلس الوزاري للجامعة العربية للمياه.[٣٢٦] ولا تزال حقوق المياه تمثل مشكلة سياسية إقليمية كبيرة ونقطة انفجار محتمل. يُعد معدل استهلاك الفرد من المياه في العراق من أعلى المعدلات في الشرق الأوسط (انظر الشكل ٤,٨) حيث تستهلك الزراعة أكثر من ٩٠٪ من هذا الاستهلاك. تشجع وزارة الزراعة الفلاحين على استخدام المزيد من تقنيات الري الموفرة للمياه. يأتي أول مصدر للمياه الجارية في العراق من نهري دجلة والفرات، ولكن الحكومة العراقية ليس لديها اتفاقات لتقاسم المياه مع دول المنبع وهي تركيا وسوريا وإيران- الدول التي تدعي إنها تأخذ أكثر من حصتها العادلة. طبقًا لتقييم مجتمع الاستخبارات الأمريكية الذي تم إصداره في هذا الربع السنوي حول أمن المياه في العالم، من المتوقع انخفاض تدفق المياه والتباين المتزايد في إمدادات المياه في حوض دجلة والفرات قريبًا.[٣٢٧]

إعلانات وزارة الكهرباء الحالية تشير إلى أن اعتماد العراق على الواردات سيستمر في النمو، على الأقل في المدى القريب.

يضع الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) اللمسات الأخيرة على اتفاقية تمويل المرحلة الثانية من البحث الهيدرولوجي للموارد المائية الحالية للعراق. تعمل اليونسكو أيضًا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة العراقية على حل القضايا الإدارية لحوض النهر بما في ذلك الاستراتيجيات الإقليمية. تُعتبر هاتان المبادرتان خطوة نحو إعداد الحكومة العراقية لإجراء مفاوضات إقليمية حول تقاسم المياه. بالإضافة إلى ذلك،

الشكل ٤,٦

متوسط إمدادات الكهرباء العراقية اليومية، حسب الربع السنوي، ٢٠٠٤/١-٢٠١٢/٣

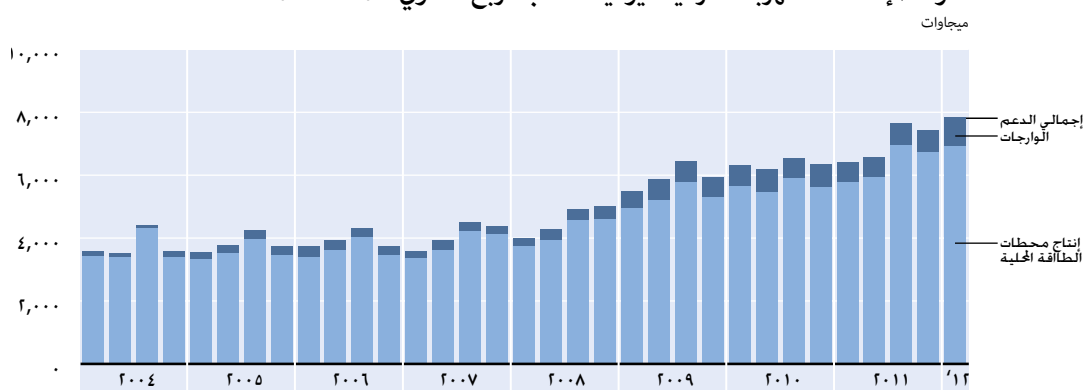

ملاحظة: البيانات عن محطات إنتاج الكهرباء في هذا الربع خاضعة للمراجعة. وهي تشمل كامل بيانات الربع عن محطات شبكة وزارة الكهرباء ولكنها لا تشمل ١٩ مفقودة من البيانات عن المحطات في إقليم كردستان.

المصادر: ITAO/ESD، تقارير أداء الكهرباء اليومية، ٢٠٠٦/١/١-٢٠١١/٣٠/٦؛ DoS، تقارير وضع العراق، ٢٠٠٦/٢٥/١٠، الشريحة ١١، و٢٠٠٧/٩/٥، الشريحة ١١؛ السفارة الأمريكية في بغداد، ردا على طلب المفتش العام الحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٢٢/١ و٢٠١٢/١٣/٤.

الشكل ٤,٧

واردات الكهرباء، حسب الربع السنوي، ٢٠٠٣-٢٠١٢

ميجاوات

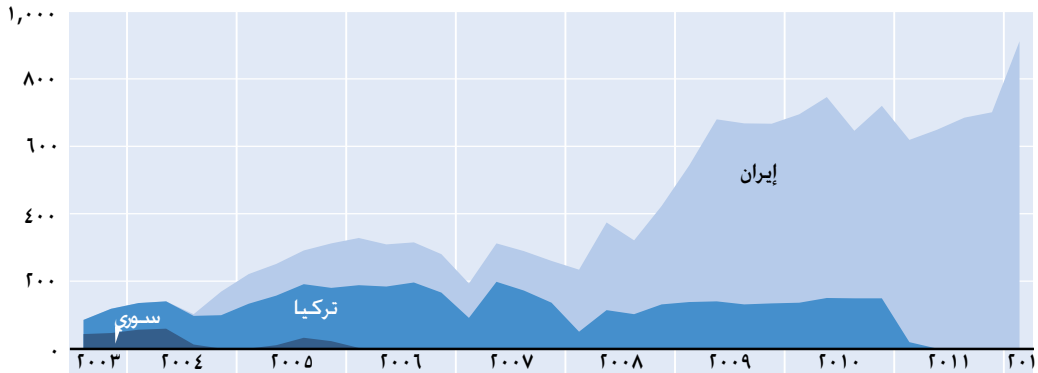

المصادر: ITAO/ESD، تقارير أداء الكهرباء اليومية، ٢٠٠٦/١/١–٢٠١١/٣٠/٦؛ DoS، تقرير وضع العراق، ٢٠٠٦/٢٥/١٠، الشريحة ١١؛ السفارة الأمريكية في بغداد، ردا على طلب المفتش العام الحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٢٢/١ و ٢٠١٢/١٣/٤.

عملت منظمتا الأمم المتحدة مع الحكومة العراقية في هذا الربع السنوي على تطوير الإطار الوطني لإدارة خطر الجفاف.[٣٢٨]

استهلاك الفرد الواحد في العراق من المياه هو الأعلى في منطقة الشرق الأوسط.

التعليم

كما ذُكر في القسم الثالث، استضافت وزارة الخارجية (DoS) الاجتماع الثاني للجنة التنسيق المشتركة الأمريكية-العراقية للتعاون الثقافي والتعليمي (JCC) في هذا الربع السنوي. كان الغرض من هذا الاجتماع هو تحديد مجالات التعاون في مجالات التعليم والتراث الثقافي وتبادل البرامج. وعلى هامش هذا الاجتماع، أجرت وزارة الخارجية الأمريكية والسفارة الأمريكية في بغداد مؤتمرًا لمدة يومين في واشنطن العاصمة، جمع ممثلين عن ١١ جامعة عراقية و٤٢ جامعة أمريكية لاستكشاف سبل توسيع نطاق الشراكات وتبادلات الطلاب. تعمل الحكومتان على تقوية نظام التعليم العالي في العراق من خلال روابط طويلة المدى مع مؤسسات التعليم العالي في الأمم المتحدة. فحتى الآن، يوجد سبعة من هذه

الشكل ٤,٨

انخفاضات المياه العذبة في دول الشرق الأوسط المحددة

المتر المكعب/الفرد/العام

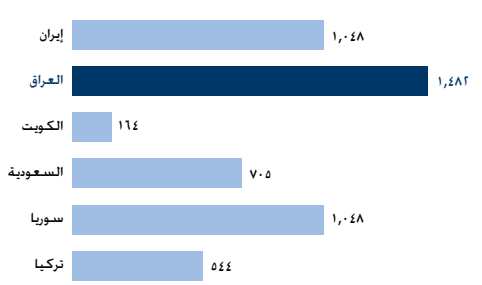

المصدر: MEES، الطاقة والمخاطر الجيوسياسية، المجلد ٣ رقم ٢٠١٢/٣/٣، ص. ٢٢.

الروابط. سوف يوفر معهد اللغة الإنجليزية الذي تم تأسيسه بمبلغ مليون دولار، تم إعطائها كمنحة لجامعة بول ستايت، تعليم اللغة الإنجليزية لمئات من طلاب المنح الدراسية العراقية سنويًا بالتعاون مع الحكومة العراقية.[٣٢٩]

ومن المتوقع أن يكون خمسة وثلاثين طالبًا عراقيًا وعدد مماثل من أعضاء هيئة التدريس ضمن ٤,٩٠٠ طالب ودارس أجنبي يدرس في الولايات المتحدة في إطار برنامج فولبرايت خلال العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣. ذكر ممثلو جامعات الولايات المتحدة الذين حضروا المؤتمر أن الدارسين العراقيين يبدون أكثر نضجًا، مع وجود نسبة عالية من طلاب الدراسات العليا الذين ألقى العديد منهم محاضرات في جامعاتهم بالعراق.[٣٣٠] ◆

من المتوقع أن يكون خمسة وثلاثين طالبًا عراقيًا وعدد مماثل من أعضاء هيئة التدريس أن يحصلوا على منح دراسية في الولايات المتحدة في إطار برنامج فولبرايت خلال العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣.

الأمن وسيادة القانون

في مقابلة صحفية نشرت في الخامس من آذار/مارس، علق المالكي رئيس الوزراء علي الانقسام الطائفي والمذهبي في العراق في فترة ما بعد صدام حسين، قائلاً أن العراق "وصلت ودخلت في مرحلة الحرب الأهلية... التي تعد أبشع وأخطر الحروب التي تؤثر علي استقرار البلاد". ولكن، في الواقع، أعلن أن الحرب انتهت:[٣٣١]

> فقد اعتمدنا علي مبدأ المصالحة الوطنية... فاليوم نحن لا نخشى الحرب الأهلية. نعم، ربما لدينا خلافات: فقد تختلف الحكومة المركزية مع المحافظات أو في بعض الأحيان تختلف الحكومة المركزية مع حكومة إقليم كردستان، ولكن بطبيعة الحال نحن نرجع إلي الدستور.

كما ذكرت الحكومة العراقية أن العنف في آذار/مارس وصل إلي أقل مستوياته منذ عام ٢٠٠٣. [٣٣٢] لتأمين مؤتمر قمة جامعة الدول العربية، الذي عقد في نهاية الشهر، اتخذت الحكومة العراقية تدابير استثنائية: حيث نشرت ما يقرب من ١٠٠,٠٠٠ من قوات الجيش العراقي وأفراد الشرطة في بغداد لتوفير الأمن، ٣٣٣ و أمرت وزارة الداخلية العراقية العاملين في الحكومة أن لا يحضرزا إلى العمل خلال الأيام من ٢٠ – ٢٩ آذار/مارس.[٣٣٤]

تم نشر ما يقرب من ١٠٠,٠٠٠ من الجيش العراقي والشرطة العراقية في بغداد لتأمينها.

وبعد خسائر كبيرة استمرت الأحداث، كمحاولات الاغتيال التي تستهدف قوات الأمن الحكومية، والمسئولين في الدولة، وأيضاً المواطنون الغير مشتبه فيهم الذين يبدو ملفهم الطائفي والمذهبي لتحفيز العنف. فى نفس الوقت امتدت التوترات الناجمة عن النظام الإداري إلى أوامر اعتقال صادرة في حق كبار مسئولي الحكومة الذين قاموا بناء على ذلك بالهرب من الخضوع للمحاكم الوطنية. أدت الاعتقالات الواسعة وتزايد عقوبات الإعدام مؤخراً في المحكمة إلي زيادة اهتمامات حقوق الإنسان.

وعلي الرغم من التحديات التي لا تزال قائمة، أعلنت وزارة الداخلية العراقية أن القوات المسلحة العراقية قد تخلت عن دورها في الأمن الداخلي وانتقلت إلي حماية حدود البلاد بحلول تموز/يوليو ٢٠١٢. [٣٣٥]

احتفال وزارة الداخلية بمناسبة الذكرى السنوية ٩٠ لتأسيس الشرطة العراقية. ٩كانون الأول/يناير ٢٠١٢. (صورة الحكومة العراقية)

أعمال العنف الأخيرة

ذكرت الحكومة العراقية أن ٤١٣ عراقي قتلوا في هجمات إرهابية في هذا الربع- حيث أن هناك انخفاض بنسبة ١٥٪ من عدد الوفيات المبلغ عنها من قبل قوات الولايات المتحدة والعراق لنفس الفترة من عام ٢٠١١. ورد أن مجموع القتلى في آذار/مارس ٢٠١٢ انخفض إلي ١١٢شخص، وهو أدني مستوي شهري منذ غزو قوات التحالف عام ٢٠٠٣. [٣٣٦]

وفقاً للبيانات التي جمعتها الأمم المتحدة، توفي ١٠٤٨ عراقي في هذا الربع السنوي، أكثر من ١٥٠٪ أعلي من مجموع ما نسب لوزارة الصحة.[٣٣٧] ورصد معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط أيضاً أعلي أرقام للخسائر، مع التأكيد علي أن "التدهور الأمني في العراق تم علي نحو سريع وعلي نطاق واسع منذ منتصف كانون الأول/ديسمبر لنهاية المهمة العسكرية الأمريكية هناك."[٣٣٨] ولوحظ في تحليل من قبل المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية أن العنف في مناطق معينة أصبح في ازدياد.[٣٣٩]

> تعد التفجيرات الأخيرة – في كاركوك، كربلاء، سامراء، وبغداد ومدن أخري- جزء من تصاعد العنف في أعقاب انسحاب القوات الأمريكية.... في الأشهر الثلاث الأولي منذ انسحاب القوات... كان هناك ٢٠٤ عميلة تفجيرية وقعت بزيادة ٧٠٪ عن الفترة نفسها من العام الماضي. مع عدم وجود مزيد من الأهداف العسكرية الأمريكية الواقعية في البلاد فإن هذا الارتفاع يعنى بالضرورة ارتفاع العنف العراقي من العراقيين ويوضح الحاجة إلى وجود قوة أمنية محلية مُعززة.

علي الرغم من انخفاض العنف حول مؤتمر قمة جامعة الدول العربية ، إلا أن قوات الأمن العراقية واجهت موجة من الهجمات المنسقة تسببت في خسائر كبيرة في وقت سابق في هذا الربع. في التاسع عشر من كانون الثاني/يناير، قد أسفر تفجير سيارة مفخخة في كلية الشرطة ببغداد عن مقتل شخص. في الثالث والعشرين من شباط/فبراير، كان هناك أكثر من ٢١ عملية تفجيرية في أنحاء العراق تسببت في مقتل ٤٢ شخص عراقي علي الأقل وإصابة ما يقرب من ٢٨٥ آخرين.[٣٤٠] وشملت الهجمات الأخري التي تسببت في خسائر كبيرة في هذا الربع ما يلي:[٣٤١]

- في الرابع والعشرين من كانون الثاني/يناير- قتلت سيارة مفخخة ١١ شخصاً في مدينة صدر; العديد من السيارات المفخخة (VBIED) وعبوة ناسفة بدائية الصنع (IED) فالهجمات قتلت ١٢ شخص وأصيب ٨٠ شخص في أغلب المناطق الشيعية من بغداد.
- في السابع والعشرين من كانون الثاني/يناير- أسفرت عملية انتحارية بسيارة مفخخة عن مقتل ١٢ شخص في بغداد.
- في التاسع عشر من شباط/فبراير- أسفرت عملية انتحارية بسيارة مفخخة عن مقتل ما لا يقل عن ١٤ شخص من أفراد الشرطة بالإضافة إلي مجندين في بغداد.
- في التاسع والعشرين من شباط/فبراير- قد أسفر تفجير سيارة مفخخة عن ثلاثة أشخاص و ١١ جرحي في بغداد.
- في الخامس من آذار/مارس- أسفرت هجمات منسقة استهدفت أعضاء قوي الأمن الداخلي عن مقتل ٢٦ ضابطاً وأصيب ثلاثة داخل وحول حديثة.
- في العشرين من شباط/مارس- أسفرت الهجمات في أنحاء العراق عن مقتل أكثر من ٤٠ شخص وأصيب أكثر من ٢٠٠ آخرون; في أكثر الهجمات عنفاً في كربلاء قُتل ١٣ شخص وأصيب ٥٠ آخرون.

تستمر الهجمات ضد أعضاء أبناء العراق وعائلاتهم، ولكن تشير التقارير إلي أن مجموع الخسائر التي أصابتهم في انخفاض هذا الربع عن الماضي. أن أكبر قوة لوزارة الداخلية (MOI)،

الجدول ٤,٢

الأعمال المختارة من بين أعمال العنف التي المستهدفة. ٢٠١٢/١١/١-٢٠١٢/١٠/٤

المسئولين غير الأمنيين والمدنيين البارزين الآخرين

المستهدفين/الضحايا	الموقع	التاريخ	الظروف	النتيجة
مسئول بوزارة المالية	●	٢٩/١	هجوم مسلح	قتل
نائب رئيس حزب البيضاء	●	٣١/١	الهجوم على المنزل باستخدام العبوات الناسفة والسيارات المفخخة	لم يصب بأذى. أصيب العديد آخرون بجروح
نائب إصلاحي	●	٧/٢	هجوم مسلح	قتل
رئيس لجنة استثمار بغداد	●	١١/٢	هجوم مسلح (باستخدام كواتم صوت)	لم يصب بأذى: جرح الحارس
شيخ قبيلة	●	١١/٢	هجوم مسلح على العائلة	قتل. وقتلت الزوجة وطفل وشقيقه
شيخ قبيلة	●	١٨/٢	هجوم مسلح على المنزل	قتل: جرح ابنه
قاضي جنائي	●	١٨/٢	هجوم مسلح على المنزل	قتل
أستاذ جامعي	●	٢٥/٢	هجوم مسلح على المنزل	لم يصب بأذى. ٢ من الأبناء أصيبوا بجروح
قاضي جنائي	●	٢٥/٢	هجوم بعبوات ناسفة على المنزل	لم يصب بأذى
نواب آية الله السيستاني	●	٢٧/٢	هجوم بقنبلة يدوية على المنزل	لم يصب الثلاثة بأي أذى
شيخ قبيلة	●	٢٨/٢	هجوم مسلح على الموكب	قتل. أصيبت الزوجة واثنين من الأطفال
محام	●	٢/٣	هجوم مسلح	قتل
نواب آية الله السيستاني	●	٣/٣	عبوات ناسفة	لم يصب بأذى
مساعد مدير الشؤون المدنية	●	٤/٣	هجوم انتحارس مسلح بسيارة مفخخة على السيارة	لم يصب بأذى. لم تصب ابنته بأذى
قاضي تحقيق	●	٦/٣	الهجوم على المكتب بالعبوات الناسفة	تم نزع فتيل العبوات الناسفة
طبيب	●	٧/٣	هجوم مسلح على المنزل	لم يصاب بأذى. أصيب ٢ من أفراد الأسرة
نائب حزب القناة العراقية/نائب	●	١١/٣	الهجوم على ركب بالعبوات الناسفة	لم يصب بأذى

مسؤولون أمنيون

المستهدفين/الضحايا	الموقع	التاريخ	الظروف	النتيجة
قائد في أبناء العراق	●	١٨/١	هجوم مسلح على المنزل	قتل. قتل ٤ أطفال
عضو في أبناء العراق	●	١٩/١	هجوم مسلح على المنزل	قتل. وقتلت الزوجة وطفل وشقيقه
ضابط مخابرات بوزارة الداخلية العراقية	●	٢٤/١	هجوم بعبوات ناسفة على المنزل	قتل. قتل ١٠ من أفراد الأسرة
ضابط بالشرطة العراقية	●	٢٤/١	هجوم مسلح على المنزل	قتل. جرح ٤ من أفراد الأسرة
مسؤولون بالشرطة	●	٢٥/١	هجوم مسلح على المنزل	قتل ٢ منهم
ضابط بالجيش العراقي	●	٢٩/١	هجوم انتحاري بسيارة مفخخة	أصيب: جرح ٢ من الطلاب
ضابط بالجيش العراقي	●	٣١/١	هجوم انتحاري بسيارة مفخخة	جرح
قائد في أبناء العراق	●	٣١/١	هجوم بعبوات ناسفة على المنزل	جرح
عضو في أبناء العراق	●	١/٢	هجوم مسلح	قتل
ضابط بالجيش العراقي	●	٧/٢	هجوم مسلح على المنزل	لم يصب بأذى. قتلت الزوجة. وجرح طفل
مسئول في وزارة الداخلية العراقية	●	١١/٢	هجوم مسلح على السيارة	قتل
ضابط بالجيش العراقي	●	١٣/٢	هجوم مسلح	قتل. قتل ٢ من المساعدين
ضباط بالشرطة العراقية	●	١٣/٢	هجوم مسلح بالقذائف على المنزل	قتل. وقتلت زوجته وأبنائه

تابع في العمود التالي

الموقع

المستهدفين/الضحايا	الموقع	التاريخ	الظروف	النتيجة
عميد بالجيش العراقي	●	١٤/٢	هجوم مسلح (باستخدام كواتم صوت)	قتل
عميد بالجيش العراقي	●	١٨/٢	هجوم مسلح على السيارة	جرح
لواء في وزارة الدفاع العراقية	●	١٨/٢	هجوم مسلح على السيارة (باستخدام كواتم صوت)	أصيب العديد
ضباط بالشرطة	●	١٩/٢	هجوم مسلح على نقطة تفتيش أبناء العراق	قتل ٢ من أبناء العراق. وقتل ضابط في الشرطة العراقية
عقيد بالشرطة	●	٢٠/٢	هجوم انتحاري بسيارة مفخخة	قتل
ضابط بالجيش العراقي	●	٢١/٢	هجوم مسلح على نقطة تفتيش	قتل
قائد في أبناء العراق	●	٢١/٢	هجوم على ركب لأبناء العراق بالعبوات الناسفة	قتل: وجروح أحد الجنود
ضابط بحماية الشهود	●	٢٧/٢	هجوم مسلح على المحكمة الجنائية	قتل
ضباط بالجيش العراقي	●	٢٧/٢	الهجوم على ركب بالعبوات الناسفة	جرح ٢
ضابط أمن بالإصلاحية	●	٢٩/٢	الهجوم على ركب بالمتفجرات	قتل: وجرح ٣ آخرون
ضابط بوزارة الداخلية	●	١/٣	هجوم مسلح على المنزل/السيارة	قتل
ضابط بوزارة الدفاع	●	٤/٣	هجوم بالعبوات الناسفة	جرح
ضباط بالشرطة العراقية	●	٥/٣	هجوم مسلح على نقطة تفتيش	قتل ٣. وجرح ٣ آخرون
ضباط بالشرطة العراقية	●	٦/٣	هجوم انتحاري	جرح ٤
ضباط بالشرطة العراقية	●	٧/٣	الهجوم على ركب بالعبوات الناسفة	قتل ١. وجرح ٢ آخرون
محقق بالشرطة العراقية	●	٨/٣	هجوم انتحاري مسلح بسيارة مفخخة على السيارة	قتل
ضباط بالشرطة العراقية	●	١٠/٣	هجوم بعبوات ناسفة على المنزل	لم يصب بأذى. ١ قتل. أصيب ٤ آخرون
عضو في أبناء العراق	●	١٠/٣	هجوم مسلح	قتل
ضباط بالشرطة العراقية	●	١٢/٣	هجوم مسلح	قتل ٥. وجرح ٢
ضباط بالشرطة العراقية	●	١٤/٣	هجوم مسلح	قتل ٢. وجرح ٣
عضو في أبناء العراق	●	١٥/٣	هجوم بعبوات ناسفة على المنزل	قتل
عضو في أبناء العراق	●	١٨/٣	هجوم بالعبوات الناسفة	قتل ٣ منهم
عضو في أبناء العراق	●	١٩/٣	هجوم مسلح على المنزل	قتل. قتل ٤ من أفراد الأسرة
ضباط بالشرطة العراقية	●	٢٠/٣	هجوم بالمفجرات على الموكب	قتل ١. وجرح ٢
ضابط بالجيش العراقي	●	٢٧/٣	هجوم بالعبوات الناسفة على دورية للجيش	قتل ١. وجرح ١
عقيد بالجيش العراقي	●	٢٨/٣	هجوم بعبوات ناسفة على المنزل	لم يصب بأذى
عضو في أبناء العراق	●	٣١/٣	هجوم مسلح على المنزل	قتل. وقتلت الزوجة وطفل

ملحوظة: الجدول التالي يقدم أمثلة من الاغتيالات ومحاولات الاغتيال وغيرها من الأعمال الصغيرة الحجم من العنف والتي تبدو أنها موجّهة نحو أشخاص معينين أو مجموعات في هذا الربع السنوي. وهو لا يهدف إلى عرض جميع الأحداث، ولا يفترض أن يعبر عن دوافع المهاجمين.

المصدر: خليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للوثائق مفتوحة المصدر باللغتين العربية والإنجليزية، ١/١/٢٠١٢–٣١/٣/٢٠١٢.

الشرطة العراقية، وأكبر قوة لوزارة الدفاع العراقية (MOD)، الجيش العراقي، كان أكبر عدد للجرحى من بينهم في هذا الربع السنوي، إلا أن عدد القتلى أخذ في التراجع.[٣٤٢] انظر الشكل ٤,٩ لمجموع القتلى والجرحى في الأحداث، حسب شهر، خلال الفترة من كانون الثاني/يناير حتى آذار/مارس ٢٠١٢.

واصل العنف السياسي الموجهة ضد المسئولين المدنيين والعسكريين بشكل واضح في هذا الربع. خلال ١١ من كانون الثاني/يناير – ١٠ نيسان/أبريل، تم اغتيال ما لا يقل عن ٧٣ من الموظفين الحكوميين (بما في ذلك بعض القادة من أبناء العراق وعائلاتهم).[٣٤٣] الجدول ٤,٢ يلخّص عمليات القتل هذه وغيرها من أعمال العنف المستهدفة. وكنتيجة للاغتيالات ومحاولات الاغتيال علي مدي العام الماضي، وضع مجلس النواب ميزانية لشراء سيارات مدرعة وسيارات رياضية متعددة الاستخدامات لكبار المسئولين الحكوميين، مما أثار انتقادات حادة من جانب رجل الدين مقتدي الصدر.[٣٤٤]

قوات الأمن العراقية

في أعقاب انتخابات آذار/مارس ٢٠١٠، كانت الكتل السياسية الكبرى غير قادرة علي الاتفاق مع من ينبغي أن يكون بمثابة وزير الدفاع ووزير الداخلية، وأنها لا تزال مسألة مفتوحه. وتدار علي حد سواء وزارة الدفاع ووزارة الداخلية من قبل المسئولين الذين اختارهم رئيس الوزراء نوري المالكي في عام ٢٠١١- فالقائم بأعمال وزير الدفاع سعدون الدليمي في وزارة الدفاع ونائب رئيس الوزراء عدنان السعدي في وزارة الداخلية.

الشكل ٤,٩

الضحايا من أبناء العراق والعائلة والشرطة العراقية والجيش العراقي، ٢٠١٢/١–٢٠١٢/٣

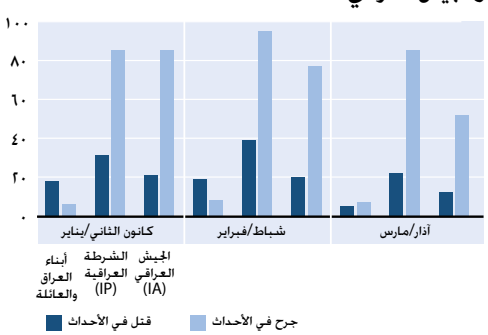

المصادر: الاخبار، "ضحايا العنف في شهرآذار/مارس هي الأقل منذ بداية العام ٢٠١٢،" ٢٠١٢/٣/٤، http://nmc.gov.iq/ArticlePrint.aspx?ID=3990، الرجوع إليه في ٢٠١٢/١٠/٤؛ القدس، "١٥١ ضحايا أعمال العنف في العراق في كانون الثاني/يناير" ٢٠١٢/١/٢، http://nmc.gov.iq/ArticlePrint.aspx?ID=3559، الرجوع إليه في ٢٠١٢/١٠/٤؛ خليل المفتش العام للمستندات مفتوحة المصدر بالعربية والإنجليزية، ٢٠١٢/١/١–٢٠١٢/٣١/٣.

كما في ٣١ من آذار/مارس،٢٠١٢، كان ما يقرب من ٩٣٠٠٠٠ من أفراد قوات الأمن العراقية الداخلية تحت السيطرة المباشرة لرئيس الوزراء.[٣٤٥]

وزارة الدفاع العراقية

وفقاً لوزارة الدفاع، فقد أعد الجيش العراقي قوة مدرّبة جيّدًا لإجراء عمليات مكافحة الإرهاب ومكافحة التمرد، وانسحاب القوات الأمريكية كان ليتزامن مع امتلاك الجيش العراقي "الحد الأدنى من القدرات التأسيسية للدفاع ضد التهديدات الخارجية."[٣٤٦] فقد لعب الجيش العراقي دوراً مهماً في الأمن العراقي لكنه بدأ بالتحول إلي التركيز علي بناء قدراته للدفاع الخارجي والذي يعد مهمة الجيش الأساسية. أعلنت الحكومة العراقية في هذا الربع أن الانتقال من المسئولية عن الأمن الداخلي إلي وزارة الداخلية لن يكون كاملاً قبل تموز/يوليو ٢٠١٢، [٣٤٧] بالتزامن مع بناء قوي للأمن الداخلي، الطيران، والاستخبارات، والمراقبة واستطلاع قدرات بدعم جزئي من برنامج المبيعات العسكرية الخارجية الأمريكية.[٣٤٨] علي الرغم من عملية الانتقال المخطط لها، والجدول الزمني لانجاز مثل هذا الحشد خارج أو للوصول إلي القدرة علي إعداد دفاع خارجي مستقل لا يزال غير واضح.

وزارة الداخلية

كما أن وزارة الداخلية علي استعداد لتحمل حصة أكبر من المسؤولية عن أمن العراق الداخلي، وقد واصلت في هذا الربع توظيف وتدريب أفراد الأمن في المناطق المعرضة للعنف، لتوفير استمرار اندماج للقوي المختلفة في وزارة الداخلية من خلال البرامج التدريبية:

- في شمال العراق، وبناء علي توجيه من رئيس مجلس الوزراء، استأجرت وزارة الداخلية نحو ١,٠٠٠ من ضباط شرطة نينوي و١٧٨ من مقاولين خدمة حماية المرافق. [٣٤٩] ومن بين إجمالي المؤجرين، كان هناك ٨٥٩ من خريجي برنامج تدريبي مدته شهرين في الموصل.[٣٥٠]
- استخدمت وزارة الداخلية ٢٣٠ فرداً من الشرطة في محافظة صلاح الدين.
- في محافظة تميم، تقوم وزارة الداخلية بتدريب ٩٧ من المتعاقدين لشَغل وظائف دائمة الشرطة في كركوك.
- في جنوب العراق، قد تخرج نحو ١,٨٧٠ من الشرطة الاتحادية من منشأة وزارة الداخلية في شهر آذار/مارس،[٣٥١] و٥٤٩ شرطي إضافي سيبدأون التدريب في نيسان/أبريل.[٣٥٢]

برنامج أبناء العراق

وفقاً لمسئولين عراقيين، فقد انضم بنجاح ما يقدر بحوالي ٧٠,٠٠٠ من أعضاء أبناء العراق للعمل في مناصب داخل الحكومة العراقية وذلك حتى تاريخ الحادي والثلاثون من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

الوضع بالنسبة لأبناء العراق المتبقيين (٣٠,٠٠٠ تقريبا) غير مؤكّد، إلا أنّ الميزانية التي تدعم خدماتهم المستمرة ميزانية مضمونة.[٣٥٣]

خلال الأيام الأخيرة من شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، تخلي نحو ١٣٠ عضواً من أبناء العراق عن منصبهم في محافظة ديالي وذلك بسبب خلافات مع وزارة الدفاع العراقية. في الخامس من شباط/فبراير، أعلن قائد أبناء العراق في المقاطعة أن جميع العاملين قد عادوا بعد تلقي خطابات الضمان من كبار المسئولين الأمنيين معلناً عن حاجة أبناء العراق للدعم.[٣٥٤]

في مطلع شهر شباط/فبراير، أعلن قائد الجيش العراقي علي غيدان عن تجميد التوظيف لأبناء العراق في شغل وظائف الأمن، قائلاً أنهم يمكن توظيفهم في مناصب أخري. قال قائد القوات البرية في العراق أن وزارة الدفاع "تنسق حتى تحافظ لأبناء العراق علي مناصبهم الحالية والعمل جنباً إلي جنب مع الجيش العراقي" حتى إيجاد وظائف جديدة لهم.[٣٥٥]

سيادة القانون

إن سيادة القانون لا تزال تحتاج إلي تقدم في العمل في العراق، للتعامل مع الفساد المستمر علي جميع المستويات الحكومية الذي يعد ذلك عقبة كبيرة. وفقاً لمؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١١، كانت العراق في المرتبة ١٧٥ من أصل ١٨٣ بلداً وإقليماً، حيث تتعادل مع هياتي، باعتبارها واحدة من أكثر الدول فساداً في العالم.[٣٥٦]

بدأ الجيش العراقي في الانتقال إلى التركيز على بناء قدرته على توفير الدفاع الخارجي، والذي يعتبر مهمته الأساسية.

تطورات مكافحة الفساد

أعلنت هيئة النزاهة (COI) إنه خلال عام ٢٠١١ أُدين١,٦٦١ متهم بتهم تتعلق بالفساد.[٣٥٧] حيث انه تم إدانة اكثر من ١,٣٦٨ فرد في ٢٠١٠ [٣٥٨] ولا يزال ذلك ملحوظ بشكل أكثر لأن هيئة النزاهة فرضت وقفاً لمدة ثلاثة أشهر علي التحقيقات عندما استقال ممثل اللجنة في التاسع من أيلول/سبتمبر ٢٠١١. [٣٥٩]

في الرابع عشر من آذار/مارس، أصدرت لجنة خاصة أنشأتها حكومة إقليم كردستان لتقييم النتائج في إقليم كردستان لمدة عام. ويثبت التقرير صحة وجود فساد واسع النطاق وسوء إدارات في عدة وزارات، الصحة، وشركات المقاولات والإسكان وقطاعات الطاقة تلك الأكثر عرضة للسرقة وسوء استخدام الأموال العامة. ووفقاً للجنة، هناك ما يقرب من ٩٥ مسئول في حكومة إقليم كردستان متورطون في ممارسات فاسدة وتم فصلهم من وظائفهم.[٣٦٠]

الشكل ٤,١٠

عمليات القبض المختارة بسبب اتهامات بالإرهاب، ٢٠١٢/١/١٤-٢٠١٢/٤/١٠

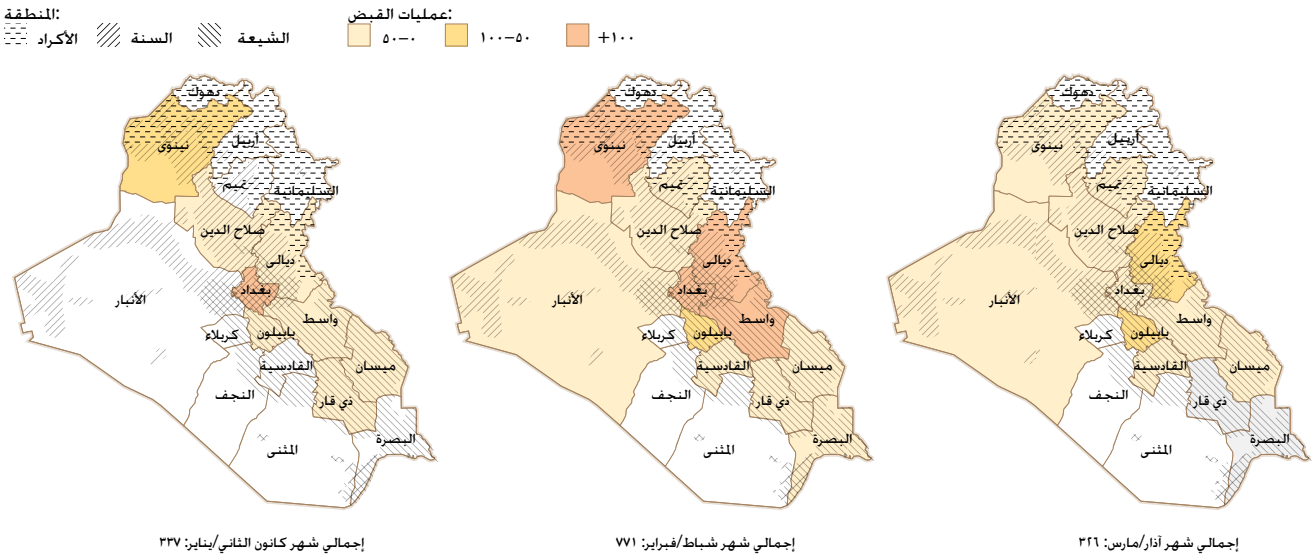

ملحوظة: يعطي هذا الجدول أمثلة على عمليات القبض التي تمت في هذا الربع السنوي. هذه المعلومات ليست شاملة لجميع الحوادث. ولا تشتملعلى بيانات حول الجوم المرتكب أو البراءة من الذين ألقي القبض عليهم. اعتمد تحليل الحوادث على أفضل المعلومات المتاحة. حتى تاريخ ٢٠١٢/١٠/٤.

المصدر: تحليل المفتش العام للمستندات مفتوحة المصدر باللغتين العربية والإنجليزية، ٢٠١٢/١-٢٠١٢/٤.

نظام العدالة

اعتقالات لمكافحة الإرهاب

وعلق رئيس الوزراء نوري المالكي في تشرين الأول/أكتوبر أن الاعتقالات تم إسنادها إلي قوات الأمن العراقية علي أدلة ومعلومات وافرة.[٣٦١] وقد استهدف كثير من الذين ألقي القبض عليهم زعزعة أمن البلاد واستقرارها- كما اتهم أعضاء تنظيم القاعدة من بينهم. ويبدو أن الاعتقالات تركزت في تلك المناطق حيث هناك نمط تاريخي من نشاط المسلحين أو الميلشيات سواء من الشيعة أو السنة. ومع ذلك، لا يبدو أن هناك علاقة مباشرة بين الهجمات الإرهابية الأخيرة، وأعداد الأشخاص الذين اعتقلوا في إقليم معين.[٣٦٢] ويظهر الشكل ٤,١٠ الاعتقالات المختارة للتهم الإرهابية في هذا الربع السنوي، من قبل المقاطعة.

الإعدام

هناك ارتفاع ملحوظ في أحكام الإعدام في العراق وقد حصل ذلك علي الاهتمام الدولي في الآونة الأخيرة. في عهد صدام حسين، كان يطبق عادة حكم الإعدام، ولكن في العاشر من حزيران/يونيو أوقف مدير سلطة الائتلاف المؤقتة استخدامه. ومع ذلك، انتهت سلطة الائتلاف المؤقتة بعد أسبوع في الثامن والعشرين من حزيران/يونيو ٢٠٠٤، وأعادت الحكومة العراقية عقوبة الإعدام، والذي ينفذ شنقاً.[٣٦٣]

خلال عام ٢٠١١، تم الإبلاغ عن ما لا يقل عن ٦٨ شخصاً قد أعدموا بحكم من المحكمة[٣٦٤] - معظم المدانين من التهم منصوص عليها في المادة ٤ من قانون الإرهاب. في خلال الشهرين الأولين من عام ٢٠١٢، أعدم ما لا يقل عن ٦٥ شخصاً آخر. في كانون الثاني/يناير، كان هناك ٣٤ شخص محكوم عليهم بالإعدام (٣٢ من الرجال و ٢ من النساء) في حالات يعود تاريخها إلي ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨.[٣٦٥] وعلق متحدث باسم الوزارة أن "تطبيق العقوبات والإعدام ضد الإرهابيين والقتلة جزء من القانون العراقي".[٣٦٦] في الأول من شباط/فبراير تم تنفيذ أحكام الإعدام علي ١٧ شخص لارتكابهم أعمال إرهابية. بعد ثلاثة أيام، صدق مكتب الرئيس العراقي علي أكثر من ٢٣ حكم إعدام، متضمناً ١٤ شخص نفذ

فيهم حكم الإعدام في السابع من شباط/فبراير لارتكابهم أعمال إرهابية، وهجمات عسكرية، وعمليات اختطاف وقتل.[٣٦٧]

أعربت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي عن صدمتها من عدد حالات الإعدام، ناقدة غياب الشفافية في إجراءات المحكمة ودعت إلي الوقف الفوري لعقوبة الإعدام في العراق.[٣٦٨] ودافع وزير الخارجية العراقي لحقوق الإنسان عن أحكام الإعدام، قائلاً: "نحن نعتبر أن الزيادة في عدد من الأحكام تعد أمراً اعتياديا، وفقاً لعدد الضحايا....

For a comparison of Iraq's execution rate for ٢٠١١ to those of other countries, see Table ٤,٣. ◆ وفي الواقع ندعو الأجهزة الأمنية إلي بذل المزيد من الجهود للتصدي للإرهاب."[٣٦٩]

للمقارنة بين نسبة تنفيذ حكم الإعدام في العراق لعام ٢٠١١ عن مثيلاتها في البلدان الأخرى، انظر الجدول رقم ٤,٣.◆

الجدول ٤,٣

أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم في البلدان المختارة، ٢٠١١

الدولة	تعداد السكان	الإعدام	الإعدام لكل ١ مليون من السكان
إيران	٧٨,٨٦٨,٧١١	٣٦٠*	٤,٥٦
السعودية	٢٦,٥٣٤,٥٠٤	٨٢*	٣,٠٩
العراق	٣١,١٢٩,٢٢٥	٦٨	٢,١٨
الولايات المتحدة	٣١٣,٨٤٧,٤٦٥	٤٣	٠,١٤
اليمن	٢٤,٧٧١,٨٠٩	٤١*	١,٦٦
مصر	٨٣,٦٨٨,١٦٤	١*	٠,٠١
الإمارات العربية المتحدة	٥,٣١٤,٣١٧	١	٠,١٩
الأردن	٦,٥٠٨,٨٨٧	٠	٠,٠٠
الكويت	٢,٦٤٦,٣١٤	٠	٠,٠٠
البحرين	١,٢٤٨,٣٤٨	٠	٠,٠٠

ملحوظة: * تشير إلى الحد الأدنى لعدد عمليات الإعدام المبلغ عنها. شكلت إيران والعراق والمملكة العربية السعودية ٩٩٪ من جميع عمليات الإعدام المسجلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المصادر: وكالة المخابرات المركزية، كتاب الحقائق العالمية، www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/. الرجوع إليه في ٣/٤/٢٠١٢؛ منظمة العفو الدولية، "أحكام الإعدام والإعدام للعام ٢٠١١"، ٢٧/٣/٢٠١٢، www.amnesty.org/sites/default/files/ai_global_dp_stats_report__٢٠١١_act٥٠٠٠٢٠١٢.pdf. الرجوع إليه في ٢٨/٠٣/٢٠١٢.

علق متحدث باسم الوزارة "بأن تطبيق هذه العقوبات وأحكام الإعدام ضد الإرهابيين والقتلة هي جزء من القانون العراقي".

الاقتصاد

دفع كلًا من بنك النقد الدولي والبنك المركزي العراقي إجمالي الناتج المحلي بالنمو بنسبة ١٢٪ في العام ٢٠١٢.

يبدو ظاهريًا أن العراق يتمتع باقتصاد قوي. ويضع كل من صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك المركزي العراقي (CBI) الأسس للنهوض بالناتج القومي الإجمالي ليبلغ في عام ٢٠١٢ ما يزيد عن ١٢٪. وفي مارس/آذار أفاد وزير النفط بأن إنتاج النفط الخام بإيجاز ارتفع ليصل إلى ٣ مليون برميل يوميًا (MBPD)، وذلك للمرة الأولى منذ ما يزيد عن عقدين. وفي عام ٢٠١١ ارتفع النشاط التجاري الأجنبي ليصل إلى ٤٠٪ أي إلى ما يقرب من ٥ مليار دولار، كما صدق مجلس نواب الحكومة العراقية على وضع أضخم ميزانية تخص سنة واحدة في تاريخ البلاد تقدر بـ ١٠٠ ،٤ مليار دولار، يخصص منها ما يقرب من ٣٢ مليار دولار بغرض الاستثمار في الهياكل الأساسية.[٣٧٠]

ولكن تبقى هناك تحديات كبرى. فالتوترات السياسية تعكر صفو مناخ الاستثمار، وتعرقل الاتفاق على تشريع حاسم يهدف إلى التنمية الاقتصادية، بينما تستمر حالات التأخير البيروقراطية في إبطاء مشاريع رئيسية في مجال النفط. وعلى الرغم من إضافة حجم تصدير جديد للنفط الخام في هذا الربع السنوي، فإن اختناقات الهياكل الأساسية لا تزال تعيق خروج المورد الأكثر حيوية في العراق إلى الأسواق العالمية. ويتوقع أن تتوج الزيادة السريعة لحجم النشاط التجاري الأجنبي للسنوات الأخيرة في عام ٢٠١٢، كما أن هناك مخاوف من حدوث تدهور اقتصادي يكون الشرارة لحدوث تضخم.[٣٧١]

مؤشرات رئيسية

حصيلة تصدير النفط

حققت الحكومة العراقية ٢٧،١٩ مليار دولار حصيلة بيع النفط الخام في هذا الربع السنوي بانخفاض يقدر بـ ٦،٧٣ مليون دولار عن الربع السنوي السابق. ومع ذلك كانت الحصيلة في الربع الأول من عام ٢٠١٢- ٩٦،٢ مليار دولار أي أعلى بنسبة (١٨٪) مقارنة بنفس الربع السنوي لعام ٢٠١١.[٣٧٢] أما عام ٢٠١٢ فإن مشاريع النفط الخام التي يمولها صندوق النقد الدولي ستمثل حوالي ٩٨٪ من أرباح الصادرات العراقية وستسهم بنسبة تزيد عن ٩٠٪ في الدخل الحكومي. والأرقام تعكس كل من الزيادة المضطردة في حجم صادرات النفط الخام العراقي، والأسعار الضخمة المتواصلة للنفط في الأسواق العالمية. كما أنها توضح أيضًا عدم قدرة قطاعات الاقتصاد الأخرى على المنافسة دوليًا.[٣٧٣]

الشكل ٤،١١

إجمالي الناتج المحلي للعام ٢٠١١ لكل فرد، في العراق ودول الشرق الأوسط المحددة

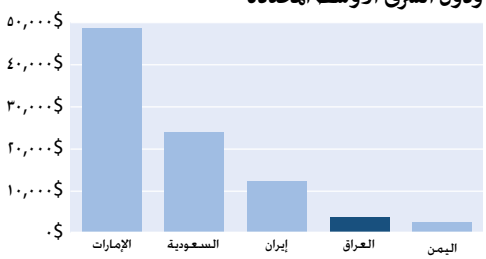

ملاحظة: الأرقام هي تقديرات محسوبة باستخدام تعادل القوة الشرائية (PPP) للمقارنة بحو أكثر دقة بين مستويات المعيشة في البلدان.

المصدر: بنك النقد الدولي، قاعدة بيانات الاقتصاد العالمي ٢٠١١/٩، www.imf.org/external/pubs/ft/weo/٢٠١١/٠١/weodata/index.aspx، الرجوع إليه في ٢٠١٢/٢٧/٣.

الناتج القومي الإجمالي

وفقًا لصندوق النقد الدولي فإنه من المتوقع أن يصل معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي للعراق في عام ٢٠١٢ إلى ما يزيد عن ضعف معدل الدول الأخرى المصدرة للنفط في المنطقة، على الرغم من أن هذا النمو نشأ من مستوى منخفض. نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي العراقي أدنى بكثير منه في دول عديدة في الشرق الأوسط (انظر الشكل ٤،١١).[٣٧٤]

التضخم

عامًا بعد عام يظهر التضخم الأساسي رويدًا في فبراير/شباط ليصل إلى ٣٠،٦٪، لكنه يبقي أقل مما حدث في كل من كانون الأول/ديسمبر حيث قدر بـ ٩٧،٦٪ وإسقاطات صندوق النقد الدولي الأخيرة في عام ٢٠١٢، الذي بلغ ٧،٧٪ للدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA). ومع ذلك فإن النمو الملحوظ للنقدية المتداولة في العراق والذي بلغ في الشهور الأخيرة معدل سنوي يقدر بحوالي ٢٠٪، أي ما يقرب من ضعف حجم النمو في الناتج القومي الإجمالي، وما أتبعه من مخاوف بشأن الزيادة المحتملة لحدوث تضخم. يمكن أن يتسبب الحجم الهائل لتدفقات الدولار الناتجة عن بيع النفط والتي تصب في اقتصاد العراق إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وتفاقم ديناميكي في أجور القطاع العام بفعل النمو المستمر. ظل معدل السياسة القاعدية للبنك المركزي العراقي مستقرة عند ٦٪ للربع السنوي الثامن على التوالي، كما زاد سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي بصورة طفيفة مقابل الدولار الأميركي حيث بيع بـ ١٦٦،١

مقابل الدولار خلال فترة كبيرة من الربع السنوي. وانخفض ذلك السعر بشكل تدريجي عن ١٧٠,١ ، هذا المستوى الذي احتفظ به ثابتًا في السنوات الثلاثة الماضية. ومع ذلك فإن زيادة الطلب على الدولارات من قبل تجار من دول مجاورة كإيران وسوريا غير قادر على تدبير مبالغ كافية من العملة الأميركية في الوطن الأم بسبب الجزاءات الدولية والتي ساعدت على دفع سعر الصرف غير الرسمي لأعلى من ٣٢٠,١ دينار في منتصف نيسان/أبريل.[٣٧٥]

في نيسان/أبريل عام ٢٠١٢ قام مجلس الوزراء بتأجيل خطط تعديل العملة إلى أجل غير مسمى، التي كان من شأنها محو ثلاثة أصفار من الدينار العراقي في عام ٢٠١٣، كما كانت ستتطلب إصدار أوراق نقدية جديدة. كذلك فإن التعديل كان من شأنه أن يجعل قيمة الدينار أقل بصورة طفيفة من قيمة الدولار الأميركي. حيث أن قيمته في الوقت الحالي أقل من عشر سنت.[٣٧٦]

البطالة

أظهر تقرير وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في هذا الربع السنوي، المعدل الرسمي للبطالة حيث جاء ١٢٪ أي منخفضًا عن المعدل الرسمي السابق الذي بلغ ٣، ١٥٪ في تلك الفترة من آذار/ مارس ٢٠٠٨. كما اتسع نطاق التقديرات غير الحكومة العراقية في الفترة الأخيرة من ٨٪ إلى ٣٠٪. وقد حدد تقرير شبكة المعرفة العراقية ٢٠١١ النسبة المئوية للشباب العاطل عن العمل بـ ٣٠٪، وفي نفس الوقت هؤلاء المهاجرون من العراق الذين هم في الغالب يمتهنون حرفًا ويبحثون عن فرص عمل في أماكن أخرى.[٣٧٨]

أظهرت النتائج الصادرة عن تقرير مواقف العامة عن هذا الربع السنوي، أن العراقيين يعتقدون أن البطالة واحدة من أكثر القضايا الاجتماعية الملحة التي تواجه البلاد. وبهامش كبير قام هؤلاء الذين أجرى عليهم الاستطلاع بتصنيف البطالة على قمة التحديات التسع المدرجة التي تواجه الحكومة، بما في ذلك الأمن والفساد وتوفير الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه. كما اعتقد أن أكثر من ٨ من كل١٠ أشخاص جري عليهم الاستطلاع، أن وضع الوظائف يتدهور وأن جزء من اللوم يلقي إما علي رئيس الوزراء نور المالكي أو وزراء الحكومة بوصفهم سبب المشكلة.[٣٧٩] الشكل ٤,١٢ يظهر المزيد عن نتائج الاستبيان.

الشكل ٤,١٢

توجهات الرأي العام العراقي حول البطالة في العام ٢٠١١

نسبة من شملهم الاستجواب

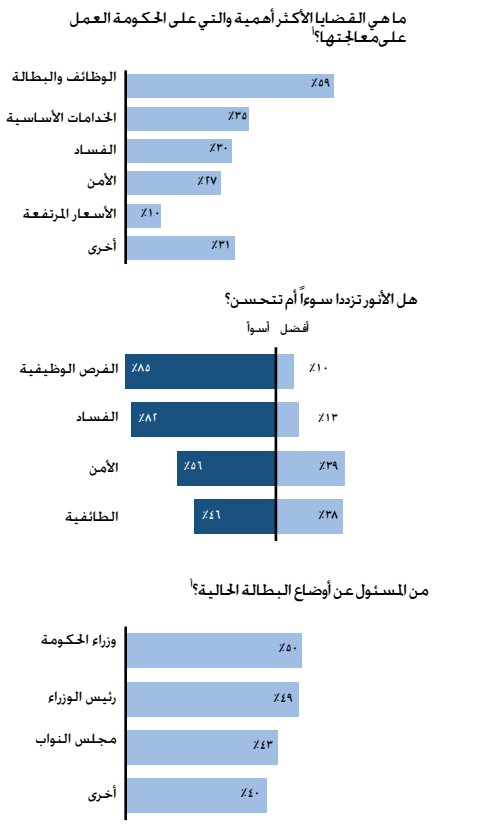

[أ] طلب من المشاركين اختيار اجابتان.

المصدر: المعهد الوطني الديمقراطي غرينبرغ كويتلان روزنر للأبحاث. "العراق يدخل مرحلة حرجة: الرسوم البيانية لتقرير عن المسح الذي جرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١" ٢٠١١/١١ ص. ٢-٣، ٤٦، pdf.www.ndi.org/files/Iraq-survey-presentation-Oct٢٠١١، الرجوع إليه في ٢٠١٢/١/٣.

بورصة العراق للأوراق المالية

جاء أداء بورصة العراق للأوراق المالية(ISX) أقل من مستوى ذلك المؤشر المركب من ١١ سوق من أسواق الملكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هذا الربع السنوي، على الرغم من احتفاظها على مدار العامين الماضيين بمعدل نمو أعلى بدرجة كبيرة من المعدل الإقليمي (انظر الشكل ٤,١٣). ترتبط البورصة العراقية للأوراق المالية بصلة طفيفة مع الأسواق الأخرى في المنطقة، وينظر إلى أدائها من منظور أوسع باعتبارها مؤشر ثقة نسبي لاقتصاد العراق المحتمل على المدى الطويل، أكثر من كونه مجرد مقارنة واقعية لقوة أسواق الملكية. كما ستسهم حصص مساهمات الجمهور الأولية في أكبر شركة هواتف نقالة في البلاد، في زيادة

هذه التساؤلات جعلت البطالة في المرتبة الأعلى بين التحديات التسعة المذكورة التي تواجهها الحكومة، وبفارق كبير.

الشكل ٤,١٣

البورصة العراقية في مقابل مؤشر ستاندارد آند بووز، ٢٠١٠/١-٢٠١٢/٣

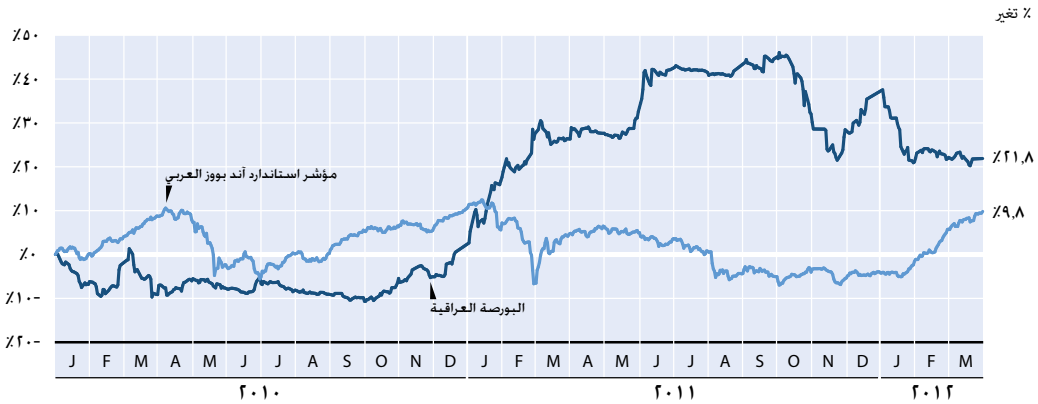

ملاحظة: مؤشرات استاندارد آند بووز تشمل الأرقام من البورصات العربية من الشركات المدرجة في دول البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، وتونس، والإمارات العربية المتحدة.

المصادر: استاندارد آند بووز، "مؤشرات استاندارد آند بووز" ٢٠١٠/١٢، www.standardandpoors.com، الرجوع إليه في ٢٠١١/٤/١٠؛ خدمات عميل مؤشرات استاندارد آند بووز، المعلومات المقدمة للمفتش العام، ٢٠١١/٧/٤، ٢٠١١/٨/١٨، ٢٠١١/١٠/٣، ٢٠١٢/١/٣، ٢٠١٢/٣/٤؛ البورصة العراقية، "مؤشرات،" www.isx-iq.net/isxportal/portal/sectorProfileContainer.html?sectorId=١، الرجوع إليه في ٢٠١٢/٣/٤.

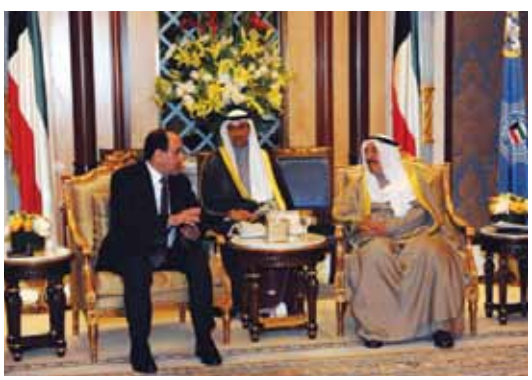

رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في الاجتماع في دولة الكويت مع أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح. (صورة الحكومة العراقية)

وفي كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٢ قامت الحكومة العراقية بسداد ١,٠٢ مليار دولار لدولة الكويت لتخفيض الرصيد المستحق عليها حتى الآن ليصبح ما يزيد عن ١٧ مليار دولار.

ملحوظة في حجم البورصة العراقية للأوراق المالية، ومن المتوقع حدوث ذلك في أواخر هذا العام.[٣٨٠]

الدين

قام البنك المركزي العراقي بتقدير الدين الخارجي للعراق بـ ٧، ٨٧ مليار دولار في أوائل نيسان/أبريل ٢٠١٢. ما يقرب من ٤٥ مليار دولار من هذا المبلغ مؤهلة للانخفاض القائم على التفاوض لما يزيد عن ٨٠٪ وفقًا شروط تسوية نادي باريس ٢٠٠٤. ووافقت الحكومة العراقية في هذا الربع السنوي على سداد دين قيمته ٤٠٨ مليون دولار تخص العمالة المصرية التي فرت من العراق في أعقاب غزو صدام حسين للكويت عام ١٩٩٠ وحرب الخليج الأولى.[٣٨١]

بالإضافة إلى ذلك فإن العراق لا تزال مدينة بسداد تعويضات ما بعد الحرب، وبالدرجة الأولى لصناعة النفط الكويتي عن ما سببته لها من خسائر وقعت أثناء الغزو وما أعقبه من حرب الخليج الأولى. وفي كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٢ قامت الحكومة العراقية بسداد ١,٠٢ مليار دولار لدولة الكويت لتخفيض الرصيد المستحق عليها حتى الآن ليصبح ما يزيد عن ١٧ مليار دولار. ويشكل سداد التعويضات المعلقة أحد شروط الأمم المتحدة المتعددة والملزمة، تلك الشروط الناتجة عن الغزو وذلك الحصار المستمر على العراق بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.[٣٨٢]

النفط والغاز

ارتكزت الخلافات في هذا الربع السنوي بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان حول من يدير عملية التنقيب عن النفط واستخراجه في المنطقة المجاورة لإقليم كردستان. وواصلت أيضًا العديد من شركات النفط العالمية التي لديها مصالح في جنوب العراق الغني بالنفط استثماراتها في إقليم كردستان، وهي الخطوة التي رحبت بها حكومة إقليم كردستان وعارضتها بشدة الحكومة العراقية شريطة أن يتم عقد اتفاق بينها وبين حكومة إقليم كردستان بشأن إيرادات النفط. وعلى الرغم من امتلاك إقليم كردستان احتياطات نفط مؤكدة أقل من الاحتياطات الكائنة في جنوب العراق، فهو يملك ظروف عمل وشروط تعاقد مرضية تجعل منه مكان جذب لاستثمارات شركات النفط. وقد

تأثرت اكسون موبيل وتوتال والبريطانية للبترول جميعهم بالنزاع الذي نشأ بين الحكومة العراقية وحكومة إقليمي كردستان.[٣٨٣]

كما أكدت إكسون موبيل المتعهد الرئيسي في حقل غرب القرنة شمال البصرة، في هذا الربع السنوي أنها قامت بتوقيع اتفاقية مشاركة الإنتاج مع حكومة إقليم كردستان لتطوير ستة حقول. وجاء التأكيد باختصار بعد أن أعلن حسين شهر يستاني نائب رئيس الوزراء لشئون الطاقة أن أية شركة نفط أجنبية تقوم بالاستثمار في إقليم كردستان قبل تسوية الأزمة بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان سيتم منعها من الاستثمار في أي مكان بالعراق. قاد هذا الوضع الحكومية العراقية إلى قيامها باستبعاد إكسون موبيل من المشاركة في جولة التراخيص الرابعة للمناقصة التي تعقدها وزارة النفط من أجل تراخيص الاستثمار في النفط والغاز المزمع عقدها في نهاية.آيار/مايو. كما استبعدت الوزارة أيضًا إكسون موبيل من أداء دورها القيادي في تطوير مشروع التمويل المشترك بماء البحر (CSSP) الذي يعد أساسيًا لعملية حقن المياه المطلوبة لتحقيق زيادة في مستويات الإنتاج في الحقول الجنوبية. لا يوجد محاولة معلنة لإعادة إكسون موبيل إلى حقل غرب القرنة ١، كما أنهت الشركة نزاع دام لمدة عام مع الحكومة العراقية، وذلك بتوصل الطرفان إلى تسوية قامت على مفاوضات للسداد لها لقاء عملها في غرب القرنة.[٣٨٤]

وعلى الرغم من تحذيرات شهر يستاني، ظلت الشركة الفرنسية للنفط توتال في مناقشات مع حكومة إقليم كردستان حول إمكانية الاستثمار في النفط الخام هناك. ودعت الحكومة العراقية شركة اس.كيه إنوفيشن الكورية الجنوبية للمشاركة في جولة التراخيص الرابعة للاستثمار في النفط والغاز بعد أن قامت الشركة الكورية ببيع حصتها في حقل نفط بإقليم كردستان.[٣٨٥]

وتسبب قرار البريطانية للبترول في هذا الربع السنوي بقيامها بالتفاوض مع الحكومة العراقية للمساعدة في زيادة الإنتاج في حقل بترول كركوك الضخم شمالي العراق في تورط الشركة البريطانية في نزاع آخر بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان. بعد الإطلاع على المحادثات أعلنت حكومة إقليم كردستان عدم أحقية أي كيان تابع للحكومة العراقية في منح عقود من جانب واحد "لتطوير حقول الإنتاج في الوقت الراهن في إقليم كركوك أو في مناطق أخرى مجاورة".[٣٨٦]

تراجعت الحكومة العراقية بصورة علنية عن هدفها الذي أعلنته فيما سبق بعزمها رفع إنتاج النفط الخام ليصل إلى ١٢ مليون برميل يوميًا بحلول عام ٢٠١٧ وهو الهدف الذي أجرى عليه خبراء نفط دوليين دراسات استمرت طويلًا يشوبها التشكك في إمكانية تحقيقه. وذكر الشهر يستاني أن الهدف المعدل للعراق هو إنتاج أقل من نصف تلك الكمية، أي بين ٥ و ٦ مليون برميل يوميًا خلال الأعوام الثلاثة أو الأربعة القادمة. كما أفاد بأن العراق كانت تأمل في زيادة طاقتها الاستيعابية كي تتمكن من تصدير النفط الخام بمعدل أسرع من ذلك، وأن تملك المقدرة لتولي ما بين ٦ و ٨ مليون برميل يوميًا خلال نفس الفترة الزمنية.[٣٨٧]

تطوير وإنتاج صناعة النفط الخام

أفاد وزير النفط أن إنتاج النفط الخام في أول شهرين من الربع السنوي بلغ في المتوسط ٢,٥٩ مليون برميل يوميًا بانخفاض أقل قليلًا من ٢٪ عن المسجل في نفس الفترة الزمنية في عام ٢٠١١ والذي بلغ آنذاك ٢,٦٤ مليون برميل يوميًا، وأقل من المتوسط بمقدار ٣٪ عن المسجل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ الذي بلغ ٢,٦٦ مليون برميل يوميًا.[٣٨٨] وحتى تاريخ ١٥ أبريل/نيسان، لم تعلن الوزارة عن بيانات الإنتاج الخاصة لشهر آذار/مارس. ومع ذلك أعلن وزير النفط عبد الكريم لعيبي في ٥ آذار/مارس أن إنتاج النفط الخام تخطى ٣ مليون برميل يوميًا. كما استهدف أيضًا تحقيق مستوى ٤، ٣ مليون برميل يوميًا لعام ٢٠١٢. ولكن كانت هناك ثمة شواهد تلمح بأن عقبات التصدير والسعة التخزينية القاصرة للبترول الخام كانا عاملان من العوامل التي جعلت الإنتاج أدنى من ٣ مليون برميل يوميًا خلال معظم الربع السنوي. وتفيد التقارير أن حقل الرميلة على سبيل المثال يعمل بمعدل يقل كثيرا عن معدلات الإنتاج القصوى.[٣٨٩] ويوضح الشكل ٤,١٤ إنتاج العراق من النفط الخام ومستويات التصدير منذ العام ٢٠٠٣.

وتضررت شركات النفط الدولية من العوائق البيروقراطية على إصدار التأشيرات الخاصة بالعمالة الأساسية، والتخليص الجمركي لمعدات الإنتاج الهامة، كذلك تباطؤ التقدم المحرز في تطوير الحقول الكائنة في الشمال. أثار التباطؤ في صنع القرار الخاص بالمشاريع الكبرى تساؤلات حول قدرة العراق على الوفاء بأهداف الإنتاج في المستقبل. فعلى سبيل المثال لم تبرم وزارة النفط بعد عقود التصميم المبدئية لمشروع التمويل المشترك بماء البحر على الرغم من جاهزيته للبدء فيه منذ عدة أشهر.[٣٩٠]

ودارت محادثات البريطانية للبترول و الحكومة العراقية حول عكس مسار الانخفاض الكبير في ناتج حقل كركوك شمال العراق، حيث أفادت التقارير انخفاض الإنتاج من ذروته منذ خمس سنوات مضت من ٤٠٠،٠٠٠ برميل يوميًا إلى حوالي ٢٦٠،٠٠٠ برميل يوميًا في نهاية شباط/فبراير ٢٠١٢. أفادت التقارير بأن متعهد شركة نورث أويل المملوكة للدولة وضع خطة خمسيه لرفع الإنتاج إلى ٧٠٠,٠٠٠ برميل يوميًا.[٣٩١]

ووافقت الحكومة العراقية في هذا الربع السنوي على بيع حصة شركة ستاتويل البالغة ٧٥، ١٨٪ في حقل غرب القرنة- ٢ إلى متعهد المشروع الرائد لوك أويل الذي منح سامسونج الكورية الجنوبية مليار دولار مقابل توقيع عقد مدته ٣١ شهر لتطوير مرفق العمليات الرئيسي في هذا الحقل.[٣٩٢]

أثار التباطؤ في صنع القرار الخاص بالمشاريع الكبرى تساؤلات حول قدرة العراق على الوفاء بأهداف الإنتاج في المستقبل.

جولة التراخيص الرابعة

أعلنت وزارة النفط في هذا الربع السنوي أنها قامت بتعديل شروط جولة التراخيص الرابعة المزمع إجراؤها في أواخر آيار/

الشكل ٤,١٤

الإنتاج والصادرات من النفط الخام، حسب الشهر، ٢٠٠٣/١٠-٢٠١٢/٣

مليون برميل يوميًا

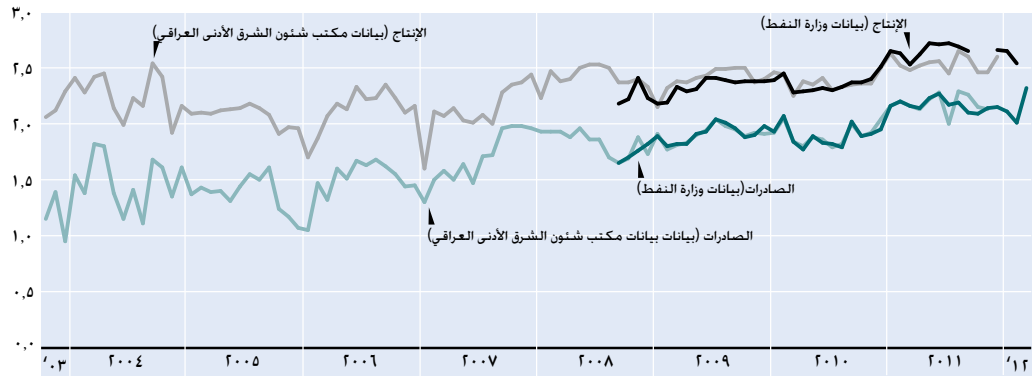

ملاحظة: في التقارير ربع السنوية السابقة، تم الحصول على البيانات حول إنتاج النفط الخام والصادرات التي ذكرها المفتش العام من بيانات مكتب شئون الشرق الأدنى العراقي. ولأن مكتب شئون الشرق الأدنى العراقي لم يعد قادرا على توفير تلك البيانات، فالمفتش العام يستخدم الآن البيانات التي تذكرها وزارة النفط. وتظهر كلتا المجموعتين من البيانات المتاحة في هذا الشكل. وتشمل الصادرات على النفط الخام من إقليم كردستان. أما أرقام الإنتاج فلا تشملها.

المصادر: NEA-I، ردا على طلبات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١٠/٤/٦، ٢٠١٠/٦/٧، ٢٠١١/١/١، ٢٠١١/٤/٥، ٢٠١١/٧/٧، ٢٠١١/١٠/١٧، ٢٠١٢/١/١؛ GOI، وزارة النفط، "الاستهلاك المحلي" و"الصادرات من النفط الخام،" www.oil.gov.iq، الرجوع إليه في ٢٠١٢/٤/٢٣.

مايو لجعل عقود التنقيب أكثر جذبًا لشركات النفط الدولية المؤهلة لدخول المناقصة. ولم تعطى أية تفاصيل علنية، ولكن خفف الوزير في ظاهر الأمر من وطأة شروط النص الذي يسمح للحكومة العراقية بمنع تطوير أي حقل من الحقول المتاحة لما يزيد عن سبع سنوات. مع إضافة شركة جنرال أويل كوبريشن السورية في أوائل أبريل/نيسان، قامت الوزارة بإضافة ٤٧ شركة للمشاركة في المناقصة.[٣٩٣] ويظهر الشكل ٤,١٥ مواقع حقول النفط والغاز في أول ثلاث جولات للمناقصة، وأغلق باب تقديم عروض التنقيب في الجولة الرابعة المنتظرة.

أعلنت وزارة النفط أنها قامت بتعديل شروط جولة التراخيص الرابعة لجعل عقود التنقيب أكثر جذبًا لشركات النفط الدولية.

صادرات النفط الخام وتوسيع السعة

بلغت صادرات النفط الخام في آذار/مارس وفقًا لوزارة النفط ٢,٣٢ مليون برميل يوميًا، في فترة ما بعد التسجيل الشهري في عام ٢٠٠٣. وشهد الشهر الذي سبقه ارتفاع عن المستهدف تحقيقه في حزيران/يونيه ٢٠١١ يقدر بـ ٢,٢٧ مليون برميل يوميًا. ومع ذلك بلغ متوسط الصادرات في أول شهرين من عام ٢٠١٢ ٢,٠٦ مليون برميل يوميًا، أسفر عن معدل ربع سنوي يبلغ ٢,١٥ مليون برميل يوميًا بزيادة قدرها ١٪ عن الربع السنوي الذي يسبقه، وأقل من جميع المعدلات الربع سنوية الأخرى في عام ٢٠١١. بقي كلامن سجل آذار/مارس والمعدل الربع سنوي أدنى من تقديرات ميزانية الحكومة العراقية وهي ٢,٦٠ مليون برميل يوميًا عن السنة.[٣٩٤]

يعزو ضعف حجم التصدير المستهدف إلى عدة عوامل، بما في ذلك سوء الأحوال الجوية في الموانئ الجنوبية، وأعمال التخريب التي يتعرض لها خط أنابيب النفط من كركوك إلى ميناء جيهان في الشمال، وحجم صادرات إقليم كردستان التي جاءت أقل من المتوقع. وفقًا لما ذكره الوزير عبد الكريم اللعيبي، أنه كان من المتوقع أن يصل حجم صادرات إقليم كردستان من النفط الخام في المتوسط ١٧٥،٠٠٠ برميل يوميًا في عام ٢٠١٢، ولكن بدلًا من ذلك بلغ في المتوسط أقل من النصف أي حوالي ٦٥،٠٠٠ برميل يوميًا خلال الربع السنوي. وصرحت حكومة إقليم كردستان في أواخر آذار/مارس أنها بقيت من حيث المبدأ ملتزمة بهدف تصدير مقداره ١٧٥،٠٠٠ برميل يوميًا، لكنها في أوائل أبريل/نيسان أعلنت أنها قامت بإيقاف عمليات التصدير تمامًا بسبب

قيام الحكومة العراقية باحتجاز الأموال المخصصة لإنتاج النفط في إقليم كردستان لما يزيد عن ١٠ أشهر. وطالبت حكومة إقليم كردستان في بيانها بالديون المستحقة لها حاليًا، التي تبلغ ١,٥ مليار دولار.[٣٩٥]

في منتصف شباط/فبراير تم افتتاح مرافق أول منصة نقطة واحدة (SPM) من بين الخمس المخطط لها في شبه جزيرة الفاو، ولكن اجتمعت الأعطال الفنية وسوء الأحوال الجوية مما أضعف من مساهمتها في زيادة حجم التصدير حتى شهر آذار/مارس. على الرغم من امتلاك منصة النقطة الواحدة (SPM) قدرة محتملة تقدر بحوالي ٨٥,٠٠٠ برميل يوميًا، فإن نقص البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك نظام خطوط الأنابيب المعيب الذي ينقل النفط من الحقول الجنوبية إلى مرافق التصدير، يعزز التوقعات بانخفاض القدرة الفعالة إلى حوالي نصف ذلك المستوى خلال عام ٢٠١٢. ومن المقرر أن تصبح منصة النقطة الواحدة SPM الثانية جاهزة بحلول منتصف عام ٢٠١٢، مع أكثر من إثنين معدين في ٢٠١٣ و يأتي الخمس بعد ذلك. وفي هذه المرحلة فإن القدرة التصديرية للعراق نظريًا ستزيد بحوالى ٢٥، ٤ مليون برميل يوميًا.[٣٩٦]

ورد تقرير في هذا الربع السنوي أن الشرطة الأسترالية فتحت تحقيقًا حول عقود منصة النقطة الواحدة بشأن إدعاءات بتورط موظف عراقي في الحصول على رشوة من متعهد شركة لايتون أوفشور الأسترالية.[٣٩٧]

كما ارتفعت بحدة واردات الولايات المتحدة من النفط الخام العراقي ليصل إلى ٥٦٩,٠٠٠ برميل يوميًا خلال الأسبوع الأخير من الربع السنوي، على الرغم من أن الكمية التي تم المحاسبة عليها تقدر بحوالي ٦٪ فقط من إجمالي واردات الولايات المتحدة من النفط الخام.[٣٩٨]

منظمة الدول المصدرة للبترول

أدى وزير النفط اللعيبي في هذا الربع السنوي بوصفه رئيس منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) دورًا لتهدئة التوترات الإقليمية المتعلقة برفض إيران فتح برنامجها النووي للتحقيق الدولي. كان لتهديد إيران بغلق مضيق هرمز كإجراء انتقامي عواقب على مسار صادرات النفط الرئيسية بالنسبة للعراق، فضلًا عن دول الخليج الفارسي الأخرى المصدرة للبترول. وفي آذار/مارس وافق مجلس الوزراء على ترشيح وزير النفط السابق ثامر غضبان في منصب الأمين العام التالي لمنظمة الدول المصدرة للبترول.[٣٩٩]

الشكل ٤,١٥

حقول النفط والغاز الممنوحة في مراحل العطاءات الثلاثة الأولى والمناطق الاستكشافية المعروضة في المرحلة الرابعة

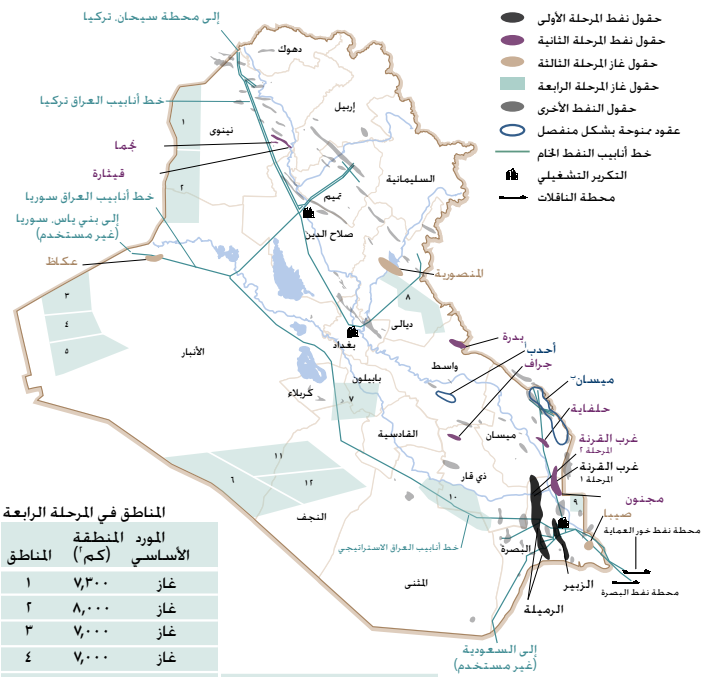

المناطق في المرحلة الرابعة

المناطق	المنطقة (كم²)	المورد الأساسي				
١	٧,٣٠٠	غاز				
٢	٨,٠٠٠	غاز				
٣	٧,٠٠٠	غاز				
٤	٧,٠٠٠	غاز				
٥	٨,٠٠٠	غاز	٩	٩٠٠	نفط	
٦	٩,٠٠٠	نفط	١٠	٥,٥٠٠	نفط	
٧	٦,٠٠٠	غاز	١١	٨,٠٠٠	نفط	
٨	٦,٠٠٠	نفط	١٢	٨,٠٠٠	نفط	

ملاحظة: هذه الحقول في المرحلة الثانية أو المشاريع لم تنتق أي مناقصات: شرق بغداد (الشمالية والوسطى)، الفرات الأوسط (الكفل وغرب الكفل ميرجان)، والحقول الشرقية (جيلابات، كهلهاشم ال الأحمر، ناو دومان قومار).

[أ] قدم التفاوض أولا على حقل الاحدب كعقد مشترك في عام ١٩٩٧ ثم أعيد تأكيده ووقع كعقد خدمات فنية في عام ٢٠٠٨.

[ب] وقع عقد ميسان في أيار/مايو ٢٠١٠.

المصادر: GOI، وزارة النفط، www.pcld-iraq.com/، الرجوع إليه في ٢٠١٠/٤/١ and "CNOOC، استعراض لخططها في تطوير حقول نفط ميسان"، الرجوع إليه في ٢٠١٢/٤/٤، www.oil.gov.iq/moo/feeds.php?lang=en&page_name=news&id=٢٤؛ "اتحاد البترول الوطني الصيني، "CNPC في العراق"، www.cnpc.com.cn/en/cnpcworldwide/iraq/، الرجوع إليه في ٢٠١٢/٤/٤؛ معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، "صادرات طاقة الخليج: طرق خطوط الأنابيب البديلة القائمة"، www.washingtoninstitute.org/maplmages/٤٨٥٨١abd-f٦fa/pdf.، الرجوع إليه في ٢٠١٢/٤/٤؛ و"العراق: البنية التحتية النفطية"، www.washingtoninstitute.org/maplmages/٤١f١adcredacd.pdf، الرجوع إليه في ٢٠١٢/٤/٤؛ "الخط للمرة الرابعة؟" النفط والعراق في الشرق الأوسط. مرفق العراق، ٢٠١١/١١، www.arabianoilandgas.com/emagazines/oe/٨١.php، الرجوع إليه في ٢٠١٢/٤/٤.

معامل التكرير ومنتجات البترول

تنظر الحكومة العراقية في تقديم خصومات على الأسعار الباهظة للنفط الخام من أجل عمليات تكرير النفط المحتملة في إطار الجهود المتجددة لجذب المتعاقدين الأجانب لبناء ٤ معامل تكرير نفط مقرر إقامتها في البلاد. على الرغم من أن العراق منتج رئيسي

للنفط العام، فهي أيضًا تعد مستورد هام للمنتجات المكررة. في عام ٢٠١١ قدم إلى مجموعة تشمل شركات إيطالية مثل ايه إن أي وسايبم خصم ٥ دولارات عن كل برميل كجزء من مناقصة على مشروع قيمته ١٠ مليارات دولار لبناء معمل تكرير و٢٠٠٠ وحدة سكنية للعمال في كربلاء، ولكن عجز المشروع عن تدبير التمويل اللازم له. ومن بين الحلول المطروحة حاليًا للنظر فيها، منح خصم لا يقل عن ٩ دولارات عن كل برميل لجعل المشروع أكثر جذبًا للمستثمرين المحتملين. كما أن مشروع معمل التكرير الذي يقع في ميسان متوقف أيضًا. وذكر نائب رئيس الوزراء الشهر يستاني في منتصف نيسان/أبريل أن الحكومة العراقية ستقوم ببناء معامل تكرير النفط بمفردها إذا امتنع المستثمرين الأجانب.[٤٠٠]

أعلنت شركة معمل التكرير شمال العراق عن خطط لإضافة ٩٥,٠٠٠ برميل يومياً من الطاقة الاستيعابية الجديدة إلى المصافي الثلاث العاملة الموجودة في بيجى، وسينيه وكيسك. وأفاد أيضا أنه سوف يُكمل دراسة التصميم الأولى خلال الربع الحالي لإنشاء مصفاة جديدة بسعة ١٥٠,٠٠٠ برميل يوميا في كركوك وهي واحدة من بين أربعة كان مقرر إطلاقها في البلد.[٤٠١]

الغاز الطبيعي

ينتج العراق بمعدل ١,٥٤٠ مليون قدم مكعب يوميا (MCFD) من مشتقات الغاز الطبيعي خلال الشهرين الأولين لعام ٢٠١٢ وبمعدل ١,١٠٣ مليون قدم مكعب يوميا في الجنوب و ٤٣٧ مليون قدم مكعب يوميا في الشمال. ولكن على الرغم من ذلك تصاعد معدل إنتاج العراق من الغاز ليصل ٩٦٢ مليون قدم مكعب يومياً خلال الفترة نفسها ليصل ٦٢٪ من الكمية المُنتجة. وكان غالبية الغاز المشتعل الذي يبلغ ٨٠٦ مليون قدم مكعب يومي من حقول النفط الجنوبية. لا تشتمل أرقام الإنتاج هذه على الغاز المُنتج في إقليم كردستان.[٤٠٢]

في هذا الربع منحت إحدى الشركات التابعة لشركة شل الهولندية الملكية عقداً بقيمة ٦٠ مليون دولار للشركة الهندسية السويسرية ABB لبناء محطة توليد الكهرباء لتوفير الكهرباء إلى واحد من أكبر المشاريع في العراق والتي طال انتظارها وبلغت تكلفتها ١٧ مليار دولار وجهود للحصول على الغاز الطبيعي الذي انبثق في الوقت الراهن من حقول النفط الجنوبية. ومنح هذا العقد يشير إلى هذا المشروع والذي تم الموافقة عليه لأول مرة عام ٢٠٠٨ ولكنه لم يستكمل حتى آخر ٢٠١١ حيث بدأ يتقدم. ويمتلك العراق بنسبة العاشر على مستوى العالم من احتياطي الغاز الطبيعي والذي يُقدر بحولي ١١٢ تريليون قدم مكعب.[٤٠٣]

خطوط الأنابيب

بدأت خطوط الأنابيب الشمالية التي تربط كركوك مع محطة التصدير التركية في ميناء جيهان بإنتاج ما لا يزيد على ثلث سعتها المجمعة المُحتملة بحوالي ١,٥ مليون قدم مكعب يوميا منذ ٢٠٠٣ وتتطلب تحسينات كبيرة. أعطت الحكومة العراقية في هذا الربع الأولوية لخطوط الأنابيب عبر سوريا والتي من شأنها أن تصبح خط تصدير أساسي للنفط والذي من شأنه الحد من الاعتماد على تركيا. أصدر السياسيون العراقيون أيضا خلال هذا الربع نداءات لاستكشاف إعادة فتح خط أنابيب للمملكة العربية السعودية والذي تم إغلاقه لأكثر من عقدين. وكانت هناك تقارير خلال هذا الربع التي توضح أن حكومة إقليم كردستان تفكر في فتح خطوط أنابيب جديدة والتي تشمل خيار واحد والذي يقوم بربط حقول نفط الإقليم مباشرة بخطوط التصدير في تركيا دون العبور خلال أجزاء أخرى من العراق.[٤٠٤]

بدأت خطوط الأنابيب الشمالية التي تربط كركوك مع محطة التصدير التركية في ميناء جيهان بإنتاج ما لا يزيد على ثلث سعتها المجمعة المُحتملة منذ ٢٠٠٣ وتتطلب تحسينات كبيرة.

الاتصالات

ناقلة نفط راسية في إحدى منصات النقطة الواحدة الجديدة قبالة شبه جزيرة الفاو. (صورة لايتون أوفشور)

قامت وزارة الاتصالات بتوقيع مذكرة تفاهم خلال هذا الربع مع بلدان عربية أخرى للمشاركة في المشروع الإقليمي لكابل الألياف الضوئية والذي يقوم بربط دول الشرق الأوسط وتركيا مع أوروبا بشبكة اتصالات دولية عالية السرعة.[٤٠٥]

النقل

الموانئ

أعلن وزير النقل العراقي خلال هذا الربع أن الشركة الإيطالية تيكنيتال قد انتهت من التصميم الأولي لميناء رئيسي جديد في منطقة الفاو وسوف تقوم باستكمال التصميم النهائي خلال الأشهر المقبلة.[٤٠٦]

الطيران

توسعت خطوط الطيران التجارية الدولية العراقية في هذا الربع مع شركتين من شركات طيران الإمارات المتحدة، والاتحاد وفلاى دبي كما أعلنت الخطوط الجوية القطرية جميعها عن افتتاح خطوط جديدة. كما أعلنت أيضاً سلطة الطيران المدني العراقي عن استئناف الخدمات الجوية التجارية بين العراق والكويت لأول مرة منذ عام ١٩٩٠ مع شركة طيران الجزيرة في الكويت والتي تطلب أربع رحلات أسبوعيا لبغداد والنجف. وقال الاتحاد أنه خطط للبدء في رحلات جوية للبصرة في منتصف شهر نيسان/أبريل في حين بدأت خدمة فلاى دبي في كانون الثاني/يناير إلى بغداد والنجف. أعلنت الخطوط الجوية القطرية أنها ستبدأ خدمتها الجوية إلى أربيل وبغداد في أيار/مايو وحزيران/يونيو. كما أضافت أكثر من ٢٠ شركة لخطوط الطيران خدمات للعراق خلال السنوات الثلاث الماضية من بينهم سبع شركات خلال الستة أشهر الماضية.[٤٠٧] انظر الشكل ٤,١٦ للاطلاع على عدد المقاعد الأسبوعية للركاب التي قُدمت من قبل الشركة.

السكك الحديدية

قامت شبكة السكك الحديدية العراقية لنقل الركاب بتوسيع طاقتها الاستيعابية من الركاب مع خط بغداد إلى البصرة والذي يكون أكثر شهرة.[٤٠٨] خلال هذا الربع قامت وزارة النقل بتخصيص ٣٤٠ مليون دولار لتشييد ٦٠٠ كيلومتر(km) أو ٣٧٢ ميل لخط سكك حديد سريع بين هاتين المدينتين. وسوف يمُر هذا الخط أيضا خلال مدن كربلاء، والمسيب، والنجف والسماوة. أدلى وزير النقل والمواصلات في مؤتمر حول احتياجات البنية التحتية للعراق أنه يخطط لبناء أكثر من ٢,٠٠٠ كيلومتر (١,٢٤٠ ميل) لخط جديد لسكك حديد سريع وسوف يمر خلال سوريا، والعراق والأردن للربط بين الدول العربية في الجنوب ودول شرق البحر الأبيض المتوسط.[٤٠٩]

الشكل ٤,١٦

خطوط الطيران الأجنبية العاملة في العراق

عدد المقاعد التي يتم بيعها أسبوعيًا

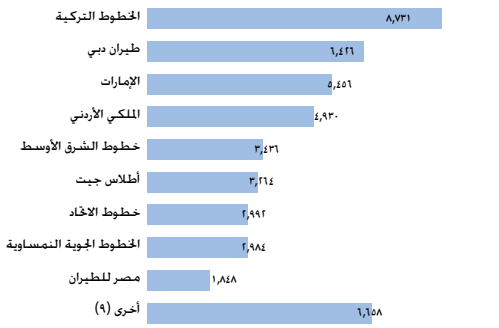

ملحوظة: الأرقام خاصة بالأسبوع الذي يبدأ في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٢.

المصدر: CAPA & الابتكارية، "توسيع الخطوط الجوية إلى العراق يتزايد هذا الصيف،" ٢٠١٢/٢١/٣، www.centreforaviation.com/analysis/air-services-expansion-to-iraq-accelerating-this-summe-٧٠٢٤١، الرجوع إليه في ٢٠١٢/٢٣/٣.

التمويل

ما يقرب من حوالي تسعة أشهر بعد حزيران/يونيو ٢٠١١ من الموعد النهائي للبنك المركزي العراقي وكان هناك قائمة بـــ ٤ بنوك من واقع ٢٢ بنك خاص في البورصة العراقية للأوراق المالية لا يزالوا غير قادرين على تلبية متطلبات احتياطي البنك المركزي بواقع ١٠٠ مليار دينار عراقي (٨٥,٨ مليون دولار). وقام البنك المركزي العراقي بتعيين واحدة من هذه المصارف وهو مصرف البركاء تحت إشراف دقيق وذلك للنصح في حالة الإفلاس. حيث أن الموعد النهائي لاحتياطي البنك المركزي العراقي يكون في حزيران/يونيو ٢٠١٣ بينما يفترض أن يكون لدى جميع المصارف احتياطي بحد أدنى ٢٥٠ مليار دينار(٢١٣,٧ مليون دولار).[٤١٠]

وكان استعراض البنك الدولي في عام ٢٠١١ للتمويل العراقي أن الدور الأكبر كان للبنوك المملوكة للقطاع الخاص ومع ذلك كان هناك البنوك المملوكة للدولة والتي توسعت في هذا الربع. وأضاف بنك رشيد والرافدين(واللذان يُمثلان حوالي ٨٥٪ من جميع المعاملات المصرفية في البلاد) وكذلك الموظفين، ومجلس النواب (الحكومة العراقية) أنه يجب النظر في التشريعات القانونية التي تقوم بتوسيع دور البنوك المملوكة للدولة الثالثة والبنك التجاري العراقي. وقد اعتمد مجلس الوزراء تأسيس البنك الإسلامي العراقي المملوك للدولة باسم النهرين(الرافدين). بدأت وزارة المالية من تمكين الوزارات والهيئات الحكومية وكيانات الحكومة العراقية الأخرى لمزاولة النشاط التجاري مع مصارف القطاع الخاص بالإضافة إلى المصارف المملوكة للدولة والتي يبدوا لها تأثير طفيف.[٤١١]

ذكر وزير النقل أن العراق تخطط لبناء أكثر من ١,٢٤٠ كيلومتر من خطوط السكك الحديدية الجديدة فائقة السرعة والتي ستمر عبر سوريا والعراق والأردن.

كما ظلت معدلات حصص القروض المصرفية لكلا من القطاع العام والخاص منخفضة خلال هذا الربع وذلك جزئيا بسبب المُقترضين المُحتملين اللذين يفتقروا إلى المعرفة اللازمة للحصول على القروض كما أنه لا يوجد مكاتب ائتمان في العراق لتمكين البنوك من تقييم المخاطرة.[٤١٢]

على الرغم من أن البنوك المملوكة للدولة والبنوك الخاصة تفتقر إلى تقديم القروض ذات المبالغ الكبيرة حيث أن المتعاقدين في حاجة إلى القيام بمشاريع بعدة مليارات من الدولارات لذلك قرر مجلس النواب(الحكومة العراقية) استقطاع وسيلة بديلة في هذا الربع للتمويل حيث قام باستقطاع ١٥,٤٣ مليون دولار من ميزانية ٢٠١٢ قبل انعقادها والتى من شأنها تقديم ضمانات تمويلية ذات سيادة لمتعاقدين القطاع الخاص الدولى للقيام بمثل هذا العمل.[٤١٣]

وفي تطورات أخرى واصل عدد قليل من البنوك العراقية عمل اتفاقيات تعاونية مع مؤسسات التمويل الدولي للاستفادة من خبراتهم في طرق فن التعامل مع المصارف، وكان هناك أدلة على أن الودائع الإلكترونية للمرتبات الحكومية بدأت ترسخ. بدأتا وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في توزيع رواتب الموظفين في المقر الرئيسي على البطاقات الذكية والتي يمكن استخدامها في ماكينات الصرف الآلي للبنك. وأعلنت الوزارة أن الموظفين في كل المؤسسات التعليمية في البلاد سوف يتقاضون مرتباتهم أخيراً بنفس الطريقة.[٤١٤]

تقوم الحكومة العراقية بعمل مناقشات مع الشركة الكندية FreeBalance لبناء خلفاً لنظام إدارة المعلومات المالية العراقية المبكرة (IFMIS)، وهى الإدارة التي كانت تهدف إلى تزويد الحكومة العراقية بالكفاءة، والشفافية في إدارة حساباتها المالية. وقد تم تمويل نظام إدارة المعلومات المالية العراقية بـ ٤,٣٧ مليون دولار من صندوق الدعم الاقتصادي(كجزء من الحكم الاقتصادي الأول للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبرامج الحكم الاقتصادي الثاني)، وبالإضافة إلى أموال وزارة الخارجية. ومع ذلك تم إنهاء المشروع في عام ٢٠٠٩ في أعقاب سلسلة من الصعوبات الفنية والإدارية. تعتبر شركة FreeBalance متعاقدة من الباطن في المشروع الأصلي والتي تعمل مع وزارة المالية لوضع اللمسات الأخيرة لصلاحيات النظام الجديد الذي من شأنه أن يستخدم الكثير من البيانات من نظام معلومات إدارة المعلومات المالية العراقية.[٤١٥] وللحصول على المزيد من المعلومات حول التدقيق الأخير لأنظمة التكنولوجيا المعلوماتية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بما في ذلك نظام إدارة المعلومات المالية العراقية انظر القسم الثالث من هذا التقرير.

تجري الحكومة العراقية مناقشات لإعداد نظام يخلف نظام معلومات الإدارة المالية في العراق السابق، وهو المشروع الذي انتهى العمل به في العام ٢٠٠٩ في أعقاب سلسلة من الصعوبات الفنية والإدارية.

إصلاح الشركات الحكومية

فى شباط/فبراير. وقع الدكتور سنان الشبيبي. محافظ البنك المركزي العراقي (الجالس على اليسار) والمهندس المعماري زها حديد (الجالس في الوسط) اتفاقا لتصميم مبنى جديد لمقر البنك المركزي العراقي. (صورة البنك المركزي العراقي)

قام البنك الدولي خلال هذا الربع بتقديم نتائج دراسة لمدة ستة أشهر والتي تحدد مسار إصلاح وإنعاش القطاع الصناعي العراقي الغير نفطي. ركزت الدراسة التي أجرتها شركة ماكينزى وشركاه على نحو ٧٠ شركة مملوكة للدولة (شركات مملوكة للدولة) والتي تسيطر عليها وزارة الصناعة والتعدين (MIM). وتدعو الخطة وزارة التعدين لإنشاء وحدة إعادة الهيكلة يتم تكريس جهودها فقط لعملية الإصلاح. تقوم الوحدة بتطوير خطط إعادة الهيكلة السنوية والتي سيتم تنفيذها من قبل أفراد الشركات المملوكة للدولة كمشاريع رائدة. وارتباطاً بالتطور قدمت السفارة الأمريكية في بغداد منحة لوزارة المالية بقيمة ١ مليون دولار لتأسيس وحدة لتعزيز أصول الشركة المملوكة للدولة.[٤١٦]

قام البنك الدولي أيضا بعمل مبادرة لبرنامج إصلاحي شامل للشركات المملوكة للدولة تحت إشراف وزارة الإسكان والتعمير. ويدعو البرنامج إلى مشاريع مشتركة مع المستثمرين الدوليين بدلاً من الحصص المحفوظة، وذلك لأن معظم الشركات المملوكة للدولة عندما تكون في إطار وزاري تكون غير جاذبة لمستثمري القطاع الخاص. ويُركز مشروعا آخر للبنك الدولي على إصلاح الشركات المملوكة للدولة التي تقع تحت إشراف وزارة الموارد المائية.[٤١٧]

تم تأسيس شركات صناعية كبرى مملوكه للدولة ذات علاقات مع شركات أجنبية في هذا الربع. وافق الإخوة المتحدون وهو منتج تركي على استثمار ١٢٠ مليون دولار في واحدة من أكبر مصانع الصلب في العراق وهى الشركة العامة للحديد والصلب(SCIS) والتي تقع في الزبير جنوبي البصرة. ومن المتوقع الاتفاق على زيادة الطاقة الإنتاجية للشركة العامة للحديد والصلب بنحو ١,٥ مليون طن سنويا وضمان فرص عمل لأغلبية الموظفين بنحو ٥,٥٠٠ موظف. تهدف خطط الوزارة الحالية لجعل هؤلاء المسرحين من أعمالهم للخضوع لتدريب.[٤١٨]

الزراعة

ومن المتوقع أن يكون محصول القمح للعراق لعام ٢٠١٢ أقل من محصول ٢٠١١ ويرجع ذلك إلى أن معدل أمطار الشتاء كانت أقل من المتوسط في معظم أنحاء شمال العراق. تقوم الخدمة الزراعية الأجنبية بوزارة الزراعة الأمريكية(USDA) بعمل مشاريع حصاد لـ ١,٨٧ مليون طن متريا(MMT) والتي ستكون أقل من ١١٪ لـ ٢,١ مليون طن متريا للعائد السنوي لعام ٢٠١١. وفي حالة فشل التوقع تقوم وزارة الزراعة الأمريكية بتقدير أن العراق يحتاج لاستيراد ما يزيد على ٣ طن متري خلال العام التسويقي الجديد والذي يبدأ من أواخر ربيع ٢٠١٢ حتى شتاء ٢٠١٣. رفعت وزارة التجارة فرض الحظر والذي استبعد لفترة قصيرة الولايات المتحدة من التقديم في مناقصات القمح في وقت سابق من عام ٢٠١٢. احتلت العراق في عام ٢٠١١ الترتيب الـ ٣٧ من حيث أكبر مشتري لمنتجات الولايات المتحدة الزراعية مع واردات بلغت قيمتها حوالي ٧٠٠ مليون دولار.[٤١٩]

أعلنت وزارة الزراعة(MOA) أن استهلاك العراق من المنتجات الغذائية المُنتجة محلياً زادت على مدار العامين الماضيين. ويشمل النمو التقدم من ٢٥٪ لتلبية الاحتياجات من الخضار في ٢٠١٠ إلى ٥٠٪ في أوائل عام ٢٠١٢. واجه أيضاً المنتجين المحليين ارتفاع الطلب على أسهم البيض، واللحوم الحمراء والأسماك كجزء من هدف الحكومة العراقية على المدى المتوسط من ٦٠٪- ٧٠٪ لتحقيق الاكتفاء الذاتي. قامت الحكومة العراقية لدعم هذا الهدف بتقديم قروض بدون فوائد للمزارعين لمشاريع التحديث، وتشجيع زيادة كفاءة استخدام المياه عن طريق استبدال تقنيات الري القديم بتقنيات الري بالتنقيط وتكنولوجيا الرش الحديثة وعرضت نوعية بذور ذات جودة عالية وأسمدة أكثر. وهناك أيضاً خطط لتوسيع الري إلى المناطق الشمالية لري مناطق زراعة القمح والتي تعتمد فقط على مياه الأمطار. تعمل الحكومة العراقية في المناطق الغربية من البلاد على مكافحة التصحر وتقوم بتشجيع المستثمرين الدوليين على المشاركة سواء في زراعة المواد الغذائية أو معالجتها.[٤٢٠]

وجزء من هدف العراق هو استعادة دورها في وقت سابق كمورد عالمي كبير للتمر لذلك قامت وزارة الزراعة بتقديم سلالات جديدة من أشجار النخيل من أجل إعادة بناء وتعزيز إجمالي الأشجار إلى حوالي ٣٠ مليون شجرة. وهذا حول المستوى في أواخر عام ١٩٧٠ قبل أن ينضب النخيل خلاص عقود الحرب، والعقوبات والإهمال. وأفادت الوزارة في شباط/فبراير أنه من المحتمل تصدير ١٥٠,٠٠٠- ٢٠٠,٠٠ طن من التمر في عام ٢٠١٢ وهو مستوى لم تصل إليه منذ عام ١٩٨٠.[٤٢١]

التجارة والاستثمار

الاستثمار

أفادت اللجنة الوطنية للاستثمار(NIC) أن الاستثمارات الأجنبية والمحلية(بما في ذلك أموال الحكومة العراقية)بلغت ٥٠ مليار دولار في عام ٢٠١١ على الرغم من ملاحظة أن كل الأعمال المرتبطة بتلك الاستثمارات لم يتم الانتهاء منها خلال العام الميلادي. وكان حوالي ٥٠٪ من تراخيص الاستثمار الصادرة في عام ٢٠١١ للمشاريع السكنية، و ٣٥٪ لمشاريع القطاع الصناعي، و١٠٪ لقطاع الخدمات ومن ٢٪-٣٪ للزراعة.[٤٢٢]

وكان لتحسن الحوافز الاستثمارية والتحول الكبير في اتخاذ القرار أثره على لجان الاستثمار المحلى والتي جعلت لجنة الاستثمار الوطني تتوقع مضاعفة مستويات الاستثمار في عام ٢٠١٢ في حالة استقرار الأوضاع السياسية والأمنية. أصدرت لجان الاستثمار المحلية في الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١١ ٧٨٠ رخصة بلغ مجموعها أكثر من ٣٢ مليار دولار من الاستثمارات في القطاعات الغير نفطية. يوضح الجدول ٤,٤ رخص الاستثمار من قبل القطاع التي تمنحها لجان الاستثمار المحلى في العراق. أدت الأوضاع الأمنية والتوترات السياسية إلى تأخير العديد من المشاريع في ٢٠١١ بما في ذلك مشروع تنمية ٦٠,٠٠٠ وحدة سكنية بمنطقة الرصافة في بغداد وتطوير ٧٥,٠٠٠ وحدة سكنية في كربلاء. تعمل حالياً لجنة الاستثمار الوطنية مع وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وغيرها من الوزارات لمراجعة التخطيط الاستراتيجي للاستثمار في مجالات النفط، والصحة، والنقل، والاتصالات والكهرباء.[٤٢٣]

أعلن العراق عن خطط لإنفاق ما يقرب من حوالي ٤٠٠ مليون دولار لبناء ثلاث ملاعب رياضية كبيرة في العاصمة. والتي تحتوى على أكبر عدد من المقاعد والذي يبلغ حوالي ٦٠,٠٠٠ وسوف يكون في منطقة تاجيات وسوف يقوم ببنائه الشركة الإيرانية Baland Baya . والثاني المزمع عقده لمدينة الصدر حيث تم التعاقد مع الشركة التركية Nurol بواقع ٩٩,٥ مليون دولار. والثالثة تم منحها للشركة الإسبانية Tri Arena بقيمة ٩٨ مليون دولار. وتبلغ الطاقة الإجمالية لجميع الملاعب الثلاثة ١٢٠,٠٠٠.[٤٢٤]

باستخدام تعريف للنشاط التجاري الأجنبي والذي يمتد خارج نطاق الاستثمار المباشر لرؤوس الأموال ليشمل فئات مثل الأشغال العامة، وعقود خدمات القطاع الخاص، واتفاقيات الإيجار وغيرها من الأنشطة المُدرة للدخل وتكون المشاركة التجارية الدولية في العراق قد ارتفعت بما يزيد عن ٤٠٪ في عام ٢٠١١ إلى ٥٥ مليار دولار وفقاً لبحث أجراه مستشاري شركة دنيا فرونتير. ومنذ عام ٢٠٠٧ قد تزايد نسبة النشاط التجاري الأجنبي تقريبا بحوالي ٢,٠٠٠٪:[٤٢٥]

رفعت وزارة التجارة فرض الحظر والذي استبعد لفترة قصيرة الولايات المتحدة من التقديم في مناقصات القمح في وقت سابق من عام ٢٠١٢.

وكان النشاط الاستثماري الأكبر في قطاعات الإسكان، والنفط والغاز والكهرباء والتي تمثل مُجتمعة أكثر من ثلثي المجموع. قدمت شركات من كوريا الجنوبية(ما يقرب من ١٢ مليار دولار) من الولايات المُتحدة(ما يقرب من ٧ مليار دولار) مكونة بذلك أكبر كتلتين مستثمرتين من حيث القيمة. بينما كانت الشركات التركية تمتلك أكبر عدد من العقود الفردية مع ٣٧. بشكل عام يبلغ إجمالي العقود التي تشمل شركات أجنبية ازدادت بنسبة أكبر

من ٨٠٪ بينما كان متوسط قيمة تلك العقود منخفض.[٤٢٦] ولمزيد من التفاصيل عن النشاط التجاري الأجنبي حسب القطاع انظر الشكل ٤,١٧.

تضاعف نشاط الشركات الأمريكية بأكثر من ثلاثة أضعاف نشاطها التجاري في العراق في ٢٠١١ وحيث يوضح حجم العقود الحالية المُوقعة في الآونة الأخيرة إلى وجود حضور تجارى قوى للولايات المتحدة وسوف يستمر في عام ٢٠١٢. حيث نما حجم هذا النشاط من نحو ٢ مليار في عام ٢٠١٠. وقد ساعد في هذه الزيادة الوجود البارز للولايات المُتحدة في قطاع الهندسة، والتشييد شركات خدمات النفط لاسيما في مجال النفط والغاز. تعتبر شركة هانويل فرع من UOP وعلى سبيل المثال فهي تقوم بتوريد التكنولوجيا لتصميم التكسير التحفيزي وهو نظام يقوم بتحويل النفط الخام إلى منتجات نفطية ذات قيمة عالية مثل الجازولين في مصفاة في الناصرية وتطوير نظم الرقابة الالكترونية في مصفاة بيجى.[٤٢٧]

على الرغم من ارتفاع النشاط التجاري الأجنبي بمعدل ١٣,٢ مليار سنويا منذ عام ٢٠٠٨ حيث توقع مستشاري شركة دنيا فرونتير هذا المستوى من النمو ليخف حدته في عام ٢٠١٢ في قطاع الكهرباء وقطاعات النفط والبترول حيث بدأت تتضاءل.[٤٢٨]

الجدول ٤,٤

منح تراخيص لجنة استثمار المحافظات، حسب القطاع، ٢٠٠٨ - ٢٠١١

القطاع	العدد من التراخيص	القيمة من التراخيص بملايين الدولارات
الإسكان	١٥٥	١٦,٢٥٠
الصناعة	١٣٦	٦,٣٩٢
السياحة	١٩٢	٤,٤١٦
التجارة	١٤٦	١,٥٩٦
الزراعة	٦٢	١,٠٥٣
الاتصالات	٩	٩٥١
الخدمات	٣٧	٣١٧
النقل	٢	٢٩٨
التعليم	١٥	٢٧٩
الصحة	١٩	٢٦٣
الكهرباء	٣	٢١٣
وسائل الإعلام	٤	١٣٦
الإجمالي	٧٨٠	٣٢,١٦٤

ملحوظة: الجدول لا يشمل التراخيص الاستثمارية للمشاريع المتعلقة بالنفط، والتي تختص وزارة النفط بالتعامل معها

المصدر: الحكومة العراقية، لجنة الاستثمار الوطنية، المعلومات المقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/٤/٢٠١٢.

الشركات الأمريكية أكثر من ثلاثة أضعاف نشاطهم التجاري الأجنبي في العراق في عام ٢٠١١.

التجارة

أفادت الشركات التي تقوم بتصدير البضائع إلى العراق بما في ذلك تلك القائمة في الولايات المتحدة تدهور التأخيرات البيروقراطية في هذا الربع والتي ترتبط بإجراءات التخليص الجمركي، وتجهيز طلبات الحصول على تأشيرات وغيرها من الإجراءات التي عفا عنها الزمن واللوائح التجارية. وتعتبر التأخيرات لفترات طويلة جزء مقبول في التجارة مع العراق حيث أن التوترات السياسية التي سيطرت على الجزء الأول من الربع وارتفاع حجم التبادل التجاري كل هذا أدى إلى تفاقم الأوضاع. أدى التوتر القائم بين الكيانات الحكومية والذي يشمل التجارة، ومجلس الوزراء وإقليم كردستان، ووزارات الخارجية، والتجارة والنفط إلى تباطؤ استخراج تأشيرة الدخول.[٤٢٩]

أفاد أحد رجال الأعمال أنه اضطر للتخلي عن عرض المعدات الصناعية لشركته في معرض تجارى في العراق بعد فشله في الحصول على أيا من منتج له من الجمارك أو التأشيرات الخاص بالفنيين اللازمة لإثبات ذلك. وكذلك لم يتمكن مُنتج عالمي رائد للمنتجات الاستهلاكية من الحصول على اعتماد لاستيراد أحدث العروض وذلك لأن العراق لم يقم بتحديث المواصفات القياسية للمنتجات على مدار ٣٠ سنة وذلك لتغطية المنتجات القائمة خلال تلك الفترة.[٤٣٠]

كما أعربت الولايات المُتحدة عن توقعها في شحن ما يقرب حوالي ١٢٠ مليون دولار-١٣٠ مليون من الدواجن إلى العراق في عام ٢٠١٢ كما أعربت عن قلقلها إزاء تلف المواد الغذائية المستوردة المتأخرة في موانئ العراق.[٤٣١]

إن نظام مرحلة ما قبل التصديق للحكومة العراقية بالنسبة للواردات مازالت مشكلة بالنسبة للمصدرين الأمريكيين للمواد الغذائية إلى العراق. وقام العراق أيضا بتغيير متطلبات شهادات المنشأ على الواردات والتي تتطلب إصدار الوثيقة قبل الشحن وليس في نقطة الدخول. تُرك القرار غير مؤكدا حول حالة البضائع التي تم شحنها بالفعل إلى العراق ولكن ليس من خلال الجمارك بعد. تتطلب قواعد الاستيراد الجديدة وجود شهادات المنشأ لكل أجزاء مكونات المنتج المُصنع وهذا الاحتياج الذي من المُحتمل تعقيد استيراد المواد المتطورة مثل التربينات الحديثة والتي يمكن أن يكون لها عدد لا يُحصى من المكونات.[٤٣٢]

ويزيد من تكاليف نقل البضائع عبر ميناء أم القصر غياب شهادة تُحقق الالتزام للمعايير السلامة الدولية المُتفق عليها والتي تُدعى شهادة الشحن الدولي وأمن المنشآت المرفئية (ISPS). بدون ختم الموافقة هذا من المنظمة البحرية الدولية للأمم المتحدة تشهد أن هذا الميناء آمن ومستقر وتفرض شركات التأمين رسوما

باهظة على شركات النقل البحري التي تقوم بممارسة الأعمال التجارية في الموانئ الغير مُطابقة للمواصفات. ويُقدر موظفي الولايات المتحدة أن تكلفة العراق قد تصل إلى ١٠٠ مليون دولار لتنفيذ التحديثات المطلوبة.[٤٣٣]

حصلت مؤسسة هاريس على عقد بقيمة ٥١ مليون دولار لأنظمة الاتصالات التكتيكية في إطار برنامج المبيعات العسكرية الخارجية من بين الشركات الأمريكية العاملة في العراق في هذا الربع. وكان لشركات الولايات المتحدة المتمركزة في العراق نشاط آخر في مناطق أخرى تشمل العقارات، والكهرباء وتشييد الفنادق في إقليم كردستان.[٤٣٤]

تأسست شركة جدية بين الولايات المتحدة ومجلس الأعمال الكردستاني في نيسان/أبريل لعام ٢٠١٢ لتسهيل التجارة للشركات الأمريكية للقيام بالأعمال في إقليم كردستان. وتصبح المجموعة الثالثة مجموعة الولايات المتحدة للأعمال التجارية في العراق. تم إنشاء مجلس الأعمال للولايات المتحدة ومقره في العراق في عام ٢٠١١ بينما تساند غرفة التجارة الأمريكية مبادرة التعاون التجاري الأمريكي العراقي في العاصمة واشنطن.[٤٣٥]

الشكل ٤,١٧

النشاط التجاري الأجنبي في العراق، ٢٠١١

بالمليار دولار

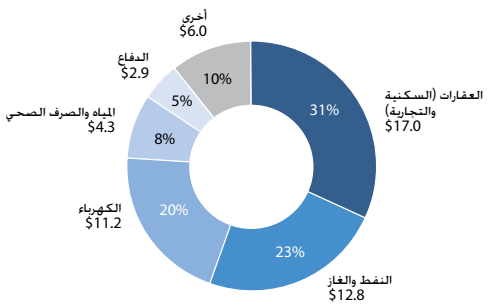

ملحوظة: لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام تتأثر بالتقريب.

المصدر: شركة دنيا فونتير للاستشارات، "النشاط التجاري الأجنبي في العراق: ٢٠١١ استعراض العام" ٢٠١٢/٢، ص. ١٤.

أفادت الشركات التي تقوم بتصدير البضائع إلى العراق عن تدهور التأخيرات البيروقراطية في هذا الربع والتي ترتبط بإجراءات التخليص الجمركي، وتجهيز طلبات الحصول على تأشيرات وغيرها من الإجراءات التي عفا عنها الزمن واللوائح التجارية.

رقابة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

دروس المفتش العام المستفادة ٩٦

تدقيقات المفتش العام ٩٩

تقرير المفتش العام الخاص ١٠٦

تحقيقات المفتش العام ١٠٨

الخط الساخن للمفتش العام ١٢٥

الموقع الإلكتروني للمفتش العام ١٢٦

الباب

٥

الدروس المستفادة

إعادة إعمار العراق: الدروس المستفادة من التحقيقات، *2004-2012*

في نيسان/أبريل ٢٠١٢، نشر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق **إعادة الإعمار في العراق:** الدروس المستفادة من التحقيقات، ٢٠٠٤-٢٠١٢. يُركز هذا التقرير على عمليات الاحتيال وغيرها من جرائم أصحاب الياقات البيضاء التي وقعت في سياق الجهد المبذول لإعادة إعمار العراق. ويثير هذا سلسلة من الدروس المستفادة من التحقيقات الجنائية التي قام بها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق والتي تضمن أمثلة توضيحية للقضايا الكبرى كما يقوم باقتراح أفضل الممارسات لتحقيق الاستقرار في المستقبل وكذلك عمليات إعادة الإعمار لمؤسسات التنظيم الذاتي والتي يمكن أن تحد من النشاط الإجرامي. يمكن الاطلاع على التقرير كاملا من خلال الموقع الالكتروني للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق: www.sigir.mil.

وحتى تاريخ ٣١ آذار/مارس لعام ٢٠١٢ أسفر عمل محققي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عن ٨٦ لائحة اتهام، و٦٦ إدانة وأكثر من ١٧٥ مليون دولار من الغرامات، ومصادرات، واستردادات، وتعويض وغيرها من النتائج النقدية الأخرى.

أفضل عشرة دروس مستفادة

هذه تكون أهم عشرة دروس استمدها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق من ثمانية سنوات من الخبرة في مجال التحقيق في الجرائم الناجمة عن برنامج إعادة إعمار العراق:

١. **التأكيد على أن وكالات تطبيق القانون لديها خطط تحقيقيه وإجراءات مناسبة في المكان قبل أن تبدأ مؤسسات التنظيم الذاتي مع الموظفين المدربين اللذين لديهم الاستعداد الجيد لتنفيذها.** وعقب إنشائها تبنى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق القواعد والإجراءات لمكتب المفتش العام بوزارة الدفاع (DoD OIG) ولكنها لم تكن ملائمة للعمل ضمن بيئة الطوارئ. ومع مرور الوقت طوّر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مجموعته الخاصة من القواعد والإجراءات والتي تتماشى مع الإعدادات التي واجهها في العراق. وعلى صعيد الموظفين اعترف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن محققي مؤسسات التنظيم الذاتي ينبغي أن يكون لديهم الخبرة في الكشف عن الاحتيال وجرائم أصحاب الياقات البيضاء.

٢. **استخدام المساعدات الجنائية الغير مطبقة قانونا مثل المدققين والمفتشين لتوليد ما يؤدى إلى تحقيقات.** وكان هناك عدد من القضايا والتي لم تتم تغطيتها من قبل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق والتي تم كشف أُسسها في نتائج التدقيق أو التفتيش. وهذا أدى بدوره إلى أن يقوم المفتش العام بتشكيل فريق جنائي يجمع بين كلا من المدققين والمحققين. وقد أدى هذا الخلط لمهاراتهم إلى فتح الأبواب على قضايا بدلا من إسدال الستار عليها.

٣. **إتباع نهج شمولي إزاء إدارة القضية والتي تجمع بين جهود المحققين في مسرح العمليات مع قاعدة المحققين والمدعين العاميين الأمريكية.** قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتطوير الاستخدام المنتظم لفيديو المؤتمرات عن بُعد لتحسين تدفق المعلومات بين العاملين في مقر الأمم المتحدة وتلك القائمة في العراق. أنشئ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بالتنسيق مع وزارة العدل (DoJ) برنامج لم يسبق له مثيل يُدعى مبادرة الإدعاء العام للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق(SIGPRO) بينما قام المفتش العام بتعيين فريق إدعاء ومساعدين قانونيين خاص به وتكون كل التفاصيل الخاصة بهم تابعة لوزارة العدل وذلك للعمل على القضايا العراقية. وجاء تطبيق وسائل الاتصال المتطورة والمبادرات النيابية بتعزيز وتحسين النتائج.

٤. **الحفاظ على العلاقات القوية مع البلد الراعية لتطبيق القانون الرسمي وذلك لدعم تطور القضية، وجمع الأدلة وملاحقة المشتبه بهم المحتملين في البلاد.** التقى المفتش العام مع قادة من وكالات تطبيق القانون العراقي بصفة منتظمة بالإضافة إلى موظفي المناصب القضائية العليا. يقوم محققي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بالحفاظ على الاتصال المنتظم مع وكلاء لتطبيق القانون في المجتمع العراقي. عززت هذه الاتصالات متعددة المستويات من تطور القضية مع وجود تأثير مفيد لتعزيز العلاقات الثنائية الأمريكية العراقية. علاوة على ذلك فقد سمحوا بفرصة تدريب لبناء القدرات والتي قدمها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لموظفي مكتب المفتش العام العراقي.

٥. **نشر قوى داخل البلد مع وجود موظفي التحقيق ويكون النشر على نطاق واسع وبانتظام بالتواصل مع المنظمات الحكومية الأمريكية في نشر أنشطة التوعية ضد**

عمليات الاحتيال. ارتبط نجاح المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بمبدأ أساسي وهو لعمل القضايا يجب أن تكون هناك. العمل على محاولة تطوير الأدلة استناداً إلى "الحملات" لن يسفر عن النتائج الضرورية كما أنها لن تشكل رادعاً للجريمة. وجود نظرة مستقبلية أمر حاسم لردع الجريمة، تطور الأدلة والقبض على المجرمين. الإبقاء على وجود خط ساخن على نطاق واسع للإبلاغ المجهول عن المخالفات هو المفتاح لتطوير القضية.

٦. **تجنب وجود المعارك البيروقراطية بين وكالات تطبيق القانون من خلال بناء نهج لفرق العمل والتي تجمع جميع الوكالات معاً حول مهمة تطبيق القانون.** تُعزز فرق عمل التحقيق من إدارة القضية. تتطلب الفوضى المُحتملة الناجمة عن مؤسسات التنظيم الذاتي تحسين التكامل بين جميع الوكالات الأمريكية العاملة في مسرح العمليات بما في ذلك تطبيق القانون. نتجت نجاحات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بوجه عام عن فعالية العمل الجماعي من خلال تحقيق مهمة قوة التحقيقات، وعلى الصعيد الرئيسي من حيث التعاون والتنسيق والفصل بين القضايا وعلى الصعيد الميداني العمل على تحقيق أقصى قدر من الموارد المتاحة للتحقيق.

٧. **التأكيد على المرونة من ناحية متطلبات الموظفين، وعدد الموظفين وإجراءات التوزيع.** قدم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق قانون التمكين الذي أنشأ أول مكتب عام للمفتش الخاص في تاريخ الولايات المتحدة وقدم أيضا مرونة التوظيف والسماح لإدارة ديناميكية لموظفي التحقيقات. تعتبر اللوائح القياسية للحكومة الأمريكية غير مجدية لاستخدامها في البيئات ذات المتطلبات الصعبة لمؤسسات التنظيم الذاتي . يتعين وجود مرونة قانونية لتكون قاعدة للإدارة والموظفين اللذين يقوموا بممارسة جهود تطبيق القانون الحاكم المُنفذة خلال عمليات الطوارئ سواء تحققت من خلال إنشاء مكتب مفتش عام خاص دائم لعمليات الطوارئ الخارجية والتي تكون منظورة الآن أمام الكونجرس أو بعض المهام الانتقالية للمفتش العام الخاص.

٨. **إعطاء الأولوية لاستخدام تقنيات المعلومات الاستخبارية الجنائية وتطوير المخبرين في مسرح العمليات.** تمتع مكتب المفتش العام الخاص بنجاح ملحوظا وذلك عن طريق عمل قضايا في العراق من خلال اللدغات اللاسعة المستترة، ومخبرين وسائل الاتصال وتعيين مجموعة متنوعة من أصحاب القدرات التقنية. يعمل استخدام فريق العمل على تحسين نسبة النجاح هذه وغيرها من تقنيات تطبيق القانون. ويكون المبدأ الموجه أو الشعار هو كلما كان ذلك ممكناً العمل على جلب أدوات التحقيق الأمريكية خلال مؤسسات التنظيم الذاتي بغض النظر عن المصاعب التي جسدتها البيئة.

٩. **التعامل مع وكالات تطبيق القانون للدول الشريكة لملاحقة المجرمين غير الأمريكيين.** تشتمل عادة مؤسسات التنظيم الذاتي على ائتلاف دولي مما يعنى وجود مجموعة من الأفراد متعددي الجنسيات ضمن جهود الإعمار. وكان هذا هو الحال في العراق. طوّر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق العلاقات مع وكالات تطبيق القانون عن طريق تحالف مجموعة من البلدان التي تقوم بإصدار الملاحقات القضائية والنيابية لغير أفراد الولايات المتحدة في سلطاتهم القضائية في موطنهم.

١٠. **تطوير برامج مبتكرة تستهدف تحقيق احتياجات معينة لمؤسسات التنظيم الذاتي.** قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لقيادة التحقيق بعمل سلسلة من البرامج من أجل حل المشاكل الناجمة عن مشروع إعادة إعمار العراق. يستخدم البعض النهج المشترك بين الأفراد بينما يستخدم البعض الأخر هذا النهج بين الوكالات. إضافة إلى ذلك أكد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أهمية استخدام عمليات التعليق والحرمان في كبح جماح المتعاقدين التعسفيين. وكانت وراء هذه الجهود المبتكرة هدف سامي وهو العمل على حماية مصالح دافعي الضرائب من خلال العمل على هذه القضايا بكفاءة وفعالية.

أفضل الممارسات

يقترح المفتش العام الخاص لإعادة عمار العراق أفضل سبع ممارسات، وتنفيذ ما يساعد على الحد من الهدر، والاحتيال وإساءة استخدام أموال دافعي الضرائب للولايات المتحدة لمستقبل مؤسسات التنظيم الذاتي والتي جاءت نتيجة للخبرة الواسعة والتي تطورت من خلال أكثر من ٦٠٠ تحقيق نجمت عن مشروع إعادة إعمار العراق:

- **بدء المراقبة في وقت مبكر.** يجب على الكيانات المرتبطة بالتحقيق تطوير برامج لدمج عمليات المراقبة في مسرح العمليات بمجرد بدء التخطيط لحالات الطوارئ. ينبغي على وكالات تطبيق القانون الفيدرالي التعاون لعمل قاعدة بيانات تعاقدية متكاملة تتضمن معلومات عن أنشطة التعاقد السابقة وذلك لتحديد أفضل لبؤر التوتر المُحتملة في وقت مبكر.
- **نشر وكلاء مقدمًا.** التواجد بقوة في مسرح العمليات يعمل على ردع الجريمة خلال مؤسسات التنظيم الذاتي. إن محاولة إحباط السلوك السيئ في موقف فوضوي مع مجموعة من المحققين ذوات المعرفة القليلة حيث يقوموا بالتناوب من وإلى ببساطة لن ينجح. يجب أن يكون هناك حضور مستمر واستخدام واسع النطاق وملحوظ لتطبيق القانون لوقف الجريمة والقبض على مرتكبيها.
- **التدخل مع التعليم.** تتواجد مؤسسات التنظيم الذاتي في البيئات التي تقدم إغراءات واضحة للعقول الإجرامية. وهناك

حاجة تدريبية للتوعية عن عمليات الاحتيال لجميع موظفي الحكومة والأفراد المتعاقدين العاملين في مؤسسات التنظيم الذاتي. ينبغي على وزارة العدل نشر الإدانات للاستفادة من قيمتها الرادعة.

- **دمج جهود تطبيق القانون.** قد تشتمل الوكالات ذات السلطة القضائية على تحقيقات مؤسسات التنظيم الذاتي على مكاتب المفتش العام فضلا عن وزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، ووزارة العدل، ومصلحة الضرائب، ومكتب التحقيقات الفيدرالي ومركز معلومات البيئة. يجب التخطيط المسبق المتكامل لهذا التنوع الواسع لوكالات تطبيق القانون للعمل معاً بشكل جيد. وجود مفتش عام خاص لعمليات الطوارئ في الخارج يُسهل من هذا التخطيط التكاملي.
- **استخدام فرق عمل.** يُحسن وجود فريق عمل تحقيقات من احتمالات النجاح في القضايا الجنائية حيث تُعزز مجموعة الموارد من هذا الجهد. لا يمتلك كل مكتب يُطبق القانون الموارد التي تحافظ على مجموعة كبيرة من القدرات التقنية. يُحسن وجود عمليات مشتركة متكاملة من المقر الرئيسي إلى المستويات الميدانية نتائج التحقيق العالمية كما أنها تُحسن النتائج في العالم العسكري.
- **تعيين محققين من ذوى الخبرة في مجال الاحتيال.** على الرغم من أنه قد تتنوع المتطلبات الخاصة اعتماداً على طبيعة مؤسسات التنظيم الذاتي الآن معظم المحققين يجب أن يكون لديهم معرفة جوهرية لإجراءات التعاقد المُعقدة، والمعاملات المالية وما شابه ذلك. وهذا يعنى إلى أن وجود خبراء في جريمة أصحاب الياقات البيضاء في البلد ينتج عنه مزيد من الإدانات. غالبا ما تنشر وكالات التحقيق التي تعمل في العراق وكالات عديمي الخبرة أو ترسل كبار محققين من ذوى الخبرة المهنية الغير سديدة.
- **تكريس وكلاء نيابة أو مدعين محددين.** إن تجربة معالجة الإشارة والتي تتبع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقوم بتعيين وكلاء نيابتها وتوظفهم في وزارة العدل وثبت بشكل واضح الحكمة الموجهة للقدرات النيابية. بعد تشكيل مبادرة الإدعاء للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق نجد أنه ارتفعت معدلات الإدانة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. تطور الأحداث بشكل سريع في عمليات الطوارئ، ووجود فريق خاص من النيابة العامة يُركز على العملية يضمن وجود نتائج أفضل. ◆

عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

منذ آذار/مارس ٢٠٠٤، أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٢١٠ تقرير. كما أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أربعة تدقيقات - منذ الأول شباط/ فبراير حتى الثلاثين من نيسان/إبريل لعام ٢٠١٢ - تتناول مسائل إعادة الإعمار التالية:

- مساءلة سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) عن مدفوعات نظام تحويل الأموال الإلكتروني (EFT) التي أُجريت في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ باستخدام الإعتمادات المالية صندوق التنمية العراقي (DFI).
- سواء كان فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي (USACE) لديه التزامات غير مُصفاة على ٥٥ عقداً منهياً، وإذا كان قد أجرى المُراجعة المطلوبة بشأن الالتزامات غير المُصفاة للعقود في العراق التي تنتهي مدتها في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.
- وضع المليار ونصف مليار دولار أمريكي المُخصصين لصندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) عن طريق قانون استمرار المُخصصات الدفاعية والسنوية لعام ٢٠١٢ (القانون العام ١١٢-١٠) والمتاحة للاستخدام في السنوات المالية ٢٠١١ و ٢٠١٢.
- وضع تقدم وزارة الخارجية (DoS) في تنفيذ توصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بخصوص برنامج صندوق الاستجابة السريعة (QRF) الذي أدارته والذي يصل إلى ١٢٥,١ مليون دولار أمريكي.

للحصول على قائمة بمنتجات التدقيق هذه، انظر الجدول ٥,١.

لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تسعة تدقيقات مُعلنة أو جارية، بالإضافة إلى تدقيقات أخرى من المُتوقع بدئها في ربع السنة الحالي. يقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتنفيذ أعمال التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الحكومية المتعارف عليها.

تدقيقات المفتش العام لإعادة إعمار العراق المكتملة في هذا الربع السنوي

صندوق تنمية العراق: تضاءلت الضوابط المالية الخاصة بسلطة الائتلاف المؤقتة بشأن مدفوعات نظام تحويل الأموال الإلكتروني بمرور الوقت
(SIGIR 12-013, 4/2012)

مقدمة

تم تأسيس سلطة الائتلاف المؤقتة في أيار/مايو ٢٠٠٣ لتوفير حكم مؤقت للعراق. قام القرار ١٤٨٣ لمجلس أمن الأمم المتحدة بإنشاء صندوق التنمية العراقي وأسند إلى سلطة الائتلاف المؤقتة المسؤولية الكاملة لإدارته. تضمن صندوق التنمية العراقي إيرادات مبيعات النفط والغاز العراقي، بعض الزيوت المتبقية من رواسب الأغذية والأصول الوطنية التي تمت إعادتها. وقد تم استخدامه - جزئياً - من أجل إغاثة العراق وجهود إعادة الإعمار.

وخلال مدة إدارة سلطة الائتلاف المؤقتة التي استمرت حوالي أربعة عشر شهراً، كان لديها حق التصرف في ٢٠,٧ مليار دولار من الإعتمادات المالية لصندوق التنمية العراقي بالإضافة إلى توجيه نفقات بحوالي ١٤,١ مليار دولار أمريكي. وقد كان لدى مدير سلطة الائتلاف المؤقتة السلطة لتوجيه بنك الاحتياط الفدرالي في نيويورك (FRBNY) لتقديم مدفوعات نظام تحويل الأموال الإلكتروني من الحساب الرئيسي لصندوق التنمية العراقي من أجل أنشطة إعادة الإعمار. تُبين سجلات بنك الاحتياط الفدرالي في نيويورك أن المدير قد وجه حوالي ١,١٠٠ من مدفوعات نظام

الجدول ٥,١

منتجات عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق منذ ٢٠١٢/٠٢/٠١

رقم التقرير	عنوان التقرير	تاريخ الإصدار
١٢-٠١٣	صندوق تنمية العراق: تضاءلت الضوابط المالية الخاصة بسلطة الائتلاف المؤقتة بشأن مدفوعات نظام تحويل الأموال الإلكتروني بمرور الوقت	٢٠١٢/٤
١٢-٠١٤	الإعتمادات المالية المتبقية المستخدمة أو المُحررة لفيلق المهندسين بالجيش الأمريكي على العقود المتهاة	٢٠١٢/٤
١٢-٠١٥	تقرير مؤقت بشأن خطط إنفاق صندوق قوات الأمن العراقية للسنوات المالية ٢٠١١-٢٠١٢	٢٠١٢/٤
١٢-٠١٦	المُراجعة المؤقتة للتقدم المُحرز من قبل وزارة الخارجية في تنفيذ توصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق التي تتناول ضوابط إدارة الإعتمادات المالية لبرنامج صندوق الاستجابة السريعة	٢٠١٢/٤

تحويل الأموال الإلكتروني التي بلغ مجموعها ٥,٩ مليار دولار أمريكي من الإعتمادات المالية لصندوق التنمية العراقي من تموز/يوليو ٢٠٠٣ حتى حزيران/يونيو ٢٠٠٤. وقد قُدمت مدفوعات نظام تحويل الأموال الإلكتروني لمجموعة متنوعة من المواد والخدمات، مثل: المنتجات النفطية، الأسلحة النارية والذخائر، الشاحنات والمركبات الأخرى، معدات مكافحة الحرائق، الأغذية المُتعلقة بالحج، السكن و نفقات النقل.

بدأ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق هذا التدقيق لتحديد إذا ما كانت سلطة الائتلاف المؤقتة قد فسَّرت بشكل صحيح استخدامها لـ ٥,٩ مليار دولار أمريكي في مدفوعات نظام تحويل الأموال الإلكتروني التي تم إجرائها بالإعتمادات المالية لصندوق التنمية العراقي.

النتائج

وقد فسَّر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق معظم المُستندات المالية المطلوبة التي تدعم دفعات التحويل الإلكتروني المقدمة في عام ٢٠٠٣، ولكن العديد من المُستندات المطلوبة التي تدعم المدفوعات التي تمت مراجعتها لعام ٢٠٠٤ كانت مفقودة. عموماً، راجع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٧٥ من مدفوعات نظام تحويل الأموال الإلكتروني التي بلغ مجموعها ١,٣ مليار دولار أمريكي - ٢٥ دفعة من عام ٢٠٠٣ و٥٠ من عام ٢٠٠٤- ووجد أن المُستندات المالية المفقودة في عام ٢٠٠٤ أكثر بكثير من ٢٠٠٣. بحث المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عن ثلاثة مُستندات مالية لكل ملف مدفوعات: سندات عامة، تقرير فحص وتسلم المواد، وفاتورة البائع. إن تقرير فحص وتسلم المواد وهو مفتاح ضمان أن المُنتجات أو الخدمات التي دُفِعَ ثمنها قد تم استلامها، كان من أكثر المُستندات المفقودة في معظم الأحيان. وقد كشفت مُراجعة الملفات لخمس وعشرين من مدفوعات نظام تحويل الأموال الإلكتروني التي أُجريت في عام ٢٠٠٣ عن احتوائها كلها تقريباً على الثلاث مُستندات التى تدعم كل دُفعة. وبشكل عام، كان هناك ثلاث مُستندات فقط مفقودة من الخمسة وسبعين مستند المطلوبين (٤٪) من الخمس وعشرين دُفعة التى تمت مراجعتهم. على أية حال، لأن كل المُستندات المفقودة هى تقارير فحص وتسلم المواد، ليس في وسع مفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق التأكُد من أن المواد التى دُفع ثمنها قد تم استلامها. وتضمنت هذه المواد نفط التوربينات، النفط الهيدروليكي و ١٠,٠٠٠ من الأسلحة التي تحمل باليد التي تبلغ قيمتها ٤,٧ مليون دولار أو حوالي ١٩,٦٪ من القيمة الإجمالية من مدفوعات عام ٢٠٠٣ التى تم تدقيقها.

عالج المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق - مبدئياً - ٢٩ من مدفوعات نظام تحويل الأموال الإلكتروني التي أُجريت في عام ٢٠٠٤، ووجدت وثائق مفقودة أكثر بكثير من تلك المفقودة في ملفات عام ٢٠٠٣. راجع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٤ من أكبر ١٠ مدفوعات لصندوق التنمية العراقي – ٣ مدفوعات لبرنامج الغذاء العالمي وواحد لإصدار خطاب الاعتماد – واحتوت الأربعة على المُستندات اللازمة لدعم المدفوعات. وبشكل عام، كان هناك ١١ مستنداً من أصل ٧٥ مستند (١٤,٦٪) مفقودين من الخمس وعشرين دُفعة المُتبقية التي تمت مراجعتهم، وهم عبارة عن: ٩ من مدفوعات نظام تحويل الأموال الإلكتروني كانوا تقارير فحص وتسلم المواد مفقودة واثنين كانوا فواتير بائع مفقودة. بالإضافة إلى ذلك، وجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن ٢٤ من أصل ٢٥ من السندات العامة (٩٦٪) لم تكن موقعة ومصدقة بشكل صحيح. وقد كانت المُستندات المفقودة تدعم المدفوعات لأجل المواد الكيميائية والمعدات الزراعية، والمعدات الكهربائية ومواد البناء وغاز البروبان، والسيارات، ومنتجات الوقود والسكن المُتعلق بالحج والتي بلغ مجموعها ١١,٢ مليون دولار، أو حوالي ١٩,٥٪ من القيمة الإجمالية لهذه المدفوعات الخمس وعشرين.

قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتوسيع نطاق مراجعته ليُغطي ٢١ دُفعة إضافية - ١٢ دُفعة للأنشطة المُتصلة بالحج و ٩ للحصول على الأسمدة والمبيدات الحشرية- وذلك بسبب نسبة الوثائق الهامة المفقودة من ملفات مدفوعات عام ٢٠٠٤. تبين عبر المُراجعة الموسعة التي قام بها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن ٩٤,٤٪ من المُستندات التي تدعم ١٢ من المدفوعات المُتصلة بالحج - والتي بلغ مجموعها ٤٠,٤ مليون دولار أمريكي - مفقودة، وأن ٣٧٪ من المُستندات التي تدعم ٩ من مدفوعات الأسمدة والمبيدات - والتي بلغ مجموعها ١٥,٨ مليون دولار أمريكي - مفقودة. وفي المُجمل، كان هناك ٦٩,٨٪ من المُستندات المطلوبة مفقودة من هذه العينة الموسعة. لم يَخلُص المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلى أن ما يُثير مُسائلات خطيرة ليس الاحتيال والتبديد، أو سوء الاستعمال الذي وقع نتيجة للمُستندات المفقودة، بل عدم وجود المُستندات المالية الرئيسية التي تدعم المدفوعات.

التوصيات

وبالتالي، فلا يتضمن هذا التقرير أي توصيات.

تعليقات الإدارة

ووردت تعليقات الإدارة في التقرير النهائي، والذي يوجد في موقع المفتش العام لإعادة إعمار العراق على الانترنت. www.sigir.mil.

الإعتمادات المالية المتبقية المُستخدمة أو المُحررة لفيلق المهندسين بالجيش الأمريكي على العقود المُنهاة
(SIGIR 12-014, 4/2012)

مقدمة

ذا هو تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الثالث بخصوص نتائج إنهاء وزارة الدفاع الأمريكية (DoD) لعقود إعادة إعمار العراق. لقد نظر التقريران السابقان في ضوابط وكالات وزارة الدفاع على العقود المُنهاة وإذا ما كانت الإعتمادات المالية للولايات المتحدة قد بُددت نتيجة لإنهاء العقود.[٤٣٦] وركّز تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الصادر في كانون الثاني/يناير لعام ٢٠١٢ على الخمسة وخمسين عقد إعادة الإعمار الذين قام فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي بإنهائهم من كانون الثاني/يونيو ٢٠٠٨ وحتى نيسان/إبريل ٢٠١١، ولكن المعلومات بشأن وضع الإلتزامات غير المُصفاة للعقود لم تَكُن مُتاحة في ذلك الوقت. ينظر هذا التقرير في إذا ما كان لفيلق المهندسين بالجيش الأمريكي إلتزامات غير مُصفاة على الخمسة وخمسين عقد الذين تم إنهائهم.

يتم تسجيل الإلتزامات عندما يُبرِم وكيل مُعتمد للحكومة الفدرالية إتفاقية ملزمة قانونياً لشراء سلع أو خدمات معينة. باستلام الفواتير والقيام بالمدفوعات، تقل الالتزامات المُسجلة بقيمة مساوية لمبالغ المدفوعات، كما يقل الرصيد المُشار إليه بإسم الالتزامات غير المُصفاة. يجب تحرير الإعتمادات المالية التي لم يعد هناك حاجة إليها. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب الفقرة ٠٨٠٤٠١ من الفصل ٨ من المجلد ٣ في لائحة الإدارة المالية لوزارة الدفاع أن يُجري أصحاب الإعتمادات المالية - بمساعدة مكاتب المحاسبة الداعمة - مراجعات ثلث سنوية للإلتزامات الخاملة، الإلتزامات غير المصفاة، حسابات الدفع ومعاملات حسابات القبض من أجل التأكُد من توقيتها ودقتها واكتمالها. يتم الانتهاء من المراجعات كل سنة خلال الفترات المُقسمة إلى أربعة أشهر والتي تنتهي في ٣١ كانون ثاني/يناير و ٣١ أيار/مايو و٣٠ أيلول/سبتمبر.

النتائج

وجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي ليست لديه إعتمادات مالية متبقية للخمسة وخمسين عقداً الذين تم إنهائهم. وقد أظهرت تقارير من نظام الإدارة المالية لفيلق المهندسين بالجيش الأمريكي أن الإعتمادات المالية الملتزم بها قد تم استخدامها إما للدفع للمقاولين أو قد تم تحريرها، مما لم يترك أرصدة على الإطلاق لأجل ٤٦ عقداً من أصل ٥٥ عقداً. أما بالنسبة للعقود التسعة الباقية، فقد صرح مسؤولو فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي أنه لم تحدث معاملات مالية بعد أن تم الالتزام بالإعتمادات المالية، وبالتالي قام فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي بتحرير الإعتمادات المالية. على أية حال، نظام الإدارة المالية لا يُمكنه إصدار تقرير وضع الالتزامات الذي يُدَّعِم تلك المعلومات. ومع ذلك، أكدت مُراجعة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لملفات العقود التسع أنه لم تحدث معاملات مالية بعد أن تم الالتزام بالإعتمادات المالية ، مُدَعِمةً لتصريحات مسؤولي فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي.

بالإضافة إلى ذلك، قام فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي بإجراء مُراجعة للالتزامات غير المصفاة للعقود في العراق للفترة التي تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وفقاً ل لائحة الإدارة المالية لوزارة الدفاع. وقَّع مسؤول الموازنة في منطقة الشرق الأوسط - الخاص بفيلق المهندسين بالجيش الأمريكي - على بيان إقرار "المُراجعة الثلث سنوية" في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٢. غطت المُراجعة ٣٤٤١ سِجلاً بلغت قيمتهم الإجمالية أكثر من ٩٥٦ مليون دولار أمريكي.

التوصيات

لا يتضمن هذا التقرير أي توصيات.

تعليقات الإدارة

لأن هذا التقرير لا يتضمن توصيات، فلم يَكُن مطلوباً من الهيئة المسؤولة تقديم تعليقات وهو ما فعلته.

تقرير مؤقت بشأن خطط إنفاق صندوق قوات الأمن العراقية للسنوات المالية 2012-2011
(SIGIR 12-015, 4/2012)

مقدمة

يتناول هذا الخطاب وضع المليار ونصف دولار أمريكي المُخصصين لصندوق قوات الأمن العراقية من أجل أنشطة وزارة الدفاع لتدريب وتجهيز وتقديم الصيانة والدعم لقوات الأمن العراقية (ISF).[٤٣٧] في السنوات المالية ٢٠١١ و٢٠١٢. وعلى وجه التحديد، يتناول هذا التقرير المؤقت وضع إلتزامات صندوق قوات الأمن العراقية لعامي ٢٠١١ و٢٠١٢ التي قُدمت ابتداءاً من ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢، وخطة مكتب التعاون الأمني العراقي (OSC-I) لإلزام الإعتمادات المالية المُخصصة المتبقية قبل أن تنتهي في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، بالإضافة إلى مُساهمات الحكومة العراقية (GOI) المُطابقة لهذه المُشتريات. يواصل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق فحوصاته لاعتمادات صندوق قوات الأمن العراقية لعامي ٢٠١١/٢٠١٢، لأن قدراً كبيراً من التمويل لا يزال متاحاً، وخطط الإنفاق المُراجعة لم يتم الإنتهاء منها حتى الآن. وسيتم نشر هذه النتائج في وقت لاحق من هذا العام.

النتائج

اعتبارا من ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢، التزم مكتب التعاون الأمني العراقي بأكثر من ٢٤٣,١ مليون دولار أمريكي، أو ١٦٪ من المليار والنصف المُخصصين لصندوق قوات الأمن العراقية لعامي ٢٠١١ و٢٠١٢، وأنفقت حوالي ٢٠٦,١٣ مليون دولار أمريكي للقيام بثلاثين عملية شراء لسلع مثل: مثل الذخيرة، مناظير للرؤية

الليلية، سيارات إطفاء، عربات مدرعة وقطع الغيار والتدريب ومجموعات الصيانة والإدامة المرفقة بها، والسفر.

ساهمت الحكومة العراقية بحوالي ١٢٤,٦٧ مليون دولار أمريكي في ست من الثلاثين عملية شراء،[٤٣٨] والتي كان من ضمنها ١١٨,٠٥ مليون دولار أمريكي لدعم مُعدات وزارة الدفاع. يقضي قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية ٢٠١١ بألا يزيد الإعتماد المالي لصندوق قوات الأمن العراقية عن ٨٠٪ من التكاليف، باستثناء تلك السلع والخدمات المُعفاة من مطلب تقاسم التكاليف. وبالتالي، سوف يكون مُتوقعاً من الحكومة العراقية ومصادر التمويل الأخرى أن تقوم بتوفير ما لا يقل عن ٢٠٪ من التكاليف. وتتراوح نسبة مُساهمة الحكومة العراقية بتقاسم التكاليف من ٤٨٪ إلى ٦٢٪ من إجمالي قيمة المشتريات لعمليات الشراء الست هذه. لقد تم دفع تكلفة عمليات الشراء الأربع وعشرين الأخرى بالكامل من الإعتمادات المالية لصندوق قوات الأمن العراقية لعامي ٢٠١١ و٢٠١٢، وذلك لأنها كانت مُعفاة من مطلب تقاسم التكاليف.

وقد لاحظ مسؤولي وزارة الدفاع العديد من التحديات في إلزام صندوق قوات الأمن العراقية لعامي ٢٠١٢/٢٠١١ قبل إنتهاء صلاحيته. ولاحظوا أن مكتب التعاون الأمني العراقي و الحكومة العراقية يستغرقان شهوراً لإنهاء الأشياء المُراد شراؤها ولاستكمال الأعمال الورقية اللازمة، وأن صندوق قوات الأمن العراقية لعامي ٢٠١٢/٢٠١١ لم يتم تقسيمه حتى أيار/مايو ٢٠١١، وأن مكتب التعاون الأمني العراقي لم يحصل على السلطة الرسمية لإلزام تلك الإعتمادات المالية حتى شباط/فبراير لعام ٢٠١٢. بالإضافة إلى ذلك، ذكر مسؤولي مكتب التعاون الأمني العراقي أنهم كانوا يُركزون على إغلاق التمويلات من الأعوام السابقة، وأنهم يُعانون من نقص الموظفين بالنظر إلى عدد القضايا التي يَتولونها، ولكنهم بالرغم من ذلك واثقين من أنهم سيكونون قادرين على إلزام مُعظم صندوق قوات الأمن العراقية لعامي ٢٠١٢/٢٠١١ المُتبقي بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

وفي أيار/مايو ٢٠١١، أعَدت القوات الأمريكية في العراق (USF-I) خطة نشاط مالي تُفصل كيف سيتم إنفاق المليار ونصف دولار أمريكي الموجودين في صندوق قوات الأمن العراقية لعامي ٢٠١٢/٢٠١١. ومع ذلك، في تشرين الأول/أكتوبر لعام ٢٠١١، أبلغ القائد العام للقوات الأمريكية في العراق وزير الدفاع بأنه لن تكون هناك حاجة لمبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، وأن الإنقاص لن يُقلل بشكل كبير من التطور المُستمر لقوات الأمن العراقية. واستند هذا القرار على مُراجعة لمتطلبات قوات الأمن العراقية، النظر في الانتقال إلى تمويل برنامج التمويل العسكري الخارجي، وصعوبة الحصول على التزام الحكومة العراقية من لبناء اللوجستيات، الصيانة والقدرات المؤسسية، ولإدامة وصيانة المُعدات.

في شباط/فبراير لعام ٢٠١٢، أعد مكتب التعاون الأمني العراقي خطة جديدة للنشاط المالي لتحقيق المستوى الأدنى - والذي يبلغ مليار دولار أمريكي - بعد أن تولى مسؤوليات تطوير قوات الأمن العراقية من القوات الأمريكية في العراق. ستتم كل عمليات الإنقاص تقريباً من السلع والخدمات التي كان مقرراً في الأصل أن تُقدم إلى قوات وزارة الدفاع، مع إنقاص ٣,٤ مليون دولار أمريكي فقط من الدعم المخطط لقوات وزارة الداخلية. ولكن، ذكر مسؤولي مكتب التعاون الأمني العراقي أن الاتصالات الأخيرة مع الحكومة العراقية تُشير إلى وجود التزام مُجدد باللوجستيات والصيانة والإدامة. ويُقَدِر مسؤولي مكتب التعاون الأمني العراقي الآن بأنه على هذا النحو يمكنهم إلتزام ما بين ١,١٠ و١,١٥ مليار دولار أمريكي بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، ولكنهم لم يقوموا بعد بتحديث خطة الإنفاق.

وطلب مساعد وزير الدفاع الأميركي (المراقب المالي) موافقة الكونجرس - وحصل عليها - على إعادة برمجة صندوق قوات الأمن العراقية لاحتياجات الإدارة الأخرى التي تَبْلُغ ٣٤٥ مليون دولار أمريكي، وذلك نتيجة للتخفيض المُخطط له في نفقات صندوق قوات الأمن العراقية. ويُراجع حالياً المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تفاصيل طلب إعادة البرمجة وسوف يَذكُر مُلاحظاته المتعلقة بها في تقرير المتابعة.

التوصيات

لا يتضمن هذا التقرير أي توصيات.

تعليقات الإدارة

ووردت تعليقات الإدارة في التقرير النهائي، والذي يوجد في موقع المفتش العام لإعادة إعمار العراق على الانترنت. www.sigir.mil.

المُراجعة المؤقتة للتقدم المُحرز من قِبل وزارة الخارجية في تنفيذ توصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق التي تتناول ضوابط إدارة الإعتمادات المالية لبرنامج صندوق الاستجابة السريعة
(SIGIR 12-016, 4/2012)

مقدمة

هذا الخطاب يتناول مُراجعة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للتقدم المُحرز من قِبل وزارة الخارجية في تنفيذ توصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق التي تم إصدارها في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١١ في تقرير التدقيق المُتعلق ببرنامج صندوق الاستجابة السريعة.[٤٣٩] أنشأت وزارة الخارجية برنامج صندوق الاستجابة السريعة في عام ٢٠٠٧ لتوفر فرق إعادة إعمار المحافظات مع وسيلة مرنة لتمويل المشاريع المحلية، والتي غالباً ما تكون نقداً أو من خلال المنح البالغة الصغر أو الصفقات المباشرة التي من شأنها تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق. وفي ذلك التقرير، وجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار

العراق أن حفظ السجلات الخاصة بالمشاريع من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠٠٨ كان سيئاً، وأن العديد من الملفات المُتاحة لم تتضمن توثيقاً لنتائج المشروع ولاستخدام الإعتمادات المالية. وخلص المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلى إنه بدون توثيق وتحليل لتلك المُستندات، وزارة الخارجية لا يُمكنها التأكُد من أنه تم إكمال تلك المشاريع أو أن الإعتمادات المالية لم تَضِع أو تُسرق. والأكثر أهمية هو أن المُراجعة للمُستندات المُتاحة في الملفات أثارت تساؤلات خطيرة حول احتمالية وجود نشاط احتيالي. وأصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق توصيات لمُعالجة أوجه القصور هذه. وبالتالي، فإن الهدف من تدقيق المُتابعة هذا هو تحديد إلى أي مدى تم تنفيذ توصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لمُعالجة هذه المُشكلات الخطيرة.

النتائج

وصرَّح مسؤولون من مكتب وزارة الخارجية لشئون الشرق الأدنى (NEA) أنهم قد وجدوا أن مُعظم المُستندات التي ذكرها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق كانت مفقودة، وأنهم أدخلوها في قاعدة البيانات تَتبُع مشروع صندوق الاستجابة السريعة. وقد قالوا على وجه الخصوص إنهم راجعوا القسائم وخَلِصوا إلى أن القسائم قد بدت كاملة ومُعتمدة من مسئول حكومي للولايات المُتحدة. وعلاوة على ذلك، صرَّح مسؤولي مكتب شئون الشرق الأدنى إنه تم إتباع إجراءات الرقابة الموجودة في ذلك الوقت والخاصة بذلك الشأن، وأنهم لم يروا مؤشرات من شانها أن تقودهم لتصديق أن القسائم المُعتمدة تُمثِل عمليات احتيالية.

ومع ذلك، لم يتناول - بصورة مباشرة - مسؤولي مكتب شئون الشرق الأدنى الحالات المُحددة للنشاط الإحتيالي المُحتمل التي ذكرها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في تقرير نيسان/أبريل ٢٠١١. ويعتقد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أنه لا بد من إجراء تحليل مُفصل لهذه المشاريع، وذلك لأن هذه المشاريع كانت عبارة عن عمليات شراء مُتناهية الصغر تضمنت نقداً ولم يكن لها - في ذلك الوقت - توثيقاً داعماً يُبين كيفية صرف النقد أو كيفية إكمال المشاريع. وعلى هذا النحو، فإن هذا تقرير مؤقت وسيستكمل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق هذا التدقيق ويفحص مدى ودقة توثيق النتائج واستخدام الإعتمادات المالية في هذه المشاريع ومشروعات صندوق الاستجابة السريعة الأخرى التي بدأت بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

التوصيات

لا يتضمن هذا التقرير أي توصيات.

تعليقات الإدارة

ترد تعليقات الإدارة في التقرير النهائي، والذي يمكن العثور عليه على الموقع الإلكتروني للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، www.sigir.mil، وسيتم مُناقشتها في التقرير ربع السنوي التالي في تموز/يوليو ٢٠١٢.

عمليات التدقيق الجارية والمخطط لها

ويجري المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عمليات التدقيق والتي تقيّم الأداء الاقتصادي والكفاءة والفعالية ونتائج برامج إعادة إعمار العراق، وفي كثير من الأحيان، يتم ذلك مع التركيز على مدى كفاية الرقابة الداخلية واحتمالية وجود التزوير والإهدار وإساءة الاستعمال. وقد تضمن هذا سلسلة من تدقيقات عقود مُركزة لعقود إعادة إعمار العراق الرئيسية، والتي دعمت استجابة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لتعليمات الكونجرس بإجراء "التدقيق الجنائي" لنفقات الولايات المتحدة المرتبطة بإعادة إعمار العراق. بالإضافة إلى ذلك، أجرى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقييمات متعمقة لمعقولية التكاليف - المفروضة على الولايات المتحدة - وقابليتها للتخصيص ومدى السماح بها. وقد حَوَّل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تركيزه على الجهود التي قادتها وزارة الخارجية المقترنة بالانخفاض الكبير في أنشطة إعادة الإعمار الخاصة بوزارة الدفاع. وسوف يستمر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في مراقبة ومراجعة إدارة وزارة الخارجية عن كثب، والإشراف على أنشطة المساعدة التي تقوم بها.

التدقيقات المعلنة أو الجارية

يعمل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حالياً على هذه التدقيقات:

- المشروع ١٢٠٥: التدقيق الخاص بحسابات الحكومة الأميركية المتعلقة بالمشاريع التي نُفذت في العراق.
- المشروع ١٢٠٤: التدقيق الخاص بوضع توصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لتحسين الرقابة على عقود شركة إنهام المحدودة.
- مشروع رقم ١٢٠٣ب: التدقيق الخاص بالتقدم المُحرز من قِبل وزارة الخارجية في تنفيذ توصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق التي تتناول ضوابط إدارة صندوق الاستجابة السريعة.
- المشروع ١٢٠١: التدقيق الخاص بالتقدم المُحرز من قِبل وزارة الخارجية في تنفيذ برنامج تطوير الشرطة.
- مشروع رقم ١١١٤ب: التدقيق الخاص بخطط إنفاق الإعتمادات المالية المُتبقية من صندوق قوات الأمن العراقية.
- المشروع ١١١٣: تدقيق مراجعة الحكومة لأنظمة أعمال المتعاقدين المتلقين أموال الولايات المتحدة للعمل في العراق

- مشروع رقم ١١١٢د: مراجعة جهود وزارة الدفاع المبذولة لحساب أموال صندوق تنمية العراق
- المشروع ١٠٢٠: تدقيق لإدارة وزارات العدل والخارجية لأنشطة سيادة القانون في العراق
- المشروع ٩٠٠٥: مراجعة تلخص نتائج أعمال التدقيق الخاصة بالمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في المجالات الرئيسية للضوابط الداخلية على نفقات الحكومة الأمريكية لإعادة إعمار العراق وتلبية الحاجة لإصدار تدقيق جنائي نهائي.

عمليات التدقيق المخطط لها

يتماشى تخطيط التدقيق الخاص بالمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مع الثلاثة أهداف الرئيسية الواردة في خطة التدقيق الاستراتيجية، ألا وهي:

- تحسين ممارسات الأعمال والمساءلة في إدارة العقود والمنح المرتبطة بإعادة إعمار العراق
- تقييم وتعزيز الاقتصاد والكفاءة والفعالية للبرامج والعمليات التي تهدف إلى تسهيل إعادة إعمار العراق
- توفير القيادة المستقلة والموضوعية والتوصيات بشأن السياسات الرامية إلى معالجة أوجه القصور في جهود إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار في العراق

وسوف يواصل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق التدقيق في إدارة وتكاليف ونتائج جهود إعادة الإعمار الخاصة بالولايات المتحدة في العراق. بالإضافة إلى ذلك، سوف يستمر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في إشرافه على المسائل المتعلقة بانسحاب وزارة الدفاع من العراق، ونقل أنشطة إعادة الإعمار - مثل تدريب الشرطة - إلى وزارة الخارجية، بالإضافة إلى المسائل المتعلقة بإدارة الإعتمادات المالية الخاصة بصندوق التنمية العراقي.

نهج التدقيق الجنائي الخاص بالمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

جمع نهج المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للقيام بالتدقيقات الجنائية بين استخراج البيانات الآلي ومعايير التدقيق وأساليب التحري لاكتشاف المدفوعات المليئة بالمشكلات وإعداد الأدلة ذات الصلة لاستخدامها في الإجراءات الإدارية أو دعاوى الإحتيال المدنية أو الجنائية. تم إنشاء "مجموعة جنائية" زودت بموظفين من تدقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ومجالس تحقيق لأداء تلك المهام. وقد تضمن إطار العمل الأولي للمجموعة ثلاثة جهود رئيسية هي:

- أجرى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تدقيقات متعمقة في مكافآت إعادة الإعمار الرئيسية لوزارة الدفاع ووزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). وفي التدقيقات المُركزة هذه للمنح والعقود، فحص المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الإشراف على التكاليف والنتائج والإدارة، وحدد إذا ما كانت الضوابط الداخلية في محلها لضمان إدارة العقود واستخدام أموال إعادة الإعمار بشكل فعَّال.
- قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتدقيق مشترك ومبادرة تحقيق في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. تضمنت تلك المبادرة المتعددة الاختصاصات - والمعروفة بإسم فريق التقييم الجنائي والبحث والاسترداد والإنفاذ (FERRET) - المدققين والمحللين والمحققين والذين يعملون معاً لفحص البرامج التي كان فيها موظفي الولايات المتحدة العسكريين والمدنيين المُشتركين في إعادة إعمار العراق من السهل بالنسبة لهم الوصول إلى النقدية، والبرامج التي تبدو فيها الضوابط على النفقات ضعيفة.
- قامت تدقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بفحص بيانات المعاملات الخاصة بالمبالغ التي دُفعت للبائعين، لتحديد المعاملات غير المنتظمة أو الشاذة التي يُمكن أن تُشير إلى احتيال مُحتمل. اختار المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ما يقرب من ١٨٠,٠٠٠ دُفعة - بلغ مجموعهم حوالي ٤٠ مليار دولار أمريكي - من الأنظمة المالية لوزارة الدفاع و وزارة الخارجية و الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، للمراجعة الوثيقة. وجاءت هذه المعاملات من أربعة إعتمادات مالية رئيسية لإعادة الإعمار، ألا وهي: صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (يبلغ مجموعها ١٩,٨٣ مليار دولار أمريكي)، صندوق قوات الأمن العراقية (يبلغ مجموعها ١٤,١ مليار دولار أمريكي)، صندوق دعم الاقتصاد (يبلغ مجموعها ١,٨٣ مليار دولار أمريكي) وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (يبلغ مجموعها ٤ مليار دولار أمريكي).

وفي الآونة الأخيرة، أضاف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عنصراً إضافياً للجهود الجنائية. قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتحليل ما يقرب من ١٠٠ تحقيق جنائي مُغلق متصلين بجهود إعادة إعمار العراق، لتحديد أوجه الضعف في الرقابة الداخلية التي ساهمت في مقدرة الأفراد على ارتكاب أعمال إجرامية.

يعمل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في الوقت الحاضر على إعداد تقرير حول نتائج التدقيق الجنائي التي أجراها والتي سوف تلخّص النتائج الرئيسية من جهوده في التدقيقات الجنائية الأربعة. ◆

تقارير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

قام المفتش العام المختص بإعادة إعمار العراق في شهر نيسان/ إبريل بنشر أول تقرير من أصل ثلاثة تقارير مقرر إطلاقها هذا العام والتي تختص بمشاريع إعادة الإعمار.

التصورات الخاصة بقيادات إعادة الإعمار لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق.
التقرير رقم ١ للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

قام الكونجرس الأمريكي في الفترة ما بين عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١١ بتخصيص ٤ مليار دولار أمريكي لاستخدام وزارة الدفاع (DoD) من خلال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) في العراق. وكان الهدف وراء هذا البرنامج، هو تمكين القادة من الاستجابة الصحيحة لمخاطر الاستغاثات الإنسانية وتلبية احتياجات إعادة الإعمار داخل المناطق الخاضعة لمسئوليتهم ،وذلك عن طريق تنفيذ المشاريع التي من شأنها تقديم المساعدة الفورية لأهالي العراق. لقد استخدم القادة الصناديق التمويلية لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق (CERP) على مدار السنوات، حيث استخدموه في بناء العديد من المشاريع مثل إنشاء المدارس، والطرق، والعيادات الصحية وشبكات الصرف الصحي وأيضا قاموا باستخدام أموال هذه الصناديق في تمويل المشاريع الغير بنائية مثل دفع التعويضات والمنح الصغيرة من اجل التنمية الاقتصادية.

تصف وزارة الدفاع (DoD) برنامج الاستجابة الطارئة للقائد على انه أداة هامة جدا في مكافحة التمرد والتي تسهم بشكل فعال في الحفاظ على الاستقرار الذي يعد أساس النجاح في عمليات مكافحة التمرد. أثار المفتش العام المختص بإعادة إعمار العراق (SIGIR) العديد من الأسئلة حول برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، ومن ضمنها التحديات التي تواجه إدارة مشاريع البرنامج وتعرض البرنامج للاحتيال. وقام المفتش العام المختص بإعادة إعمار العراق أيضا بإثارة الأسئلة حول زيادة استخدام برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، في تدعيم الاستقرار المعتاد وأهداف إعادة الإعمار، وما إذا كانت القوانين والإجراءات المعمول بها كافية لتدعيم هذا الاستخدام الجديد والموسع.

أهداف الدراسة

من اجل معالجة هذه القضايا ولفهم أفضل للطريقة التي يرى بها القادة الجدوى من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، قام المفتش العام المختص بإعادة إعمار العراق باستطلاع حول قادة كتائب الجيش الذين قاموا باتخاذ قرارات هامة حول كيفية إنفاق الأموال، والذين قاموا بالمخاطرة بحياتهم وحياة الرجال والنساء الموجودون تحت إمرتهم من اجل تنفيذ هذه الجهود، وقاموا أيضا بمراقبة نتائج المشروع. قام أيضا المفتش العام المختص بإعادة إعمار العراق باستطلاع حول قادة كتائب المشاة البحرية، أعضاء فريق إعادة الإعمار الإقليمي بوزارة الخارجية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومسئولين سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي(USACE) من اجل الحصول على وجهات نظر إضافية حول القضايا الرئيسية مثل التنسيق بين الوكالات. يمثل هؤلاء الأفراد كمجموعة واحدة المستوى الأول لقيادات الحكومة الأمريكية المسئولة عن انتقاء، ومراقبة وتقييم مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) وقد كانوا في أفضل وضع يتيح لهم تقييم اثر هذه المشاريع على المجتمعات المحلية، وأيضا التحديات الثقافية والمهنية والبيروقراطية التي تصاحب تنفيذ المشروع.

قام المفتش العام لإعادة إعمار العراق بتطوير وإدارة هذه الدراسة من اجل الحصول على معلومات بخصوص:

- إلى أي مدى يقوم القادة باستخدام برنامج الاستجابة الطارئة للقائد ،والوقت المطلوب من اجل إدارة مشاريع هذا البرنامج.
- النتائج المتوقعة حسب نوع المشروع
- المقاييس المستخدمة لتقييم النتائج والى أي مدى تم تقييم النتائج.
- فعالية التنسيق بين القادة ،وبين قياداتهم العليا وبين الوكالات الحكومية الأمريكية الأخرى.
- درجة وتأثير التنسيق بين القادة وبين نظرائهم في الحكومة العراقية (GOI) وبين الشعب العراقي.
- المستوى التخيلي للاحتيال والفساد داخل مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد.

تم تصميم بيانات الدراسة من اجل زيادة المعلومات المتاحة من السجلات الإدارية. على حد علم المفتش العام المختص بإعادة إعمار العراق ،فهذه هي المرة الأولى التي تحاول فيها دراسة ما استهداف وجهات نظر الصفوف الأولى العسكرية والقادة المدنيين حول برنامج الاستجابة الطارئة للقائد.

النتائج

تقدم هذه الدراسة بيانات تفصيلية حول استجابات المسئولين العسكريين والمدنيين للأسئلة التي يطرحها المفتش العام المختص بإعادة إعمار العراق. تم تقديم هذه المعلومات من خلال التقرير النهائي للمفتش المختص بإعادة إعمار العراق والذي يمكن إيجاده

على الموقع الالكتروني للمفتش. www.sigir.mil. وفيما يلي أهم الموضوعات التي انبثقت عن هذه الدراسة.

١. إن تقليل العنف يعد أداة مفيدة وسهلة لقياس مدى فعالية برنامج الاستجابة الطارئة للقائد.
٢. إن اختيار المقاييس الغير كافية والمشاريع الفقيرة يعقد من اثر برنامج الاستجابة الطارئة للقائد على القدرة البنائية.
٣. يمكن لمشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد أن تقوم بتقوية وتعزيز العلاقات مع البلد المضيفة.
٤. الحد من النطاق العام لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد، ينتج عنه برنامج أكثر طوعية ونتائج أفضل.
٥. يؤدي إشراك الحكومات الوطنية والمحلية في عملية انتقاء المشاريع إلى زيادة معدلات نجاح المشاريع.
٦. يحد الاندماج الغير كاف بين الوكالات من عملية تخطيط وتنفيذ فعاليات برنامج برنامج الاستجابة الطارئة للقائد.
٧. يجب تنفيذ مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في أماكن آمنة.
٨. إن وجود الاحتيال والفساد داخل برنامج برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، يحد من فعالية البرنامج.
٩. إن عملية تحديد السقف المالي لمشاريع برنامج برنامج الاستجابة الطارئة للقائد يزيد من احتمالات نجاحه ويقلل من احتمالات الاحتيال.
١٠. يمكن أن ينتج عن المراقبة الضعيفة لمشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، أن تقع أموال التمويلات في يد المتمردين.

تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

تواصل مديرية تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق المتابعة بنشاط لاتهامات الإحتيال والإهدار وسوء الاستعمال في العراق بالعمل على ١٠٦ تحقيق نشط. خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، كان للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١ محقق معيّن للعمل في بغداد و١٢ في مكاتب المحققين في ولاية بنسلفانيا وفلوريدا وتكساس وأوكلاهوما وكاليفورنيا، و٦ معيّنين للتحقيق في مقر مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في أرلينغتون بولاية فيرجينيا. وتضمنت أعمال التحقيق المكتملة في هذا الربع ١٦ لوائح إتهام و٥ إدانات و٦ أحكام صادرة في حق المتهمين. وحتي تاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢، نتج عن أعمال محققي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٨٦ عملية اعتقال و٦٦ اتهام و٥٧ إدانة وما يزيد عن ١٧٥ مليون دولار كغرامات ومصادرات وتعويضات وحصائل نقدية أخري. لقناعات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، حسب انتماء المجرم في وقت القيام بالنشاط الإجرامي، انظر الشكل ٥,١. بالنسبة للنتائج المالية لتحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، حسب انتماء المجرم، انظر الشكل ٥,٢. تضمنت إنجازات التحقيق في هذا الربع السنوي أيضًا إجراءات توقيف وحرمان إداري شملت ١٩ من التوقيفات و٢٠ اقتراح بالحرمان الإداري و١١ عملية حرمان إداري.

وفي هذا الربع من السنة، استمر المفتش العام لإعادة إعمار العراق في التعامل مع عدد من التحقيقات الجنائية الكبيرة المتعلقة بإعادة إعمار العراق، وقد ارتبط عمله بالمدعين العموميين، ووكالات الولايات المتحدة الشريكة في التحقيق، والمحققون ضمن شركاء الائتلاف، بالإضافة إلى الأفراد المكلفين بتطبيق إنفاذ القوانين من الدول الأخرى. ونتيجة لتحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ينتظر ١٨ متهم المحاكمة وينتظر ١٥ متهم آخر صدور الحكم ضدهم في نهاية هذا الربع السنوي. يبين الجدول ٥,٣ الزيادات في عدد الإجراءات القضائية والحصيلة النقدية المحققة في كل عام من الأعوام الخمسة السابقة بناء على تحقيقات المفتش العام

الشكل ٥,١

إدانات المفتش العام، حسب إنتماء الجاني، حتى تاريخ ٢٠١٢/٣/٣١

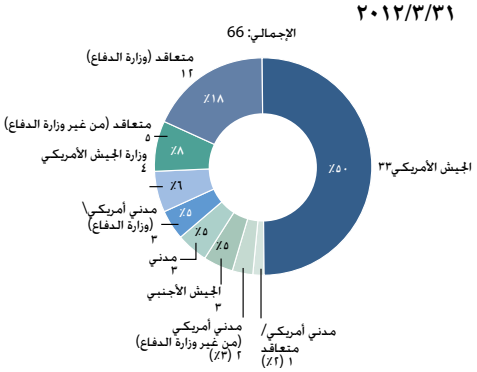

الشكل ٥,٢

نتائج تحقيقات المفتش العام المالية، حسب انتماء الجاني، حتى تاريخ ٢٠١٢/٣/٣١

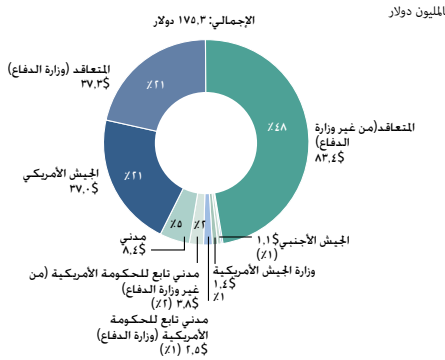

ملحوظة: الأرقام تتأثر بالتقريب.

الشكل ٥,٣

تحقيقات المفتش العام: النتائج المالية والجنائية

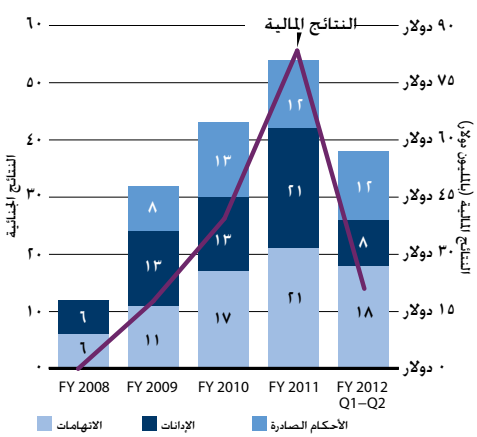

الخاص لإعادة إعمار العراق. بالنسبة لوكلاء النيابة الذين يتعاملوا في الوقت الحالي مع عدد كبير من القضايا الإضافية، فإنهم يتوقعون الاستمرار في هذا الاتجاه. انظر الجدول رقم ٥,٢ في نهاية هذا الجزء للحصول على قائمة شاملة بالإدانات التي جمعتها وزارة العدل (DoJ).

بيّن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق هذه الأنشطة التحقيقية في هذا الربع:

- لقد أتهم مسئولين سابقين في هيئة التعاقد لأغراض الدفاع القائمة في ولاية نيو مكسيكو باشتراكهم في مخططات التزوير وغسيل الأموال المتعلقة بجهود إعادة الإعمار في العراق.
- أُتهم مواطن بريطاني وشركته واثنين من مواطني الولايات المتحدة بالتحايل على حكومة الولايات المتحدة.
- حكم على زوجة رائد بالجيش الأمريكي بالسجن لمدة ست سنوات لاشتراكها في الرشوة ومخطط غسيل الأموال.
- حكم على متعاقد سابق في الجيش الأمريكي بالسجن ٣٩ شهرا لدوره في مخطط الرشوة وغسيل الأموال وصدر أمر بمصادرة أكثر من ١٥,٧ مليون دولار.
- حكم على عريف سابق في مشاة البحرية الأمريكية بالسجن لاشتراكه في مخطط سرقة المعدات العسكرية في العراق والتي تقدر قيمتها بمبلغ ١٢٤,٠٠٠ دولار.
- اتهم عريف بالجيش الاحتياطي واعترف باشتراكه في مؤامرة للاحتيال على وزارة الدفاع (DOD).
- حكم على عريف متقاعد بالجيش الأمريكي بالسجن لسرقة معدات وزارة الخارجية الأمريكية (Dos).
- تم الحكم على رائد بالجيش الأمريكي بالسجن لسرقة أكثر من ٤٧,٠٠٠ دولار أمريكي من صندوق أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP).
- اتهم نقيب بالجيش الأمريكي واعترف بقبوله إكراميات غير مشروعة متضمنة أموال من صندوق برنامج الاستجابة الطارئة للقائد.
- اعترف متعاقد مدني سابق بدوره في مخطط سرقة المعدات العسكرية في العراق.
- اتهم رائد في الجيش الأمريكي تمت إدانته بقبول إكراميات غير قانونية من متعاقد في فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي (USACE).
- حكم على مسئول تعاقد في فيلق البحرية الأمريكي بالسجن لاشتراكه في مؤامرة غسيل الأموال.

اتهم ضباط سابقين بهيئة التعاقد لأغراض الدفاع في نيو مكسيكو بالتزوير و الاشتراك في مخططات غسيل الأموال

وفي ٢٨ شباط/ فبراير قامت هيئة المحلفين الفيدرالية بإحالة لائحة الاتهام التي تحتوي على ٩١ اتهاما إلي المحكمة الجزئية في ألبوكيركي ، نيو مكسيكو متهمة ثلاثة مسئولين سابقين في هيئة التعاقد لأغراض الدفاع القائمة في نيو مكسيكو و زوجة أحد الضباط و أربعة من جنسيات أجنبية باشتراكهم في مخطط للتزوير وغسيل الأموال متضمنة عقود الدفاع الخاصة بمشاريع إعادة الإعمار في العراق.

توجه لائحة الاتهام اتهامها إلي ثلاثة موظفين سابقين بشركة بالتآمر للاحتيال على الولايات المتحدة في مبلغ يتجاوز ٥ مليون دولار من خلال الاتصالات الالكترونية. اتهم الأربعة مواطنين الأجانب بالاشتراك في مؤامرة الاحتيال باستخدام الاتصالات الالكترونية. أُتهم المدعي عليهم السبعة بإجمالي ٧٤ جريمة احتيال باستخدام الاتصالات الالكترونية. بالإضافة إلي ذلك، اتهم أحد موظفي الشركة وواحد من حاملي الجنسيات الأجنبية بعرض واستلام رشاوى غير قانونية. تتهم لائحة الاتهام مسئولي الشركة وزوجة أحد الموظفين بالاشتراك في مؤامرة لغسيل الأموال وأحد عشرة جريمة غسيل أموال ثابتة تتضمن ٣ جرائم تهرب من ضريبة الدخل متهم بها أحد مسئولي الشركة.

سوف يتم إحالة المدعي عليهم إلي محكمة الولايات المتحدة الجزئية في ألبوكركي لتوجيه الاتهام لهم. سوف تسعى الولايات المتحدة إلي العثور على المتهمين من جنسيات أجنبية وبدأ إجراءات تسليمهم بعد العثور عليهم.

وفقا للائحة الاتهام رست الكثير من المناقصات على شركة لاجونا للإنشاءات (LLC) وتم منحها الكثير من العقود متضمنة عقود تدار من قبل مركز فيلق الجو الأمريكي للهندسة والبيئة (AFCEE) من أجل مشاريع إعادة إعمار العراق والأردن في وقت الحرب. ومن عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٩ قامت شركة لاجونا للإنشاءات بإدارة أكثر من ٣٥٠ مليون دولار خاصة بهذه العقود على أساس سعر التكلفة مضافا إليه هامش ربح معين ووفقا لذلك تسلمت شركة لاجونا للإنشاءات نسبة من إجمالي قيمة العقد الممنوح كتعويض.

شركة لاجونا للإنشاءات مملوكة بالكامل لقبيلة بويبلو في لاجونا وهي قبيلة هندية أمريكية تقع في نيو مكسيكو. وفي الوقت الذي تم فيه منح العقود، كانت شركة لاجونا للإنشاءات هي شركة تجارية تتعلق بأقلية المساهمين ، وفي وقت حدوث الوقائع المزعومة في لائحة الاتهام كان المسئولين الثلاثة يعملون كموظفين في شركة لاجونا ولكن ليسو أعضاء في قبيلة بويبلو في مقاطعة لاجونا.

ووفقا للائحة الاتهام، كانت شركة لاجونا للإنشاءات مطالبة – إلي أقصى درجة ممكنة- بمنح عقود من الباطن إلي شركات أجنبية عن طريق عمل طلبات عروض و طلب عقود من الباطن لمناقصات من شركات أجنبية مؤهلة. كان من المطلوب أن يتم تحضير كافة المناقصات من الباطن بواسطة المقاولين

من الباطن بدون تواطؤ من شركة لاجونا للإنشاءات وكانت شركة لاجونا للإنشاءات ملتزمة بتقييم المناقصات بشكل موضوعي ومنح العقود من الباطن إلي مقدمي العطاء الأقل تأهيلا. كان محظورا على شركة لاجونا للإنشاءات والعاملين فيها أن يقبلوا أي شيء ذي قيمة سواء هدايا أو رشاوى أو إكراميات من مقدمي العطاءات.

ومن يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٤ وحتى فبراير/ شباط ٢٠٠٩ تواطأ مسئولي الشركة مع جنسيات أخرى أجنبية في الاحتيال على الولايات المتحدة في مبلغ يفوق ٥ مليون دولار أمريكي من خلال المخطط الغير قانوني التالي:

- يقال أن الولايات المتحدة قامت بعرض رشاوى على اثنين من مسئولي الشركة مقابل منح عقود من الباطن من شركة لاجونا للإنشاءات.
- قام المسئولين عن طريق الاحتيال بالتخلص من العطاءات المقدمة بواسطة شركات أجنبية أخرى والتي كانت لا ترغب في دفع رشاوى مقابل العقود من الباطن من شركة لاجونا للإنشاءات وقاموا بمنح العقود من الباطن إلي شركات تدار بواسطة جنسيات أجنبية
- عند تحضير الفواتير بالغ المواطنون الأجانب في تقييم التكاليف الفعلية المترتبة على العقود من الباطن التابعة لشركة لاجونا للإنشاءات من أجل الحصول على فائض من المال يستخدم في دفع الرشاوى والإكراميات.
- قام المسئوليّن بالشركة بالتصديق على المبالغ الموجودة في الفواتير المقدمة من المواطنين الأجانب الذين حملوا الولايات المتحدة تكاليف زائدة لم يتم تكبدها عن طريق التزوير.
- قام المواطنون الأجانب بدفع الرشاوى في شكل تحويلات بنكية للمبالغ وتسليم الملكية لمسئولي الشركة مقابل منح عقود من الباطن من شركة لاجونا للإنشاءات في العراق.

ووفقا للائحة الاتهام فقد تآمر مسئولي الشركة وزوجة أحد المسئولين بالشركة لإخفاء طبيعة الرشاوى الغير قانونية من خلال تحويل الأموال من خلال حوالات بنكية إلي حسابات الأقارب والشركات التي يديرها المدعى عليهم من أجل استخدام هذه الرشاوى في الحصول على البضائع وتجديد تصميم الممتلكات العقارية السكنية ويمكن أن تقبل هذه الرشاوى في صورة ممتلكات شخصية متضمنة السيارات أموال نقدية. وبالإضافة إلي استلام رشاوى نقدية، تلقى أحد موظفي الشركة سيارة فورد شيلبي جي.تي. ٥٠٠ دي. ١٩٦٧ (تقدر قيمتها بمبلغ ٢٩٠,٠٠٠ دولار) في يناير / كانون الثاني ٢٠٠٨ من أحد المواطنين الأجانب لتسهيل منح عقود من الباطن من شركة لاجونا للإنشاءات إلي شركاته.

تهدف لائحة الاتهام إلي مصادرة أي مبالغ أو ممتلكات كانت قد اشتركت في هذا السلوك الغير قانوني الذي قام به مسئولي الشركة وزوجة أحد المسئولين بالشركة – في حالة إدانتهم-، وإلي إصدار حكم بتعويض نقدي يقدر بمبلغ ٥,٢٥٧,٠٦٧ دولار وهي المبلغ الذي يمثل الخسارة التي تكبدتها الولايات المتحدة كنتيجة للسلوك الإجرامي المشار إليه في لائحة الاتهام. وخلال فترة التحقيق التي استمر ٤ سنوات، قامت الولايات المتحدة بمصادرة الأموال والأصول التي تقدر بمبلغ ١,٥٨٦,٦٣٤,٨٤ دولار وذلك عملا بأوامر المصادرة الصادرة من المحكمة المفوضة. وحتى الآن، قامت الولايات المتحدة بمصادرة أموال وأصول تقدر بمبلغ ١,٤٧٣,٨٤٩,٦٠ من خلال الإجراءات القضائية.

أقصى عقوبة للتآمر من خلال التزوير باستخدام الاتصالات الالكترونية هي الحبس ٢٠ عاما لكل جريمة تزوير وغرامة مالية تقدر بمبلغ ٢٥٠,٠٠٠ دولار أو ضعف الخسارة المتكبدة نتيجة لهذه الجريمة. أقصى عقوبة لتلقي الرشوة هي الحبس ١٠ سنوات وغرامة مالية تقدر بمبلغ ٢٥٠,٠٠٠ دولار. أقصى عقوبة لغسيل الأموال هي الحبس ١٠ سنوات عن كل جريمة وغرامة مالية تقدر بمبلغ ٢٥٠,٠٠٠ دولار أو ضعف قيمة الممتلكات التي تأتت بشكل جنائي من خلال صفقة. أقصى عقوبة للتهرب الضريبي هي الحبس خمسة سنوات وغرامة مالية تقدر بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ دولار.

تم متابعة القضية بواسطة مكتب المدعي العام الأمريكي في ولاية نيو مكسيكو وتم التحقيق فيها بواسطة المفتش العام لإعادة إعمار العراق ودائرة التحقيقات الجنائية التابعة لوزارة الدفاع (DCIS)،ومكتب التحقيقات الفيدرالية (FBI) والتحقيق الداخلي للإيرادات و التحقيقات الجنائية (CI-IRS) ووكالة التدقيق في التعاقدات الدفاعية الأمريكية (DCAA).

اتهم مواطن بريطاني وأمريكيين بالاشتراك في مؤامرة خداع للحكومة الأمريكية

وفي لائحة الاتهام التي تم فض أختامها في ١٣ مارس / آذار ، اتهم مواطنا بريطانيا وشركته في شمال مقاطعة ألاباما باشتراكهم في مؤامرة احتيال على الولايات المتحدة ودفع رشاوى مقابل استلام عقود من الباطن من أجل برنامج وزارة الدفاع في العراق. تم اتهامهم بالتآمر وبارتكاب جرائم ضد الولايات المتحدة و ستة قضايا رشاوى غير قانونية و قضية احتيال من خلال الاتصالات الالكترونية وثلاثا قضايا احتيال عن طريق البريد الالكتروني. تم القبض على المواطن البريطاني في فبراير / شباط ٢٠١٢ في لوس أنجلوس.

بالإضافة إلي ذلك، تم فتح بلاغين تم ملأهم في شمال مقاطعة ألاباما في ١٣ مارس/ آذار ٢٠١٢ يتهمان اثنين من موظفي المتعاقد الرئيسي مع الحكومة الأمريكية بالتآمر لارتكاب جرائم فيدرالية من رشاوى و احتيال من خلال الاتصالات الالكترونية والبريد الالكتروني و تقديم إقرارات ضريبية مزورة.

وفقا للائحة الاتهام، قام المواطن البريطاني بدفع أكثر من ٩٤٧,٥٠٠ دولار أمريكي كرشاوى غير قانونية إلي اثنين من موظفي المتعاقد الرئيسي من أجل الحصول على عقود من الباطن مربحة لنفسه ولشركته فيما يتعلق ببرنامج ائتلاف التخلص من الذخائر (CMCP). تم تفعيل برنامج ائتلاف التخلص من الذخائر في العراق بواسطة مركز هانتسفيل للهندسة والدعم (HESC) التابع لفيلق المهندسين بالجيش الأمريكي والكائن في شمال مقاطعة ألاباما. كان برنامج ائتلاف التخلص من الذخائر يعمل من أجل إزالة وتخزين والتخلص من الأسلحة التي تم ضبطها أو تركها في العراق من ٢٠٠٣ وحتى نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٨. قام مركز ائتلاف التخلص من الذخيرة بمنح عقد رئيسي لأداء هذه المهمة لشركة إنشاءات وهندسة دولية كائنة في باسادينا ، كاليفورنيا.

تدعي لائحة الاتهام أنه في بداية مارس / آذار ٢٠٠٦ ، عقد المواطن الأمريكي اتفاق رشوة مع مدير برنامج المتعاقد الرئيسي ونائي مدير البرنامج الذي رتب منح عقود من الباطن إلي شركة المواطن البريطاني لتوريد خامات ومعدات ثقيلة ومشغلي معدات لبرنامج ائتلاف التخلص من الذخيرة. لقد حصل المواطن الأمريكي على العديد من التمويلات من هذه العقود من الباطن. من أبريل/ نيسان ٢٠٠٦ حتى أغسطس/ آب ٢٠٠٨ ، تلقى المواطن البريطاني وشركته أكثر من ٢٣ مليون دولار في صورة أموال أمريكية تحت بند خدمات برنامج ائتلاف التخلص من الذخيرة.

ووفقا للبلاغين الذين تم فتحهما، فإن مدير برنامج المتعاقد الرئيسي ونائب مدير البرنامج متهمان بالتآمر للحصول على وقبول إكراميات مقابل منح عقود من الباطن تحت بند برنامج ائتلاف التخلص من الذخائر وبارتكاب جرائم تزوير من خلال الاتصالات الالكترونية والبريد الالكتروني من خلال وضع مخطط للاحتيال على الولايات المتحدة. بالإضافة إلي ذلك، يتهم الاثنين بالتقاعس عن الإبلاغ عن هذه دخلهم من هذه الإكراميات في إقراراتهم الضريبية الفيدرالية. هم كذلك يواجهون إجراءات جنائية لمصادرة أموالهم.

يتم متابعة القضية بواسطة المحامي وفقا للتفاصيل الممنوحة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلي قسم جرائم الاحتيال التابع للقسم الجنائي في وزارة العدل، و مكتب المدعي العام في شمال مقاطعة ألاباما. يتم التحقيق في القضية بواسطة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، و دائرة التحقيقات الجنائية التابعة لوزارة الدفاع والتحقيق الداخلي للإيرادات والتحقيقات الجنائية و مكتب التحقيقات الفيدرالية ووحدة الاحتيال في المشتريات بقيادة التحقيقات الجنائية في الجيش الأمريكي (MPFU-CID).

تم الحكم على متعاقد سابق بالجيش الأمريكي بالحبس ٣٩ شهرا لاشتراكه في رشوة ومخطط غسيل أموال

في ٢٠ مارس/ آذار ٢٠١٢ تم الحكم على تيري هال ، متعاقد سابق بالجيش الأمريكي، في المحكمة الجزئية الأمريكية في برمنجهام ، ألاباما، بالسجن لمدة ٣٩ شهرا لاشتراكه في مخطط للرشوة وغسيل الأموال. خضع هال للإفراج المراقب لمدة عام بعد مدة السجن. وافق هال على مصادرة مبلغ ١٥,٧٥٧,٠٠٠ دولار أمريكي بالإضافة إلي عقار ودراجة بخارية هارلي ديفيدسون.

اعترف هال بجريمته في ١٨ فبراير/ شباط ٢٠١٠ بمؤامرة الرشوة وغسيل الأموال ووافق على الشهادة بذلك أمام باقي المدعي عليهم وهم رائد سابق بالجيش الأمريكي إدي برسلي وزوجته إريكا برسلي. تم ضبط المدعي عليهم إدي برسلي و إريكا برسلي في ١ مارس/ آذار ٢٠١١ بتهمة التآمر لتلقي رشوة وارتكاب تزوير وغسيل أموال والاشتراك في صفقات مالية بها شبهات جنائية.

نشأت القضية المتهم بها هال و آل برسلي من قضية فساد في معسكر عريفجان وهو قاعدة عسكرية أمريكية في الكويت. ونتيجة لهذا التحقيق اعترف ١٩ شخصا من بينهم هال أو تم إثبات تورطهم في المخطط.

ووفقا للدليل المقدم في محاكمة آل برسلي التي استمرت من ربيع ٢٠٠٤ حتى خريف ٢٠٠٧ ، كان هال يعمل في عدة شركات متضمنة شركة فريدم للاستشارات و توريد الأغذية بالإضافة إلي أعمال حكومية. تلقت الشركات أكثر من ٢٠ مليون دولار من عقود واتفاقيات شراء شامل (BAPs)- عقود تسمح لوزارة الدفاع بطلب إمدادات وفقا للحاجة وبسعر يتم التفاوض عليه مسبقا- لتسليم زجاجات مياه وتشييد سور للجيش الأمريكي في الكويت والعراق.

شهد هال بأنه من أجل الحصول على التعاقد ولتسهيل دفع المبالغ الغير القانونية بواسطة متعاقدين ، حصل على أكثر من ٣ مليون دولار مبالغ غير قانونية وقام بتقديم سلع وخدمات أخرى قيمة إلي المسئولين عن التعاقد في الجيش الأمريكي المتمركز في معسكر عريفجان الذين كان من بينهم إدي برسلي والرائد السابق بالجيش الأمريكي جون كوكرهام ، وجيمس مومن و كريستوفر موراي و ديريك شوماك.

ووفقا لشهادة هال والأدلة الأخرى التي قدمت في محاكمة برسلي ، طلب إدي برسلي مبلغ ٥٠,٠٠٠ دولار رشوة قبل إصدار

طلبات شراء زجاجات المياة أو " الأذون" إلي هال. شهد هال أنه في أبريل/ نيسان ٢٠٠٥ رتب هو وشركاؤه لاستلام برسلي للمال في حساب بنكي فتح تحت اسم شركة شل و الشركة المصرية لحلول الأعمال التي كانت تدار بواسطة إريكا برسلي.

شهد هال أنه بمجرد دفع مبلغ الرشوة ٥٠,٠٠٠ دولار ، رفع برسلي وكوكرهام مبلغ الرشوة إلي ١,٦ مليون دولار بحيث يكون ٨٠٠,٠٠٠ دولار إلي برسلي و ٨٠٠,٠٠٠ دولار إلي كوكرهام. بعد موافقة هال والآخرين على دفع المبالغ قام برسلي وكوكرهام بإصدار طلبات الشراء الخاصة بزجاجات المياه وتشييد السور، والترتيب لاستلام هال لعقد تشييد السور وتعديل عقد هال بحيث يتم إزالة الحد الأعلى من المبلغ الذي كان من المفترض أن يتسلمه هال من وزارة الدفاع بموجب عقود الشراء الشامل لزجاجات المياه.

وفي المحاكمة، أثبت الدليل أن إدي برسلي طلب مساعدة إريكا برسلي لتلقي الرشاوى. سافرت إريكا برسلي إلي دبي مع هال في مايو/ أيار ٢٠٠٥ وإلي جزر كايمان في يونيه / حزيران ٢٠٠٥ لفتح حسابات بنكية لتلقي مبالغ الرشوة. شهد هال أنه حاول هو و آل برسلي إخفاء طبيعة مخططهم الفاسد من خلال قيام إريكا بتنفيذ عقود "استشارات صورية." قاموا كذلك بتحضير فواتير مزورة كانت مصممة لتسوية مبالغ الرشوة كمبالغ "لخدمات استشارية" صورية وغير قائمة بالفعل.

شهد هال أنه قام بتحويل إجمالي مبلغ ٢,٩ مليون دولار رشاوى إلي برسلي وزوجته منها حوالي ١,٦ مليون دولار تتكون من مبالغ من متعاقدين آخرين سهلها هال إلي إدي برسلي. أظهرت كشوف الحساب البنكية وتقارير التحويلات البنكية والسجلات الأخرى التي تم تقديمها في المحاكمة أن هال و إدي برسلي قد استخدما حوالي ٢,٩ مليون دولار من المبالغ لشراء عقار تجاري في ماسل شولز ، الاباما.

بالإضافة إلي ذلك شهد هال أنه قد قام – بعد مغادرة برسلي وكوكرهام الكويت- بدفع أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي إلي مومن منها حوالي ١٠٠,٠٠٠ دولار تتكون من مبالغ غير قانونية تم الحصول عليها من متعاقد آخر فاسد بالجيش وهو المبلغ الذي قام هال بتسهيله عن طريق تحويل المبلغ خلال حسابات بنكية في الكويت تدار بالنيابة عن هال. وفي المقابل قام مومن بإصدار أوامر شراء بمبلغ يفوق ٦,٤ مليون دولار بموجب اتفاق الشراء الشامل لزجاجات المياه الذي قام هال بتسهيله. شهد هال كذلك أنه دفع مبلغ ٣٠,٠٠٠ دولار أمريكي تقريبا إلي موراي مقابل الإجراءات الرسمية التي استفاد منها هال وشركاته.

وفي ٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢ تم الحكم على إدي برسلي بالسجن ١٢ عاما وفي ٢٣ فبراير/ شباط ٢٠١٢ (على النحو الموضح أدناه) تم الحكم على إريكا برسلي بالسجن لمدة ٦ سنوات.

تم التحقيق في هذه القضية بواسطة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق و وحدة الاحتيال في المشتريات بقيادة التحقيقات الجنائية في الجيش الأمريكي و دائرة التحقيقات الجنائية التابعة لوزارة الدفاع و هيئة الهجرة والجمارك الأمريكية (ICE) و مكتب التحقيقات الفيدرالية و التحقيق الداخلي للإيرادات والتحقيقات الجنائية.

تم الحكم على زوجة رائد سابق بالجيش الأمريكي بالسجن ٦ سنوات في قضية رشوة ومخطط غسيل أموال

وفي ٢٣ فبراير/ شباط ٢٠١٢ تم الحكم على إريكا برسلي في المحكمة الجزئية الأمريكية في برمنجهام ، ألاباما بالسجن لاشتراكها في مخطط الرشوة وغسيل الأموال المبينة أعلاه. تم الحكم على برسلي بالسجن لمدة ٦ سنوات بالإضافة إلي ٣ سنوات تحت الإفراج المراقب بعد مدة الحبس. وصدر أمر بمصادرة ٢١ مليون دولار بالإضافة إلي عقار وعدة سيارات من ممتلكاتها.

وفي ٥ يناير / كانون الثاني ٢٠١٢ تم الحكم على زوجها إدي برسلي بالسجن ١٢ عاما. وصدر أمر بخضوعه للإفراج المراقب لمدة ثلاث سنوات بعد مدة الحبس وبمصادرة نفس المبالغ والممتلكات التي تم مصادرتها من إريكا برسلي.

تم إثبات التهم الموجهة إلي برسلي وزوجته في ١ مارس/ آذار ٢٠١١ وهي كالتالي : قضية رشوة و قضية مؤامرة لارتكاب رشوة وثمانية قضايا تزوير وقضية غسيل أموال و١١ قضية اشتراك في صفقات مالية يشوبها شبهات جنائية.

يتم التحقيق في القضية بشكل مشترك بين المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق و وحدة الاحتيال في المشتريات بقيادة التحقيقات الجنائية في الجيش الأمريكي و دائرة التحقيقات الجنائية التابعة لوزارة الدفاع و وهيئة الهجرة والجمارك الأمريكية والتحقيق الداخلي للإيرادات والتحقيقات الجنائية و مكتب التحقيقات الفيدرالي.

تم الحكم على عريف سابق في فيلق المدفعية البحرية الأمريكي بالسجن لاشتراكه في مخطط لسرقة المعدات العسكرية

وفي ٦ فبراير / شباط ٢٠١٢ تم الحكم على إريك هاميلتون - عريف سابق في فيلق المدفعية البحرية الأمريكية – في المحكمة الجزئية في جرينفيل في جنوب كارولينا بالسجن لمدة ١٨ شهرا بتهمة التآمر لسرقة ٥٥ مولد كهربائي على الأقل من قواعد فيلق البحرية في العراق في عام ٢٠٠٨. حكم على هاميلتون بالسجن لمدة ٣ سنوات تحت الإفراج المباشر وصدر أمر بأن يدفع مبلغ ١٢٤,٩٤٤ مليون دولار كتعويض. وفي ١٠ أغسطس/ آب ٢٠١١ تم إثبات التهم الموجهة إلي هاميلتون وفقا للمعلومات الجنائية وهي قضيتين تآمر لسرقة ممتلكات عامة.

ووفقا لوثائق المحكمة والمعلومات المقدمة في جلسة المرافعة ، كان هاميلتون مرابطا في معسكر الفلوجة ، العراق من مايو/ أيار حتى سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٨ وكان مسئولا عن المخزن العسكري الذي يحتوي على مولدات كهربائية وأجهزة أخرى يتم استخدامها بواسطة وحدات فيلق البحرية. اعترف هاملتون أنه عندما كان مرابطا في معسكر الفلوجة اشترك في مخطط مع ضابط في فيلق البحرية لتسهيل سرقة المولدات الكهربائية من القاعدة بواسطة متعاقدين عراقيين متضامنين. اعترف هاملتون أنه قام بتحديد المولدات التي سوف يتم سرقتها من خلال رسم علامات عليها لكي يتم سرقتها بواسطة المتعاقدين العراقيين وقد سهل وصول شاحنات المتعاقدين إلي المخزن وتحميل وإزالة المولدات. كذلك اشترك هاملتون في مخطط منفصل مع متعاقد عراقي خاص لتسهيل سرقة المتعاقد للمولدات من القاعدة. استمر مخططي السرقة بعد أن أغلقت قوات فيلق البحرية معسكر الفلوجة وقامت بنقل العاملين إلي معسكر الرمادي بالعراق حيث المعسكر الذي تم فيه تعيين هاملتون من أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٠٨ إلي ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٨.

وأثناء اعترافه ،أقر هاملتون بأنه تسلم أكثر من ١٢٤,٠٠٠ دولار أمريكي من ضابط فيلق البحرية والمتعاقد العراقي مقابل تسهيل عملية سرقة المولدات من معسكري الفلوجة والرمادي. تلقى هاملتون الأموال من خلال مبالغ نقدية في العراق ومن خلال شيكات صادرة إلي زوجته في الولايات المتحدة بواسطة زوجة الضابط وتحويلات بنكية إلي حساب بنكي في الولايات المتحدة. تم إرسال حوالي ٤٣٠٠٠ دولار نقدا إلي منزل هاميلتون وذلك نصيبه من السرقات التي حدثت في معسكر الفلوجة وحرص على كتمان ذلك من الأعلام الأمريكية المتضمنة في الخزانات التي قام بإرسالها بالبريد من العراق إلي زوجته. لا يزال التحقيق في هذه القضية مستمرا.

تم متابعة هذه القضية بواسطة محامي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وفقا للبيانات المقدمة من قسم جرائم الاحتيال بالقسم الجنائي في وزارة العدل ومكتب المدعي العام الأمريكي في ولاية جنوب كارولينا ويتم التحقيق فيها بواسطة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق و دائرة التحقيقات الجنائية التابعة لوزارة العدل.

اتهام عريف بالجيش الاحتياطي الأمريكي وأقر بالذنب في مخطط بالتآمر وخداع وزارة الدفاع

في ١٤ فبراير / شباط ٢٠١٢ أقرت عماشة م.كينج - عريف في جيش الاحتياط الأمريكي- في المحكمة الجزئية الأمريكية في ماكون ، جورجيا كافة المعلومات الجنائية التي تتهمها بالتآمر للاحتيال على وزارة الدفاع.

ووفقا لوثائق المحكمة فإن الرقيب كينج كانت تخدم في معسكر عريفجان في الكويت من نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٤

حتى فبراير/ شباط ٢٠٠٦ كجزء من تمويل الكتيبة رقم ٣٧٤ دعما لعملية تحرير العراق. وأثناء تواجدها في الكويت، كانت كينج مسئولة عن استلام مبالغ الفواتير و وإيصالات الدفع من المتعاقدين العسكريين والخاصة بعقود متنوعة و عقود شراء شامل متضمنة عقود الشراء الشامل لزجاجات المياه الصالحة للشرب. وبموافقة كينج يتم دفع مبالغ للمتعاقدين من تمويل الكتيبة. وفي بعض الحالات كانت كينج مسئولة عن إصدار شيكات حكومية أمريكية لهؤلاء المتعاقدين.

ووفقا لمستندات المحكمة، وافقت كينج على استلام أموال من المتعاقد العسكري مقابل الاحتيال على الولايات المتحدة عن طريق إعداد فواتير المتعاقد خارج نطاق الإجراءات القانونية ونظم الدفع. سمح ذلك للمتعاقد بالحصول على المبالغ بشكل أسرع من المعتاد بالإضافة إلي تقديم عطاءات لعقود أكثر من التي يستطيع تمويلها.

اعترفت الرقيب كينج أنها تلقت أربعة حوالات بنكية تقدر بإجمالي مبلغ ٢٠,٥٠٠ دولار تقريبا. كما أقرت أنها طلبت من المتعاقد إرسال المبلغ عن طريق حوالة بنكية إلي المكلفين في الولايات المتحدة وأن يكون المبلغ أقل من ١٠,٠٠٠ دولار لتجنب طلبات تقديم تقارير مصرفية.

تواجه كينج عقوبة تصل إلي السجن لمدة ٥ سنوات وغرامة مالية تقدر بمبلغ ٢٥٠,٠٠٠ دولار أو ضعف مبلغ الممتلكات التي تم الحصول عليها بشكل غير مشروع. بالإضافة إلي ذلك وافقت كينج على دفع ٢٠,٥٠٠ دولار كتعويض للولايات المتحدة. تم تحديد موعد النطق بالحكم في ١٦ مايو/ أيار ٢٠١٢.

يتم التحقيق في هذه القضية بواسطة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق و وحدة الاحتيال في المشتريات بقيادة التحقيقات الجنائية في الجيش الأمريكي و دائرة التحقيقات الجنائية التابعة لوزارة الدفاع والتحقيق الداخلي للإيرادات و التحقيقات الجنائية وهيئة الهجرة والجمارك الأمريكية و مكتب التحقيقات الفيدرالي.

تم الحكم على عريف متقاعد بالجيش الأمريكي لاتهامه بسرقة معدات وزارة الخارجية

وفي ٢١ فبراير / شباط ٢٠١٢ تم الحكم على جون هايز – عريف متقاعد في الجيش الأمريكي- في المحكمة الجزئية الأمريكية في مونتجومري ، ألاباما بالسجن لمدة خمس أشهر يليها سنتين تحت الإفراج المراقب ودفع غرامة مالية مقدارها ١٢,٠٠٠ دولار كتعويض. صدر هذا الحكم في أعقاب عترافه بالتآمر لسرقة معدات وزارة الخارجية التي تتعلق بعمله كموظف لدى متعاقد وزارة الخارجية في بغداد في ٢٠٠٩.

ووفقا لوثائق المحكمة والمعلومات المقدمة في جلسة المرافعة أصبح هايز – بعد تقاعده من الجيش الأمريكي- متعاقد مدني وعين في العراق لإدارة العمليات الجوية لمتعاقد وزارة الخارجية أثناء فترة جهود إعادة الإعمار. وأثناء عمله في العراق ، وافق هايز على الاشتراك مع متآمرين آخرين في سرقة شاحنة و مولد. وبمجرد سرقة الشاحنة والمولد ، بدأ أحد المشتركين في المؤامرة بالترتيب لبيعهم في السوق السوداء في العراق.

يتم متابعة هذه القضية بواسطة محامي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وفقا للتفاصيل المقدمة إلي قسم عمليات الاحتيال التابع للقسم الجنائي قي وزارة العدل ومكتب النائب العام في ولاية وسط ألاباما. تم التحقيق في القضية بواسطة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق و مكتب التحقيقات الفيدرالية و مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية (OIG DOS).

تم الحكم على رائد بالجيش الأمريكي لسرقة أكثر من ٤٧,٠٠٠ دولار من أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد

في ٢ مارس/ آذار ٢٠١٢ تم الحكم على الرائد بالجيش الأمريكي كيفن جي.شروك في المحكمة الجزئية الأمريكية في تاكوما ، واشنطن بالسجن ٣ سنوات مع إيقاف التنفيذ ودفع تعويض يقدر بمبلغ ٤٧,٢٤١,٦٢ مليون دولار و ضريبة إضافية ١٠٠ دولار. يأتي هذا الحكم في أعقاب اتهام شروك بغسيل الأموال في ٨ فبراير/ شباط ٢٠١١.

ووفقا لوثائق المحكمة اعترف شروك بسرقة المبالغ التي كانت سوف تستخدم لأغراض إنسانية أو لإعادة الإعمار في العراق وقام بإيداعها في حساباته البنكية في منطقة لاسي ، واشنطن. وقام شروك بغسيل أكثر من ٤٧٠٠٠ دولار من الأموال المسروقة من خلال توزيع العملة على مجموعة من الودائع الصغيرة. أُرسل شروك إلى الموصل في الفترة من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ إلى أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ وقد عُيِّن "وكيل مدفوعات" لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد. ويعتبر وكيل المدفوعات مسئولًا عن طلب الأموال والحصول عليها من مكتب تمويل الجيش وتوزيع الأموال. وخلال النصف الثاني من زيارته، كان شروك ممثل موظف التعاقد والمسئول عن الاتصال يومًا بعد يوم مع المتعاقدين في العراق نيابة عن الحكومة الأمريكية. وعندما كان شروك في موطنه في الأجازة في نيسان/ أبريل ٢٠٠٥، أودع ١٨٩٠٠ دولار في حساباته البنكية في وديعتين. من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ إلى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، أجرى ما يزيد عن ١٨ وديعة نقدية بلغ مجموعها ما يزيد عن ٢٨٠٠٠ دولار. وأقر

شروك بسرقته لمبلغ ٤٥٠٠٠ دولار من الأموال التي كان يديرها في العراق وأنه هرب الأموال في صورة نقدية إلى موطنه بنفسه.

وقد أجرى التحقيق في القضية المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ووحدة القيادة المركزية للتحقيقات الجنائية في الجيش الأمريكي للاحتيال في المشتريات وجهاز التحقيقات الجنائية التابع لوزارة الدفاع.

أقر نقيب في الجيش الأمريكي بتلقيه هدايا غير مشروعة

في ٧ مارس/ آزار ٢٠١٢ تم إدانة العقيد بحري في الجيش الأمريكي مايكل روتكي بواسطة المحكمة الجزئية الأمريكية في أنكوراج ، ألاسكا بتهمة قبول إكراميات غير مشروعة .

ووفقا لوثائق المحكمة تم تعيين روتكي في العراق كمسئول عن الأعمال المدنية في قاعدة العمليات المتقدمة في رستيمايا. وكجزء من دوره في العراق ، كان روتكي يعمل كوكيل دفع مسئولا عن توجيه أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للمتعاقدين لأداء العمل وفقا للأهداف المبينة بواسطة قادة الجيش الأمريكي. إن قيام وكلاء الدفع بقبول هدايا شخصية أو إكراميات من المتعاقدين للاعتماد على وكلاء الدفع في منح العقود هو أمر يخالف القانون الفيدرالي.

ووفقا لوثائق المحكمة ، فقد قام روتكي – أثناء وبعد طلب العقود- بقبول مبالغ نقدية وأشياء أخرى ذات قيمة من متعاقد عراقي تتضمن مبلغ نقدي يقدر بعشرة آلاف دولار واثنين خاتم فضة بأحجار ألماس و١٥ عملة ذهبية تقدر قيمتها بأكثر من ١٠،٠٠٠ دولار وأشياء أخرى ثمينة قبلها من المتعاقد. اعترف روتكي أنه أخذ الأشياء الثمينة والمبالغ النقدية مع العلم الكامل بأنها لغرض مساعدة المتعاقد الذي منح العقد.

يواجه روتكي عقوبة قد تصل إلي الحبس عامين وغرامة مالية ٢٥٠،٠٠٠ دولار. بالإضافة إلي ذلك، وافق روتكي على مصادرة كافة الإكراميات ودفع تعويض يقدر بمبلغ ١٠،٠٠٠ دولار للولايات المتحدة. لم تحدد المحكمة بعد تاريخ النطق بالحكم.

يتم متابعة هذه القضية بواسطة محامي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وفقا للتفاصيل المقدمة إلي قسم جرائم الاحتيال بالقسم الجنائي في وزارة الدفاع و مكتب المدعي العام في ولاية ألاسكا. يتم التحقيق في القضية بواسطة وحدة الاحتيال في المشتريات بقيادة التحقيقات الجنائية في الجيش الأمريكي و دائرة التحقيقات الجنائية التابعة لوزارة الدفاع.

متعاقد مدني سابق يقر بالتهمة في دوره في مخطط بسرقة معدات عسكرية

أدانت المحكمة الجزئية الأمريكية برالي في شمال كارولينا في ٢ أبريل / نيسان ٢٠١٢ ديفيد جون ولش لتآمره في سرقة مولدات عسكرية في العراق في ٢٠١١ وبيعها في السوق السوداء.

وفي ٢٠١١، وفقا لوثائق المحكمة كان ولش هو مدير الصيانة والعمليات لدي متعاقد الحكومة الأمريكية في قاعدة فيكتوريا في بغداد. وبصفته مديرا للصيانة والعمليات كان لولش القدرة على التأثير على توزيع وحركة المعدات التابعة للحكومة الأمريكية. بالإضافة إلي ذلك، كان ولش مسئولا عن مراقبة حركة المولدات من المجمع إلي مكتب التسويق وإعادة الاستخدام الدفاعي(DRMO). وفي أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١١ اشترك ولش ومتآمر آخر في مخطط لسرقة وبيع ٣٨ مولد تقريبا في السوق السوداء في العراق إلي متآمرين غير معروفين عن طريق تحويل هذه المولدات من مكتب التسويق وإعادة الاستخدام الدفاعي إلي موقع غير معروف في العراق.

وبعد أن تم سرقة المولدات من المجمع قام الشريك المتآمر مع ولش بإعطائه أربعة رزم من الفواتير قيمة كل منها ١٠٠ دولار بإجمالي مبلغ ٣٨،٦٠٠ دولار.

وفي جلسة النطق بالحكم المحدد موعدها في ٩ يوليو/ تموز ٢٠١٢، من المتوقع أن يواجه ولش حكما بالسجن ٥ سنوات وغرامة مالية ٢٥٠،٠٠٠ دولار وثلاثة سنوات تحت الإفراج المراقب تالية لفترة الحكم. بالإضافة إلي التهم التي تم إدانة ولش بها، وافق ولش على دفع تعويض ١٦٠،٠٠٠ دولار للولايات المتحدة.

يتم متابعة هذه القضية بواسطة محامي المحاكمة وفقا للتفاصيل المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلي قسم جرائم الاحتيال بالقسم الجنائي التابع لوزارة العدل و مكتب المدعي العام الأمريكي في شرق ولاية شمال كارولينا. يتم التحقيق في هذه القضية بواسطة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق و مكتب التحقيقات الفيدرالية ووحدة الاحتيال في المشتريات بقيادة التحقيقات الجنائية في الجيش الأمريكي.

وقد اتهم رائد بالجيش الأمريكي وتمت إدانته بتهمة قبول إكراميات غير قانونية من متعاقد فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي

وفي ٩ أبريل / نيسان ٢٠١٢ تمت إدانة الرائد بالجيش الأمريكي كريستوفر جي. برادلي من قبل قاضي المحكمة الأمريكية في الباسو، تكساس بتهمة قبول إكراميات غير قانونية. وقد تمت إدانة كريستوفر جي.برادلي وفقا للمعلومات الجنائية بتهمة قبول إكراميات غير قانونية بمبلغ ٢٠,٠٠٠ دولار حينما تم تعيينه في العراق في ٢٠٠٨.

ووفقا لوثائق المحكمة ، تم تعيين برادلي في قاعدة العمليات المتقدمة (FOB) ديموند باك في الموصل من يناير/ كانون الثاني حتى نوفمبر تشرين الثاني ٢٠٠٨. وأثناء هذه الفترة خدم برادلي مع فريق عمليات القيادة العسكرية الانتقالية حيث ساعد في تطوير منشآت القاعدة وتدريب وحدة بالجيش العراقي كانت متمركزة في قاعدة عراقية مجاورة.

اعترف برادلي أنه قبل مبلغ ٢٠,٠٠٠ دولار نقدا من متعاقد عراقي في قاعدة العمليات المتقدمة ديموند باك. رافق برادلي المتعاقد في القاعدة حيث أن المتعاقد لم يكن قادرا على تعيين موظف معتمد. وبالإضافة إلي ذلك ، ساعد برادلي المتعاقد في التحايل على الإجراءات الأمنية التي تتطلب تفريغ وإعادة شحن الشاحنات قبل دخول القاعدة. وقد رتب لدخول شاحنات المتعاقد إلي الجزء العراقي من القاعدة بدون القيام بتفريغ وإعادة شحن الشاحنات وبالتالي الحفاظ على وقت المتعاقد وتقليل التكاليف التي يتكبدها. اعترف برادلي بأنه قد قبل في مرتين مختلفتين ظرفا يحتوي على ١٠,٠٠٠ دولار نقدا من المتعاقد العراقي وأن هذه المبالغ قد أعطيت له لأنه قام بمساعدة المتعاقد.

من المتوقع أن يواجه برادلي حكما قد يصل إلي السجن لمدة بين ٦ أشهر وسنة ولقد وافق على دفع تعويض بمبلغ ٢٠,٠٠٠ دولار. لم يتم تحديد موعد بعد للنطق بالحكم.

يتم التحقيق في القضية بواسطة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق و وحدة الاحتيال في المشتريات بقيادة التحقيقات الجنائية في الجيش الأمريكي و دائرة التحقيقات الجنائية التابعة لوزارة الدفاع.

تم الحكم على شريك مسئول التعاقد في فيلق البحرية الأمريكية بالتآمر على غسيل أموال

وفي ٢٣ مارس/ آذار ٢٠١٢ تم الحكم على فرانسيسكو مونجيا III بواسطة المحكمة الجزئية الأمريكية في هونولولو – هاواي بالحبس أربعة أشهر ثم يخضع للإفراج المراق لمدة ثلاث سنوات ودفع تعويض مالي يقدر بمبلغ ٣٠,٠٠٠ دولار وضريبة إضافية ١٠٠ دولار. جاء هذا الحكم في أعقاب إدانة مونجيا في ٢٢ يوليو/ تموز ٢٠١١ – وفقا للمعلومات الجنائية- بجريمة التآمر. كان مونجاي أحد قوات البحرية الأمريكية السابقين ومساعد ضابط قوات التعاقد البحرية الأمريكية المتمركزة في معسكر الفلوجة، وكان قد اتفق على غسل بما يقرب من ١٥٠,٠٠٠ دولار من الرشاوى التي تم استلامها من اثنين من المتعاقدين في العراق.

تلقى ضابط التعاقد في قوات مشاة البحرية المال بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٨ في مقابل منح العقود للمتعاقدين في العراق. قام المشاركين مع الموظف المتعاقدين الذي قام بعمل حسابات مصرفية لإخفاء وتمويه الطبيعة والمكان والمصدر والملكية والتحكم في الأموال. تم نقل هذه الأموال من المتعاقدين العراقيين إلي الولايات المتحدة عبر التحويلات النقدية والأسلاك. خصم المشاركين حوالي ٢٠٪ من الأموال ثم تم نقلها إلي الضابط المتعاقد أو لشخص بعينه. لا يزال التحقيق في هذه القضية مستمرا.

يجري التحقيق في القضية من قبل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وجهاز التحقيقات الجنائية التابع لوزارة الدفاع ووحدة القيادة المركزية للتحقيقات الجنائية في الجيش الأمريكي للاحتيال في المشتريات ومكتب التحقيقات الفيدرالي.

تحديث مبادرة الادعاء العام للمفتش العام لإعادة اعمار العراق

تواصل مبادرة الادعاء العام للمفتش العام لإعادة اعمار العراق (SIGPRO) إحداث تأثير موضوعي. في نهاية عام ٢٠٠٩ وفي محاولة منه لزيادة مواءمة الموارد مع الدعاوى القضائية المتزايدة ، قام المفتش العام لإعادة اعمار العراق بتطوير برنامج قام من خلاله بتوظيف ثلاثة مدعين عامين سابقين في وزارة العدل ذوى خبرة عالية. وكانوا يشكلون وحدة في قسم الفساد في الإدارة الجنائية في وزارة العدل للادعاء في قضايا تحقيقات المفتش العام لعادة إعمار العراق، حيث كانوا يتناولون قضايا وزارة العدل الخاصة بهم بالإضافة إلى عملهم بالقرب من المستشار العام للمفتش العام لإعادة إعمار العراق ومدعين وزارة العدل الآخرين

الذين تم تعيينهم في قضايا المفتش العام لإعادة إعمار العراق. إن محامى مبادرة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للملاحقة الجنائية متوارين تماماً الآن في وزارة العدل للعمل على قوائم أسماء كاملة خلصة بدعوى حالات الاحتيال الإجرامي في جهود إعادة إعمار العراق. فهم حاليا يعملون على أو يشاركون بشكل كبير في عدد من مسائل الادعاء ومستمرون في لعب أدوار كاملة في تطور مراحل القضايا والملاحقة القضائية للقضايا التي تعمل عليها إدارة تحقيقات المفتش العام لإعادة إعمار العراق. وتماشيا مع تخفيضات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لعدد الموظفين، يعمل حاليًا في وحدة مبادرة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للملاحقة الجنائية اثنان من المدعين العامين ومحلل قانوني واحد.

التعليق والحظر

منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، عمل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عن قرب مع وزارة العدل، ووحدة الكشف عن الاحتيال في المشتريات الرئيسية لدى قيادة التحريات الجنائية للجيش الأمريكي، ودائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع الأمريكية، وقسم اكتشاف الاحتيال في المشتريات (PFB) التابع لوكالة الخدمات القانونية في الجيش، وذلك لإيقاف وحظر التعامل مع المتعاقدين والموظفين الحكوميين بسبب الاحتيال أو الفساد داخل الجيش الأمريكي، بما في ذلك أولئك المتورطون في عقود إعادة إعمار العراق أو عقود دعم الجيش في العراق. وتنشا هذه القضايا كنتيجة للاتهامات الجنائية الموجودة في محاكم المقاطعات الفيدرالية والادعاءات الخاصة بعدم مسئولية المقاول والتي تتطلب فحص قائم على الوقائع بواسطة مسئول التعليق والحظر في الجيش. وفى هذا الربع السنوي، قام الجيش بإيقاف عمل ١٩ من المتعاقدين بناء على اتهامات ضدهم بالاحتيال في العراق والكويت. بالإضافة إلى ذلك، قام الجيش بحظر التعامل مع ١٩ مقاول وفرض الحظر وعزل ١١ من الأفراد والشركات في خلال الفترة نفسها والذي فرض بناء على عمليات احتيال قاموا بها في العراق والكويت. وحتى الآن قام الجيش بإيقاف ١٣٥ فرد وشركة متورطين في عقود الاكتفاء الذاتي وإعادة الإعمار لدعم الجيش في العراق والكويت منذ العام ٢٠٠٣؛ و١٧٢ فرد وشركة اقترح حظرهم، ليكون عدد ما تم حظرهم نهائياً ١٣٨ لفترة تتراوح مدتها من تسعة أشهر إلى ١٠ سنوات. ويسعى قسم اكتشاف الاحتيال في المشتريات بقوة وراء شركات إضافية وأفراد شاركوا في الاحتيال المتصل بعقود الجيش في العراق والكويت ومواقع أخرى في جنوب غرب آسيا, بالإضافة إلى أعمال إيقاف وحظر إضافية متوقعة خلال ٢٠١٢. وقد تم الإبلاغ عن أعمال الحظر والإيقاف المتعلقة بالاحتيال في عقود إعادة الإعمار ودعم الجيش في أفغانستان إلى المفتش العام لإعادة إعمار أفغانستان (SIGAR). للحصول على قائمة بالحظر، انظر الجدول رقم ٥,٣. للحصول على قائمة كاملة بالعقود المعلّقة والمحظورة انظر الملحق و. ◆

الجدول ٥,٢

الإدانات (على حسب ما أوردته وزارة العدل)

الاسم	التهم	تاريخ الإدانة	الحكم
جاينس نبول، موظف تعاقد سابق في وزارة الدفاع	تآمر وتقديم إقرارات ضريبية كاذبة	٢٠١٢/٠٤/١٠	معلّق
الملازم كريستوفر برادلي، الولايات المتحدة الأمريكية	مكافآت	٢٠١٢/٠٤/٠٩	معلّق
ديفيد وولش، موظف تعاقد سابق لوزارة الدفاع	التآمر لسرقة ملكيات عامة	٢٠١٢/٠٤/٠٢	معلّق
الكابتن مايكل روتيكي، الولايات المتحدة الأمريكية	مكافآت	٢٠١٢/٠٣/٠٧	معلّق
الرقيب عماشة كينج، الجيش الاحتياطي الأمريكي	التآمر للاحتيال	٢٠١٢/٠٢/١٤	معلّق
جون هايز	التآمر	٢٠١١/١١/١٠	٥ شهور في السجن؛ ٢ سنوات من الإفراج المشروط ، ورد ١٢,٠٠٠ دولار
براين كورنيل	بيانات كاذبة	٢٠١١/١٠/٢٧	٣ شهرا في السجن؛ ٢ سنة من الافراج المشروط؛ ١,٠٠٠ دولار غرامة؛ وضريبة خاصة ١٠٠ دولار
روبرت نيلسون عريف سابق بالجيش الأمريكي	التآمر لسرقة ملكيات عامة	٢٠١١/١٠/٠٥	أربع سنوات من إطلاق السراح المشروط مع قضاء الأشهر الستة الأولى في الحبس المنزلي؛ رد ٤٤,٨٣٠ دولار، وضريبة خاصة ١٠٠ دولار
توماس أ. مانوك، الموظف السابق في فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي	التآمر	٢٠١١/٠٩/١٩	٢٠ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط ؛ ورد ٧٣,٥٠٠ دولار، وضريبة خاصة ١٠٠ دولار
شركة التميمي العالمية المحدودة	قبول العمولات	١٦/٠٩/٢٠١١ (اتفاق الإدعاء المؤجل (DPA))	١٣ مليون دولار لتسوية اتهامات جنائية ومدنية
اريك سكوت هاملتون، عريف مدفعية بقوات مشاة البحرية الأمريكية	التآمر	٢٠١١/٠٨/١٠	١٨ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط ، ورد ١٢٤,٩٤٤ دولار
فرانسيسكو موخيا الثالث	التآمر	٢٠١١/٠٧/٢٢	٤ شهرا في السجن؛ ٣ سنة من الافراج المشروط ورد ٣٠,٠٠٠ دولار
باري إس سزافران	تلقي مكافأة غير شرعية	٢٠١١/٠٧/١٥	سنة تحت المراقبة مع الأشهر الأربعة الأولى في الحبس المنزلي؛ رد ٧,١٦٩ دولار، وضريبة خاصة ١٠٠ دولار
جستن دبليو لي، المتعاقد السابق لدى وزارة الدفاع	التآمر والرشوة	٢٠١١/٠٧/١٥	معلّق
ديريك شومايك، رائد أمريكي سابق	الرشوة	٢٠١١/٠٦/١٣	معلّق
ديفيد فلوغر، مقدم أمريكي سابق	التآمر وقبول الإكراميات وتحويل ملكيات الآخرين لاستخدامه الخاص	٢٠١١/٠٣/٢٥	١٨ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط ، ورد ٢٤٠٠٠ دولار
تشارلز باوي، لواء أمريكي متقاعد	الانخراط في معاملات نقدية في ممتلكات حصل عليها من نشاط غير قانوني	٢٠١١/٠٥/١١	٢ سنة في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط ؛ ورد ٤٠٠,٠٠٠ دولار، وضريبة خاصة ١٠٠ دولار
إدي بريسلي، رائد أمريكي سابق	الرشوة والتآمر للحصول على الرشوة والاحتيال في الخدمات المستلزمة للأمانة والتأمر في غسل الأموال والدخول في المعاملات النقدية ذات العائدات الإجرامية	٢٠١١/١/٣	١٢ عامًا في السجن، و٣ سنوات من الإفراج المشروط، ومصادرة ٢١ مليون دولار، والعقارات، وعدة سيارات
إيوريكا بريسلي، متعاقد سابق وزوج لأحد العسكريين	الرشوة والتآمر للحصول على الرشوة والاحتيال في الخدمات المستلزمة للأمانة والتأمر في غسل الأموال والدخول في المعاملات النقدية ذات العائدات الإجرامية	٢٠١١/٠٣/٠١	٦ سنوات في السجن، و٣ سنوات من الإفراج المشروط، ومصادرة ٢١ مليون دولار، والعقارات، وعدة سيارات
ريتشارد رازو، متعاقد بوزارة الخارجية سابق وموظف بوزارة الخارجية	الاحتيال والاحتيال الإلكتروني	٢٠١١/٠٢/٢٨	٣٣ شهرا في السجن؛ ٢ سنوات من الافراج المشروط ؛ ورد ١٠٦,٨٢٠ دولار، وضريبة خاصة ٢٠٠ دولار
اللواء كيفين شروك، الولايات المتحدة الأمريكية	غسل الأموال	٢٠١١/٠٢/٠٨	٣ سنوات تحت المراقبة ورد ٤٧,٢٤١ دولار
أسامة عايش، موظف سابق في السفارة الأمريكية في بغداد	سرقة المال العام، والانخراط في الأعمال ذات التأثير على المصالح الشخصية المالية	٢٠١١/٠٢/٠٢	٤٢ شهرا في السجن؛ ٣٦ شهرا من الافراج تحت الإشراف؛ ورد ٢٤٣٤١٦ دولار، وغرامة ٥٠٠٠ دولار
النقيب برابنت وليامز، الولايات المتحدة الأمريكية	الاحتيال في الخدامت التي تستلزم الأمانة، وقبول الرشاوى	٢٠١٠/١٢/١٧	٣ سنوات في السجن؛ ٣ سنوات من الإفراج المشروط ؛ ورد ٥٧,٠٣٠ دولار، وضريبة خاصة ٢٠٠ دولار

تابع في الصفحة التالية

الاسم	التهم	تاريخ الإدانة	الحكم
مارك كارنيس، عريف بالقوات الجوية الأمريكية	الرشوة	٢٠١٠/١٢/١٦	٢٠ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط ، ودفع ٤٠٠٠ دولار غرامة
ميشيل أدامز، متعاقد سابق بوزارة الدفاع	الرشوة	٢٠١٠/١٢/٠٧	١٥ شهرا في السجن والإفراج تحت الإشراف
فرانكي هاند، الابن، متقاعد برتبة ملازم قائد الأسطول الأمريكي	الغش والرشوة وتلقي الهبات غير المشروعة	٢٠١٠/١٢/٠٧	٣ سنوات في السجن ومصادرة ٧٥٧٥٢٥ دولار
بيتر دوون، متعاقد سابق بوزارة الدفاع	الرشوة	٢٠١٠/١١/١٩	١٤ شهرا في السجن والإفراج ٢ سنوات تحت الإشراف
شركة مجموعة بيرغر الدولية	مخطط لاحتيال كبير	٢٠١٠/١١/٠٥ (DPA)	١٨,٧ مليون دولار من العقوبات الجنائية، وعقوبة تسوية مدنية بقيمة ٥٠,٦ مليون دولار؛ والرد الكامل للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية؛ واعتماد معايير فعالة للسلوك، ونظم للرقابة الداخلية، والتدريب الأخلاقي للموظفين، وتوظيف مراقب مستقل لتقييم ومراقبة مدى التزام الشركات الموقعة على اتفاقية الإدعاء المؤجل لمدة عامان
سلفاتوري بيبي	التآمر للاحتيال	٢٠١٠/١١/٠٥	معلّق
بيربسي بيليتيري	التآمر للاحتيال	٢٠١٠/١١/٠٥	معلّق
الرائد سانشيز رودريك، الولايات المتحدة الأمريكية	الرشوة	٢٠١٠/١٠/٢٧	٥ سنوات في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج تحت الإشراف؛ وغرامة ١٥٠٠٠ دولار
الميجور ريتشارد هارينجتون، مشاة البحرية الأمريكية	تلقي الهبات غير المشروعة	٢٠١٠/١٠/١٨	السجن لمدة ١ سنة و١ يوم؛ والرد
اللفتنانت كولونيل بروس جيليت، الجيش الاحتياطي الأمريكي	الأفعال التي تمس مصلحة شخصية مالية	٢٠١٠/١٠/٠٦	١ عام تحت المراقبة؛ وغرامة ٢٠٠٠ دولار؛ و١٦٠ ساعة من خدمة المجتمع، وعدم القدرة على حيازة سلاح ناري
مريم ستينبوش، عريف أول سابق بمشاة البحرية الأمريكية	الرشوة	٢٠١٠/١٠/٠٥	٥ سنوات تحت المراقبة ورد ٢٥٠٠٠ دولار
اسماعيل سالينياس	قبول العمولات	٢٠١٠/١٠/٠١	معلّق
دوروثي إليس	التآمر	٢٠١٠/٠٩/٠٢	٣٧ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات تحت المراقبة، ورد ٣٦٠٠٠٠ دولار
وجدي بيرجاس، موظف تعاقد سابق في وزارة الدفاع	الرشوة وغسل الأموال	٢٠١٠/٠٨/١١	معلّق
الميجور مارك فولر، مشاة البحرية الأمريكية	هيكلة معاملات مالية	٢٠١٠/٠٨/٠٤	١ سنة و١ يوم في السجن، وغرامة ١٩٨,٥١٠ دولار، و٢٠٠ ضريبة خاصة
الميجور تشارلز سبليت، الولايات المتحدة الأمريكية	بيانات كاذبة	٢٠١٠/٠٧/٠٧	٢١ شهرا في السجن؛ ٢ سنة من الإفراج المشروط؛ ومصادرة ١٠٧,٩٠٠ دولار و١٧,١٢٠,٠٠٠ دينار عراقي
النقيب غونزاليس فاوستينو، الولايات المتحدة الأمريكية	تلقي مكافأة من موظف عمومي	٢٠١٠/٠٦/٢٤	١٥ شهرا في السجن؛ ١ سنة من الافراج المشروط؛ ١٠,٠٠٠ دولار غرامة؛ ورد ٢٥٥٠٠ دولار، وضريبة خاصة ١٠٠ دولار
MSGT تيرنس والتون، مشاة البحرية الأمريكية	الرشوة والكسب غير المشروع، وعدم الانصياع للأمر المباشر	٢٠١٠/٠٥/١٧	التوبيخ، ونزول في المرتبة من E-٨ إلى E-٣؛ وغرامة ٦٥٠٠٠ دولار، والحبس ٦٢ يوما
النقيب إريك شميدت، مشاة البحرية الأمريكية	الاحتيال الإلكتروني، ملء نموذج الضرائب الفيدرالية ببيانات كاذبة	٢٠١٠/٠٥/١٧	٧٢ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات تحت المراقبة، ورد ٢,١٥٠,٦١٣ دولار
وليام كولنز، مدني أمريكي	الرشوة	٢٠١٠/٠٤/٢١	٤٢ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج تحت الإشراف؛ ورد ١,٧٢٥ دولار، وغرامة ٥,٧٧٥ دولار
الرقيب من الدرجة الأولي تشيس ريان، الولايات المتحدة الأمريكية	مكافآت غير مشروعة وغسل الأموال وبيانات كاذبة	٢٠١٠/٠٤/٢١	١ سنة و١ يوم في السجن، ورد ١,٤ مليون دولار
ماركوس ماكلين	قبول الهبات غير المشروعة	٢٠١٠/٠٤/١٥	معلّق
كيفن دبفيس	قبول الهبات غير المشروعة	٢٠١٠/٠٤/١٣	معلّق
جانيت شميت، متعاقد وزوج لعسكري	تقديم إقرار ضريبي كاذبة والاحتيال	٢٠١٠/٠٣/١٨	١ سنة من الحبس المنزلي؛ و٣ سنوات تحت المراقبة، ورد ٢,١٥٠,٦١٣ دولار
تيري هول، متعاقد	التآمر والرشوة	٢٠١٠/٠٢/١٧	٣٩ شهرا في السجن؛ ١ سنة من الإفراج تحت الإشراف؛ وغرامة ١٥,٧٥٧,٠٠٠ دولار
تيريزا راسيل، عريف أول سابق الولايات المتحدة الأمريكية	غسل الأموال	٢٠١٠/٠١/٢٨	٥ سنوات تحت المراقبة ورد ٣١,٠٠٠ دولار

تابع في الصفحة التالية

الاسم	التهم	تاريخ الإدانة	الحكم
الكابتن مايكل نغوين، الولايات المتحدة الأمريكية	سرقة وهيكلة المعاملات المالية	٢٠٠٩/١٢/٠٧	٣٠ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط؛ الرد ٢٠٠,٠٠٠ دولار، ويفقد ملكيته لجميع الممتلكات الشخصية التي اشتراها بالأموال المسروقة وكذلك الأموال المتبقية التي استولت عليها الحكومة في وقت اعتقاله
رونالد راد كليف	الرشوة وغسل الأموال	٢٠٠٩/١٠/١٦	٤٠ شهرا في السجن وغرامة ٣٠٠٠٠ دولار
جوسيليتو دومينغو	الرشوة	٢٠٠٩/١١/١٩	٣٩ شهرا في السجن؛ ٢ سنوات من الافراج المشروط . ودفع ٧٠٠٠٠ دولار غرامة
جلوريا مارتينيز	الرشوة والتآمر	٢٠٠٩/٠٨/١٢	٥ سنوات في السجن
روبرت جيفري	التآمر والسرقة	٢٠٠٩/٠٨/١١	٤ سنوات في السجن
وليام دريفر	غسل الأموال	٢٠٠٩/٠٨/٠٥	٣ سنوات تحت المراقبة، لتشمل الحبس ٦ أشهر في المنزل، ورد ٣٦٠٠٠ دولار
نيري بيتاوي	التآمر بعرقلة العدالة	٢٠٠٩/٠٧/٢٨	١ سنة و١ يوم في السجن، و٢ سنوات من الإفراج المشروط، ورد ٥ مليون دولار
ميشيل جميل	التآمر	٢٠٠٩/٠٧/٢٧	٤٠ شهر في السجن
روبرت يونغ	التآمر وسرقة ممتلكات حكومية	٢٠٠٩/٠٧/٢٤	٩٧ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج تحت الإشراف؛ ورد ١ مليون دولار، وغرامة ٢٦,٢٧٦,٤٧٢ دولار
سمير عيتاني	التآمر	٢٠٠٩/٠٧/٢١	٢ سنة في السجن؛ و٣ سنوات من الإفراج المشروط؛ و١٠٠,٠٠٠ دولار غرامة؛ وضريبة خاصة ١٠٠ دولار
التيجاني ساني	تقديم إقرارات ضريبية كاذبة	٢٠٠٩/٠٦/٢٥	١١٠ شهرا في السجن؛ ١ عام من الافراج المشروط؛ ١,٦ مليون دولار غرامة، ورد ٨١٦٤٨٥ دولار لمصلحة الضرائب
ديان ديملتا	الاحتيال	٢٠٠٩/٠٥/٢٧	٦ أشهر في السجن، ١٢ شهرا من الاقامة الجبرية؛ ٢ سنة من الافراج المشروط؛ وغرامة ٢٠٠٠٠ دولار، والرد ٧٠٠٠٠ دولار
بنيامين كافكا	تستره على الجريمة	٢٠٠٩/٠٥/١٨	معلّق
إلبرت جورج الثالث	التآمر وسرقة ممتلكات حكومية	٢٠٠٩/٠٥/١٨	الحبس ٦٠ يوما متقطعة؛ ٢ سنة من الافراج المشروط؛ مصادرة ١٠٣,٠٠٠ دولار، ودفع بالتكافل والتضامن مع المتآمر روي غرين ٥٢,٢٨٦,٦٠ دولار كرد
روي غرين، الابن	التآمر وسرقة ممتلكات حكومية	٢٠٠٩/٠٥/١٨	٣ سنوات من الافراج المشروط؛ ومصادرة ١٠٣,٠٠٠ دولار، ودفع بالتكافل والتضامن مع المتآمر إلبرت جورج ٥٢,٢٨٦,٦٠ دولار كرد
فريدريك كنفين	التآمر	٢٠٠٩/٠٤/٣٠	٣ سنوات تحت المراقبة ورد ٢٠٧٢٩٦٧ دولار
ستيفن داي	التآمر للاحتيال على الولايات المتحدة من خلال التزوير	٢٠٠٩/٠٤/١٣	٣ سنوات تحت المراقبة؛ ٤١٥٢٢ دولار كرد، وغرامة ٢٠٠٠ دولار
جيف أليكس مازون، متعاقد، كي بي آر	الاحتيال ضد الولايات المتحدة والاحتيال	٢٠٠٩/٠٣/٢٤	١ سنة تحت الاختبار؛ والحبس ٦ أشهر في المنزل، وغرامة ٥٠٠٠ دولار
كارولين بلاك شقيقة الميجور جون كوكرهام	التآمر وغسل الأموال	٢٠٠٩/٠٣/١٩	٧٠ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط، واسترداد ٣,١ مليون دولار
مايكل كارتر، مهندس المشروع، صناعات حماية القوات	انتهاك قانون مكافحة المتصل بالرشاوى	٢٠٠٩/٠١/٢٥	٦١ شهرا في السجن والإفراج ٣ سنوات تحت الإشراف
حارث جباوي، متعاقد	التآمر والرشوة وبيانات كاذبة	٢٠٠٩/٠١/٢٢	معلّق
الميجور كريستوفر موراي، مسئول التعاقد لجيش الولايات المتحدة الاحتياطي	الرشوة وبيانات كاذبة	٢٠٠٩/٠١/٠٨	٥٧ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط . ورد ٢٤٥٠٠٠ دولار
اللواء بيكر تيرزا، مسئول التعاقد لجيش الولايات المتحدة الاحتياطي	التآمر والرشوة	٢٠٠٨/١٢/٢٢	٧٠ شهرا في السجن ورد ٨٢٥٠٠٠ دولار
العقيد كورتيس وايتفورد، الجيش الجيش الاحتياطي الأمريكي ضمن كبار المسؤولين، المنطقة المركزية لسلطة الائتلاف المؤقتة	التآمر والرشوة وغسيل الأموال	٢٠٠٨/١١/٠٧	التآمر والرشوة والاحتيال ٥ سنوات في السجن؛ ٢ سنة من الافراج المشروط . ورد ١٦٢٠٠ دولار

تابع في الصفحة التالية

الاسم	التهم	تاريخ الإدانة	الحكم
اللفتنانت كولونيل مايكل ويلر، مستشار الجيش الاحتياطي الأمريكي لسلطة الائتلاف المؤقتة لإعادة الإعمار	التآمر والرشوة والاحتيال، والنقل بين الدول من الممتلكات المسروقة، وتهريب كميات كبيرة من النقد	٢٠٠٨/١١/٠٧	٤٢ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط؛ ورد ١٢٠٠ دولار، وضريبة خاصة ١٠٠ دولار
ديفيد راميريز، متعاقد، شركة إدارة الدعم	تهريب كميات كبيرة من العملة وهيكلة صفقات	٢٠٠٨/١٠/٠٩	٥٠ شهرا في السجن؛ و٣ سنوات من الافراج المشروط، وضريبة خاصة ٢٠٠ دولار
لي دوبوا، مقاول في شركة المستقبل لخدمات التجارة العامة والمقاولات	سرقة ممتلكات حكومية	٢٠٠٨/١٠/٠٧	٣ سنوات في السجن وسداد ٤٥٠٠٠٠ دولار والتي تمثل العائدات غير المشروعة للمخطط
روبرت بينيت، متعاقد، كي بي آر	انتهاك قانون مكافحة المتصل بالرشاوى	٢٠٠٨/٠٨/٢٨	١ سنة تحت الاختبار ورد ٦٠٠٠ دولار
الميجور جيمس مومون، الولايات المتحدة الأمريكية موظف التعاقد	التآمر والرشوة	٢٠٠٨/٠٨/١٣	معلّق
اللفتنانت كولونيل ديبرا هاريسون، الولايات المتحدة الأمريكية المراقب بالنيابة عن سلطة الائتلاف المؤقتة في المنطقة المركزية	التآمر والرشوة وغسل الأموال والاحتيال والنقل بين الدول للممتلكات المسروقة والنقدية والتهريب وإعداد الإقرارات الضريبية الكاذبة	٢٠٠٨/٠٧/٢٨	٣٠ شهرا في السجن؛ ٢ سنة من الافراج المشروط ورد ٣٦٦٦٤٠ دولار
النقيب لامون سيدار، الولايات المتحدة الأمريكية	قبول الهبات غير المشروعة	٢٠٠٨/٠٧/٢٣	١ سنة في السجن وإطلاق السراح لمدة ١ عام تحت الاشراف
جاكلين فانكاوزر	تسلم الممتلكات المسروقة	٢٠٠٨/٠٦/٣٠	١ سنة تحت الاختبار؛ ١٨٠ يوم من الحبس المنزلي؛ ١٠٤ ساعة في خدمة المجتمع؛ ١٠،٠٠٠ دولار غرامة، و١٠٠ دولار ضريبة خاصة
الميجور جون لي كوكرهام، الولايات المتحدة الأمريكية موظف التعاقد	الرشوة والتآمر، وغسيل الأموال	٢٠٠٨/٠٦/٢٤	٢١٠ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط، واسترداد ٩،٦ مليون دولار
ميلساكوكرهام، زوجة اللواء جون كوكرهام	التآمر وغسل الأموال	٢٠٠٨/٠٦/٢٤	٤١ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط، واسترداد ١،٤ مليون دولار
اللفتنانت كولونيل ليفونداسيلف، مسئول التعاقد لجيش الولايات المتحدة الاحتياطي	التآمر والرشوة	٢٠٠٨/٠٦/١٠	١٢ شهرا في السجن؛ ٣ سنة من الافراج المشروط؛ وغرامة ٥٠٠٠ دولار، ورد ٩٠٠٠ دولار
شركة رامان الدولية	التآمر والرشوة	٢٠٠٨/٠٦/٠٣	٥٠٠،٠٠٠ دولار غرامة ورد ٣٢٧،١٩٢ دولار
النقيب أوستن كي، موظف تعاقد الولايات المتحدة الأمريكية	الرشوة	٢٠٠٧/١٢/١٩	الحبس ٢ سنة؛ ٢ سنة من الإفراج المشروط؛ ٦٠٠ دولار ضريبة؛ ومصادرة ١٠٨،٠٠٠ دولار
اللواء جون ريفارد، مسئول التعاقد لجيش الولايات المتحدة الاحتياطي	الرشوة والتآمر، وغسيل الأموال	٢٠٠٧/٠٧/٢٣	١٠ عاما في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط؛ ٥٠٠٠ دولار غرامة، و ١ مليون دولار مصادرة
كيفن سموت، العضو المنتدب، شركة الخدمات اللوجستية العالمية النسر	انتهاك قانون مكافحة الرشى والإدلاء بأقوال كاذبة	٢٠٠٧/٠٧/٢٠	١٤ شهرا في السجن؛ ٢ سنة من الافراج المشروط؛ وغرامة ٦٠٠٠ دولار، ورد ١٧٩٦٤ دولار
انطوني مارتن، مدير من الباطن، كي بي آر	انتهاك قانون مكافحة المتصل بالرشاوى	٢٠٠٧/٠٧/١٣	١ سنة و ١ يوم في السجن؛ ٢ سنة من الافراج المشروط، ورد ٢٠٠٥٠٤ دولار
جيسي دال لين، الجيش الاحتياطي الأمريكي المفرزة المالية رقم ٢٢٣	التآمر والاحتيال في الخدمات التي تستلزم الامانة	٢٠٠٧/٠٦/٠٥	٣٠ شهرا في السجن ورد ٣٢٣٢٢٨ دولار
ستيفن ميركز، وزارة الدفاع، مخطط الدعم لتشغيلي	قبول الهبات غير المشروعة	٢٠٠٧/٠٢/١٦	قبول الهبات غير المشروعة ١٢ شهرا و١ يوم في السجن ورد ٢٤٠٠٠ دولار
شيف وارانت ضابط الصف بيليتي "بيليت"، الولايات المتحدة الأمريكية، مستشار الجيش لخدمة الغذاء للكويت والعراق وأفغانستان	الرشوة وتهريب النقد	٢٠٠٧/٠٢/٠٩	٢٨ شهرا في السجن والغرامة ومصادرة ٥٧٥٠٠ دولار
جينفر أجاكوس، الجيش الاحتياطي الأمريكي في المفرزة المالية ٢٢٣	التآمر لارتكاب الاحتيال	٢٠٠٦/١١/١٣	٣ سنوات تحت المراقبة؛ ورد ٨٦٥٥٧ دولار، وضريبة ١٠٠ دولار
الرقيب كارلوس لوميلي تشافيز، الجيش الاحتياطي الأمريكي المفرزة المالية ٢٢٣	التآمر لارتكاب الاحتيال	٢٠٠٦/١١/١٣	٣ سنوات تحت المراقبة؛ ورد ٢٨١٠٧ دولار، وضريبة ١٠٠ دولار
الرقيب ديرلي هوليز، الجيش الاحتياطي الأمريكي المفرزة المالية ٢٢٣	التآمر لارتكاب الاحتيال	٢٠٠٦/١١/١٣	٣ سنوات تحت ؛ ورد ٨٣،٦٥٧،٤٧ دولار، وضريبة ١٠٠ دولار

تابع في الصفحة التالية

الاسم	التهم	تاريخ الإدانة	الحكم
الرقيب لوبس لوبين، الجيش الاحتياطي الأمريكي المفرزة المالية ٢٢٣	التآمر لارتكاب الاحتيال	٢٠٠٦/١١/١٣	٣ سنوات تحت المراقبة؛ ورد ٦٦٨٦٥ دولار، وضريبة ١٠٠ دولار
بوني ميرفي، موظف متعاقد	قبول الهبات غير المشروعة	٢٠٠٦/١١/٠٧	١ عام من الافراج المشروط وغرامة ١٥٠٠ دولار
سمير محمود، موظف في شركة البناء الامريكية	الإدلاء بأقوال كاذبة	٢٠٠٦/١١/٠٣	١ يوم من الخدمة و٢ سنة مرة الافراج المشروط
جيفارجيس بابين، فيلق مهندسي الجيش الأميركي المدني	التماس وقبول الهبات غير المشروعة	٢٠٠٦/١٠/١٢	٢ سنوات في السجن؛ ١ سنة من الافراج المشروط، ورد ٢٨٩٠٠ دولار
اللفتنانت كولونيل بروس هوفينجاردنر، المستشار الخاص للجيش الاحتياطي الأمريكي لسلطة الائتلاف المؤقتة للمن طقة الجنوبية المركزية	التآمر والتآمر لارتكاب الاحتيال وغسل الأموال، وتهريب العملة	٢٠٠٦/٠٨/٢٥	٢١ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط؛ وغرامة ٢٠٠ دولار، ومصادرة ١٤٤،٥٠٠ دولار
فهيم السلام موسى، مترجم، تيتان كورب	انتهاك قانون احكام الممارسات الفاسدة الخارجية لمكافحة الرشوة	٢٠٠٦/٠٨/٠٤	٣ سنوات في السجن؛ ٢ سنة من الافراج المشروط؛ ٢٥٠ ساعة من خدمة المجتمع، وضريبة خاصة ١٠٠ دولار
مدير العمليات في الكويت والعراق، شركة التميمي العالمية المحدودة	انتهاك قانون مكافحة المتصل بالرشاوى	٢٠٠٦/٠٦/٢٣	٥١ شهرا في السجن؛ ٢ سنة من الافراج المشروط؛ ١٠،٠٠٠ دولار غرامة ؛ ورد ١٣٣٨٦٠ دولار، وضريبة ١٤٠٠ دولار
	شاهد زور	٢٠٠٩/٠٨/١٠	١٥ شهرا في السجن؛ ٢ سنة من الافراج المشروط؛ ٦،٠٠٠ دولار غرامة؛ وضريبة خاصة ٢٠٠ دولار
فيليب بلوم المالك؛ مجموعة الأعمال العالمية، GBG القابضة، وشعبة GBG للإمداد	التآمر والرشوة، وغسيل الأموال	٢٠٠٦/٠٣/١٠	٤٦ شهر في السجن؛ ٢ سنوات من الافراج المشروط؛ ومصادرة ٣،٦ مليون دولار، ٣،٦ مليون دولار تعويض، وضريبة خاصة ٣٠٠ دولار
ستيفن سيمانز تعاقد من الباطن، مدير كي بي آر	الاحتيال وغسيل الاموال، والتآمر	٢٠٠٦/٠٣/٠١	١٢ شهرا في السجن وا يوم؛ و٣ سنوات من الافراج المشروط؛ ورد دولار ٩٠،٩٧٣،٩٩، وضريبة ٢٠٠ دولار
كريستوفر كاهيل، نائب الرئيس الإقليمي، للشرق الأوسط والهند، شركة النسر للخدمات اللوجستية العالمية	الرئيسية احتيال ضد الولايات المتحدة	٢٠٠٦/٠٢/١٦	٣٠ شهرا في السجن، ٢ سنة من الافراج المشروط (تسوية مدنية مع شركة EGL مما ادي للتوصل الى تسوية بقيمة ٤ ملايين دولار) وضريبة ١٠٠ دولار؛ وغرامة ١٠٠٠٠ دولار
روبرت استين، مدقق حسابات السلطة المركزية والجنوبية ومدير تمويل لسلطة الائتلاف المؤقتة	حيازة فيلق ناري وحيازة أسلحة رشاشة والرشوة وغسيل الأموال والتآمر	٢٠٠٦/٠٢/٠٢	٩ سنوات في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط؛ ومصادرة ٣،٦ مليون دولار، ٣،٥ مليون دولار تعويض، وضريبة خاصة ٥٠٠ دولار
جلين باول، تعاقد من الباطن، مدير كي بي آر	الاحتيال وانتهاك قانون مكافحة المتصل بالرشاوى	٢٠٠٥/٠٨/٠١	١٥ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط؛ ورد ٩٠،٩٧٣،٩٩ دولار، وضريبة ٢٠٠ دولار

ملحوظة: لا تتضمن نتائج المحاكم غير الأمريكية من التحقيقات المشتركة بين إنفاذ القانون الأجنبية وتحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أو النتائج من محاكم عسكرية.

الجدول ٥,٣

قائمة المنع

الاسم	المحبوس
شركة رامان الدولية، المحدودة	٢٠١٢/٠٢/٢٥
مايك عطا الله	٢٠١٢/٠٢/٢٥
مارتا عطا الله	٢٠١٢/٠٢/٢٥
تيريزا بيكر، ملازم، الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠١٢/٠٢/٢٥
ثيودوروليامز	٢٠١٢/٠٢/١٧
أوزجن كاكار	٢٠١٢/٠٢/١٧
ميزن كاكار	٢٠١٢/٠٢/١٧
أيفر أتيلان	٢٠١٢/٠٢/١٧
شركة الأمل المشرق	٢٠١٢/٠٢/١٥
تشارلز إي سبيليت، ملازم، الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠١٢/٠١/١٩
ديفيد بفلوجر، عقيد، الولايات المتحدة الأمريكية (متقاعد)	٢٠١١/١٢/٠٦
إحسان حسن العاملي	٢٠١١/١١/٢٩
شركة العالي للمقاولات العامة المحدودة	٢٠١١/١١/٢٨
محمود شاكر محمود	٢٠١١/١٠/١٤
أحمد محمد حسن	٢٠١١/١٠/١٣
العلا العراق	٢٠١١/١٠/١٢
العلا العراق	٢٠١١/١٠/١٢
العلا العالمية للتجارة، شركة ذات مسؤولية محدودة	٢٠١١/١٠/١٢
شيت إم فازاند	٢٠١١/٠٩/١٣
شاد إم فازاند	٢٠١١/٠٩/١٣
فازاند الدولية للتجارة، ذ م م	٢٠١١/٠٩/١٣
شركة الدلة	٢٠١١/٠٩/١٣
فاوستينو إل غونزاليس، CAPT، الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠١١/٠٩/٠٧
شاسيب خزعل مهدي الموسوي	٢٠١١/٠٩/٠٧
كواسي شمران مهدي الموسوي	٢٠١١/٠٩/٠٧
المجموعة الاقتصادية	٢٠١١/٠٩/٠٧
شركة جينا الدولية، المحدودة	٢٠١١/٠٨/٠٤
شركة المثواد	٢٠١١/٠٧/٢١
طارق زيدان داوود	٢٠١١/٠٧/٢١
طارق زيدان داوود	٢٠١١/٠٧/٢١
طارق زيدان داوود	٢٠١١/٠٧/٢١
طارق زيدان داوود	٢٠١١/٠٧/٢١
طارق زيدان داوود	٢٠١١/٠٧/٢١
عبد العليم عبود	٢٠١١/٠٧/٢١
فرانكي جوزف هاند	٢٠١١/٠٧/٢١
ريتشارد جوزيف هارينجتون	٢٠١١/٠٧/٢١
جانيت إل شميت	٢٠١١/٠٦/٢٢

تابع في العمود التالي

الاسم	المحبوس
مريم محمد ستاينبوش	٢٠١١/٠٦/٠٦
مارك كارنس	٢٠١١/٠٦/٠٣
تيرنس أو والتون	٢٠١١/٠٦/٠٣
شركة العالي فيوتشر ماريو	٢٠١١/٠٥/١١
إريك كيه شميدت	٢٠١١/٠٤/٢٠
مارك ر. فولر	٢٠١١/٠٤/٠١
أحمد مصطفى	٢٠١١/٠١/٢٥
مبارك حامد	٢٠١١/٠١/٢٥
علي محمد باجحني	٢٠١١/٠١/٢٥
عبد العظيم الصادق	٢٠١١/٠١/٢٥
مارك ديلي سيلجاندر	٢٠١١/٠١/٢٥
بيربسي بيليتيري	٢٠١١/٠١/١٢
سلفاتوري بيبي	٢٠١١/٠١/١٢
عمار طارق الجزراوي	٢٠١١/٠١/١٠
عمار طارق الجزراوي مقاول عام	٢٠١١/٠١/١٠
الحرية الأهلية للتجارة العامة والمقاولات	٢٠١٠/١٢/١٣
البرونزية آل طاقوس آل فجان	٢٠١٠/١٢/١٣
الجودة الدولية للمطابخ العارضية	٢٠١٠/١٢/١٣
جون نابوليان	٢٠١٠/١٢/١٣
جوزيف سيباستيان	٢٠١٠/١٢/١٣
N.K، اسماعيل	٢٠١٠/١٢/١٣
بيجو توماس	٢٠١٠/١٢/١٣
شركة القتال للتجارة العامة	٢٠١٠/١٢/١٣
جنك سينغ	٢٠١٠/١١/٢٤
الازرق للخدمات البحرية	٢٠١٠/١١/٢٤
الزرقاء مشاة البحرية للتجارة العامة، ذ م م	٢٠١٠/١١/٢٤
مشاة البحرية الزرقاء	٢٠١٠/١١/٢٤
مجموعة من مشاة البحرية الزرقاء	٢٠١٠/١١/٢٤
خدمات إدارة المباني والإمداد	٢٠١٠/١١/٢٤
مجموعة صبحي	٢٠١٠/١١/٢٤
خدمات إدارة المباني للتجارة العامة، ذ م م	٢٠١٠/١١/٢٤
كريستوفر موراي	٢٠١٠/١١/١٠
كورتيس وايتفورد	٢٠١٠/١٠/٢٢
وليام ريفر	٢٠١٠/١٠/٢٢
شركة التحالف للأسلحة المحدودة	٢٠١٠/٠٩/٢٨
شركة التحالف للأسلحة، W.L.L.	٢٠١٠/٠٩/٢٨
شاهر عوده نبيه فوزي	٢٠١٠/٠٩/٢٨
استشارات الدفاع والفريق المتعاقد، ذ م م	٢٠١٠/٠٩/٢٨
أمواج شركة النيل	٢٠١٠/٠٩/٢٢
شركة البلدي	٢٠١٠/٠٩/٢٢
شركة الصحراء القمر	٢٠١٠/٠٩/٢٢

تابع في العمود التالي

الاسم	المحبوس
أمير فاضيل	٢٠١٠/٠٩/٢٢
عدي عبد الكريم	٢٠١٠/٠٩/٢٢
ميثم محمد جاسم	٢٠١٠/٠٩/٢٢
مايكل دوغ جُوين	٢٠١٠/٠٨/١٩
مايكل ويلر	٢٠١٠/٠٧/٢٨
أوستن الرئيسية	٢٠١٠/٠٧/١٤
ماركو رودي	٢٠١٠/٠٥/٢٦
محمد أشرف جمال	٢٠١٠/٠٤/١٦
الثلاثية للتجارة العامة والمقاولات المتحدة	٢٠١٠/٠٤/١٦
جيف طومسون	٢٠١٠/٠٣/٢٩
جون كوكرهام	٢٠١٠/٠٣/١٧
ميليسا كوكرهام	٢٠١٠/٠٣/١٧
كارولين بلبك	٢٠١٠/٠٣/١٧
نيري بيتاوي	٢٠١٠/٠٣/١٧
روبرت يونغ	٢٠١٠/٠٣/٠٩
جورج إلبرت بستلي الثالث	٢٠١٠/٠١/٢١
روي غرين	٢٠١٠/٠١/٢١
أوفيليا ويب	٢٠١٠/٠١/٢١
باتريك فاوست	٢٠١٠/٠١/٢١
علي نون جاباك	٢٠٠٩/٠٩/٣٠
ليبرتي جاباك	٢٠٠٩/٠٩/٣٠
شركة البناء والحرية	٢٠٠٩/٠٩/٣٠
ثروت طارش	٢٠٠٩/٠٩/٣٠
بوابة درات العرب	٢٠٠٩/٠٩/٣٠
درات العرب	٢٠٠٩/٠٩/٣٠
حسين علي يحيى	٢٠٠٩/٠٩/٣٠
أمينة بن علي بن عيسى	٢٠٠٩/٠٩/٣٠
عادل علي يحيى	٢٠٠٩/٠٩/٣٠
جويد يوسف دالفي	٢٠٠٩/٠٩/٢٥
محمد زاهد عبد اللطيف	٢٠٠٩/٠٩/١٠
توماس جيرالد كراج	٢٠٠٩/٠٩/٠٤
أندرو جون كاسترو	٢٠٠٩/٠٩/٠٤
أير أفيدان المحدودة	٢٠٠٩/٠٩/٠٤
كيفن ديفيس آرثيس	٢٠٠٩/٠٨/٢٠
جاكلين فانكاوزر	٢٠٠٩/٠٨/٠٧
ديبرا هاريسون، المقدم، الجيش الاحتياطي الأمريكي	٢٠٠٩/٠٨/٠٧
نزار عبد علامة	٢٠٠٩/٠٧/٠١
سان خوان الشركة	٢٠٠٩/٠٧/٠١
شركة الميسيسبي للعقود العامة	٢٠٠٩/٠٧/٠١
ديناميات لي الدولية	٢٠٠٩/٠٦/١٧

تابع في العمود التالي

الاسم	المبوس
لي شركة خدمات الدفاع	٢٠٠٩/٠٦/١٧
جورج ه. لي	٢٠٠٩/٠٦/١٧
دبليو لي جوستين	٢٠٠٩/٠٦/١٧
واعي لي	٢٠٠٩/٠٦/١٧
مارك أنتوني	٢٠٠٩/٠٦/١٧
ليوفونداسيلف	٢٠٠٩/٠٦/١٧
ستاركون المحدودة، شركة ذات مسؤولية محدودة	٢٠٠٩/٠٦/١٧
سيدار لاتمون، CPT، الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠٠٩/٠٦/٠٣
د + ي شركة تجارية	٢٠٠٩/٠٥/١٤
جيسي دال لين	٢٠٠٩/٠١/٣٠
جنيفر أجاكوس	٢٠٠٩/٠١/٣٠
كارلوس لوميلي شافيز	٢٠٠٩/٠١/٣٠
ديريل أوليبير	٢٠٠٩/٠١/٣٠
لويس لوبيز	٢٠٠٩/٠١/٣٠
محمد شبير خان	٢٠٠٨/١٠/١٠
كيفن اندريه سموت	٢٠٠٨/٠٩/٣٠
شركة الوادي الأخضر	٢٠٠٨/٠٩/١٧ ٢٠٠٧/٠٥/١٨
ثالوث يونايتد تكنولوجيز، شركة ذات مسؤولية محدودة	٢٠٠٨/٠٩/١٧
الهيئة أوروبا	٢٠٠٨/٠٩/١٧
الهيئة المؤسسة للتجارة	٢٠٠٨/٠٩/١٧
آل جانوم وشركة نير للتجارة العامة	٢٠٠٨/٠٩/١٧
مشاريع ديوا (الخاصة) المحدودة	٢٠٠٨/٠٩/١٧
المستقبل خاصة المتحدة	٢٠٠٨/٠٩/١٧

تابع في العمود التالي

الاسم	المبوس
الأول للتجارة والمقاولات خاصة	٢٠٠٨/٠٩/١٧
فاسانثانابر	٢٠٠٨/٠٩/١٧
ك خامسا جوبال	٢٠٠٨/٠٩/١٧
فلاح العجمي	٢٠٠٨/٠٩/١٧
ترانس أورينت للتجارة العامة	٢٠٠٨/٠٩/١٧
زينيث المؤسسات المحدودة	٢٠٠٨/٠٩/١٧
بيليتي "بيت" CWO، الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠٠٨/٠٦/١٥
آل سواري للتجارة العامة والمقاولات	٢٠٠٨/٠٣/١٣
جون ألين ريفارد، مايجر، الجيش الاحتياطي الأمريكي	٢٠٠٨/٠١/١٤
سمير محمود	٢٠٠٧/١١/٢٩
روبرت جروف	٢٠٠٧/١٠/٣٠
ستيفن ميركز	٢٠٠٧/٠٩/٢٧
بروس هوفينجاردنر، المقدم، الجيش الاحتياطي الأمريكي	٢٠٠٧/٠٩/٢٠
روبرت جيه شتاين	٢٠٠٧/٠٨/١٦
فيليب بلوم	٢٠٠٧/٠٨/٠٨
مجموعة الأعمال العالمية S.R.L.	٢٠٠٧/٠٨/٠٨
ستيفن لويل سيمانز	٢٠٠٧/٠٧/٢٧
جيفار جيزيابن	٢٠٠٧/٠٦/٢٨
فاهيم موسى سلام	٢٠٠٧/٠٦/٢٨
OAH للأعمال الميكانيكية والكهربائية	٢٠٠٧/٠٦/٢٧
قصي عبد الهادي	٢٠٠٧/٠٦/٢٧
مختبرات الرياض وشركة الكهرباء	٢٠٠٧/٠١/٢٦
بارنز توماس نيلسون	٢٠٠٧/٠١/٢٤

تابع في العمود التالي

الاسم	المبوس
الدانوب للهندسة والمقاولات العامة	٢٠٠٦/١٢/٢٨
علوان فائق	٢٠٠٦/١٢/٢٨
جوزيف كريستوفر كاهيل	٢٠٠٦/١١/٠٩
أحمد حسن دايكيه	٢٠٠٦/٠٩/٢٦
ضياء أحمد عبد اللطيف سالم	٢٠٠٩/٠٥/١٤ ٢٠٠٦/٠٦/٠٢
شركة ياسمين للتجارة الدولية والخدمات	٢٠٠٩/٠٥/١٤ ٢٠٠٦/٠٦/٠٢
كستر المعارك	٢٠٠٦/٠٣/١٧
روبرت وايزمان CW٢، الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠٠٦/٠٣/٠٦
غلين ألن باول	٢٠٠٦/٠٢/١٦
عمرو بن خضرا	٢٠٠٦/٠١/١٢
دان تجارة والمقاولات	٢٠٠٦/٠١/١٢
ستيفن لودفيغ	٢٠٠٥/٠٩/٢٩
DXB الدولية	٢٠٠٥/٠٩/٢٩

الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

يعمل الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على تسهيل عملية الإبلاغ عن الإهدار والتزوير وسوء الاستعمال وسوء الإدارة، والأعمال الانتقامية في جميع البرامج المرتبطة بجهود إعادة إعمار العراق التي يمولها دافعي الضرائب الأمريكية. القضايا التي تصل عبر الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق والتي لا تتعلق بالبرامج أو العمليات الممولة بمبالغ مخصصة أو متوفرة لإعادة إعمار العراق، فإن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق يقوم بإحالتها إلى الجهة المناسبة. يتلقى الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق اتصالات هاتفية والفاكس والبريد والاتصالات عبر الإنترنت من العراقيين، ومن الولايات المتحدة، وجميع أنحاء العالم.

الجدول ٥,٤

ملخص القضايا الواردة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عبر الخط الساخن، وذلك حتى تاريخ ٣١/٣/٢٠١٢

القضايا الجاري العمل عليها	
التحقيقات	١٧
عمليات التدقيق	١
إجمالي الجاري العمل عليه	١٨

القضايا المغلقة	الربع الثالث ٢٠١١	الربع الرابع ٢٠١١	الربع الأول ٢٠١٢	التراكمي*
FOIA	٠	٠	٠	٤
استعراض مكتب التعاون الأمني	٠	٠	٠	٢
المساعدات	٠	٠	٠	٤٧
المرفوض	١	٢	١	١٤٥
المحالة	٢	٨	٢	٣٩٤
عمليات التفتيش	٠	٠	٠	٨٠
التحقيقات	١٨	٩	٠	١٥٥
عمليات التدقيق	١٢	٠	٠	٢٩
إجمالي المغلقة	٣٣	١٩	٣	٨٥٦
التراكمي* الجاري العمل عليها والمغلقة				٨٧٤

* المجموع التراكمي يغطي الفترة منذ بدأ الخط الساخن لمكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في العمل في الفترة من ٢٤/٣/٢٠٠٤ إلى ٣١/٣/٢٠١٢.

تقارير الربع الرابع

حتى تاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢، كان الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق قد بدأ ٨٧٤ قضية. ومن بين هذه القضايا، أغلقت ٨٥٦ منها وبقيت ١٨ قضية مفتوحة. للحصول على قائمة بهذه القضايا، انظر الجدول ٥,٤.

قضايا جديدة

خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٣ من الشكاوى الجديدة، ليصل المجموع التراكمي لقضايا الخط الساخن ٨٧٤. وقد تضمنت جميع الشكاوى الجديدة على أمور ذات صلة بعمليات التعاقد.

يتلقى الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق معظم البلاغات عن حالات التزوير والإهدار وإساءة الاستعمال وسوء الإدارة والانتقام من خلال الموقع والبريد الإلكتروني. وقد جاءت الشكاوى الثلاثة الجديدة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عبر الخط الساخن، عن طريق البريد الالكتروني.

القضايا المغلقة

خلال هذا الربع، أغلقت المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٣ من قضايا الخط الساخن:

- أحيل ٢ منها إلى وكالات المفتش العام الأخرى.
- ورفضت إحدى هذه الشكاوى لأنها لم تكن ضمن اختصاص المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.

الشكاوى المحالة

بعد استعراض شامل، أحال المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 2 من الشكاوى لمكتب المفتش العام بوزارة الدفاع لاتخاذ القرار السليم.◆

الموقع الإلكتروني للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، سجل موقع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (www.sigir.mil) هذه الأنشطة:

- زار أكثر من ١٠٠,٠٠٠ مستخدم موقع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في هذا الربع—بمعدل ١,١٥٩ مستخدم في اليوم الواحد.
- ووصلت الزيارات لقسم اللغة العربية في الموقع أكثر من ٣,٠٠٠ زائر.
- وكانت أغلب الوثائق التي تمّ تحميلها بشكل متكرر هي التقارير ربع السنوية الأخيرة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.
- وأرسل موقع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أكثر من ٣٨,٠٠٠ من محتوى خلاصات الويب للمشتركين. ويتمّ تحديث المعلومات إلى خلاصات الويب، والتي يتم تحميلها تلقائيا إلى أجهزة كمبيوتر الأعضاء، ويمكن مشاهدتها بعد ذلك من قبل أي برنامج من برامج قاري خلاصات الويب.

وكانت نتيجة البحث المخصص في جوجل عن موقع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أكثر من ١٣,٠٠٠ نتيجة منذ إنشائه في نيسان/أبريل ٢٠١٠.

لمحة عامة عن عدد الزيارات اليومية لموقع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق،انظر الشكل ٥,٤. ◆

الشكل ٥,٤

متوسط عدد الزوار اليومي لموقع المفتش العام الإلكتروني، حسب الربع السنوي، ٢٠١١/١/١-٢٠١٢/٣/٣١

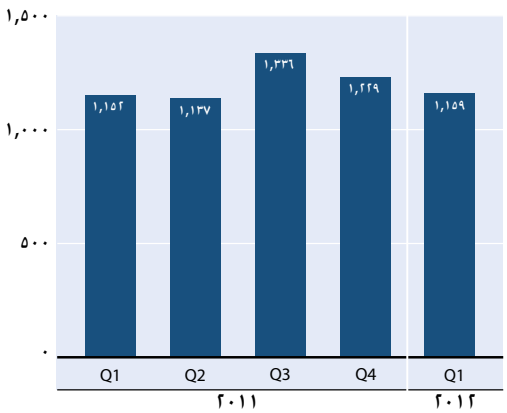

المصدر: DoD, IMCEN, ردا على طلب المفتش العام الحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/١/٤.

رقابة الوكالة الأخرى

مقدمة ١٢٨

تقارير رقابة الوكالات الأخرى ١٢٩

تحقيقات الوكالة الأخرى ١٣١

الباب

٦

مقدمة

في آذار/مارس ٢٠٠٤، شكل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مجلس المفتشين العموميين في العراق (IIGC) لتوفير منتدى لمناقشة الرقابة في العراق وتعزيز التعاون والتنسيق بين المفتشين العموميين (IGs) عن الوكالات التي تشرف على أموال إعادة إعمار العراق. وقد اجتمع ممثلون من المنظمات الأعضاء في الأرباع السنوية لتبادل تفاصيل حول عمليات التدقيق الجارية والمخطط لها، لتحديد الفرص المتاحة للتعاون والتقليل من التكرار.

وفي ضوء استمرار نطاق الجهود المستمرة في العراق، فإن مجلس المفتشين العموميين في العراق يعمل على نقل عمله تحت مظلة مكتب وزارة الدفاع للمفتش العام (DoD OIG) لمجموعة فريق جنوب غرب آسيا المشترك. وعلى هذا النحو، فإن اجتماعات مجلس المفتشين العموميين في العراق ربع السنوية لن تنعقد بعد الآن. يواصل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق المشاركة بنشاط في مجموعة التخطيط المشترك. وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، عقدت مجموعة التخطيط المشترك اجتماعها التاسع عشر.

وفي كل ربع سنوي، سيقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بطلب التحديثات من المنظمات الأعضاء عن أنشطتها الرقابية المكتملة والجارية والمخطط لها. يلخص هذا الباب عمليات التدقيق والتحقيقات الواردة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق خلال هذا الربع من قبل المنظمات التالية:

- DoD OIG
- مكتب وزارة الخارجية للمفتش العام (DoS OIG)
- مكتب المساءلة الحكومية (GAO)
- وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)
- مكتب الوكالة الأميركية للتنمية الدولية للمفتش العام (USAID OIG)

للحصول على التحديثات ول وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA)، انظر الملحق ج.

في الأرباع السابقة، قدم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق التحديثات حول وزارة الخزانة ووزارة التجارة الأمريكية، ولكن هذه الوكالات ليس لديها أنشطة رقابية على إعادة الإعمار في العراق حالياً أو مخطط لها للسنة المالية ٢٠١٢. لم يعد يذكر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقارير عن هذه الوكالات في هذا الباب. ◆

تقارير رقابة الوكالة الأخرى

أصدرت في هذا الربع وكالات الرقابة الأخرى ١٣ تقرير يتعلق بإعادة إعمار العراق، ليصل المجموع التراكمي إلى ٦٧١ تقرير صدروا منذ عام ٢٠٠٣. يحدّث هذا الباب عمليات التدقيق التي أوردتها الوكالات الأعضاء السابقة في مجلس المفتشين العموميين في العراق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق:

- للوقوف على أنشطة تقارير الرقابة المكتملة للوكالات الأمريكية الأخرى، انظر الجدول ٦,١.
- للوقوف على أنشطة الرقابة الجارية من الوكالات الأمريكية الأخرى، انظر الجدول ٦,٢.
- ولمزيد من المعلومات عن تقارير الرقابة من الوكالات الأخرى، بما في ذلك ملخصات التقرير، انظر الملحق ز.
- للوقوف على قائمة تاريخية مكتملة عن تقارير الرقابة والمراجعة حول إعادة الإعمار من قبل جميع الكيانات العاملة، انظر الملحق ر. ◆

الجدول ٦,١

تقارير وكالات الولايات المتحدة الرقابية الأخرى المكتملة مؤخرا، حتى تاريخ ٣١/٣/٢٠١٢

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
DoD OIG	DODIG-2012-067	30/03/2012	تقييم أوضاع جرحى محاربي وزارة الدفاع - معسكر ليجيون
DoD OIG	DODIG-2012-063	16/03/2012	تقييم مؤسسة وزارة الدفاع التابعة لمكتب التعاون الأمني العراقي
مكتب وزارة الخارجية للمفتش العام	AUD/MERO-12-18	01/01/2012	تقييم عمل خطط الطوارئ في السفارة ببغداد والقنصليات العامة في البصرة وأربيل
USAAA	A-2012-0083-MTE	02/04/2012	إنهاء عمل برنامج الاستجابة الطارئة للقائد وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد العراقي في العراق
USAAA	A-2012-0085-MTE	30/03/2012	أوامر المشتريات الميدانية الصغيرة للضباط في أفغانستان
USAAA	A-2012-0081-MTE	30/03/2012	معظم عمليات الوقود في أفغانستان
USAAA	A-2012-0070-MTE	16/03/2012	برنامج نقل معدات الولايات المتحدة إلى العراق (USETTI) المرحلة الثانية
USAAA	A-2012-0072-MTE	16/03/2012	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في أفغانستان
USAAA	A-2012-0077-MTE	13/03/2012	المساءلة عن ممتلكات المعدات التنظيمية ومعدات مسرح العمليات في العراق
USAAA	A-2012-0065-MTE	17/02/2012	معظم عمليات الوقود في العراق
USAAA	A-2012-0049-MTE	16/02/2012	الرقابة على مدفوعات البائعين - جنوب غرب آسيا (المرحلة الثانية)
USAID OIG	E-267-12-003-P	22/03/2012	تدقيقات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/برنامج المساعدة التقنية في الانتخابات العراقية
USAID OIG	E-267-12-002-P	21/03/2012	تدقيق عمليات تدقيق اكتفاء أنظمة تكنولوجيا المعلومات الممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/العراق

الجدول ٦,٢

أنشطة الرقابة الجارية لوكالات الولايات المتحدة الأخرى، حتى تاريخ ٣١/٣/٢٠١٢

الوكالة	رقم المشروع	تاريخ البدء	عنوان المشروع
DoD OIG	D2012-D000JA-0110.000	27/02/2012	المساءلة عن أغراض المعدات الكبرى (الفئة السابعة) التي تم نقلها إلى معسكر فرجينيا، في الكويت
DoD OIG	D2011-D000JA-0281.000	07/09/2011	إدارة وزارة الدفاع لعمليات فريق المساعدة في إعادة توزيع الملكية في الكويت
DoD OIG	D2011-D000JA-0212.000	25/04/2011	برنامج تجديد معدات مسرح العمليات للمركبات التكتيكية ذات العجلات
DoD OIG	D2011-D000JB-0098.000	08/12/2010	التعاقد على حماية القوات لمنشآت الولايات المتحدة في العراق
DoD OIG	D2011-D000LF-0041.000	02/11/2010	متابعة الرعاية الصحية التي تقدمها مرافق المعالجة العسكرية للمتعاقدين في جنوب غرب آسيا
DoD OIG	D2011-D000CH-0032.000	19/10/2010	عقد الدعم اللوجستي للمتعاقد للعربات سترايكر مع نظم الأرض الديناميتية العامة
DoD OIG	D2010-D000LD-0264.000	30/08/2010	الضوابط والعمليات المتصلة لوكالة الدفاع اللوجستية ونظام تقييم عقد المشتريات الآلية
DoD OIG	D2010-D00SPO-0209.000	16/04/2010	تقييم جرحى محاربي وزارة الدفاع

استمر في الصفحة التالية

الوكالة	رقم المشروع	تاريخ البدء	عنوان المشروع
مكتب وزارة الخارجية للمفتش العام	لم يبلغ عنها	3Q/FY 2012	تقييم برنامج مساعدة مناهضة الإرهاب للدول التابعة لمكتب شؤون الشرق الأدنى
مكتب وزارة الخارجية للمفتش العام	MERO 3012	23/11/2010	تقييم دعم PAE للعمليات والصيانة في سفارة بغداد
GAO	121049	لم يبلغ عنها	تقييم تقرير مشترك عن التعاقد في العراق وأفغانستان
GAO	320852	20/06/2011	الأقليات الدينية في العراق
GAO	320843	22/04/2011	الانتقال إلى أغلبية الوجود المدني في العراق
GAO	351603	31/03/2011	إدارة الاستخبارات والمراقبة وجمع بيانات الاستطلاع
GAO	120976	31/03/2011	عقود الخارجية للبلدان الواقعة في نزاعات
GAO	351431	07/01/2010	استراتيجيات الجيش لتجهيز معدات إعادة تعيين العائدين من العراق
USAAA	A-2012-MTE-0335.000	2Q/FY 2012	برنامج الملكية الشخصية الأجنبية الزائدة
USAAA	A-2012-MTE-0079.000	2Q/FY 2012	برنامج الملكية الشخصية الأجنبية الزائدة
USAAA	A-2012-MTE-0262.000	2Q/FY 2012	مجموعة دعم المنطقة الكويت S6، عقود تقنية المعلومات
USAAA	A-2012-MTE-0240.000	2Q/FY 2012	البحث في منشآت التثبيت
USAAA	A-2012-MTE-0071.000	2Q/FY 2012	إدارة عقد النقل الوطني بالشاحنات في أفغانستان
USAAA	A-2012-MTE-0073.000	2Q/FY 2012	إدارة الأعتدة-العائدة من جنوب غرب آسيا
USAAA	A-2012-MTE-0081.000	2Q/FY 2012	حساب أداء النقل الوطني بالشاحنات في أفغانستان
USAAA	A-2011-ALL-0094.000	4Q/FY 2011	عملية تحديد متطلبات التمركز المسبق للجيش (APSV) في الكويت
USAAA	A-2012-MTE-0018.000	4Q/FY 2011	متابعة عمليات التدقيق الإدارية ومدى وضوح الملكية الحكومية المقدمة على أساس عقد دعم العمليات في الكويت
USAAA	A-2011-ALL-0539.000	4Q/FY 2011	مدفوعات المتعاقدين في أفغانستان
USAAA	A-2011-ALL-0534.000	4Q/FY 2011	الشفافية المالية في عقد شبكة النقل في أفغانستان والقيادة الإقليمية الجنوبية
USAAA	A-2011-ALL-0490.000	4Q/FY 2011	إدارة عقد برنامج الظواهر الجوية في أفغانستان
USAAA	A-2011-ALL-0330.000	4Q/FY 2011	المساءلة عن كميات الوقود في أفغانستان- المرحلة الثانية
USAAA	A-2011-ALL-0346.000	2Q/FY 2011	المساءلة عن ممتلكات معدات الوحدة المشحونة إلى أفغانستان من الولايات المتحدة القارية
USAAA	A-2011-ALL-0344.000	2Q/FY 2011	المساءلة عن ممتلكات معدات الوحدة المشحونة إلى أفغانستان - أفغانستان
USAAA	A-2011-ALL-0092.000	2Q/FY 2011	الملكية الشخصية الخارجية الزائدة (FEPP) برنامج المرحلة الثانية
USAAA	A-2011-ALL-0087.001	1Q/FY 2011	الضوابط الإدارية على المدفوعات لعمليات الطوارئ في الخارج الخاصة بالنقل - قيادة الجيش المركزي
USAAA	A-2011-ALL-0087.000	1Q/FY 2011	إدارة الضوابط على قوانين وزارة الدفاع للأنشطة (DODAAC)، قيادة الجيش المركزي
USAID OIG	لم يبلغ عنها	1Q/FY 2012	تدقيق مجموعة QED في مراقبة وتقييم برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العراق
USAID OIG	لم يبلغ عنها	1Q/FY 2012	تدقيق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/برنامج الدعم التشريعي العراقي

تحقيقات الوكالة الأخرى

تحديث المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بانتظام مع الوكالات الحكومية الأخرى بإجراء تحقيقات في العراق. للوقوف على بيانات الإحصاء حول أنشطة التحقيق من الوكالات الأخرى، انظر الجدول ٦,٣◆.

الجدول ٦,٣
وضع أنشطة التحقيق التي تجريها وكالات الولايات المتحدة الأخرى، حتى تاريخ ٣١/٣/٢٠١٢

الوكالة	المحققون في العراق	المحققون في الكويت	القضايا المفتوحة/القضايا الجارية *
قيادة التحقيق الجنائي بالجيش الامريكي، وحدة الاحتيال في المشتريات	٠	٢	٩٢
دائرة التحقيقات الجنائية التابعة لوزارة الدفاع	٠	٢	١٦١
مكتب وزارة الخارجية للمفتش العام	٢	٠	١٣
FBI	١	١	٣٧
دائرة التحقيقات الجنائية البحرية	٠	١	٢
القوات الجوية الأمريكية، مكتب التحقيقات الخاص	٠	٠	٢
USAID	١	٠	١٤
الإجمالي	٤	٦	٣٢١

* الأرقام تشمل القضايا المعلقة التي عملت مع الوكالات الأخرى داخل مركز العمليات المشتركة.

الهوامش و المختصرات و التعريفات

الهوامش ١٣٤

المختصرات والتعريفات ١٤٤

١. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٠٤/٠٣.
٢. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٣/٤/٢٠١٢؛ CENTCOM، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢/٤/٢٠١٢، INL، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٦/٤/٢٠١٢.
٣. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للمستندات مفتوحة المصدر باللغتين العربية والانجليزية، ٢٠١١/١٢-٢٠١٢/٤.
٤. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للمستندات مفتوحة المصدر باللغتين العربية والانجليزية، ٢٠١٢/٤.
٥. P.L. ٧-١٠٨؛ P.L. ٨-١٠٨؛ P.L. ١١-١٠٨؛ P.L. ١٠٦-١٠٨؛ P.L. ٢٨٧-١٠٨؛ P.L. ١٣-١٠٩؛ P.L. ١٠٢-١٠٩؛ P.L. ١٤٨-١٠٩؛ P.L. ٣٤-١٠٩؛ P.L. ٢٨٩-١٠٩؛ P.L. ٢٨-١١٠؛ P.L. ٩٢-١١٠؛ P.L. ١١٦-١١٠؛ P.L. ١٣٧-١١٠؛ P.L. ١٤٩-١١٠؛ P.L. ١٦١-١١٠؛ P.L. ٢٥٢-١١٠؛ P.L. ٣٢-١١١؛ P.L. ١١٧-١١١؛ P.L. ١١٨-١١١؛ P.L. ٢١٢-١١١؛ P.L. ١٠-١١٢، P.L. ٧٤-١١٢؛ ABO، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١٢/١٨/١؛ BBG، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١١/٧/٣؛ DCAA، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١١/٤/١٠؛ ECA، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١٠/١٤/٤؛ OMB، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١٠/٢١/٦؛ PM، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١١/٦/٧؛ DoS، "تربر ميزانية الكونغرس، المجلد ١: عمليات وزارة الخارجية، السنة المالية ٢٠١٣،" صفحة ٨١، و "مهمة ملخص الميزانية التنفيذي ١٥٠ & البرامج الدولية الأخرى، السنة المالية ٢٠١٣،" صفحة ١٧٣؛ INL، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٩/٤؛ DoJ، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٣/٤؛ NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٠/٤/١٠، ٢٠١٠/٦/١٠، ٢٠١١/٢٨/٩، ٢٠١١/١٥/٤، ٢٠١٢/٢٧/٣، و ٢٠١٢/٢٨/٣؛ عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١١-٠٠٧، "صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١: تقرير حول المخصصات، الإنفاقات والأموال المغلغة،" ٢٠١٠/٢٨/١٢؛ USACE، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٣/٤؛ USAID، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ؛ OUSD(C)، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٠/١٤/١٠ and ٢٠١٢/٢/٤، و "وزارة الدفاع الأمريكية، طلب ميزانية السنة المالية ٢٠١٣، استعراض،" ٢٠١٢/٢، صفحة ٦-٥؛ TFBSO، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١١/٤/١؛ الخزانة الأمريكية، OTA، "استعراض مكتب المساعدة التقنية،" ٢٠٠٥/٣/١٢، ustreas.gov/offices/international-affairs/assistance/، الرجوع إليه في ٢٠٠٩/١٦/١٠؛ السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠٠٩/٣/١٠؛ USACE، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠٠٨/٦/١٠؛ USAID، "قروض ومنح الولايات المتحدة الخارجية [الكتاب الأخضر]،" ٢٠٠٨، gbk.eads.usaidallnet.gov/query/do?_program=/eads/gbk/countryReport&unit=N، الرجوع إليه في ٢٠١/١٥/٤، "تربر ميزانية الكونغرس، جداول ملخص المساعدة الأجنبية،" FY ٢٠٠٩-٢٠١١، وردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠٠٩/١٢/١، ٢٠٠٩/٨/٤، و٢٠١٢/٢/٤.
٦. P.L. ١١٢-٧٤.
٧. السفارة الامريكية في بغداد، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٠٤/٠٣.
٨. DSCA، ردا على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١٢/٠١/٠٥ و٢٠١١/٣/٤.
٩. OUSD(C)، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٠١١.
١٠. وزارة الخارجية، "ملخص الميزانية التنفيذي، المهام ١٥٠ وغيره من البرامج الدولية، السنة المالية ٢٠١٣،" ص. ١٤٧ و وزارة الخارجية، "تربر الميزانية في الكونغرس، المجلد ٢، العمليات الخارجية، السنة المالية ٢٠١٢،" ص. ١٩٠.
١١. ستيف كرابتري، "ملخص الرأي: السخط والانقسام في العراق"، مؤسسة غالوب، ٠٦/٠٣/٢٠١٢، www.gallup.com/poll/١٥٣١٢٨/Opinion-Briefing-Discontent-Division-Iraq.aspx، الرجوع إليه في ١٩/٣/٢٠١٢.
١٢. ستيف كرابتري، "ملخص الرأي: السخط والانقسام في العراق"، مؤسسة غالوب، ٠٦/٠٣/٢٠١٢، www.gallup.com/poll/١٥٣١٢٨/Opinion-Briefing-Discontent-Division-Iraq.aspx، الرجوع إليه في ١٩/٣/٢٠١٢.
١٣. ستيف كرابتري، "ملخص الرأي: السخط والانقسام في العراق"، مؤسسة غالوب، ٠٦/٠٣/٢٠١٢، www.gallup.com/poll/١٥٣١٢٨/Opinion-Briefing-Discontent-Division-Iraq.aspx، الرجوع إليه في ١٩/٣/٢٠١٢.
١٤. ITAO/ESD، **تقارير أداء الكهرباء اليومية**، ٢٠١١/١/١-٢٠١١/٣١/٣؛ السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٢/١/٢٠١٢ و ٠٣/٠٤/٢٠١٢، الحكومة العراقية، المركز الوطني للاعلام، بيان صحفي "الكهرباء تضيف ٣٠٠٠ ميغاواط في الصيف القادم لزيادة ساعات المعالجة،" ١٩/٠٢/٢٠١٢، nmc.gov.iq/ArticleShow.aspx?id=٣٧١٨ = ID، الرجوع إليه في ٢٠/٢/٢٠١٢.
١٥. أنظر على سبيل المثال، الحكومة العراقية، المركز الوطني للاعلام، بيان صحفي، "وزير الكهرباء يهدد شركة هيونداي الكورية،" ٣٠/٠١/٢٠١٢، nmc.gov.iq/ArticleShow.aspx?id=٣٥١٢ = ID، الرجوع إليه في ٣٠/١/٢٠١٢، "وزير الكهرباء ينتقد محطة القدس لتوليد الكهرباء ويوجه بضرورة الاسراع في الانتهاء من العمل في خدمة المواطنين"، ٢٤/١/٢٠١٢، www.moelc.gov.iq/arabic/news_ar.aspx?id=٩٥٩ يمكن الرجوع اليه في ١/٢ / ٢٠١٢، "زيارات وزير الكهرباء لمحطات بيجي الحرارية والغازية"، ٠٧/٠٣/٢٠١٢، www.moelc.gov.iq/arabic/index.php?name=News&file=article&sid=٢٧٠ الرجوع إليه في ١٦/٣/٢٠١٢، و "وزير الكهرباء يزور مشروع محطة توليد الكهرباء الغازية في كربلاء"، ٢٧/٢/٢٠١٢، www.moelc.gov.iq/arabic/index.php?name=News&file=article&sid=٢٦٣ الرجوع إليه في ١٦/٣/٢٠١٢.
١٦. الحكومة العراقية، وزارة الصحة، المعلومات التي قدمت إلى مكتب المفتش العام، ٢٠١٢/٤؛ الأمم المتحدة ووحدة المعلومات الداخلية والتحليلات في الأمم المتحدة، "الأمن في العراق"، incidents.iauiraq.org/، الرجوع إليه في ١٧/٠٤/٢٠١٢؛ هيئة الاحصاء بالعراق، www.iraqbodycount.org/، الرجوع إليه في ٢٠١٢/١٧/٤.
١٧. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للمستندات مفتوحة المصدر باللغتين العربية والانجليزية، ٢٠١٢/٣-٢٠١٢/٢.
١٨. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للمستندات مفتوحة المصدر باللغتين العربية والانجليزية، ٢٠١١/١٠-٢٠١٢/٣. ضبط مكتب المفتش العام الطريقة التي يقوم بها بإعداد إحصاءات حول اغتيال المسؤولين "الكبار" في هذا الربع، والتي قد تؤثر على المقارنات بين إحصاءات الاغتيال الربع السنوية التي أجراها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.
١٩. السفارة الأمريكية في بغداد، مكتب المتحدث الرسمي، "سؤال أخذ في ٢٠١٢/٠٣/١٦ في المؤتمر الصحفي اليومي لوزارة الخارجية"، ٢٠/٣/٢٠١٢، iraq.usembassy.gov/mar٢٠١٢airspace.html، الرجوع إليه في ١٧/٤/٢٠١٢.
٢٠. الحكومة العراقية، هيئة النزاهة، "أنهت هيئة النزاهة العمل على ١٥٣٥ من القضايا خلال العام ٢٠١١،" www.nazaha.iq/en_body.asp?field=news_en&id=٣٨&page_namper=e٣، الرجوع إليه في ١٠/٤/٢٠١٢. **التقرير السنوي لعام ٢٠١٠**. ص. ١٠. بسبب الطريقة التي جمعت بها هيئة النزاهة البيانات عن الإدانات في **تقريرها السنوي لعام ٢٠١٠**، تجاوز عدد الإدانات بالجرائم عدد الأفراد المدانين بسبب إدانة عدد من الأفراد بأكثر من جريمة واحدة.
٢١. الحكومة العراقية، وزارة العدل، "العدالة تعدم ١٤ سجينا، العدالة تعدم ١٧ سجينا، العدالة تعدم ٣٤ سجينًا،" W الرجوع إليه في ١٥/٠٢/٢٠١٢.
٢٢. مقابلات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مع رئيس مجلس إدارة شركة الاستثمارات الوطنية وعدد من رجال الأعمال الدوليين، ٢٠١٢/١/٢-٢٠١٢/١٢/٢.
٢٣. IMF، التقرير القطري رقم ٧٥/١١، "العراق: المراجعة الثانية بموجب الترتيبات الاحتياطية، طلبات الإعفاء من عدم الامتثال، تمديد الترتيبات، وإعادة صياغة مرحلة الدخول" ٢٠١١/٣، ص ١٧.
٢٤. شركة دنيا فرونتير للاستشارات، "٢٠١١ المراجعة السنوية، النشاط التجاري الأجنبي في العراق،" ٢٠١٢، ص. ٢٣.
٢٥. الحكومة العراقية، مجلس النواب، "قانون الموازنة العامة لجمهورية العراق الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٢" ٢٣/٠٢/٢٠١٢، www.parliament.iq/. الرجوع إليه في ٢٣/٢/٢٠١٢.
٢٦. الحكومة العراقية، وزارة النفط، "صادرات النفط الخام"، www.oil.gov.iq/moo/page.php?lang=en&page_name=export، الرجوع إليه في ٢٩/٣/٢٠١٢، و "الاستهلاك المحلي"، الرجوع إليه في ٣/٤/٢٠١٢؛ **أخبار بلاتس كمو‌ديتي**، "صادرات العراق ٢،٣١٧ مليون برميل يوميا من النفط الخام في آذار/مارس بزيادة ٣٠٣٠٠٠ مليون برميل يوميا عن شباط/فبراير: SOMO"، ١/٤/٢٠١٢.
٢٧. الحكومة العراقية، وزارة النفط، "صادرات النفط الخام"، www.oil.gov.iq/moo/page.php?lang=en&page_name=export، الرجوع إليه في ٢٩/٣/٢٠١٢، و "الاستهلاك المحلي"، الرجوع إليه في ٣/٤/٢٠١٢؛ **أخبار بلاتس كمو‌ديتي**، "صادرات العراق ٢،٣١٧ مليون برميل يوميا من النفط الخام في آذار/مارس بزيادة ٣٠٣٠٠٠ مليون برميل يوميا عن شباط/فبراير: SOMO"، ١/٤/٢٠١٢.
٢٨. الحكومة العراقية، وزارة النفط، "إنتاج وتصدير واستهلاك النفط الخام والغاز المصاحب، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢،" ٢٠١٢/١، www.oil.gov.iq/moo/page.php?lang=en&page_id=٤٤&name=domestic، يمكن الرجوع إليه في ١٥/٠٤/٢٠١٢، و "إنتاج وتصدير واستهلاك النفط الخام والغاز المصاحب، شباط/فبراير ٢٠١٢،" www.oil.gov.iq/moo/domestic.php?lang=en&page_name=domestic، يمكن الرجوع إليه في ١٥/٤/٢٠١٢ .
٢٩. **أخبار بلاتس كمو‌ديتي**"، نظام العراق الجديد لتصدير النفط نظام لتصل الطاقة القصوى إلى ٨٥٠،٠٠٠ برميل يوميا في عام ٢٠١٣: مسؤول "، ١٢/٢/٢٠١٢، و" العراق يكمل تحميل ٢ مليون برميل من النفط الخام من إحدى المراسي الجديدة"، ١٣/٣/٢٠١٢. **تقرير نفط** العراق، سؤال وجواب: رئيس شركة نفط الجنوب ضياء جعفر، ١٥/٢/٢٠١٢؛ شركة دنيا فرونتير للاستشارات، تتبع السوق العراقي، "العراق يبدأ تصدير النفط من إحدى المراسي "، ١٢/٣/٢٠١٢، ص. ٥.
٣٠. **أخبار بلاتس كمو‌ديتي** "شركة إكسون موبيل للنفط تؤكد على عقود مشاركة إنتاج النفط مع كردستان العراق،" ٢٧/٢/٢٠١٢ "، نائب رئيس الوزراء العراقي ينتقد الشهرستاني عن تهديده باستبعاد شركة إكسون موبيل"، ١٥/٢/٢٠١٢، و "إكسون موبيل تجمد العروض المقدمة لحكومة إقليم كردستان، لتعود إلى مرحلة المزايدة ٤: الوزير "، ٠٣/٠٤/٢٠١٢، MEES، **التقرير** الأسبوعي، المجلد. ٥٥ رقم ٨، ٢٠/٢/٢٠١٢، ص. ٥؛ **تقرير نفط العراق**،" سؤال وجواب: رئيس شركة نفط الجنوب ضياء جعفر"، ١٥/٢/٢٠١٢.
٣١. شركة دنيا فرونتير للاستشارات، "٢٠١١ المراجعة السنوية، النشاط التجاري الأجنبي في العراق،" ٢٠١٢، ص. ٨.
٣٢. شركة دنيا فرونتير للاستشارات، "٢٠١١ المراجعة السنوية، النشاط التجاري الأجنبي في العراق" ٢٠١٢، ص. ٨.
٣٣. P.L. ٧-١٠٨؛ P.L. ٨-١٠٨؛ P.L. ١١-١٠٨؛ P.L. ١٠٦-١٠٨؛ P.L. ٢٨٧-١٠٨؛ P.L. ١٣-١٠٩؛ P.L. ١٠٢-١٠٩؛ P.L. ١٤٨-١٠٩؛ P.L. ٣٤-١٠٩؛ P.L. ٢٨٩-١٠٩؛ P.L. ٢٨-١١٠؛ P.L. ٩٢-١١٠؛ P.L. ١١٦-١١٠؛ P.L. ١٣٧-١١٠؛ P.L. ١٤٩-١١٠؛ P.L. ١٦١-١١٠؛ P.L. ٢٥٢-١١٠؛ P.L. ٣٢-١١١؛ P.L. ١١٧-١١١؛ P.L. ١١٨-١١١؛ P.L. ٢١٢-١١١؛ P.L. ١٠-١١٢، P.L. ٧٤-١١٢؛ ABO، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١٢/١٨/١؛ BBG، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١١/٧/٣؛ تربر ميزانية الكونغرس، جداول ملخص المساعدة الأجنبية،

السنة المالية ٢٠٠٩–٢٠١١؛ DCAA، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١١/٤/١٠؛ ECA، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١٠/١٤/٤؛ OMB، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١٠/٢١/٦؛ PM، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١١/٦/٧؛ DoS، "تبرير ميزانية الكونغرس، المجلد ١: عمليات وزارة الخارجية، السنة المالية ٢٠١٣،" صفحة ٨١٢، و "مهمة ملخص الميزانية التنفيذي ١٥٠ & البرامج الدولية الأخرى، السنة المالية ٢٠١٣،" صفحة ١٧٣؛ INL، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٩/٤؛ DoJ، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٣/٤؛ NEA-I، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٠/٤/١٠، ٢٠١٠/٦/١٠، ٢٠١١/٢٨/٩، ٢٠١١/١٥/٤، ٢٠١٢/٢٧/٣، ٢٠١٢/٢٨/٣؛ عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١١-٠٠٧، "صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١: تقرير عن المخصصات والنفقات، والأموال المغاثة، "٢٠١٠/١٢/٢٨؛ USACE، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٣/٤؛ USAID، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ؛ OUSD(C)، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٠/١٤/١٠ and ٢٠١٢/٢/٤، و "وزارة الدفاع الأمريكية، طلب ميزانية السنة المالية ٢٠١٣، استعراض،" ٢٠١٢/٣، صفحة ٥-٦؛ TFBSO، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١١/٤/١؛ الخزانة الأمريكية، OTA، "استعراض مكتب المساعدة التقنية،" ٢٠٠٥/٣٠/١٢، ustreas.gov/offices/international-affairs/assistance/، الرجوع إليه في ٢٠٠٩/١٦/١٠؛ السفارة الأمريكية في بغداد، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠٠٩/٣/١٠؛ USACE، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠٠٨/٦/١٠؛ USAID، "قروض ومنح الولايات المتحدة الخارجية [الكتاب الأخضر]،" ٢٠٠٨، gbk.eads.usaidallnet.gov/query/do?_program=/eads/gbk/countryReport&unit=N، الرجوع إليه في ٢٠١٠/١٥/٤؛ "تبرير ميزانية الكونغرس، جداول ملخص المساعدة الأجنبية،" FY ٢٠٠٩–٢٠١١، وردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠٠٩/١٢/١؛ ٢٠٠٩/٨/٤، و٢٠١٢/٢/٤.

٣٤. P.L. ٧-١٠٨؛ P.L. ١١-١٠٨؛ P.L. ١٠٦-١٠٨؛ P.L. ٢٨٧-١٠٨؛ P.L. ١٠٢-١٠٩؛ P.L. ١٤٨-١٠٩؛ P.L. ٣٤-١٠٩؛ P.L. ٢٨-١١٠؛ P.L. ٩٢-١١٠؛ P.L. ١١٦-١١٠؛ P.L. ١٤٩-١١٠؛ P.L. ١٦١-١١٠؛ P.L. ٣٥٢-١١٠؛ P.L. ١١٧-١١١؛ P.L. ١١٨-١١١؛ P.L. ٢١٢-١١١؛ P.L. ٧٤-١١٢.

٣٥. مصطلحات الميزانية غير متناسقة بين الوكالات المعدّة للتقارير. للمرجعية من حيث شروط التمويل المرتبطة بأموال إعادة الإعمار الرئيسية، انظر الملحق ب من هذا التقرير ربع السنوي، على الموقع www.sigir.mil.

٣٦. OUSD(C)، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢/٤/٢٠١١. إجمالي المتاح للالتزام في أنشطة جديدة لا يتضمن مبلغ ٦١٦ مليون دولار التي انتهت مدة صلاحيتها أو تم إلغاؤها.

٣٧. NEA-I، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١١/٢٨/٩ و ٢٠١٢/٢٧/٣؛ USACE، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٣/٤؛ USAID، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٢/٤. إجمالي المتاح للالتزام في أنشطة جديدة لا يتضمن مبلغ ٢٣٠ مليون دولار التي انتهت مدة صلاحيتها.

٣٨. INL، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٩/٤/٢٠١٢.

٣٩. NEA-I، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٨/٣/٢٠١٢، عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق١١-٠٠٧، "صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١: تقرير عن مخصصات وإنفاقات وإلغاءات الصناديق"، ٢٨/١٢/٢٠١٠.

٤٠. ABO، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ١٨/١/٢٠١٢.

٤١. P.L. ٧-١٠٨؛ P.L. ١١-١٠٨؛ P.L. ١٠٦-١٠٨؛ P.L. ٢٨٧-١٠٨؛ P.L. ١٠٢-١٠٩؛ P.L. ١٤٨-١٠٩؛ P.L. ٣٤-١٠٩؛ P.L. ٢٨-١١٠؛ P.L. ٩٢-١١٠؛ P.L. ١١٦-١١٠؛ P.L. ١٤٩-١١٠؛ P.L. ١٦١-١١٠؛ P.L. ٣٥٢-١١٠؛ P.L. ١١٧-١١١؛ P.L. ١١٨-١١١؛ P.L. ٢١٢-١١١؛ P.L. ٧٤-١١٢.

٤٢. OUSD(C)، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢/٤/٢٠١٢؛ NEA-I، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٨/٩/٢٠١١ و ٢٧/٣/٢٠١٢؛ USACE، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٩/٤/٢٠١٢؛ USAID، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٤/٣/٢٠١٢؛ INL، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٩/٤/٢٠١٢.

٤٣. OUSD (C)، "السنة المالية ٢٠١٢ نظرة عامة على طلب الميزانية للسنة المالية ٢٠١٢،" شباط/فبراير ٢٠١٢، ص. ٦؛ مجلس النواب الأمريكي، "قانون مخصصات وزارة الدفاع، عام ٢٠١٢،" تقرير ١١٢-١١٠، ص. ٢٩٨؛ وزارة الخارجية، "تبرير ميزانية الكونغرس، المجلد ٢: العمليات الأجنبية، السنة المالية ٢٠١٢،" ص ٩٩، ١٠١، ١٨٨، ١٩٠؛ وزارة الخارجية،" تبرير ميزانية الكونغرس، المساعدات الخارجية، جداول ملخص السنة المالية ٢٠١٢، "ص ٢٥، ١٠١؛ وزارة الخارجية،" تبرير الميزانية في الكونغرس، المجلد ١: عمليات وزارة الخارجية الأمريكية، السنة المالية ٢٠١٢، "ص. ٧٧٩؛ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، "ميزانية السنة المالية ٢٠١٢"، ص. ١؛ NEA-I، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٠٧/٠٧/٢٠١١ و٢٧/٠٣/٢٠١٢، ABO، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٨/١/٢٠١٢، القانون العام ١١١-٣٨٣؛ P.L. ١١٢-١٠؛ P.L. ١١٢-٧٤.

٤٤. البيت الابيض: "رسالة الميزانية من الرئيس،" ١٣/٢/٢٠١٣، ص. ٧؛ وزارة الخارجية، "الملخص التنفيذي للميزانية، المهمة ١٥٠ وغيره من البرامج الدولية، في السنة المالية ٢٠١٣،" ص. ١.

٤٥. OUSD (C)، "الولايات المتحدة، وزارة الدفاع، نظرة عامة على طلب ميزانية السنة المالية ٢٠١٣" ٢٠١٢/٢، ص. ٦-٥؛ وزارة الخارجية، "الملخص التنفيذي للميزانية المهمة ١٥٠ وغيرها من البرامج الدولية، في السنة المالية ٢٠١٣،" ص ١٤٧، ١٤٨، ١٥٨، ١٧٣؛ وزارة الخارجية، "تبرير ميزانية الكونغرس والمساعدات الخارجية، جداول التلخيص، السنة المالية ٢٠١٣،" ص ١٠، ١٧، ٢٤، ١٠١؛ وزارة الخارجية، "تبرير الميزانية في الكونغرس، المجلد ١: عمليات وزارة الخارجية الأمريكية، السنة المالية ٢٠١٣، "ص. ٨١٢؛ NEA-I، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٠٧/٠٧/٢٠١١ و٢٧/٠٣/٢٠١٢، ABO، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٨/١/٢٠١٢، القانون العام ١١١-٣٨٣؛ P.L. ١١٢-١٠؛ P.L. ١١٢-٧٤.

٤٦. DoS، "ملخص الميزانية التنفيذي، الوظيفة ١٥٠ والبرامج الدولية الأخرى، السنة المالية ٢٠١٣،" ص ٥.

٤٧. عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٢-٠٠٦، "برنامج تطوير الشرطة العراقية: الفرص المتاحة لتحسين المساءلة والشفافية في برنامج الميزانية، "٢٠١١/١٠، وزارة الخارجية،" الملخص التنفيذي للميزانية، المهمة ١٥٠ وغيرها من البرامج الدولية، في السنة المالية ٢٠١٣، "ص. ١٤٤.

٤٨. وزارة الخارجية، "تبرير الميزانية في الكونغرس، المجلد ٢، العمليات الخارجية، السنة المالية ٢٠١٢،" ص ١٨٥، ١٨٨.

٤٩. DoS، "ملخص الميزانية التنفيذي، الوظيفة ١٥٠ والبرامج الدولية الأخرى، السنة المالية ٢٠١٣،" ص ١٦٤؛ القانون العام ١١٢-٧٤.

٥٠. DoS، "ملخص الميزانية التنفيذي، الوظيفة ١٥٠ والبرامج الدولية الأخرى، السنة المالية ٢٠١٣،" ص ١٤٤-١٤٥.

٥١. DSCA، "ما نقوم به"، www.dsca.mil/، الرجوع إليه في ١٣/٣/٢٠١٢، أنتوني كوردسمان، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، "العراق في مرحلته الانتقالية: تقرير عن الحالة، "٠٥/٠٧/٢٠١١، شون كين، معهد الولايات المتحدة للسلام، " الولايات المتحدة في العراق: خيارات لعام ٢٠١٢،" ١٦/٠٥/٢٠١١.

٥٢. USD (C O)، "نظرة عامة على طلب ميزانية السنة المالية ٢٠١٢،" ٢٠١١/٢، ص. ٦-٦؛ القانون العام ١١٢-٧٤.

٥٣. USD (C O)، "نظرة عامة على طلب ميزانية السنة المالية ٢٠١٣،" ٢٠١٢/٢، ص. ٦-٥.

٥٤. P.L. ١١٢-١٠.

٥٥. USD (C O)، "نظرة عامة على طلب ميزانية السنة المالية ٢٠١٢،" ٢٠١١/٢، ص. ٦-٥.

٥٦. P.L. ١١١-٣٨٣.

٥٧. عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٢-٠١٦، "التقرير المؤقت بشأن خطط الإنفاق للسنوات المالية ٢٠١١-٢٠١٢ لصندوق قوات الأمن العراقية،" ٤/٢٠١٢.

٥٨. مكتب التعاون الأمني العراقي، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/٠٢.

٥٩. عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٢-٠١٦، "التقرير المؤقت بشأن خطط الإنفاق للسنوات المالية ٢٠١١-٢٠١٢ لصندوق قوات الأمن العراقية،" ٤/٢٠١٢.
٦٠. DoS، "ملخص الميزانية التنفيذي، الوظيفة ١٥٠ والبرامج الدولية الأخرى، السنة المالية ٢٠١٣،" ص ١٤٧.
٦١. OUSD (C)، "نظرة عامة على طلب ميزانية السنة المالية ٢٠١٢،" ٢/٢٠١١، و "نظرة عامة على طلب ميزانية السنة المالية ٢٠١٣،" ٢/٢٠١٢، ص. ٦-٥.
٦٢. وزارة الخارجية، "تبرير الميزانية في الكونغرس، المجلد ٢، العمليات الخارجية، السنة المالية ٢٠١٢،" ص ١٩٠.
٦٣. DSCA، "برنامج تمويل الجيوش العسكرية الخارجية" www.dsca.mil/home/foreign_military_financing_program.htm، الرجوع إليه في ١٣/٠٣/٢٠١٢.
٦٤. P.L. ١١٢-٧٤؛ DoS، "ملخص الميزانية التنفيذي، الوظيفة ١٥٠ والبرامج الدولية الأخرى، السنة المالية ٢٠١٣،" ص ١٧٣.
٦٥. كيرت تارنوف، CRS، "العراق: المساعدة في إعادة الإعمار، "تقرير CRS RL٣١٨٣٣، ١٢/٣/٢٠٠٩، ص. ٢.
٦٦. DoS، "ملخص الميزانية التنفيذي، الوظيفة ١٥٠ والبرامج الدولية الأخرى، السنة المالية ٢٠١٣،" ص ١٤٧.
٦٧. وزارة الخارجية، "تبرير الميزانية في الكونغرس، المجلد ٢، العمليات الخارجية، السنة المالية ٢٠١٢،" ص ١٩٠.
٦٨. DoS، "ملخص الميزانية التنفيذي، الوظيفة ١٥٠ والبرامج الدولية الأخرى، السنة المالية ٢٠١٣،" ص ١٤٧.
٦٩. وزارة الخارجية، "تبرير الميزانية في الكونغرس، المجلد ٢، العمليات الخارجية، السنة المالية ٢٠١٢،" ص ١٠١.
٧٠. P.L. ١١٢-٧٤.
٧١. DoS، "ملخص الميزانية التنفيذي، الوظيفة ١٥٠ والبرامج الدولية الأخرى، السنة المالية ٢٠١٣،" ص ١٥٨.
٧٢. DoS، "ملخص الميزانية التنفيذي، الوظيفة ١٥٠ والبرامج الدولية الأخرى، السنة المالية ٢٠١٣،" ص ٩٢.
٧٣. GOI, CoR، "قانون الموازنة العامة الفيدرالي للعراق للسنة المالية ٢٠١٢،" ٢٠١٢/٣/٢، www.parliament.iq/، الرجوع إليه في ٢٠١٢/٢٣/٢؛ GOI, CoR، "قانون الموازنة العامة الفيدرالي للسنة المالية ٢٠١١،" ٢٣/٢/٢٠١١ ، المادة ٢ ، الحكومة العراقية، وزارة المالية، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٧/٦/٢٠١١؛ الخزانة الأمريكية، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤/٠١/٢٠٠٨ و٩/٠٤/٢٠٠٩؛ "ميزانية الحكومة العراقية" (كما وافقت عليها TNA وسنت كقانون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) ؛ الحكومة العراقية، رئاسة الجمعية الوطنية العراقية المؤقتة، "الميزانية العامة للدولة للعام ٢٠٠٥"، ٢٠٠٥.
٧٤. الحكومة العراقية، مجلس النواب، "قانون الموازنة العامة لجمهورية العراق الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٢" ٢٣/٠٢/٢٠١٢، www.parliament.iq/. الرجوع إليه في ٢٣/٠٢/٢٠١٢، الرجوع إليه في ٢٤/٢/٢٠١٢. خلال الربع السنوي، عدّل البنك المركزي العراقي سعر صرف الدينار العراقي (IQD) إلى الدولار الأمريكي (USD) ليهبط من ١١٧٠ دينار عراقي/دولار إلى ١١٦٦ دينار عراقي/دولار. ونتيجة لهذا التغيير، فقد تختلف قيم الميزانية العراقية المذكورة بالدولار الأمريكي في هذا التقرير عن القيم المستخدمة في تقرير كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ ربع السنوي الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. ومع ذلك، فإن مبالغ الميزانية الفعلية (بالدينار العراقي) ستبقى دون تغيير.
٧٥. الحكومة العراقية، مجلس النواب، "قانون الموازنة العامة لجمهورية العراق الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٢" ٢٣/٠٢/٢٠١٢، www.parliament.iq/. الرجوع إليه في ٢٠١٢/٢٤/٢؛ GOI، وزارة النفط، "الاستهلاك المحلي،" www.oil.gov.iq,
الرجوع إليه في ٢٠١٢/١٠/٤.
٧٦. وزارة الخزانة الأمريكية، رداً على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/٠٨ و ٢٠١٢/٠١/١٠.
٧٧. GOI, CoR، "قانون الموازنة العامة الفيدرالي للعراق للسنة المالية ٢٠١٢،" ٢٠١٢/٢٣/٢، www.parliament.iq/، الرجوع إليه في ٢٠١٢/٢٣/٢؛ GOI, CoR، "قانون الموازنة العامة الفيدرالي للسنة المالية ٢٠١١،" ٢٣/٠٢/٢٠١١ ، المادة ٢ ، الحكومة العراقية، وزارة المالية، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٧/٦/٢٠١١؛ الخزانة الأمريكية، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤/٠١/٢٠٠٨ و٩/٠٤/٢٠٠٩؛ "ميزانية الحكومة العراقية" (كما وافقت عليها TNA وسنت كقانون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) ؛ الحكومة العراقية، رئاسة الجمعية الوطنية العراقية المؤقتة، "الميزانية العامة للدولة للعام ٢٠٠٥"، ٢٠٠٥ ؛ الحكومة العراقية، "إيرادات الموازنة والنفقات ٢٠٠٣ ، تموز/يوليو - كانون الأول/ديسمبر"، ٢٠٠٣؛ **التقارير ربع السنوية وونصف السنوية إلى كونغرس الولايات المتحدة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق**، ٣/٢٠٠٤-٤/٢٠١١. حساب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لمساهمة الحكومة العراقية لإعادة الإعمار عن طريق جمع المبالغ التالية: الأموال العراقية التي يشرف عليها سلطة الائتلاف المؤقتة، والميزانيات الرسمية لرأس المال ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥؛ نفقات رأس المال التي ذكرتها وزارة المالية عن العام ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ ، وميزانيات رأس المال الرسمية للأعوام ٢٠١١ و٢٠١٢. وهذا الإجمالي يزيد على مجموع المساهمة الفعلية التي تقدمها الحكومة العراقية، لأن ميزانيات رأس المال الرسمية عادة ما تتجاوز النفقات الرأسمالية. بيانات النفقات المعتمدة لم تكن متوفرة من وزارة المالية عن الأعوام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥ أو ٢٠١١ و٢٠١٢.
٧٨. كيرت تارنوف، CRS، "العراق: المساعدة في إعادة الإعمار، "تقرير CRS RL٣١٨٣٣، ١٢/٣/٢٠٠٩، ص. ٢.
٧٩. تقرير مكتب المساءلة الحكومية GAO-٠٩-SP٢٩٤، "العراق: القضايا الرئيسية في رقابة الكونغرس، GAO-٠٧-SP٣٠٨، بتاريخ ٢٥/٢٠٠٩.
٨٠. P.L. ١١٠-٢٥٢.
٨١. P.L. ١١١-٣٢؛ P.L. ١١٢-٧٤.
٨٢. P.L. ١١١-٣٨٣.
٨٣. P.L. ١١٠-٢٥٢. كما ذكر هذا القانون أيضًا أنه لن تتاح أموال مخصصة لأنشطة صيانة البنية التحتية في العراق لحين دخول اتفاق بين حكومة الولايات المتحدة والحكومة العراقية حول نقل الأصول يشتمل على التزام الحكومة العراقية بالحفاظ على البنية التحتية التي تمولها الولايات المتحدة في العراق.
٨٤. عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٢-٠٠٦، "برنامج تطوير الشرطة العراقية: الفرص المتاحة لتحسين المساءلة عن البرامج وشفافية الميزانية"، ٢٠١١/٢٤/١٠، ص. ١٥.
٨٥. وزارة الخارجية، "المبادئ التوجيهية للحكومة العراقية (GOI) المشاركة المالية في برامج ومشاريع المساعدة الخارجية الممولة من حكومة الولايات المتحدة (USG) " ٩/٤/٢٠٠٩.
٨٦. P.L. ١١٠-٢٥٢، وزارة الخارجية، "المبادئ التوجيهية للحكومة العراقية (GOI) المشاركة المالية في برامج ومشاريع المساعدة الخارجية المدنية الممولة من حكومة الولايات المتحدة (USG) " ٩/٤/٢٠٠٩.
٨٧. وزارة الخارجية، "المبادئ التوجيهية للحكومة العراقية (GOI) المشاركة المالية في برامج ومشاريع المساعدة الخارجية المدنية الممولة من حكومة الولايات المتحدة (USG) " ٩/٤/٢٠٠٩.
٨٨. P.L. ١١١-٣٢؛ P.L. ١١٢-٧٤.
٨٩. وزارة الخارجية، "تبرير الميزانية في الكونغرس، جداول ملخص المساعدة الخارجية للسنة المالية ٢٠١١،" ص ١٠، ١٢، وزارة الخارجية، "تبرير الميزانية في الكونغرس، جداول ملخص المساعدة الخارجية السنة المالية ٢٠١٢،" ص. ١١، وزارة الخارجية، "تبرير الميزانية في الكونغرس، جداول ملخص المساعدة الخارجية السنة المالية ٢٠١٣،" ص. ١٠، وزارة الخارجية، "تبرير الميزانية في الكونغرس، المجلد ٢، العمليات الخارجية، السنة المالية ٢٠١٢،" ص. ٩٩.
٩٠. USAID، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٣/٤/٢٠١٢ ووزارة الخارجية، "المبادئ التوجيهية للحكومة العراقية (GOI) المشاركة المالية في برامج ومشاريع المساعدة الخارجية المدنية الممولة من حكومة الولايات المتحدة ٩/٤/٢٠٠٩.
٩١. USAID، رد على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/١٣ و٢٠١٢/١٨/٤.
٩٢. USAID، ردا على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/٠٤ و٢٠١٢/١٣/٤.
٩٣. USAID، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٣/٤ و ٢٠١٢/١٣/٤؛ DoS، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١١/٢٩/١٢.
٩٤. وزارة الخارجية، "المبادئ التوجيهية للحكومة العراقية (GOI) المشاركة المالية في برامج ومشاريع المساعدة الخارجية المدنية الممولة من حكومة الولايات المتحدة (USG) " ٩/٤/٢٠٠٩.
٩٥. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "برامج بناء القدرات،" iraq.usaid.gov/node/٣٦، الرجوع إليه في ٢٠١٢/٠٣/٢٠، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٠٣/٠٤، ٢٠١٢/٠٤/٠٤، و٢٠١٢/٠٤/٢٠١٢ .
٩٦. DoS، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١١/١٢/٢٩.
٩٧. USAID، ردا على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/٠٢ و ٢٠١٢/٠٤/١٣ و٢٠١٢/١٨/٤.
٩٨. وزارة الخارجية، "المرفق الثالث - صندوق دعم الاقتصاد (ESF)، ومصادر التمويل الأخرى،" www.state.gov/p/nea/rls/rpt/١١٥٩٦٥.htm، الرجوع إليه في ٢٨/٣/٢٠١٢.
٩٩. NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١٢/٢٧/٣، ٢٠١٢/١٣/٤، و ٢٠١٢/١٧/٤.
١٠٠. مكتب المفتش العام، "بيان جورج ستيوارت بوين، المفتش العام، مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أمام اللجنة الفرعية لشئون الشرق الأوسط وجنوب آسيا في لجنة الشؤون الخارجية"، الولايات المتحدة الأمريكية مجلس النواب بتاريخ ٢٠١١/٣٠/١١؛ عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٢-٠٠٦، "برنامج تطوير الشرطة العراقية: الفرص المتاحة لتحسين المساءلة عن البرامج وشفافية الميزانية"، ٢٠١١/٢٤/١٠، ص. ١، ١٣، ١٥، القانون العام ١١٢-٧٤؛ DoS، "ملخص الميزانية التنفيذي، الوظيفة ١٥٠ والبرامج الدولية الأخرى، السنة المالية ٢٠١٣،" ص ١٤٤، INL، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/١٦/٤.
١٠١. P.L. ١١٠-٤١٧.
١٠٢. P.L. ١١١-٣٨٣.
١٠٣. عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٢-٠١٦، "التقرير المؤقت بشأن خطط الإنفاق للسنوات المالية ٢٠١١-٢٠١٢ لصندوق قوات الأمن العراقية،" ٤/٢٠١٢.
١٠٤. مكتب التعاون الأمني العراقي، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/٠٣.
١٠٥. NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/٠٤/٠٥، ٢٠١١/٠٤/٠٧، و١٢/٧/٢٠١١ ؛ IRFFI، البنك الدولي، "عمليات البنك الدولي في العراق"، ٣١/١٢/٢٠١١، worldbank. siteresources.worldbank.org/IRFFI/Resources/DatasheetDecember٢٠١١.pdf، الرجوع إليه في ١٦/٣/٢٠١٢. انخفض إجمالي بعض التمويلات الدولية في هذا القسم منذ الربع الأخير بسبب عملية التعديل بالخفض من تمويل البنك الدولي ""الآخر" من ٨٩٩ مليون دولار إلى ٧٧٥ مليون دولار بناء على أحدث المعلومات الواردة في نشرة البنك الدولي الصادرة في كانون الأول/ديسمبر لعام ٢٠١١ "عمليات البنك الدولي في العراق".
١٠٦. NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/٠٤/٥، ٢٠١١/٠٤/٠٧، و٢٠١١/٧/١٢.
١٠٧. JICA، ممثل رفيع المستوى، في مقابلة مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٧/٢/٢٠١٢.
١٠٨. NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/٤/٥، ٢٠١١/٠٤/٠٧، و٢٠١١/٧/١٢.
١٠٩. NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/٠٤/٠٥، ٢٠١١/٠٤/٠٧، و١٢/٧/٢٠١١ ؛ IRFFI، البنك الدولي، "عمليات البنك الدولي في العراق"، ٣١/١٢/٢٠١١، worldbank. siteresources.worldbank.org/IRFFI/Resources/DatasheetDecember٢٠١١.pdf، الرجوع إليه في ١٦/٣/٢٠١٢. ويشمل هذا المجموع مبلغ ١٠ مليون دولار من أموال الولايات المتحدة.
١١٠. NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠٠٩/٠٤/٠٢، ٢٠١١/٠٤/٠٥، ٢٠١١/٠٤/٠٧، و ١٢/٧/٢٠١١؛ IRFFI، "التزامات الجهات المانحة للصندوق الاستئماني في البنك الدولي للعراق وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لمجموعة تطوير العراق، " الرجوع إليه في ١٤/٠٤/٢٠١٢.
١١١. مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ITF، "النشرة ربع السنوية الأخيرة،" ٢٠١٢/١، ص. ١٣، mdtf.undp.org/document/download/٧٨٥٦. الرجوع إليها في ١٩/٠٣/٢٠١٢.
١١٢. IRFFI، البنك الدولي، "عمليات البنك الدولي في العراق"، ٣١/١٢/٢٠١١، siteresources.worldbank.org/IRFFI/Resources/DatasheetDecember٢٠١١.pdf، الرجوع إليه في ١٦/٣/٢٠١٢؛ IRFFI، "تقرير التقدم في الصندوق الاستئماني في البنك الدولي لصالح العراق، "٢٠١٢/١، صفحة ٢.
١١٣. IRFFI، البنك الدولي، "عمليات البنك الدولي في العراق"،

١١٤. البنك الدولي، والمؤسسة الإنمائية الدولية، "ما هي المؤسسة الدولية للتنمية؟" web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTABOUTUS/menu~٢١٢٠٦٧٠٤:contentMDK,,٠/IDA٤٣٧:piPK~٥١٢٣٦١٧٥:pagePK~٨٣٩٩١:PKhtml.٧٣١٥٤,٠٠:theSitePK~٣٩٤الرجوع إليه في ١١/٤/٢٠١٢؛ IRFFI، البنك الدولي، "عمليات البنك الدولي في العراق"، ٣١/١٢/٢٠١١، siteresources.worldbank.org/IRFFI/pdf.Resources/DatasheetDecember٢٠١١، الرجوع إليه في ١٦/٣/٢٠١٢.

١١٥. IRFFI، البنك الدولي، "عمليات البنك الدولي في العراق"، ٣١/١٢/٢٠١١، siteresources.worldbank.org/IRFFI/pdf.Resources/DatasheetDecember٢٠١١، الرجوع إليه في ١٦/٣/٢٠١٢.

١١٦. البيت الأبيض، مكتب نائب الرئيس، "ملاحظات نائب الرئيس بايدن في ختام اجتماع اللجنة العليا للتنسيق بين الولايات المتحدة والعراق" www.whitehouse.gov/the-press-office/٢٠١١/١٢/٣٠/remarks-vice-president-biden-conclusion-meeting-us-iraq-higher-coordinat الرجوع إليه في ١٥/٠٣/٢٠١٢.

١١٧. السفارة الامريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٠٤/٠٣.

١١٨. السفارة الأميركية في بغداد، "البيان المشترك للجنة التنسيق المشترك بين العراق والولايات المتحدة للتربية والثقافة والتعاون"، html.iraq.usembassy.gov/jccjsfeb٢١١٢، ٢١/٢/٢٠١٢، الرجوع إليه في ١٥/٣/٢٠١٢.

١١٩. السفارة الأميركية في بغداد، "البيان المشترك للجنة التنسيق المشترك بين العراق والولايات المتحدة للتربية والثقافة والتعاون"، html.iraq.usembassy.gov/jccjsfeb٢١١٢، ٢١/٢/٢٠١٢، الرجوع إليه في ١٥/٣/٢٠١٢.

١٢٠. السفارة الأميركية في بغداد، "بيان لجنة التنسيق المشتركة حول تنفيذ القانون والتعاون القضائي"، ٠٧/٠٣/٢٠١٢، iraq.usembassy.gov/law٧٣١٢.html، الرجوع إليه في ١٨/٣/٢٠١٢.

١٢١. البيت الأبيض: "الرئيس أوباما يعلن عن المزيد من الو ظائف الإدارية الكبرى" www.whitehouse.gov/the-press-office/٢٠١٢/٠٣/٢٦/president-obama-announces-more-key-administration-postsالرجوع إليه في ٠٢/٠٤/٢٠١٢.

١٢٢. السفارة الأميركية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٣/٤/٢٠١٢؛ OUSD (AT & L)، دعم برامج التعقب المتزامن لمرحلة ما قبل الانتشار، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٥/٠٤/٢٠١١، ٠٥/٠٧/٢٠١١، ٠٧/١٠/٢٠١١، ٢٣/١/٢٠١٢، و٠٥/٠٤/٢٠١٢.

١٢٣. السفارة الأميركية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٣/٤/٢٠١٢؛ OUSD (AT & L)، دعم برامج التعقب المتزامن لمرحلة ما قبل الانتشار، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٥/٠٤/٢٠١١، ٠٥/٠٧/٢٠١١، ٠٧/١٠/٢٠١١، ٢٣/١/٢٠١٢، و٠٥/٠٤/٢٠١٢.

١٢٤. OSC-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٣/٦/٢٠١٢، القيادة المركزية الأمريكية، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٧/٤/٢٠١٢.

١٢٥. السفارة الامريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٠٤/٠٣.

١٢٦. السفارة الأميركية في بغداد، ملخص خاص أعدّه توماس نيدز، نائب وزيرة الخارجية للشؤون الإدارية والموارد، "ترتيب مهمة الولايات المتحدة في العراق"، ٠٨/٠٢/٢٠١٢، iraq.usembassy.gov/febArightsizing.html، الرجوع إليه في ١٥/٣/٢٠١٢.

١٢٧. مسئولو السفارة الأميركية في بغداد، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٢/١.

١٢٨. السفارة الأميركية في بغداد، التصريحات التي أدلى بها أنتوني بلينكن، على النحو الذي أعدت به للإلقاء في مركز التقدم الأميركي، "نحو شراكة جديدة مع العراق"، ١٦/٣/٢٠١٢، iraq.usembassy.gov/mar١٦١٢whr.html، الرجوع إليه في ١٨/٣ / ٢٠١٢.

١٢٩. السفارة الامريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٠٤/١٠.

١٣٠. السفارة الامريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٠٤/١٠.

١٣١. السفارة الامريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٠٤/٠٣.

١٣٢. USACE، MED، بيان صحفي، "عقد جهاز الخدمات الشخصية المحلية منح لفيلق مهندسي مشاريع إعادة الإعمار في العراق"، ٠٦/١٢/٢٠١١، www.tam.usace.army.mil/ASP.٠٦-١٢-MED١١. الرجوع إليه في ١٢ / ٢٠١١/٧؛ USACE، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٣/٤/٢٠١٢.

١٣٣. السفارة الامريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٠٤/٠٣.

١٣٤. DoS، "ملخص الميزانية التنفيذي، الوظيفة ١٥٠ والبرامج الدولية الأخرى، السنة المالية ٢٠١٣،" ص ١٦٤، INL، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٤/٩.

١٣٥. INL، في الردود على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢/٤/٢٠١٢، و ١٦/٤/٢٠١٢.

١٣٦. INL، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١٦/٤/٢٠١٢.

١٣٧. السفارة الامريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٠٤/٠٣.

١٣٨. السفارة الامريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٠٤/٠٣.

١٣٩. الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، نائب الوزير الأول، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٦/١١/٢٠١١.

١٤٠. INL، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١٦/٤/٢٠١٢.

١٤١. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٣/٤؛ INL، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/١٦/٤.

١٤٢. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٠٤/٠٣.

١٤٣. عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٢-٠٠٦، "برنامج تطوير الشرطة العراقية: الفرص المتاحة لتحسين المساءلة والشفافية في برنامج الميزانية، "٢٠١١/١٠؛ INL، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٦/٤/٢٠١٢.

١٤٤. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٣/٤؛ INL، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/١٦/٤.

١٤٥. السفارة الامريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٠٤/٠٣.

١٤٦. السفارة الامريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٠٤/٠٣.

١٤٧. السفارة الامريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٠٤/٠٣.

١٤٨. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٠٤/٠٣.

١٤٩. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٣/٤؛ INL، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/١٦/٤. في ١٦ نيسان/أبريل، ذكر مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية أن برنامج تطوير الشرطة استضاف دورات تدريبية تنفيذية في المحافظات خارج مراكز برنامج تطوير الشرطة الثلاثة في محافظة دهوك وكركوك. لا تتوفر المزيد من المعلومات حول هذه الأحداث، ولهذا، لم تتم تغطية هذه الدورات في هذا التقرير.

١٥٠. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٣/٤؛ INL، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/١/٤.

١٥١. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٣/٤؛ INL، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/١٦/٤.

١٥٢. السفارة الامريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٠٤/٠٣.

١٥٣. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٣/٤؛ INL، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/١٦/٤.

١٥٤. INL، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١٦/٤/٢٠١٢.

١٥٥. DoS, INL، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢/٤/٢٠١٢ و١٦/٤/٢٠١٢؛ السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٣/٤/٢٠١٢.

١٥٦. INL، في الردود على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢/٤/٢٠١٢، و ١٦/٤/٢٠١٢.

١٥٧. INL، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢/٤/٢٠١٢.

١٥٨. INL، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢/٤/٢٠١٢.

١٥٩. INL، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢/٤/٢٠١٢.

١٦٠. INL، في الردود على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢/٤/٢٠١٢، و ١٦/٤/٢٠١٢.

١٦١. INL، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢/٤/٢٠١٢.

١٦٢. INL، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢/٤/٢٠١٢.

١٦٣. PRM، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠٣/٢٧.

١٦٤. PRM "العراق"، غير مؤرخ، www.state.gov/j/prm/map_overseas_assistance/١٨٤٤٥٥.htm. الرجوع إليه في ١٦/٠٣/٢٠١٢ .

١٦٥. PRM، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠٣/٢٧.

١٦٦. PRM، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/١٣.

١٦٧. PRM، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠٣/٢٧.

١٦٨. PRM، ردا على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١٢/٠٣/٢٧ و٢٠١٢/١٣/٤.

١٦٩. مركز التقدم الأمريكي، "يعقد مركز التقدم الأمريكي مناقشة حول إنهاء الحرب في العراق وتعزيز الأمن القومي الأمريكي،" ضمن نص كلمة ألقاها أنتوني بلينكين، مستشار الأمن القومي لنائب الرئيس جوزيف بايدن، ١٦/٣/٢٠١٢.

١٧٠. P.L. ١١٠-١٨١.

١٧١. خدمات الولايات المتحدة للمواطنة والهجرة، "نشرة التعامل مع اللاجئين العراقيين"، ٠٣/٠٦/٢٠١١، www.uscis.gov/. الرجوع إليه في ٠٥/٠٤/٢٠١٢ .

١٧٢. PRM، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/١٣.

١٧٣. مركز التقدم الأمريكي، "يعقد مركز التقدم الأمريكي مناقشة حول إنهاء الحرب في العراق وتعزيز الأمن القومي الأمريكي،" ضمن نص كلمة ألقاها أنتوني بلينكين، مستشار الأمن القومي لنائب الرئيس جوزيف بايدن، ١٦/٣/٢٠١٢.

١٧٤. مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠٣/٢٧.

١٧٥. NEA-I، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٨/٠٣/٢٠١٢.

١٧٦. مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠٣/٢٧.

١٧٧. USAID، ردا على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٣/٤/٢٠١٢ و ٢٠١٢/٠٤/١٣ و٢٠١٢/٢٤/٤.

١٧٨. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، نائب مدير البعثة، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٠٧/٠٢/٢٠١٢، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٣/٤/٢٠١٢.

١٧٩. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، نائب مدير البعثة، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٠٧/٠٢/٢٠١٢، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٣/١/٢٠١٢ و٣/٤/٢٠١٢.

١٨٠. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ

٢٠١٢/٠٤/٠٣.

١٨١. USAID، ردا على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/٠٣ و٢٠١٢/١٣/٤.

١٨٢. USAID، ردا على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/٠٢ و٢٠١٢/٣/٤. إجمالي ٣٤١,٧ مليون دولار من الالتزامات غير المنفقة يستثنى منها ما يقرب من ٧ مليون دولار من الالتزامات غير المنفقة من برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية غير النشطة.

١٨٣. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/١٣.

١٨٤. USAID، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ٤/٤/٢٠١٢ و ١٣/٤/٢٠١٢ ووزارة الخارجية، "المبادئ التوجيهية للحكومة العراقية (GOI) المشاركة المالية في برامج ومشاريع المساعدة الخارجية المدنية الممولة من حكومة الولايات المتحدة ٩/٤/٢٠٠٩.

١٨٥. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٠٣/٠٤/٢٠١٢ و١٣/٠٤/٢٠١٢، و "مشروع برامج بناء القدرات الوطنية والإقليمية للإصلاح الإداري، مقتطف من البرنامج" الرجوع إليه في ٢٠١٢/٢٠/٣.

١٨٦. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/٠٣.

١٨٧. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/٠٣.

١٨٨. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/٠٣.

١٨٩. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية"، ملخصات البرنامج" iraq. ٦٠/usaid.gov/node. الرجوع إليه في ١٥/٤/٢٠١٢.

١٩٠. USAID، "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة الصحة يستضيفان ورشة العمل الوطنية للعناية الصحية الأولية," ٣٦٨ /iraq.usaid.gov/node الرجوع إليه في ١٩/٣/٢٠١٢.

١٩١. USAID، "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة الصحة يستضيفان ورشة العمل الوطنية حول حقوق المريض،" iraq. ٣٨٧ /usaid.gov/node الرجوع إليه في ٢١/٣/٢٠١٢.

١٩٢. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/٠٣.

١٩٣. مكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للمفتش العام، تقرير التدقيق رقم P-٢٦٧-١٢-٠٠٣-E، "مراجعة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/برنامج المساعدة الفنية للانتخابية في العراق،" ٢٢/٣/٢٠١٢، ص. ١.

١٩٤. مكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للمفتش العام، تقرير التدقيق رقم P-٢٦٧-١٢-٠٠٣-E، "مراجعة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/برنامج المساعدة الفنية للانتخابية في العراق،" ٢٢/٣/٢٠١٢، ص. ٢-١.

١٩٥. مكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للمفتش العام، تقرير التدقيق رقم P-٢٦٧-١٢-٠٠٣-E، "مراجعة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/برنامج المساعدة الفنية للانتخابية في العراق،" ٢٢/٣/٢٠١٢، ص. ١-٤، ١٦-١٧.

١٩٦. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "مشروع تعزيز قطاع التعليم،" www.fbo.gov/index?s=opportunity&mode=form&id=b٦٧f٤bd١٠١١dvfvebr٣٥٥٧a٦٨a. الرجوع إليه في ١٥/٤/٢٠١٢، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٣/٤/٢٠١٢.

١٩٧. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "النمو الاقتصادي، برنامج النمو الاقتصادي في المحافظات"، iraq.usaid.gov/noe ٣٤/ الرجوع إليه في ١٩/٣/٢٠١٢، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢/٤/٢٠١٢ و١٣/٤/٢٠١٢.

١٩٨. ملخص الإنجازات، حتى تاريخ اعتبارا من ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، tijara-iraq. com/?pname=achievements&t_t=Summary_of_Achievements الرجوع إليه في ٠٣/٠٤/٢٠١٢.

١٩٩. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٠٣/٠٤/٢٠١٢. وبيان صحفي صادر عن "توقيع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، **ومشروع تجارة** اتفاقا مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في ٠٦ آذار/مارس في مقر الأمم المتحدة في بغداد"، ٢١/٣/٢٠١٢، iraq.usaid.gov/node/٣٨٥. الرجوع إليه في ١٩/٣/٢٠١٢.

٢٠٠. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "تقديم المساعدة إلى الأقليات العرقية والدينية"، iraq.usaid.gov/node/٢٣١.الرجوع إليه في ١٩/٤/٢٠١٢.

٢٠١. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "ملخصات برنامج" الرجوع إليه في ١٠/iraq.usaid.gov/node. ١٥/٤/٢٠١٢، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٣/٤/٢٠١٢.

٢٠٢. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمي: حالة صناعة التمويل متناهي الصغر في العراق، "٢٠١١/٦، ص ٢٢، ٢٣، الرجوع إليه في ٠٩/٠٣/٢٠١٢، ونائب مدير البعثة، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١/١١/٢٠١٢ و ٠٥/٠٢/٢٠١٢.

٢٠٣. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمي: حالة صناعة التمويل متناهي الصغر في العراق، "٢٠١١/٦، ص. ٥، ٢٢، www.imfi.org/files/StateofIraqsMicrofinanceIndustry٢٠١١.pdf. الرجوع إليه في ٠٩/٠٣/٢٠١٢، برنامج النمو الاقتصادي في المحافظات، "ملخص الإنجازات: اعتبارا من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر tijara-iraq. com/?pname=achievements&t_t=Summary_of_Achievements الرجوع إليه في ٠٩/٠٣/٢٠١٢، ونائب مدير البعثة، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١١/١/٢٠١٢ و ٠٥/٠٢/٢٠١٢.

٢٠٤. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمي: حالة صناعة التمويل متناهي الصغر في العراق، "٢٠١١/٦، ص. ١٠، www.imfi.org/files/StateofIraqsMicrofinanceIndustry٢٠١١.pdf. الرجوع إليه في ٠٩/٠٣/٢٠١٢، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٢/٤/٢٠١٢.

٢٠٥. USAID، ردا على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/١٢ و"برنامج النمو الاقتصادي في المحافظات: حالة صناعة التمويل متناهي الصغر في العراق، "٢٠١١/٦، ص. ١٨، www.imfi.org/files/StateofIraqsMicrofinanceIndustry٢٠١١.pdf. الرجوع إليه في ٠٩/٠٣/٢٠١٢.

٢٠٦. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، برنامج النمو الاقتصادي في المحافظات، "ملخص الإنجازات: اعتبارا من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر tijara-iraq. com/?pname=achievements&t_t=Summary_of_Achievements الرجوع إليه في ٠٩/٠٣/٢٠١٢، و "برنامج النمو الاقتصادي في المحافظات: حالة صناعة التمويل متناهي الصغر في العراق، "٢٠١١/٦، www.imfi.org/files/StateofIraqsMicrofinanceIndustry٢٠١١.pdf. الرجوع إليه في ٠٩/٠٣/٢٠١٢.

٢٠٧. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، نائب مدير البعثة، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٥/٠٢/٢٠١٢، والمعلومات المقدمة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٤/٣/٢٠١٢.

٢٠٨. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "الديمقراطية والنظام الإداري - برنامج تحقيق العدالة في العراق،" الرجوع إليه في ٢١/٣/٢٠١٢.

٢٠٩. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/٠٣.

٢١٠. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "الديمقراطية والنظام الإداري - خطة العمل المجتمعية" الرجوع إليه في iraq.usaid.gov/node/١٢١. ٢١/٣/٢٠١٢، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢/٤/٢٠١٢ و٣/٤/٢٠١٢.

٢١١. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "ملخصات برنامج" الرجوع إليه في ١٠/iraq.usaid.gov/node. ١٥/٤/٢٠١٢، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٣/٤/٢٠١٢.

٢١٢. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/٠٣.

٢١٣. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "ملخصات برنامج" الرجوع إليه في ١٠/iraq.usaid.gov/node. ١٥/٤/٢٠١٢، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٣/٤/٢٠١٢.

٢١٤. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/٠٣.

٢١٥. USAID، ردا على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/٠٣ و٢٠١٢/٤/٤.

٢١٦. مكتب الوكالة الأميركية للتنمية الدولية للمفتش العام، تقرير التدقيق رقم E-٢٦٧-١٢-٠٠٢-P، "مراجعة استدامة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/أنظمة تكنولوجيا المعلومات الممولة من العراق. ٢١/٣/٢٠١٢، ص. ٣-٨؛ تقرير تدقيق مكتب المفتش العام للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية رقم E-٢٦٧-١٠-٠٠٢-P– "تدقيق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/تنفيذ نظام معلومات الإدارة المالية العراقي ٢٠١٠/١٩/٧، ص. ١.

٢١٧. مكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للمفتش العام، تقرير التدقيق رقم E-٢٦٧-١٢-٠٠٢-P، "مراجعة استدامة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/أنظمة تكنولوجيا المعلومات الممولة من العراق. ٢١/٣/٢٠١٢، ص. ٣-٨؛ تقرير تدقيق مكتب المفتش العام للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية رقم E-٢٦٧-١٠-٠٠٢-P– "تدقيق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/تنفيذ نظام معلومات الإدارة المالية العراقي ٢٠١٠/١٩/٧، ص. ١.

٢١٨. مكتب الوكالة الأميركية للتنمية الدولية للمفتش العام، تقرير التدقيق رقم E-٢٦٧-١٢-٠٠٢-P، "مراجعة استدامة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/أنظمة تكنولوجيا المعلومات الممولة من العراق،" ٢١/٣/٢٠١٢، ص. ١١.

٢١٩. NEA-I، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٨/٠٣/٢٠١٢.

٢٢٠. NEA-I، ردا على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٣/٤/٢٠١٢، ١٣/٠٤/٢٠١٢.

٢٢١. شعبة إدارة العدل، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/٠٣.

٢٢٢. وزارة العدل، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/٠٣.

٢٢٣. الخزانة الأمريكية، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢/٤/٢٠١٢.

٢٢٤. الخزانة الأمريكية، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢/٤/٢٠١٢.

٢٢٥. DHS، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/٠٣.

٢٢٦. مسئولي DHS، في الاجتماعات مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٨/١/٢٠١٢.

٢٢٧. DHS، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/٠٣.

٢٢٨. DoT، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/٠٣.

٢٢٩. DoT، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٣/٤/٢٠١٢؛ مسؤولي DoT، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٢/١-٢٠١١/١٢.

٢٣٠. التجارة، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٠٣/٠٤/٢٠١٢، FCS، الملحق التجاري في العراق، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤/٢/٢٠١٢.

٢٣١. التجارة، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٠٣/٠٤/٢٠١٢، FCS، الملحق التجاري في العراق، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤/٢/٢٠١٢.

٢٣٢. التجارة، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/٠٣.

٢٣٣. وزارة الزراعة الأمريكية، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٠٣/٠٤/٢٠١٢، المستشار الزراعي، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٥/٢/٢٠١٢.

٢٣٤. OPIC، ردا على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/٠٣ و٢٠١٢/١٠/٤.

٢٣٥. بنك التصدير والاستيراد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٦/٤/٢٠١٢؛ MEE للصناعات، www.meefog.com/. الرجوع إليه في ٠٦/٠٤/٢٠١٢.

٢٣٦. مكتب التعاون الأمني العراقي، ردا على طلب المفتش العام

الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/٠٢.

٢٣٧. P.L. ١١٢-١٧٤؛ DoS، "ملخص الميزانية التنفيذي، الوظيفة ١٥٠ والبرامج الدولية الأخرى، السنة المالية ٢٠١٣،" ص ١٧٣.

٢٣٨. DoS، "ملخص الميزانية التنفيذي، الوظيفة ١٥٠ والبرامج الدولية الأخرى، السنة المالية ٢٠١٣،" ص ١٤٧.

٢٣٩. مكتب التعاون الأمني العراقي، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/٠٢.

٢٤٠. تقرير مكتب وزارة الدفاع للمفتش العام رقم DODIG-٢٠١٢-٠٦٣، "تقييم مؤسسة وزارة الدفاع التابعة لمكتب التعاون الأمني العراقي،" ١٦/٣/٢٠١٢.

٢٤١. USF-I، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٥/٧/٢٠١١. خطط صندوق قوات الأمن العراقية للإنفاق في العام المالي ٢٠١١ وضعت في بداية دورة الميزانية في عام ٢٠١٠، وتم تنقيحها في آذار/مارس ٢٠١١ بناء على قرار استمرار التمويل، ونقحت مرة أخرى في تمّوز/يوليو ٢٠١١ بعد الاعتماد النهائي. وقد تم تطوير مشروع (لا يعد نهائيًا إلى الآن) خطة إنفاق في شباط/فبراير عام ٢٠١٢.

٢٤٢. تقرير مكتب وزارة الدفاع للمفتش العام رقم DODIG-٢٠١٢-٠٦٣، "تقييم مؤسسة وزارة الدفاع التابعة لمكتب التعاون الأمني العراقي،" ١٦/٣/٢٠١٢.

٢٤٣. DSCA، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/٠٣.

٢٤٤. DSCA، ردا على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١٢/٠١/٠٥ و٢٠١١/٣/٤.

٢٤٥. OUSD(C)، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢/٤/٢٠١١.

٢٤٦. وزارة الخارجية، "ملخص الميزانية التنفيذي، المهام ١٥٠ وغيره من البرامج الدولية، السنة المالية ٢٠١٣،" و"تبرير الميزانية في الكونغرس، المجلد ٢، العمليات الخارجية، السنة المالية ٢٠١٢،".

٢٤٧. OSD، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١٣/١/٢٠١١.

٢٤٨. OSD، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٤/٨/٢٠١١.

٢٤٩. P.L. ١١١-٢٤٢؛ P.L. ١١١-٢٩٠؛ P.L. ١١١-٣١٧؛ P.L. ١١١-٣٢٢؛ P.L. ١١٢-٤؛ P.L. ١١٢-٦؛ P.L. ١١٢-٨.

٢٥٠. P.L. ١١٢-١٠؛ P.L. ١١١-٨٣.

٢٥١. مكتب التعاون الأمني العراقي، "مشروع صندوق العراق قوات الأمن العراقية (ISFF)، خطة النشاط المالي للسنة المالية ٢٠١١ القانون العام ١١٢-١٠،" ٢٠١٢/٢.

٢٥٢. OUSD(C)، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢/٤/٢٠١١.

٢٥٣. مكتب التعاون الأمني العراقي، "مشروع صندوق العراق قوات الأمن العراقية (ISFF)، خطة النشاط المالي للسنة المالية ٢٠١١ القانون العام ١١٢-١٠،" ٢٠١٢/٢.

٢٥٤. مكتب التعاون الأمني العراقي، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/٠٢.

٢٥٥. مكتب التعاون الأمني العراقي، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/٠٢.

٢٥٦. BAE، بيان صحفي، "M١١٣A٢s سيتم جديدها للعراق" ٩/٢/٢٠١٢، www.baesystems.com/m١١٣a٢s-/٠٣٢٤٣٨_article/BAES to-be-refurbished-for-iraq?_afrLoop=٣٩٢٤٨١١٩٢٤٣٩٠٠٠الرجوع إليه في ٢٢/٠٤/٢٠١٢.

٢٥٧. السفارة الأمريكية في بغداد، بيان صحفي، "سفارة الولايات المتحدة الأمريكية: صفقات الأسلحة صفقات شفافة وموثوق بها، وفي مسارها الصحيح"، ١٨/٢/٢٠١٢، Iraq.usembassy.gov/armsdealfeb١٨.html. الرجوع إليه في ١٨/٠٢/٢٠١٢.

٢٥٨. وزارة الدفاع، بيان صحفي، "العقود: سلاح الجو"، ١٤/٣/٢٠١٢، www.defense.gov/contracts/contract.aspx?contractid=٤٧٤٦. الرجوع إليه في ٠٤/٠٤/٢٠١٢.

٢٥٩. وزارة الدفاع، بيان صحفي، "العقود: البحرية"، ٥/٣/٢٠١٢، www.defense.gov/contracts/contract.aspx?contractid=٤٢٣١ الرجوع إليه في ٠٤/٠٤/٢٠١٢.

٢٦٠. مؤسسة هاريس، بيان صحفي، "تمنح الحكومة العراقية عقد بقيمة ٥١ مليون دولار لمؤسسة هاريس لتنفيذ نظم الاتصالات التكتيكية،" ٠٨/٠٣/٢٠١٢، www.harris.com/press_release.asp?view=id&id=٣٤١٩. يمكن الرجوع إليه في ٢٠١٢/١٩/٤.

٢٦١. USACE، ، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٣/٤/٢٠١٢.

٢٦٢. USACE، ، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٣/٤/٢٠١٢.

٢٦٣. USACE، ردا على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١٢/٤/٣ و٢٠١٢/٤/٥.

٢٦٤. USACE، ، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٣/٤/٢٠١٢.

٢٦٥. USACE، ، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٣/٤/٢٠١٢.

٢٦٦. USACE، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٣/٤/٢٠١٢؛ USACE، MED، بيان صحفي، "تمنح منطقة الشرق الأوسط عقد مهمة مشاريع أغطية المناطق في العراق"، ٢٩/٢/٢٠١٢، www.tam.usace.army.mil/MED١٢-٠٢-٢٩.asp. الرجوع إليه في ١٢/٤/٢٠١٢.

٢٦٧. USACE، ردا على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١٢/٤/٣ و٢٠١٢/٤/١٣.

٢٦٨. USACE، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٠٣/٠٤/٢٠١٢، "منح مجمّع التدريب العسكري في العراق"، USACE، MED، بيان صحفي، www.tam.usace.army.mil/MED١٢-٠٣-٠١.asp. الرجوع إليه في ١٧/٣/٢٠١٢.

٢٦٩. USACE، ، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٣/٤/٢٠١٢.

٢٧٠. عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٢-٠١٤، "أموال فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي المستعملة أو التي ألغي الالتزام بها في العقود المنتهية،" ٢٠١٢/٤.

٢٧١. USACE، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٠٦/١٠/٢٠١٠، ٠٤/٠١/٢٠١١، ٠٥/٠٤/٢٠١١، ١٨/٠٧/٢٠١١، ٠٥/١٠/٢٠١١، ١٢/٠١/٢٠١٢، و٠٣/٠٤/٢٠١٢ . الزيادة غير المنفقة في قيمة العقد في هذا الربع ترجع في المقام الأول إلى البدء في المشروع الذي يموله جيش العمليات والصيانة لأغطية المناطق.

٢٧٢. USACE، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٠٦/١٠/٢٠١٠، ٠٤/٠١/٢٠١١، ٠٥/٠٤/٢٠١١، ١٨/٠٧/٢٠١١، ٠٥/١٠/٢٠١١، ١٢/٠١/٢٠١٢، و٠٣/٠٤/٢٠١٢ .

٢٧٣. USACE، ، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٣/٤/٢٠١٢.

٢٧٤. وزارة الدفاع، وكالة تحويل الأعمال التجارية، التعقب المتزامن لمرحلة قبل الانتشار والعمليات (SPOT)، www.bta.mil/products/spot.html الرجوع إليه في ٢١/٤/٢٠١٢.

٢٧٥. OUSD(AT&L)، دعم برنامج التعقب المتزامن لمرحلة قبل الانتشار والعمليات، ردا على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١١/٢٥/٤، ٢٠١١/٥/٧، ٢٠١١/٧/١٠، ٢٠١٢/٢٣/١، ٢٠١٢/٥/٤، ٢٠١٢/٥/٧.

٢٧٦. السفارة الأمريكية في بغداد، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٠٤/٠٣.

٢٧٧. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/٢٤.

٢٧٨. عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٠٩-٠٠٥، "الوكالات التي تحتاج إلى بيانات مالية محسنة حول الشركات الأمنية الخاصة،" ٣٠/١٠/٢٠٠٨، صفحة i.

٢٧٩. تقرير مكتب المساءلة الحكومية رقم GAO-٠٦-٨٥٦T، "إعادة بناء العراق: الإجراءات ما زالت بحاجة إلى تحسين عمل شركات الأمن الخاصة"، ١٣/٦/٢٠٠٦، ص. ٥.

٢٨٠. تقرير مكتب المساءلة الحكومية رقم GAO-٠٦-٨٥٦T، "إعادة بناء العراق: الإجراءات ما زالت بحاجة إلى تحسين عمل شركات الأمن الخاصة"، ١٣/٦/٢٠٠٦، ص. ٢.

٢٨١. موشيه شوارتز، CRS، "استخدام وزارة الدفاع للمتعاقدين الأمنيين بعقود خاصة في أفغانستان والعراق: الخلفية والتحليل وخيارات للكونغرس، "تقرير CRS رقم R٤٠٨٣٥، بتاريخ ١٣/٥/٢٠١١ ، ص ٣.

٢٨٢. مكتب التعاون الأمني العراقي، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/١٧.

٢٨٣. المركز الوطني للإعلام، بيان صحفي، "قواعد صارمة لشركات الأمن ... لجنة البرلمان تؤكد انخفاض عدد شركات الأمن إلى ما لا يزيد على عشرين،" www.nmc.gov.iq/article.print.aspx?ID=٣٦٠٧، يمكن الاطلاع عليه ٤ / ٢٠١٢/ ٢؛ **جمعية عمليات الاستقرار الدولية** الأسبوعية، "خطر أكبر على المتعاقدين مع تزايد الدور الملقى عليهم" ٠٨/٠٢/٢٠١٢، www.stability-operations.org/weekly/٢٠١٢_dw٠٦.htm. الرجوع إليه في ٠٣/٠٤/٢٠١٢.

٢٨٤. سارة القطن وآخرون، **البنادق المستأجرة: وجهات النظر حول المتعاقدين العسكريين في عملية تحرير العراق**، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: ٢٠١٠/٩، ص ١٥.

٢٨٥. عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١١-٠١٩، "لم يتم تحديد مسؤوليات رصد الحوادث الخطيرة التي تشمل الشركات الأمنية الخاصة بعد مغادرة القوات العسكرية الأمريكية للعراق مباشرة"، ٢٩/٧/٢٠١١، تشارلز تيفير، "لا مزيد من ميادين النسور: الرقابة القانونية على الشركات الأمنية الخاصة في العراق، وبعده، "**مراجعة قانون أوريغون**، المجلد ٨٨ رقم ٣، ص ٧٤٥-٧٤٦.

٢٨٦. ريبيكا دانينغ، "أبطال أو مرتزقة: بلاك ووتر وشركات الأمن الخاصة، والقوات الأمريكية، "معهد كينان للأخلاق في جامعة ديوك، دراسات حالة في علم الأخلاق، ٢٠١٠، ص ٩-١٠٠.

٢٨٧. "الاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية العراق بشأن انسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق وتنظيم أنشطتها خلال وجودها المؤقت في العراق"، ١٧/١١/٢٠٠٨.

٢٨٨. اللجنة الاولمبية الدولية التنفيذية، في الاجتماع مع المفتش العام، ٧/٢/٢٠١٢؛ تنفيذ الأعمال الأجنبية، خلال الاجتماع مع المفتش العام، ٠٨/٠٢/٢٠١٢، مجلس الولايات المتحدة للأعمال في العراق، الرئيس، في الاجتماع مع المفتش العام، ١٠/٢/٢٠١٢، جايكا، ممثل رفيع المستوى، في الاجتماع مع المفتش العام، ٧/٢/٢٠١٢.

٢٨٩. تنفيذ الأعمال الأجنبية، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٨/٢/٢٠١٢؛ **جمعية عمليات الاستقرار الدولية الأسبوعية**، "مشاكل تأشيرات المتعاقدين الأجانب في العراق"، ١٠/١/٢٠١٢.

٢٩٠. EIU، **مؤشر الديمقراطية ٢٠١١: الديمقراطية تعاني من ضعف**، ٢٠١٢/١، ص ٧، ١٤، ٢٢.

٢٩١. رمزي ماردیني، "أزمة العراق السياسية المتكررة،" معهد دراسة الحرب، www.understandingwar.org/sites/default/files/BackgrounderIraqsRecurringPoliticalCrisis.pdf الرجوع إليه في ١١/٠٣/٢٠١٢.

٢٩٢. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للمستندات مفتوحة المصدر باللغتين العربية والانجليزية، ٢٠١٢/١-٢٠١٢/٤.

٢٩٣. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للمستندات مفتوحة المصدر باللغتين العربية والانجليزية، ٢٠١٢/١-٢٠١٢/٤.

٢٩٤. **الحكومة العراقية. مجلس النواب. "قانون الموازنة العامة لجمهورية العراق الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٢" ٢٣/٠٢/٢٠١٢. الرجوع إليه في ٢٣/٢/٢٠١٢.** www.parliament.iq/.

٢٩٥. الحكومة العراقية، مجلس النواب، "قانون الموازنة العامة لجمهورية العراق الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٢" ٢٣/٠٢/٢٠١٢، www.parliament.iq/، الرجوع إليه في ٢٣/٢/٢٠١٢، رايدر فيسر، "انتصار كبير للمالكي والعراق بتمرير الميزانية السنوية، "**تحليل أوضاع العراق** والخليج، gulfanalysis.wordpress.com/٢٠١٢/٠٢/٢٣-triumph-for-maliki-as-iraq-passes-the-annual-budget/الرجوع إليه في ١١/٠٣/٢٠١٢.

٢٩٦. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للمستندات مفتوحة المصدر باللغتين العربية والانجليزية، ٢٠١١/-٢٠١٢.

٢٩٧. الحكومة العراقية، مكتب إدارة المشاريع، مقابلة رئيس الوزراء (ترجمة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق)، ٥/٣/٢٠١٢، pmo.iq/ArticlePrint.aspx?ID=٤٦٨ الرجوع إليه في ٢٨/٣/٢٠١٢، تحليل المفتش العام للوثائق مفتوحة المصدر باللغتين العربية والإنجليزية، ٢٠١١ -٢٠١٢.

٢٩٨. المجلس الاعلى الإسلامي ومنظمة بدر، في بيان مشترك، ١١/٣/٢٠١٢، حسب ما نقلت عنه AIN، "عاجل ... المجلس الاعلى الإسلامي العراقي ومنظمة بدر، يعلنان انفصالهما الرسمي. www.alliraqnews.com/en/index.php?option=com_content&view=article&id=٥٨٤٧:urgent-siic-badr-organization-announce-their-official-split&catid=٣٥:lit&Itemid=٢ الرجوع إليه في ٣/٤/٢٠١٢؛ تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

للوثائق مفتوحة المصدر باللغتين الإنجليزية والعربية، ٢٠٠٩-٢٠١٢.

٢٩٩. حكومة إقليم كردستان، بيان صحفي، "الرئيس الكردستاني يكلف رئيس الوزراء الجديد بتشكيل الحكومة ٧"، ٠٩/٠٣/٢٠١٢، www.krg.org/articles/detail.asp?rnr=lngnr&٢٣٣=rnr&١٢=lngnr&s=map&٢٠١٠١٠٠=anr&٤٣٣٧٠، الرجوع إليه في ١١/٣ / ٢٠١٢.

٣٠٠. حكومة إقليم كردستان، "في ليله رأس السنة الكردية الرئيس بارزاني يلقي خطابًا إفتتاحيًا"، ٢١/٠٣/٢٠١٢، www.krg.org/articles/detail.asp?rnr=lngnr&٢٣٣=rnr&١٢=smap&٢٠١٠١٠٠=anr&٤٣٤٣٢الرجوع إليه في ٢٥/٣ / ٢٠١٢.

٣٠١. حكومة إقليم كردستان، "في ليله رأس السنة الكردية الرئيس بارزاني يلقي خطابًا إفتتاحيًا"، ٢١/٠٣/٢٠١٢، www.krg.org/articles/detail.asp?rnr=lngnr&٢٣٣=rnr&١٢=smap&٢٠١٠١٠٠=anr&٤٣٤٣٢الرجوع إليه في ٢٥/٣ / ٢٠١٢.

٣٠٢. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للمستندات مفتوحة المصدر باللغتين العربية والانجليزية، ٢٠١٢/٣.

٣٠٣. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للمستندات مفتوحة المصدر باللغتين العربية والانجليزية، ٢٠١٢/٣.

٣٠٤. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للوثائق مفتوحة المصدر باللغتين العربية والانجليزية؛ ٣/٢٠١٢؛ مسئولي السفارة الأمريكية في بغداد، المعلومات المقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٩/٣/٢٠١٢.

٣٠٥. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للمستندات مفتوحة المصدر باللغتين العربية والانجليزية، ٢٠١٢/٣.

٣٠٦. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للمستندات مفتوحة المصدر باللغتين العربية والانجليزية، ٢٠١٢/٣.

٣٠٧. مفوضية شؤون اللاجئين، "تحديث رقم (٣)، ومعسكر العراق الجديد (معسكر اشرف سابقا) سكان وتحديد وضعية اللاجئ والمطالبات"، ٢٨/٣/٢٠١٢، www.unhcr.org/refworld/docid/٤f٧٤١٧e٧٢.html. يمكن الاطلاع عليه ٤ / ٢٠١٢/٢، بعثة الأمم المتحدة، بيان صحفي، "إن الأمم المتحدة الترحيب بالوصول الآمن للمجموعة الأولى من السكان في معسكر الحرية"، ١٨/٢/٢٠١٢، www.uniraq.org/newsroom/getarticle.asp?ArticleID=١٦٤٠. يمكن الاطلاع عليه في، ١١/٣/٢٠١٢.

٣٠٨. مفوضية شؤون اللاجئين، **تحديث الإحصائيات الشهرية حول العودة في شباط/فبراير عام ٢٠١٢**. تعريف المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة للعائدين على أنهم اللاجئين أمر غير واضح. بالنسبة للأشخاص المشردين داخلياً، فإن كلمة العائدين تشير إلى الأشخاص العائدين إلى محافظتهم الأصل. بالنسبة للاجئين، من غير الواضح ما إذا كان يشير إلى العراقيين العائدين إلى العراق أو إلى محافظاتهم الأصلية داخل العراق.

٣٠٩. مفوضية شؤون اللاجئين، **تحديث الإحصائية الشهرية حول العودة في شباط/فبراير للعام ٢٠١٢**؛ تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للمصادر من الوثائق باللغتين العربية والإنجليزية، ٢٠١١-٢٠١٢.

٣١٠. مسئولو الحكومة العراقية ومجلس النواب ومجلس الوزراء، في المعلومات المقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٢/٣.

٣١١. مسئولو حكومة إقليم كردستان، في المعلومات المقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٢/٣ ؛ تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للوثائق مفتوحة المصدر باللغة العربية والإنجليزية، ٢٠١٢/٣.

٣١٢. مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، **تقارير الحرية الدينية الدولية، ٢٠٠٦ و ٢٠١٠**، www.state.gov/g/drl/irf/٢٠١٠/١٤٨٨٢١.htm، الرجوع إليه في ٠٥/٠٦/٢٠١١، تقرير مجموعة حقوق الأقليات الدولية، في المعلومات المقدمة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٨/١٠ / ٢٠١١، و "لا تزال مستهدفة: استمرار اضطهاد الأقليات في العراق، "٢٠١٠.

٣١٣. المنظمة الدولية للهجرة، "تقييم المنظمة الدولية للهجرة لاحتياجات الطوارئ: تهجير النصارى إلى شمال العراق"، www.iomiraq.net/Documents/٢٠٪٢٠Displacement٪٢٠Christian٪IOM٢٠٪٢٠Update,٪٢٠٣١٪٢٠January٪٢٠١٢٪٢٠٢٠١٢.pdf الرجوع إليه في ٠٢/٠٤/٢٠١٣.

٣١٤. المنظمة الدولية للهجرة، "تقييم المنظمة الدولية للهجرة لاحتياجات الطوارئ: تهجير النصارى إلى شمال العراق"، www.iomiraq.net/Documents/٢٠٪٢٠Displacement٪٢٠Christian٪IOM٢٠٪٢٠Update,٪٢٠٣١٪٢٠January٪٢٠١٢٪٢٠٢٠١٢.pdf الرجوع إليه في ٠٢/٠٤/٢٠١٢.

٣١٥. الحكومة العراقية، الجهاز المركزي للاحصاء، "تقرير ملخص استبيان حول مشاركة المرأة في العراق اجتماعيًا وصحيًا (I-WISH)، "، ٢٠١٢/٣، www.iauiraq.org/٢٠Report ٪I-WISH/١٦٦١/documents/٢٠English.pdf٪، يمكن الرجوع إليه في ٢٠١٢/٢/٤.

٣١٦. جامعة ييل، "٢٠١٣ EPI ونتائج التوجّه التجريبية" مؤشر الأداء البيئي، epi.yale.edu/dataexplorer/tableofmainresults الرجوع إليه في ٣٠/٣/٢٠١٢.

٣١٧. ITAO/ESD، **تقارير أداء الكهرباء اليومية**. ١/١/٢٠١١-٣١/٣/٢٠١١؛ السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٢/١/٢٠١٢ و ١٣/٠٤/٢٠١٢. يستند متوسط الإنتاج في إقليم كردستان على البيانات المتاحة حتى ١٢ آذار/مارس ٢٠١٢. جميع البيانات الأخرى كاملة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢.

٣١٨. الحكومة العراقية، المركز الوطني للاعلام، بيان صحفي، "الكهرباء تضيف ٣٠٠٠ ميغاواط الصيف القادم لزيادة ساعات التجهيز،" ١٩/٠٢/٢٠١٢، nmc.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=٣٧١٨ الرجوع إليه في ٢٠/٢/٢٠١٢.

٣١٩. انظر على سبيل المثال، الحكومة العراقية، المركز الوطني للاعلام، بيان صحفي، "وزير الكهرباء يهدد شركة هيونداي الكورية،" ٣٠/٠١/٢٠١٢، nmc.gov.iq / ArticleShow.aspx؟ID = ٣٥١٢. الرجوع إليه في ٣٠/١/٢٠١٢، GOI, MOE بيان صحفي، "وزير الكهرباء يتفقد محطة القدس لتوليد الكهرباء ويوجه بضرورة الاسراع في الانتهاء من العمل في خدمة المواطنين"، ٢٤/١/٢٠١٢، www.moelc.gov.iq/arabic/detailsnews_ar.aspx?id=٩٥٩. يمكن الرجوع إليه في ١/٢ / ٢٠١٢، "زيارات وزير الكهرباء لمحطات بيجي الحرارية والغازية"، ٠٧/٠٣/٢٠١٢، www.moelc.gov.iq/arabic/index.php?name=News&file=article&sid=٢٩٠. الرجوع إليه في ١٦/٣/٢٠١٢، و "وزير الكهرباء يزور مشروع محطة توليد الكهرباء الغازية في كربلاء"، ٢٧/٢/٢٠١٢، www.moelc.gov.iq/arabic/index.php?name=News&file=article&sid=٢٦٣. الرجوع إليه في ١٦/٣/٢٠١٢.

٣٢٠. ITAO/ESD، **تقارير أداء الكهرباء اليومية**. ١/١/٢٠١١-٣١/٣/٢٠١١؛ السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٢/١/٢٠١٢ و ١٣/٠٤/٢٠١٢.

٣٢١. أخبار حزب العدالة والتنمية "العراق يتوقف عن استيراد الكهرباء العام المقبل"، ٢٥/٣/٢٠١٢، www.aknews.com/en/aknews/٣/٢٩٧٨٣٢؟mobile=true&AK. الرجوع إليه في ٢٩/٣/٢٠١٢.

٣٢٢. الحكومة العراقية، NMC، بيان صحفي، "وفد وزارة الكهرباء الذي يزور طهران يبحث بدء الربط بين الأنظمة في البلدين"، ٢٦/٢/٢٠١٢، nmc.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=٣٧٩٤ الرجوع إليه في ٢٧/٢ / ٢٠١٢.

٣٢٣. الحكومة العراقية، المركز الوطني للاعلام، بيان صحفي، "الكهرباء تستكمل الإجراءات للحصول على الكهرباء من مصر"، ٢٠/٣/٢٠١٢، nmc.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=٣٧٢٦، الرجوع إليه في ٢٠/٢/٢٠١٢.

٣٢٤. "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية يسلمان للعراق أول مستشفى متخصص في علاج مرض السل،" **أخبار UNAMI**، العدد ٢٠، ٢٠١٢/٢، ص. ١١، الرجوع إليه في ١٤/٤/٢٠١٢.

٣٢٥. روبا حكمت، "الأمم المتحدة تدعم الحوار بين القادة العراقيين لدفع العملية السياسية إلى الأمام،" **أخبار UNAMI**، العدد ١٩، ٢٠١١/١٢-٢٠١٢/١، ص. ٧، الرجوع إليه في ٢٣/٣/٢٠١٢.

٣٢٦. الحكومة العراقية، وزارة الموارد المائية، fawc.mowr.gov.iq/، الرجوع إليه في ٠٢/٠٤/٢٠١٢.

٣٢٧. الحكومة العراقية، وزارة الزراعة، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٠٩/٠٢/٢٠١٢، فادي جويز، "الأمن المائي في العالم العربي: التحديات والمقترحات، MEES **مخاطر الطاقة والمخاطر الجيوسياسية**. المجلد ٣ رقم ٣، ٢٠١٢/٣، ص. ٢٠، الرجوع إليه في ٠٤/٠٤/٢٠١٢؛ ODNI، "تقييم مجتمع المخابرات: الأمن العالمي للمياه "، ٢/٢/٢٠١٢، ص. ٧، www.dni.gov/nic/ICA_Global٪٢٠Water٪٢٠Security.pdf الرجوع إليه في ٢٤/٣/٢٠١٢.

٣٢٨. قدم الاتحاد الأوروبي، ملحق قسم عمليات العراق، عمان، المعلومات المقدمة إلى المفتش العام، ٢٤/٣/٢٠١٢ و ٢٨/٠٣/٢٠١٢، الأمم المتحدة، جاد مرعي، "المياه في العراق: مواجهة التحدي الثلاثي،" **أخبار UNAMI**، العدد ١٩، ٢٠١١/١-٢٠١٢/١٢، ص. ١١، الرجوع إليه في ٢٣/٣/٢٠١٢.

٣٢٩. وزارة الخارجية، مكتب المتحدث الرسمي، ملاحظة وسائل الإعلام، "لجنة التنسيق المشتركة بين الولايات المتحدة والعراق للتعاون الثقافي والتعليمي"، ٢٢/٢/٢٠١٢، www.state.gov/r/pa/prs/ps/٢٠١٢/٠٢/١٨٤٤٦٣.htm، الرجوع إليها في ٢٢/٠٣/٢٠١٢؛ وزارة الخارجية، مكتب المتحدث الرسمي، "لجنة التنسيق المشتركة بين الولايات المتحدة والعراق للتعاون الثقافي والتعليمي" في لقاء ٢١ شباط/فبراير في واشنطن العاصمة،" ١٥/٠٢/٢٠١٢، www.state.gov/r/pa/prs/ps/٢٠١٢/٠٢/١٨٤٠٢٦.htm، الرجوع إليها في ٢٢/٠٢/٢٠١٢؛ وزارة الخارجية، مكتب المتحدث، النشرة، "لجنة التنسيق المشتركة بين الولايات المتحدة والعراق للتعاون الثقافي والتعليمي،" ٢٢/ ٢ / ٢٠١٢، www.state.gov/r/pa/prs/ps/٢٠١٢/٠٢/١٨٤٤٥٦.htm، الرجوع إليه في ٢٢؛ ٢٢/٢/٢٠١٢؛ مؤتمر الجامعات العراقية والأمريكية، "جدول الأعمال"، ٢٢/٢-٢٣/٢٠١٢.

٣٣٠. وزارة الخارجية، مكتب المتحدث الرسمي، نشرة، "لجنة التنسيق المشتركة بين الولايات المتحدة والعراق للتعاون الثقافي والتعليمي"، ٢٢/٢/٢٠١٢، www.state.gov/r/pa/prs/ps/٢٠١٢/٠٢/١٨٤٤٥٦.htm، الرجوع إليه في ٢٢/٣/٢٠١٢؛ مؤتمر الجامعات العراقية والأمريكية، واشنطن العاصمة، ٢٢-٢٣/٢/٢٠١٢، لقاءات مع المشاركين، ٢٢/٢/٢٠١٢؛ برنامج فولبرايت التابع لوزارة الخارجية، "فولبرايت أسئلة وأجوبة."، fulbright.state.gov/about/frequently-asked-questions#faq٤ الرجوع إليه في ٢٢/٣/٢٠١٢.

٣٣١. "مقابلة رئيس الوزراء نوري كمال المالكي مع صحيفة عكاظ السعودية"، عكاظ، ٠٥/٠٣/٢٠١٢، pmo.iq/pmo/ArticlePrint.aspx?ID=٤١٨=٤١٨، الرجوع إليه في ٠٤/٠٤/٢٠١٢.

٣٣٢. الاتحاد، "ضحايا العنف خلال شهر آذار/مارس هو أدنى مستوى منذ العام ٢٠٠٣"، ٠٣/٠٤/٢٠١٢، nmc.gov.iq/ArticlePrint.aspx ID = ٣٩٩٠، الرجوع إليه في ١٠/٤/٢٠١٢، القدس، "١٥١ ضحايا العنف في العراق في كانون الثاني/يناير"، ٠١/٠٢/٢٠١٢، nmc.gov.iq / ArticlePrint.aspx ID = ٣٥٥٩. يمكن الرجوع إليه في ١٠/٤/٢٠١٢ القوات الأمريكية في العراق، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٢/٠٤/٢٠١١ .

٣٣٣. ستيفن ويكن، "نشرة: ارتفاع الرهانات وانخفاض التوقعات في قمة الجامعة العربية في بغداد، "معهد دراسة الحرب، www.understandingwar.org/reference/fact-sheet-high-stakes-and-low-expectations-arab-league-summit-baghdad٠٠ الرجوع إليه في ٠٦/٠٤/٢٠١٢.

٣٣٤. الحكومة العراقية، وزارة العدل، المعلومات المقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٦/٣/٢٠١٢.

٣٣٥. الحكومة العراقية، وزارة الداخلية نائب وزير الأمن الفيدرالي، بيان صحفي، "وزارة الداخلية تتولى الأمن في المحافظات بدلا من وزارة الدفاع في شهر تمّوز/يوليو،" ٠٦/٠٢/٢٠١٢، www.moi.gov.iq/ArticlePrint.aspx?ID=١٧١٣، الرجوع إليه في ٠٥/٠٤/٢٠١٢.

٣٣٦. الاتحاد، "ضحايا العنف خلال شهر آذار/مارس هو أدنى مستوى منذ العام ٢٠٠٣"، ٠٣/٠٤/٢٠١٢، nmc.gov.iq/ArticlePrint.aspx ID = ٣٩٩٠، الرجوع إليه في ١٠/٤/٢٠١٢، القدس، "١٥١ ضحايا العنف في العراق في كانون الثاني/يناير"، ٠١/٠٢/٢٠١٢، nmc.gov.iq / ArticlePrint.aspx ID = ٣٥٥٩، يمكن الرجوع إليه في ١٠/٤/٢٠١٢ القوات الأمريكية في العراق، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٢/٠٤/٢٠١١ .

٣٣٧. الأمم المتحدة و وحدة المعلومات الداخلية والتحليلات في الأمم المتحدة، "الأمن في العراق"، incidents.iauiraq.org/، الرجوع إليه في ١٧/٤/٢٠١٢.

٣٣٨. مايكل نايتس، "عام جديد من أعمال العنف في العراق"،

٣٣٨. **المصلحة الوطنية**، ١٦/٢/٢٠١٢، الرجوع إليه في ١٤/٤/٢٠١٢.

٣٣٩. بيكا فاسر، "ارتفاع التفجيرات بشكل حاد في العراق"، نشر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية على مدونته، ٢١/٣/٢٠١٢، iissvoicesblog.wordpress.com/٢٠١٢/٠٣/٢١/sharply-rise-bombings-in-iraq/، الرجوع إليه في ٦/٠٤/٢٠١٢.

٣٤٠. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للوثائق مفتوحة المصدر باللغتين العربية والانجليزية ٢٤/٢/٢٠١٢.

٣٤١. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للوثائق مفتوحة المصدر باللغتين العربية والانجليزية، - ٢٠١٢/٠١/٠١-٢٠١٢/٣١/٣.

٣٤٢. الحكومة العراقية، وزارة الداخلية العراقية، في المعلومات المقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٢/١/٢٠١٢ ؛ تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للوثائق مفتوحة المصدر باللغة العربية والإنجليزية، ٢٠١٢/٠١/١-٢٠١٢/٣١/٣.

٣٤٣. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للوثائق مفتوحة المصدر باللغتين العربية والانجليزية، - ٢٠١٢/٠١/٠١-٢٠١٢/٣١/٣.

٣٤٤. الحكومة العراقية، مجلس النواب، "قانون الموازنة العامة لجمهورية العراق الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٢" ٢٣/٠٢/٢٠١٢، الرجوع إليه في ٢٣/٠٢/٢٠١٢؛ **قناة أخبار العربية**، "أعضاء من البرلمان يواجهون موجات من الغضب من سيارات مدرعة ثقيلة، ٢٩/٠٢/٢٠١٢، english.alarabiya.net/articles/٢٠١٢/٠٢/٢٩/١٩٧٧٠٩.html، الرجوع إليه في ٢٣/٤/٢٠١٢.

٣٤٥. مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٢/٤/٢٠١٢، مكتب التعاون الأمني العراقي، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٢/٤/٢٠١٢.

٣٤٦. وزارة الدفاع، **قياس الاستقرار والأمن في العراق**، ٢٠/٨/٢٠١٠، ص viii.

٣٤٧. الحكومة العراقية، وزارة الداخلية نائب وزير الأمن الفيدرالي، "وزارة الداخلية تتولى الأمن في المحافظات بدلا من وزارة الدفاع في شهر تموز/يوليو"، ٦/٠٢/٢٠١٢، www.moi.gov.iq/ArticlePrint.aspx؟ID=١٧٦٣، الرجوع إليه في ٥/٠٤/٢٠١٢.

٣٤٨. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لخطط إنفاق صندوق قوات الأمن العراقية، ٢٠١١-٢٠١٢.

٣٤٩. الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، بيان صحفي، "وزارة الداخلية تفتتح (١١٧٨) موقع للشرطة في محافظة نينوى"، ١٤/٢/٢٠١٢، moi.gov.iq/ArticlePrint.aspx؟ID=١٨٣٢، الرجوع إليه في ٥/٠٤/٢٠١٢.

٣٥٠. الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، بيان صحفي، "تخرّج ٨٥٩ شرطة من أكاديمية التدريب في الموصل"، ١٢/٣/٢٠١٢، moi.gov.iq/ArticlePrint.aspx؟ID=٢٤٧٠، الرجوع إليه في ٥/٠٤/٢٠١٢.

٣٥١. الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، بيان صحفي، "تخرّج ١،٨٧٠ شرطة من دورات وزارة الداخلية العراقية التدريبية"، ٧/٢/٢٠١٢، moi.gov.iq/ArticlePrint.aspx؟ID=١٧٦٧، الرجوع إليه في ٥/٠٤/٢٠١٢.

٣٥٢. الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، بيان صحفي، "تعيين ٥٤٩ شرطي في محافظة ذي قار"، ٥/٤/٢٠١٢، moi.gov.iq/ArticlePrint.aspx؟ID=٢٨١١، الرجوع إليه في ٥/٠٤/٢٠١٢.

٣٥٣. **الزمان**: "وزارة الدفاع: ملتزمة بتحديد مواقع قوات أبناء العراق قبل البدء في عملهم"، ٣٠/١/٢٠١٢، nmc.gov.iq/ArticlePrint.aspx؟ID=٣٥٣١، الرجوع إليه في ١٠/٠٢/٢٠١٢.

٣٥٤. **الاتحاد** "صحوة ديالى تؤكّد على عودة أعضائها إلى مناصبهم"، ٦/٢/٢٠١٢، nmc.gov.iq/ArticlePrint.aspx?ID=٣٥٧٣ الرجوع إليه في ١٥/٠٤/٢٠١٢.

٣٥٥. **الزمان**: "وزارة الدفاع: ملتزمة بتحديد مواقع قوات أبناء العراق قبل البدء في عملهم"، ٣٠/١/٢٠١٢، nmc.gov.iq/ArticlePrint.aspx؟ID=٣٥٣١، الرجوع إليه في ١٠/٠٢/٢٠١٢.

٣٥٦. منظمة الشفافية الدولية، **مؤشر توقعات الفساد ٢٠١١** "الجدول الكامل والتصنيفات." cpi.transparency.org/cpi٢٠١١/results/#/V~~/CountryResults، الرجوع إليه في ٣/٠٤/٢٠١٢.

٣٥٧. الحكومة العراقية، هيئة النزاهة، بيان صحفي، "هيئة النزاهة تنهي العمل على ١٥٣٥ من القضايا خلال عام ٢٠١١،" ١٦/٢/٢٠١٢، www.nazaha.iq/en_body.asp?page_&٣٤٨=field=news_en&id=e٣namper، الرجوع إليه في ٤/٠٤/٢٠١٢.

٣٥٨. الحكومة العراقية، هيئة النزاهة، "التقرير السنوي لعام ٢٠١٠" ، ٢٩/٨/٢٠١١ ، ص ١٠.

٣٥٩. الحكومة العراقية، هيئة النزاهة، القائم بأعمال المفوض علاء جوّاد حميد، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١/١١/٢٠١١.

٣٦٠. حكومة إقليم كردستان، بيان صحفي، "لجنة إصلاح إقليم كردستان تعلن عن تقرير سير العمل"، ١٤/٣/٢٠١٢، krp.org/english/articledisplay.aspx?id=٢٥٨٤١ الرجوع إليه في ٥/٠٤/٢٠١٢.

٣٦١. الحكومة العراقية، مكتب رئيس الوزراء، بيان صحفي، "رئيس الوزراء أكد على أن الاعتقالات التي نفذتها قوات الأمن العراقية في الآونة الأخيرة استندت على قدر كبير من المعلومات والأدلة"، ٢٩/١٠/٢٠١١، pmo.iq/ArticlePrint.aspx?ID=٣٤٩، الرجوع إليه في ٢٨/٣/٢٠١٢.

٣٦٢. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لإعلانات وزارة الداخلية العراقية، www.moi.gov.iq/٢٠١٢/١-٢٠١٢/٣.

٣٦٣. أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٧، الباب ٣، ١٠/٦/٢٠٠٣، الحكومة العراقية، أمر مجلس الوزراء العراقي، "إعادة فرض العقوبة القصوى"، ٨/٠٨/٢٠٠٤، المفتش العام لوزارة العدل، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٦/٤/٢٠١٠.

٣٦٤. منظمة العفو الدولية، أحكام الإعدام وتنفيذها عام ٢٠١١، www.amnestyusa.org/sites/default/files/ai_global_dp_stats_report-٢٠١١_en.pdf؟act٥٠٠٠١٢٠١٢ الرجوع إليه في ٣٠/٣/٢٠١٢.

٣٦٥. الحكومة العراقية، وزارة العدل، بيان صحفي، "تعليقات وزير العدل بشأن عقوبة الإعدام،" www.moj.gov.iq/main.htm/الرجوع إليه في ٩/٠٢/٢٠١٢.

٣٦٦. الحكومة العراقية، مجلس النواب، بيان صحفي، "السيد عارف نشر تقريرًا طلب فيه عدم التدخل في الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية العليا"، ١٤/٢/٢٠١٢.

٣٦٧. الحكومة العراقية، وزارة العدل، "العدالة تعدم ١٤ سجينا، العدالة تعدم ١٧ سجينا، العدالة تعدم ٣٤ سجينًا،" www.moj.gov.iq/main.htm الرجوع إليه في ١٥/٠٢/٢٠١٢.

٣٦٨. المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، بيان صحفي صادر عن "تنفيذ العراق لحكم الإعدام في ٣٤ شخصا في يوم واحد 'أمر صاعق' - الأمم المتحدة لحقوق الانسان"، ٢٤/١/٢٠١٢، www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=٤١٠١٩، الرجوع إليه في ٢٠١٢/٢٤/٤.

٣٦٩. الحكومة العراقية، وزارة العدل، بيان صحفي، "العدل: تنفيذ أحكام الإعدام في ٣٤ بعد الحصول على موافقة من النيابة العامة"، ١٩/١/٢٠١٢، www.moj.gov.iq/main.htm. الرجوع إليه في ٢/٠٢/٢٠١٢.

٣٧٠. صندوق النقد الدولي، "العراق وصندوق النقد الدولي،" الرجوع إليه في ٢٧/٠٣/٢٠١٢، الحكومة العراقية، البنك المركزي العراقي، "المؤشرات الاقتصادية،" www.cbi.iq، الرجوع إليه في ٢٠١٢/٣/٤؛ **الخدمة الاخبارية لاتس كوميدتي** "العراق يؤكّد على تجاوز إنتاج النفط ٣ ملايين برميل يوميًا: الوزراء "، ٥/٠٣/٢٠١٢، شركة دنيا فرونتير للاستشارات، "٢٠١١ سنة في مراجعة، النشاط التجاري الأجنبي في العراق"، ص. ٢٣؛ الحكومة العراقية، مجلس النواب، "قانون الموازنة العامة لجمهورية العراق الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٢" ٢٣/٠٢/٢٠١٢، www.parliament.iq/، الرجوع إليه في ٢٣/٢/٢٠١٢.

٣٧١. مجلس الأعمال الأمريكي في العراق، في المعلومات المقدمة إلى مكتب المفتش العام، و٥/٠٢/٢٠١٢، ٧/٠٢/٢٠١٢، المتعاقدون، وممثلي اللجنة الاولمبية الدولية، في المعلومات التي قدمت إلى مكتب المفتش العام، ٣/٠٢/٢٠١٢، ٧/٠٢/٢٠١٢، ٨/٠٢/٢٠١٢ و١٠/٠٢/٢٠١٢، صندوق النقد الدولي والممثل المقيم للعراق، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٥/٢/٢٠١٢.

٣٧٢. وزارة الخزانة الأمريكية، رداً على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/٠٨ و ٢٠١٢/٠١/١٠.

٣٧٣. IMF، التقرير القطري رقم ١١/٧٥، "العراق: المراجعة الثانية بموجب الترتيبات الاحتياطية، طلبات الإعفاء من عدم الامتثال، تمديد الترتيبات، وإعادة صياغة مرحلة الدخول" ٣/٢٠١١، ص ١٧.

٣٧٤. صندوق النقد الدولي، "العراق وصندوق النقد الدولي،" الرجوع إليه في ٢٧/٠٣/٢٠١٢، **التوقعات الاقتصادية الإقليمية: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى**. ١٠/٢٠١١، ص. ٥، و "قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية،" ٩/٢٠١١، www.imf.org/external/pubs/ft/weo/٢٠١١/٠٢/weodata/index.aspx، الرجوع إليه في ٢٧/٣/٢٠١٢؛ غرفة التجارة الأمريكية، مباتدرة الأعمال العراقية، مجلس رجال الأعمال الأمريكيين في العراق، في الاجتماع مع مستشار الأمن القومي السابق، ٨/٣/٢٠١٢.

٣٧٥. الحكومة العراقية، البنك المركزي العراقي، الصفحة الرئيسية، "المؤشرات الاقتصادية،" www.cbi.iq، الرجوع إليه في ١٦/٢/٢٠١١، ٩/٣/٢٠١٢، و٢٧/٣/٢٠١٢، "مزادات العملات الأجنبية،" www.cbi.iq/documents/CBI_FOREIGN_EXCHANGE_AUCTIONS.pdf الرجوع إليه في ٩/٤/٢٠١٢؛ مجلس أعمال الولايات المتحدة في العراق، في المعلومات التي قدمت إلى المفتش العام، ١٣/٤/٢٠١٢، صندوق النقد الدولي، **توقعات الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا** الوسطى، ١٠/٢٠١١، ص. ٥، والمستشار المقيم للعراق، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٥/٠٢/٢٠١٢، ربيع للأوراق المالية، "النشرة الأسبوعية"، ١٧/٢/٢٠١٢، www.rabeesecurities.com/uploads.research_reports/RS_Weekly._٢٠١٢٠٢١٧.pdf، الرجوع إليه في ١٦/٤ / ٢٠١٢.

٣٧٦. الحكومة العراقية، مجلس الوزراء العراقي، "مديرية شؤون مجلس الوزراء تعلن عن صدور مرسوم لمناقشة تطبيق عملية إزالة الأضرار من العملة الوطنية"، ١٢/٤/٢٠١٢، cabinet.iq/ArticleShow.aspx?id=٢٠٠٢&lang=E الرجوع إليه في ١٣/٤/٢٠١٢.

٣٧٧. EIU، **التقرير القطري: العراق**، ٢٠١٢/٣، ص. ١٤؛ الحكومة العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، "معدل البطالة بين السكان الذين تتراوح أعمارهم ١٥ سنة فأكثر، حسب المحافظات والمناطق الريفية / الحضرية والجنس لعام ٢٠٠٨،" cosit.gov.iq/english/pdf//AAS٢٠١٠/section_٢-٢A.htm١٢ الرجوع إليه في ٧/١٢/٢٠١١، الأمم المتحدة و وحدة المعلومات الداخلية والتحليلات في الأمم المتحدة، الحكومة العراقية، الجهاز المركزي للاحصاء، "استبيان شبكة المعرفة العراقية: نشرة القوة العاملة، ٢٠١١/١٢، www.iauiraq.org/documents/١٥٨٢/LB٪ Factsheet-English.pdf٢٠، الرجوع إليه في ٤/٠١/٢٠١٢، الحكومة العراقية، وزير الاتصالات، كلمة الافتتاح، مؤتمر عالم الاتصالات في العراق عام ٢٠١١، ٢٦/١٠ / ٢٠١١، الأمم المتحدة، والفريق القطري في العراق، "حقائق وأرقام عن العراق،" iq.one.un.org/Facts-and-Figures الرجوع إليه في ١٢/٣/٢٠١٢.

٣٧٨. تآذر الأفكار، وجهات النظر العراقية، المجلد ٦، ٢٠١١/١١، ص. ٣، www.ideas-sYnergy.net، الرجوع إليه في ١٨/٠٣/٢٠١٢.

٣٧٩. معهد غرينبرغ كوينلان روزنر للأبحاث الوطني الديمقراطي، "العراق يدخل في فترة حرجة، تقرير حول الاستبيان الوطني في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١،" www.ndi.org/files/Iraq-٢٠١١-pdf.survey-presentation-Oct، الرجوع إليه في ٢٨/٢/٢٠١٢ .

٣٨٠. **مؤشر ستاندرد اند بورز "مؤشرات استاندارد آند بورز العربية،"** ٢٠١٠/١٢، www.standardandpoors.com، **الرجوع إليه في ٤/١٠/٢٠١١. وخدمات مؤشرات العملاء في المعلومات المقدمة إلى المفتش العام** ٧/٠٤/٢٠١١، ١٨/٠٧/٢٠١١، ٣/١٠/٢٠١١، ٣/٠١/٢٠١٢، و ٣/٠٤/٢٠١٢؛ ISX، "مؤشرات" www.isxiq.net/isxportal/portal/sectorProfileContainer.html؟sectorId=١، **الرجوع إليه في ٣/٠٤/٢٠١٢.**

٣٨١. الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، "تغيير الحوالات الصفراء بالجنيه المصري" ٢٠/٠٣/٢٠١٢، www.sis.gov.eg/en/Story.aspx؟sid=٦٠٩٩، الرجوع إليه في ٣/٠٤/٢٠١٢.

٣٨٢. البنك المركزي العراقي "الديون الحكومية،" www.cbi.iq/index.php?pid=GovernmentSecurities، الرجوع إليه في ٩/٠٣/٢٠١٢، لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، "أوضاع تجهيز ودفع المطالبات،" www.uncc.ch/status.htm الرجوع إليه في ١٣/٣/٢٠١٢، بيان صحفي، "لجنة الأمم المتحدة للتعويضات تدفع ١،٠٢٠،٠٠٠ دولار،" ٢٦/٠١/٢٠١٢، www.uncc.ch/pressrel/Press٢٠٪٢٠release٢٠of٪٢٠January٪٢٠٢٦٪٢٠٢٠١٢.pdf، الرجوع إليه في ١٣/٠٣/٢٠١٢.

٣٨٣. **أخبار بلاتس كوميدتي** "، نائب رئيس الوزراء العراقي ينتقد الشهرستاني عن التهديد باستبعاد شركة إكسون موبيل وتوتال"، ١٥/٢/٢٠١٢، و "الرئيس التنفيذي لشركة توتال يقول بأنهم ال زالوا في حوار مع هيئات النفط العراقي الكردستاني"، ١٣/٣/٢٠١٢، حكومة إقليم كردستان، بيان صحفي "وزارة الموارد الطبيعية: تطوير حقل نفط كركوك يتطلب موافقة حكومة إقليم كردستان ومحافظة كركوك "، ٢٦/٣/٢٠١٢، www.krg.org/articles/detail.asp?lngnr=12&smap=02010100&rnr=223&anr=43451، الرجوع إليه في ٢٧/٠٣/٢٠١٢.

٣٨٤. **أخبار بلاتس كوميدتي** "شركة إكسون موبيل للنفط تؤكد على عقود مشاركة إنتاج النفط مع كردستان العراق،" ٢٧/٢/٢٠١٢ "، نائب رئيس الوزراء العراقي ينتقد الشهرستاني عن تهديده باستبعاد شركة إكسون موبيل"، ١٥/٢/٢٠١٢، و "إكسون موبيل تجمد العروض المقدمة لحكومة إقليم كردستان، لتعود إلى مرحلة المزايدة ٤: الوزير "، ٣/٠٤/٢٠١٢، MEES، **التقرير** الأسبوعي، المجلد. ٥٥ رقم ٨، ٢٠/٢/٢٠١٢، ص. ٥؛ **تقرير نفط العراق**" سؤال وجواب: رئيس شركة نفط الجنوب ضياء جعفر"، ١٥/٢/٢٠١٢.

٣٨٥. **أخبار بلاتس كوميدتي**"، الرئيس التنفيذي لشركة توتال يقول بأنهم ما زالوا في حوار مع هيئات النفط في كردستان العراق"، ١٣/٣/٢٠١٢. شركة دنيا فرونتير للاستشارات، **تتبع السوق العراقي**" العراق يضع شروطا جديدة لشركة إكسون في كردستان"، ١٥/٢/٢٠١٢، ص ٤-٥.

٣٨٦. حكومة إقليم كردستان، بيان صحفي" وزارة الموارد الطبيعية: **تطوير حقل نفط كركوك يتطلب موافقة حكومة إقليم كردستان ومحافظة كركوك** "، ٢٦/٣/٢٠١٢، www.krg.org/articles/detail.asp?lngnr=1&smap=02010100&rnr=223&anr=43451، الرجوع إليه في ٢٧/٠٣/٢٠١٢؛ تقرير النفط العراقي، "حكومة إقليم كردستان تطالب بتكرار حقل كركوك،" ٢٧/٣/٢٠١٢.

٣٨٧. **بلاتس كموديتي للأخبار**، "العراق يستهدف ما يصل إلى ٦ ملايين برميل يوميًا من إنتاج النفط في أربع سنوات: الشهرستاني"، ١٨/٤/٢٠١٢.

٣٨٨. **الحكومة العراقية. وزارة النفط. "إنتاج وتصدير واستهلاك النفط الخام والغاز المصاحب."** ٢٠١٢/١، www.oil.gov.iq/moo/domestic.php?lang=en&page_name=domestic، يمكن الرجوع إليه في ١٥/٠٤/٢٠١٢، و "الاستهلاك المحلي،" www.oil.gov.iq/moo/domestic.php?lang=en&page_name=domestic&id=٤٤ **يمكن الرجوع إليه في ١٥/٤/٢٠١٢ .**

٣٨٩. **بلاتس كوميدتي للأخبار**"العراق يؤكد على أن إنتاج النفط يتجاوز ٣ ملايين برميل يوميًا: الوزراء"، ٥/٣/٢٠١٢؛ **تقرير نفط العراق**، "إخراج يتعثر في بداية التسجيل في السنة"١٠/٠٣/٢٠١٢، MEES، **التقرير** الأسبوعي، المجلد. ٥٥ رقم ١٥، ٩/٤/٢٠١٢، ص. ١١.

٣٩٠. **تقرير نفط العراق** ، "سؤال وجواب: شركة نفط الجنوب الرئيس ضياء جعفر"، ١٥/٢/٢٠١٢، المتعاقدون، ممثلي اللجنة الأولمبية الدولية، في المعلومات المقدمة إلى المفتش العام، ٣/٠٢/٢٠١٢، ٧/٠٢/٢٠١٢، ٨/٠٢/٢٠١٢، و١٠/٢/٢٠١٢.

٣٩١. MEES، **التقرير الأسبوعي**، المجلد. ٥٥ رقم ٩ ، ٢٧/١٢/٢٠١٢ ، ص ٥.

٣٩٢. **بلاتس كوميدتي للأخبار**"، العراق يوافق على بيع حصة ستاتويل في حقل غرب القرنة ٢ إلى لوك أويل"، ٧/٠٣/٢٠١٢، الحكومة العراقية، المركز الوطني للإعلام "، الدورة رقم (٤)"، ٢٤/١/٢٠١٢. **بلاتس كموديتي للأخبار** "لوك أويل تمنح سامسونغ عقد بقيمة ١ مليار دولار لمشروع نفط العراق"، ٢٦/١/٢٠١٢.

٣٩٣. شركة دنيا فرونتير للاستشارات، "شروط المرحلة الرابعى للعطاءات شروط ملفتة" **تتبع سوق العراق** ، ٢١/٢/٢٠١٢، ص. ٢؛ **بلاتس كموديتي للأخبار**، "العراق يجهّز شركة النفط العامة السورية لجولة التراخيص ٤: الوزارة "، ٤/٤/٢٠١٢.

٣٩٤. الحكومة العراقية، وزارة النفط، "صادرات النفط الخام"، www.oil.gov.iq/moo/page.php?lang=en&page_name=export الرجوع إليه في ٢٣/٤/٢٠١٢، و "الاستهلاك المحلي"، www.oil.gov.iq الرجوع إليه في ٢٣/٦/٢٠١٢.

٣٩٥. حكومة إقليم كردستان بيان صحفي صادر عن "انخفاض صادرات النفط من كردستان واحتمالية توقفها بسبب عدم دفع الحكومة الاتحادية،" www.krg.org/articles/detail.asp?lngnr=12&smap=02010100&rnr=223&anr=43448، الرجوع إليه في ٢٩/٣/٢٠١٢، MEES، **التقرير** الأسبوعي، المجلد. ٥٥ رقم ١١، ١٢/٣/٢٠١٢، ص. ٢؛ حكومة إقليم كردستان، بيان صحفي، "توقف صادرات النفط من إقليم كردستان،" ٠١/٠٤/٢٠١٢، الرجوع إليه في ٠٤/٠٤/٢٠١٢، حكومة إقليم كردستان، بيان صحفي "وزارة الموارد الطبيعية: تطوير حقل نفط كركوك يتطلب موافقة حكومة إقليم كردستان ومحافظة كركوك "، ٢٦/٣/٢٠١٢. www.krg.org/articles/detail.asp?lngnr=12&smap=02010100&rnr=223&anr=43451، الرجوع إليه في ٢٧/٠٣/٢٠١٢.

٣٩٦. أخبار بلاتس كومديتي". **نظام العراق الجديد لتصدير النفط نظام لتصل الطاقة القصوى إلى ٨٥٠.٠٠٠ برميل يوميا في عام ٢٠١٣: مسؤول** "، ١٢/٢/٢٠١٢، **و" العراق يكمل خمسة ٢ مليون برميل من النفط الخام من إحدى المراسي الجديدة** "، ١٣/٣/٢٠١٢. تقرير نفط العراق، سؤال وجواب: رئيس شركة نفط الجنوب ضياء جعفر، ١٥/٢/٢٠١٢؛ شركة دنيا فرونتير للاستشارات، تتبع السوق العراقي، "العراق يبدأ تصدير النفط من إحدى المراسي "، ١٢/٣/٢٠١٢، www.krg.org/articles/detail.aspx?rnr=223&anr=43451&smap=02010100&lngnr=12&rsnr=2012030710000&rsmap=02010100، الرجوع إليه في ٠٤/٠٤/٢٠١٢.

٣٩٧. MEES، **التقرير الأسبوعي**، المجلد. ٥٥ رقم ١١ ، ١٢/٣/٢٠١٢ ، ص ٢٢.

٣٩٨. **بلاتس كموديتي للأخبار** "كميات برامبل النفط من العراق تأخذ في الزيادة في واردات الخام الأسبوعية الأمريكية: تقييم الأثر البيئي"، ٤/٤/٢٠١٢.

٣٩٩. MEES، **التقرير الأسبوعي**. المجلد. ٥٥ رقم (٧)، ١٣/٢/٢٠١٢، ص ٥-٦؛ الحكومة العراقية، المركز الوطني للاعلام "الموافقة على ترشيح السيد ثامر غضبان أمينًا عامًا لمنظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)"، ٦/٣ / ٢٠١٢، الرجوع إليه في ١٥/٣/٢٠١٢.

٤٠٠. **تقرير نفط العراق**ان "العراق جاهز لأعمال التكرير"، ١٧/٢/٢٠١٢، الحكومة العراقية، نائب رئيس مجلس إدارة شركة الاستثمارات البوطنية، في الاجتماع مع المفتش العام، ٢/٢/٢٠١٢؛ **بلاتس كوموديتي للأخبار**، "العراق يوجه نداء للاستثمار في عمليات التكرير مع توقف المحادثات حول المشروع"، ١٨/٤/٢٠١٢.

٤٠١. **بلاتس كموديتي للأخبار** "، العراق يضيف ٩٥،٠٠٠ برميل يوميًا للقدرة اليومية على المصافي الشمالية"، ٢٧/١/٢٠١٢، "والعراق يستكمل تغذية ١٥٠،٠٠٠ برميل يوميًا لمصفاة كركوك قبل نهاية نيسان/أبريل: المسؤولين،" ٢٧/١/٢٠١٢.

٤٠٢. الحكومة العراقية، وزارة النفط، "إنتاج وتصدير واستهلاك النفط الخام والغاز،" ٨ / ٢٠١١ ، www.oil.gov.iq/moo/domestic.php?lang=en&page_name=domestic، الرجوع إليه في ٠٧/١٠/٢٠١١.

٤٠٣. **جريدة النفط** والغاز، "محطة شل أبز للكهرباء لمشروع جنوب العراق"، ٠٨/٠٣/٢٠١٢، تقييم الأثر البيئي، "ملخص تحليل دولة العراق،" ٢٠١٠/٩، www.eia.gov/countries/cab.cfm?fips = IZ، الرجوع إليه في ١٠/٤/٢٠١٢.

٤٠٤. MEES، **التقرير الأسبوعي**. المجلد. ٥٥ رقم (٨)، ٢٠/٢/٢٠١٢، ص. ٦؛ شركة دنيا فرونتير للاستشارات، **تتبع سوق العراق**، "العراق يدرس إعادة افتتاح خط الأنابيب السعودي"، ٢٠/٣/٢٠١٢، ص. ٣؛ **بلاتس كوموديتي للأخبار**، "جينيل تبني خط تصدير مباشر يربط بين كردستان وتركيا"، ٢١/٣/٢٠١٢.

٤٠٥. الحكومة العراقية، المركز الوطني للاعلام، بيان صحفي، "الاتصالات توقّع مذكرة تفاهم بين وزارة الاتصالات ودول الخليج حول استخدام كابل GIT الأمثل"، ٣٠/١/٢٠١٢، nmc.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=٣٥١٤، الرجوع إليه في ٠٢/٠٢/٢٠١٢.

٤٠٦. الحكومة العراقية، وزارة النقل، "معالي وزير النقل في كلمة ألقاها في مؤتمر البنية التحتية"، ٢٦/٢/٢٠١٢، motrans.gov.iq/english/index.php?name=News&file=article&sid=٧٨ الرجوع إليه في ٢١/٣/٢٠١٢ .

٤٠٧. فلاي دبي، بيان صحفي، "فلاي دبي يضاعف الشبكة العراقية باثنين من الخطوط الجديدة،" www.flydubai.com/english/news-and-updates/news/news/flydubai-doubles-iraqi-network-with-two-new-routes.aspx?o=p&١٠٨٤ الرجوع إليه في ٢١/٣/٢٠١٢، الخطوط الجوية القطرية، بيان صحفي، "الخطوط الجوية القطرية تعلن عن خمسة خطوط دولية جديدة"٧/٣/٢٠١٣، www.qatarairways.com/english_global/press-release.page?pr_id=pressrelease_pressrelease٢٠١٢٠٣٠٧b الرجوع إليه في ٢١/٣/٢٠١٢، الاتحاد للطيران، بيان صحفي، "الاتحاد للطيران يطلق رحلاته إلى البصرة، والعراق،"www.etihadairways.com/sites/Etihad/global/en/aboutetihad/mediacenter/newslisting/newsdetails/Pages/etihad-launches-flights-to-basra-iraq.aspx?fromNewsListing=true الرجوع إليه في ٢١/٣/٢٠١٢؛ CAPA مركز للطيران، بيان صحفي، "توسيع خدمات النقل الجوي إلى العراق يعمل على تسريع الوتيرة في هذا الصيف" www.centreforaviation.com/analysis/air-services-expansion-to-iraq-accelerating-this-summer٧٠٢٤٦ الرجوع إليه في ٣٠/٠٣/٢٠١٢.

٤٠٨. السفارة الأمريكية في بغداد، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٢/١ و٢٠١٢/٢.

٤٠٩. ربيع للأوراق المالية، **النشرة** الأسبوعية، ١٧/٢/٢٠١٢، ص. ١، www.rabeesecurities.com/uploads/research_reports/RS_Weekly.pdf_٢٠١٢٠٢١٧_٠٢_٢٠١٢.pdf، الرجوع إليه في ٣٠/٣/٢٠١٢، الحكومة العراقية، وزارة النقل، "معالي وزير النقل في كلمة ألقاها في مؤتمر البنية التحتية"، ٢٦/٢/٢٠١٢، motrans.gov.iq/english/index.php?name=News&file=article&sid=٧٨ الرجوع إليه في ٢١/٣/٢٠١٢.

٤١٠. ربيع للأوراق المالية، "البنوك/العراق،" **تحديث شهري**، ١٢/٣/٢٠١٢.

٤١١. وزير الخزانة الأمريكي، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٠٢/٠٢/٢٠١٢، الحكومة العراقية، المركز الوطني للاعلام، بيان صحفي، "مجلس وزراء العراق يوافق على إنشاء مصرف إسلامي حكومي باسم النهرين"، www.nmc. gov.iq/public-html/rased/٠٥/٠٤/٢٠١٢/٤/٢٠١٢_٠٥٤٢٠١٢.pdf، الرجوع إليه في ١٢/٤/٢٠١٢، البنك الدولي، بيان صحفي، رقم: MNA/٠٨٧/٢٠١٢، "ضرورة تطبيق مزيد من الإصلاحات في القطاع المالي في العراق لضمان النمو الاقتصادي، الرجوع إليه في ١٣/٤/٢٠١٢، الحكومة العراقية، المركز الوطني للاعلام، بيان صحفي، "الدباغ: الحكومة توافق على مشروع قانون بإنشاء مصرف إسلامي حكومي باسم النهرين، ٠٥/٠٤/٢٠١٢، www.nmc.gov.iq/public-html/rased/٤/٢٠١٢/٤/٢٠١٢_٠٥٤٢٠١٢.pdf، الرجوع إليه في ١٢/٤/٢٠١٢.

٤١٢. وزارة الخزانة الأمريكية، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢/٢/٢٠١٢.

٤١٣. الحكومة العراقية، مجلس النواب، "قانون الموازنة العامة لجمهورية العراق الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٢" ٢٣/٠٢/٢٠١٢، www.parliament.iq/. الرجوع إليه في ٢٣/٢/٢٠١٢.

٤١٤. وزير الخزانة الأمريكي، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٠٢/٠٢/٢٠١٢، الحكومة العراقية، المركز الوطني للاعلام، بيان صحفي، "التعليم العالي يبدأ في تشغيل البطاقة الذكية في كشوف مرتبات الموظفين"، www.nmc.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=٣٩٠٠، الرجوع إليه في ٠٩/٠٣/٢٠١٢.

٤١٥. FreeBalance، حساب مدير منطقة آسيا، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٠٤/٠٤/٢٠١٢، صندوق النقد الدولي، المستشار المقيم، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٠٥/٠٢/٢٠١٢، مكتب المفتش العام للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تقرير التدقيق E-٢٦٧-١٠-٠٠٢-P، "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والعراق ينفذان نظام المعلومات الإدارية المحاطة في العراق"، ١٩/٧/٢٠١٠، ص. ٣.

٤١٦. البنك الدولي، "الدليل على إعادة هيكلة المؤسسات المملوكة للدولة والإصلاح: تجربة وزارة الصناعة والمعادن"، ٣١/١٢/٢٠١١، وكبار المتخصصين في تنمية القطاع الخاص، في المعلومات المقدمة إلى المفتش العام، ٨/٣/٢٠١٢؛ سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، بغداد، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٠١/٠٢/٢٠١٢، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٣/٤/٢٠١٢.

٤١٧. البنك الدولي، "الدليل على إعادة هيكلة المؤسسات المملوكة للدولة والإصلاح: تجربة وزارة الصناعة والمعادن"، ٣١/١٢/٢٠١١، وكبار المتخصصين في تنمية القطاع الخاص، في المعلومات المقدمة إلى المفتش العام، ٨/٣/٢٠١٢.

٤١٨. الحكومة العراقية، لجنة الاستثمار الوطنية، نائب الرئيس،

في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٠٢/٠٢/٢٠١٢، الحكومة العراقية، وزارة الصناعة والتعدين، في مقابلة هاتفية مع المفتش العام، ٢٠/٣/٢٠١٢.

٤١٩. وزارة الزراعة الأمريكية، FAS GAIN، بيان صحفي، "محصول العراق من القمح في العام ٢٠١٢ ينخفض بنسبة ١٠-١٥ في المئة عن العام ٢٠١١،" ٠٩/٠٢/٢٠١٢، www.thecropsite.com/reports/?country=IQ&id=٩٥ الرجوع إليه في ٢١/٣/٢٠١٢، السفارة الأمريكية في بغداد، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٠٥/٠٢/٢٠١٢، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٣/٤/٢٠١٢.

٤٢٠. GOI، وزارة الزراعة، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٩/٢/٢٠١٢.

٤٢١. الحكومة العراقية، وزارة الزراعة، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٩/٢/٢٠١٢؛ جبارين عامر وفارون عبد حسين، "تاريخ الصناعة العراقية: التسويق وقضايا ما بعد الحصاد، "ARDI، ٢٠١٠/٧، www.usaid.gov/iraq/IraqDateIndustry.pdf-contracts/pdf/ARDI١٤، الرجوع إليه في ٠٦/٠٦/٢٠١١.

٤٢٢. الحكومة العراقية، لجنة الاستثمار الوطنية، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢/٢/٢٠١٢.

٤٢٣. الحكومة العراقية، لجنة الاستثمار الوطنية، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٥/٠٢/٢٠١٢، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/٤/٢٠١٢.

٤٢٤. شركة دنيا فرونتير للاستشارات، **تتبع السوق العراقي**، "ثلاثة استادات جديدة سيتم بناؤها،" ١٢/٣/٢٠١٢، ص. ٦.

٤٢٥. شركة دنيا فرونتير للاستشارات، "٢٠١١ المراجعة السنوية، النشاط التجاري الأجنبي في العراق،" ٢٠١٢، ص. ٥، ١٢، ١٨، ٢٣، ٣٠.

٤٢٦. شركة دنيا فرونتير للاستشارات، "٢٠١١ المراجعة السنوية، النشاط التجاري الأجنبي في العراق،" ٢٠١٢، ص. ٥، ١٢، ١٨، ٣٠.

٤٢٧. شركة دنيا فرونتير للاستشارات، "٢٠١١ المراجعة السنوية، النشاط التجاري الأجنبي في العراق،" ٢٠١٢، ص. ١١، ١٢، و "النشاط الأجنبي في العراق: مراجعة العام ٢٠١٠، "٢٠١١/٣، ص. ٩؛ USBCI، في مقابلة العضو مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٨/٣/٢٠١٢.

٤٢٨. شركة دنيا فرونتير للاستشارات، "٢٠١١ المراجعة السنوية، النشاط التجاري الأجنبي في العراق،" ٢٠١٢/٢، ص. ٢٣.

٤٢٩. USBCI، في مقابلات العضو مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٠٣/٠٢/٢٠١٢ و٠٧/٠٢/٢٠١٢.

٤٣٠. USBCI، في مقابلات العضو مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٠٣/٠٢/٢٠١٢.

٤٣١. السفارة الأمريكية في بغداد، مستشار الزراعة، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٥/٢/٢٠١٢، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٣/٤/٢٠١٢.

٤٣٢. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٣/٤؛ USBCI، في مقابلة العضو مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٢/٧.

٤٣٣. السفارة الأمريكية في بغداد، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٢/١ و٢٠١٢/٢.

٤٣٤. مؤسسة هاريس، بيان صحفي، "مؤسسة هاريس تستقبل طلب شراء من الحكومة العراقية بقيمة ٥١ مليون دولار لأنظمة الاتصالات التكتيكية،" ٠٨/٠٣/٢٠١٢، www.harris.com/view_pressrelease.asp?pr_id=٣٤١٩&act=lookup، الرجوع إليه في ٤/٤ / ٢٠١٢؛ شركة دنيا فرونتير للاستشارات، "مراجعة العام ٢٠١١، والنشاط التجاري الأجنبي في العراق"، ٢٠١٢/٢، ص. ١١.

٤٣٥. مجلس الأعمال المشترك بين الولايات المتحدة وكردستان، الصفحة الرئيسية، uskbc.org /، الرجوع إليه في ٥/٤/٢٠١٢؛ USBCI، "مرحبا"، www.usbusinessiraq.com/، الرجوع إليه في ٥/٤/٢٠١٢؛ غرفة التجارة الأمريكية، مبادرة الأعمال بين الولايات المتحدة والعراق، "شؤون الشرق الأوسط" www.uschamber.com/international/mideast/iraq، الرجوع إليه في ٠٥/٠٤/٢٠١٢.

٤٣٦. عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٢-٠٠٥، "القيادة المركزية الأمريكية للتعاقد ألغت بعض العقود القليلة التي أسفرت عن إهدار أموال في العراق"، ٢٨/١٠/٢٠١١، عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٢-٠١١، "أدت بعض العقود التي ألغيت من قبل فيلق مهندسي الجيش الأمريكي إلى إهدار أموال في العراق "، ٢٩/١/٢٠١٢.

٤٣٧. يتم تنظيم قوات الأمن العراقية تحت إشراف وزارة الدفاع ووزارة الداخلية. قوات الأمن العراقية التي تخضع لإشراف وزارة الدفاع تشمل الجيش والبحرية والقوات الجوية، وقوات العمليات الخاصة. قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية تشمل فرق العمل الخاصة، ووكالة الاستخبارات العراقية، وقوات أمن الحدود.

٤٣٨. يتم وضع مبالغ مشاركة التكلفة التي ترسلها الحكومة العراقية في وديعة مع وكالة التعاون الأمني الدفاعية ويتم تتبعها بشكل منفصل باستخدام حسابات الوديعة الفرعية.

٤٣٩. راجع عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١١-٠١١، "صندوق الاستجابة السريعة: تحسنت الرقابة الإدارية، ولكن المشاريع الأولية تحتاج إلى مراجعة، "٢٧/٤/٢٠١١ ajsdyawqwqdjasdba٤٦sva٩ad as٦dasda_e٤qweq٤ vdas٤da٦sd٨asdsawewqeqw٤٤٥ ملف & wq٦e٤qw٨eqwe٤qw٦eqwe٤sadk J = showdetails & SID = ٦٥٤٨، الرجوع إليه في ٢٤/٢/٢٠١٢، سيتي بنك، ممثل العراق، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/٢/٢٠١٢.

المختصرات والتعريفات

يحتوي هذا القسم على كل من الاختصارات والمختصرات التي وردت في هذا التقرير.

المختصر	التعريف
ABO	مكتب ميزانية الجيش الأمريكي
ABOT	محطة نفط البصرة
ACCO	مكتب تنسيق مكافحة الفساد (السفارة الأمريكية في بغداد)
AFCEE	مركز فيلق الجو الأمريكي للهندسة والبيئة
AML	مكافحة غسل الأموال (مستشار)
BG	العميد
BP	البريطانية للبترول
BPA	اتفاق شراء شامل
BPAX	مجمّع أكاديمية الشرطة ببغداد
BPD	برميل يومياً
CAP	برنامج العمل المجتمعي (صندوق دعم الاقتصاد)
CBG	حرس الحدود الساحلية (الحكومة العراقية)
CBI	البنك المركزي العراقي
CBP	الجمارك وحماية الحدود
CEFMS	نظام الإدارة المالية لفيلق المهندسين
CENTCOM	قائد القيادة المركزية الأمريكية
CERP	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد
CID-MPFU	وحدة الاحتيال في المشتريات بقيادة التحقيقات الجنائية في الجيش الأمريكي
CIO	المساهمات في المنظمات الدولية (الولايات المتحدة)
CMCP	برنامج تحالف ترخيص الذخائر
COI	لجنة النزاهة (المعروفة سابقا باسم لجنة النزاهة العامة)
COM	رئيس البعثة
CoM	مجلس الوزراء
Commerce	وزارة التجارة الأمريكية
CPA	سلطة الائتلاف المؤقتة
CoR	مجلس النواب (الحكومة العراقية)
COSIT	الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات (الحكومة العراقية)
CPA	سلطة الائتلاف المؤقتة

تابع في العمود التالي

المختصر	التعريف
CPI	مؤشر توقعات الفساد
CSH	صندوق برامج إنقاذ حياة الأطفال وصحتهم
CSSP	مشروع التمويل المشترك بماء البحر
D&CP	البرامج الاستشارية والدبلوماسية
DCAA	وكالة التدقيق في التعاقدات الدفاعية الأمريكية
DCIS	دائرة التحقيقات الجنائية التابعة لوزارة الدفاع
DCMA	وكالة إدارة العقود الدفاعية
DFI	صندوق تنمية العراق
DHS	وزارة الأمن الوطني
DoD	وزارة الدفاع
DoD OIG	مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع
DoJ	وزارة العدل
DoS	وزارة الخارجية
DoS OIG	مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية
DoT	وزارة النقل
DPA	اتفاق تأجيل القضية
DRL	مكتب الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعمل (وزارة الخارجية)
DRMO	مكتب إعادة الاستخدام الدفاعي والتسويق
DSCA	وكالة التعاون الأمني الدفاعي
ECA	مكتب الشؤون التعليمية والثقافية (وزارة الخارجية)
EFT	تحويل الأموال إلكترونيًا
EIA	إدارة معلومات الطاقة (وزارة الطاقة)
EIU	وحدة الاستخبارات الاقتصادية
ERMA	مساعدة اللاجئين والمهجرين الطارئة
ESD	شعبة الطاقة والخدمات (القوات الأمريكية في العراق)
ESF	صندوق دعم الاقتصاد
EU	الاتحاد الأوروبي
FAO	منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة
FBI	مكتب التحقيقات الفدرالي
FERRET	التقييم الجنائي والبحوث والاسترداد وفريق الإنقاذ
FMF	تمويل الجيش الأجنبي
FMS	المشتريات العسكرية الأجنبية
FOB	قاعدة العمليات المتقدمة
FOIA	قانون حرية المعلومات
FRBNY	بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك

تابع في العمود التالي

المختصر	التعريف
GAO	مكتب المساءلة الحكومية
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GE	جنرال الكتريك
GOI	الحكومة العراقية
HCC	لجنة التنسيق العليا
HESC	مركز هانتسفيل للأعمال الهندسية والدعم
HJC	مجلس القضاء الأعلى
.H.R	قرار مجلس النواب
HRDF	صندوق حقوق الإنسان والديمقراطية
I-WISH	استبيان حول اندماج المرأة العراقية اجتماعيًا وصحيًا
IA	الجيش العراقي
IAO	مكتب منطقة العراق (فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي MED)
IAU	وحدة المعلومات والتحليل المشتركة بين الوكالات (الأمم المتحدة)
ICE	هيئة الهجرة والجمارك الأمريكية
ICITAP	برنامج المساعدة على التدريب على التحقيقات الجنائية الدولية (وزارة العدل)
IDA	الاتحاد الدولي للتنمية
IDA	المساعدة الدولية في حالات الكوارث
IDFA	المساعدة في الكوارث والمجاعات الدولية
IDP	الأفراد المشردين داخلياً
IED	عبوة ناسفة
IFMIS	نظام إدارة المعلومات المالية العراقية
IG	المفتش العام
IHEC	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات
IIGC	مجلس مفتشي العموم العراقي
IILHR	معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان
IKN	شبكة المعرفة العراقية
IMCEN	مركز إدارة المعلومات (الجيش الأمريكي)
IMET	برنامج التدريب والتعليم العسكري الدولي
IMF	صندوق النقد الدولي
INCLE	حساب الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون
INL	مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية (وزارة الخارجية)
Inma	"النمو" باللغة العربية—برنامج زراعي (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
IOM	المنظمة الدولية للهجرة

تابع في العمود التالي

المختصر	التعريف
IP	الشرطة العراقية
IQD	الدينار العراقي
IRFFI	مرفق تمويل إعادة إعمار العراق الدولي
IRMO	مكتب إدارة إعادة إعمار العراق
IRMS	نظام إدارة إعادة إعمار العراق
IRRF	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
IRS-CI	التحقيق الداخلي للإيرادات والتحقيقات الجنائية
ISCI	المجلس الأعلى الإسلامي في العراق
ISF	قوات الأمن العراقية
ISFF	صندوق قوات الأمن العراقية
ISPO	مكتب الشراكة الاستراتيجية العراقي (يحل محل مكتب المساعدة الانتقالية للعراق)
ISPS	أمن السفن الدولية ومرافق الموانئ (نظام)
ISX	العراق للأوراق المالية
IZ	المنطقة الدولية
JCC	لجنة التنسيق المشتركة (الحكومة العراقية)
JDI	معهد التنمية القضائية
JIO	مكاتب التحقيق القضائي
JICA	الوكالة اليابانية للتعاون الدولي
KAAOT	محطة نفط خور العماية
km	كيلومتر
KRG	حكومة إقليم كردستان
LGP	برنامج الحكم المحلي (USAID)
LOGCAP	برنامج التعزيز المدني اللوجستي
LT	ملازم
LTC	مقدم
M1A1	دبابات إبرامز M1 140 المستخدمة في المعركة الرئيسية
M&E	الرصد والتقييم
MAAWS	المال كنظام تسليح (وزارة الدفاع)
MAJ	رقيب
Maharat	الكلمة العربية المستخدمة في "مهارات"
MBPD	مليون برميل يومياً
MCA	جيش الإعمار العسكري (التمويل)
MCD	برنامج تنمية القدرات الوزارية (وزارة الخارجية أو الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
MCF	مليون قدم مكعب
MCFD	مليون قدم مكعب يومياً

تابع في العمود التالي

المختصر	التعريف
MCTF	قوات مهام الجرائم الرئيسية
MED	منطقة الشرق الأوسط (فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي)
MEES	المسح الاقتصادي للشرق الأوسط
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MG	اللواء
MIM	وزارة الصناعة والتعدين
MMT	مليون طن مكعب
MNF-I	القوات متعددة الجنسيات في العراق
MOA	وزارة الزراعة
MOD	وزارة الدفاع العراقية
MoDM	وزارة الهجرة والمهجرين
MOE	وزارة الكهرباء
MOF	وزارة المالية
MOH	وزارة الصحة
MoHR	وزارة حقوق الإنسان
MOI	وزارة الداخلية
MOI IG	المفتش العام لوزارة الداخلية
MOJ	وزارة العدل
MoPDC	وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي
MOU	مذكرة تفاهم
MRA	مساعدة الهجرة واللاجئين
MW	ميغاواط
MWh	ميغاواط ساعة
NADR	برامج عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ومقاومة الإرهاب ونزع الألغام والبرامج التابعة لها
NCSC	المركز الوطني لمحاكم الدولة
NDAA	قانون تفويض الدفاع الوطني
NEA	مكتب شئون الشرق الأدنى (وزارة الخارجية)
NGO	منظمة غير حكومية
NIC	اللجنة الوطنية للاستثمار (الحكومة العراقية)
NMC	المركز الوطني للاعلام (الحكومة العراقية)
NRRRF	صندوق إعادة إصلاح الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية
O&M	عمليات التشغيل والصيانة
OCO	عمليات الطوارئ الخارجية
OMA	العمليات والصيانة التابعة للجيش (الأموال)

تابع في العمود التالي

المختصر	التعريف
OFDA	مكتب المساعدة الخارجية في حالات الكوارث (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
OHDACA	المساعدات الإنسانية والكارثية والمدنية الخارجية
OIG	مكتب المفتش العام
OMB	مكتب الإدارة والموازنة
OPDAT	تطوير مكتب الادعاء العام الخارجي والمساعدة على التنمية (وزارة الخارجية)
OPEC	منظمة البلدان المصدرة للبترول
OPIC	هيئة الاستثمارات الخاصة في الخارج
OSC	مكتب المستشار الخاص
OSC-I	مكتب التعاون الأمني العراقي
OTA	مكتب المساعدة التقنية (وزارة الخزانة الأمريكية)
OUSD(AT&L)	مكتب وكيل وزير الدفاع (للمشتريات والتكنولوجيا والنقل والإمداد)
OUSD(C)	مكتب وكيل وزير الدفاع (مراقب الحسابات)
PCO	مكتب المشاريع والعقود
PDP	برنامج تطوير الشرطة (مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية بوزارة الخارجية)
PFB	فرع الاحتيال في المشتريات (وكالة الخدمات القانونية في الجيش)
P.L.	القانون العام
PRDC	مجلس تنمية إعادة إعمار المحافظة
PRM	مكتب السكان واللاجئين والمهجرين التابع لوزارة الخارجية (وزارة الخارجية)
PRT	فريق إعادة إعمار المحافظات
PSC	شركات الأمن الخاصة
PTD	تحويل المحاكمة
QRF	صندوق الاستجابة السريعة
RSO	مكتب الأمن الإقليمي
S&P	مؤشر ستاندرد آند بورز
SA	الاتفاقية الأمنية (الولايات المتحدة والعراق)
Sahwa	المعنى العربي المستخدم في "الصحوة"
SAMSA	إدارة إساءة استعمال المواد المخدرة والصحة النفسية
SCIS	الشركة العامة للحديد والصلب
SFA	اتفاقية الإطار الاستراتيجي
SIGAR	المفتش العام الخاص لإعادة إعمار أفغانستان

تابع في العمود التالي

المختصر	التعريف
SIGIR	المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
SIGPRO	مبادرة الادعاء للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
SIV	تأشيرة الهجرة الخاصة
SOE	الشركة المملوكة للدولة
SOI	برنامج أبناء العراق
SoL	ائتلاف دولة القانون (برئاسة نوري المالكي)
SOMO	منظمة الدولة لتسويق النفط
SPA	مستشار كبير في الشرطة (مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية، مستشار في برنامج تطوير الشرطة)
SPM	منصة نقطة واحدة
SPOT	متزامنة قبل النشر ومتتبع التنفيذ
SRO	عمليات الاستقرار وإعادة الإعمار
SVBIED	انتحاري بسيارة مفخخة
Tarabot	مشروع الإصلاح الإداري (المعنى العربي لكلمة "ترابط") (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
Tatweer	برنامج تنمية القدرات الوطنية (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
TBD	يحدد فيما بعد

تابع في العمود التالي

المختصر	التعريف
TFBSO	قوة المهام للأعمال وعمليات الاستقرار (وزارة الدفاع)
التجارة	برنامج النمو الاقتصادي في المحافظات (المعنى العربي للكلمة "التجارة") (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
Treasury	وزارة الخزانة الأمريكية
UN	الأمم المتحدة
UN-HABITAT	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
UNAMI	بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق
UNDG ITF	صندو إئتمان العراق في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
UNHCR	مفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين
UNIDO	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
UNODC	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
UNOPS	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
USAAA	وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي
USACE	فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي

تابع في العمود التالي

المختصر	التعريف
USAID	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
USAID OE	نفقات تشغيل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
USAID OIG	مكتب الوكالة الأميركية للتنمية الدولية للمفتش العام
USCG	حرس السواحل الأمريكية
USD	دولار أمريكي
USDA	وزارة الزراعة الأمريكية
USF-I	القوات الأمريكية في العراق
USMC	مشاة البحرية الأمريكية
USMS	خدمات الضباط الأمريكيين (وزارة العدل)
VBIED	سيارة مفخخة
WB ITF	صندوق ائتمان البنك الدولي للعراق
WFP	برنامج الأغذية العالمي (الأمم المتحدة)
WHO	منظمة الصحة العالمية
WHS	دائرة المقر الرئيسي بواشنطن (وزارة الدفاع)
WTO	منظمة الصحة العالمية